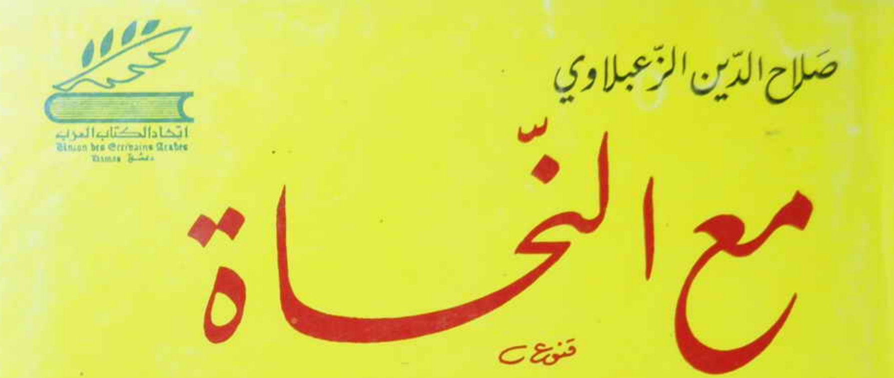
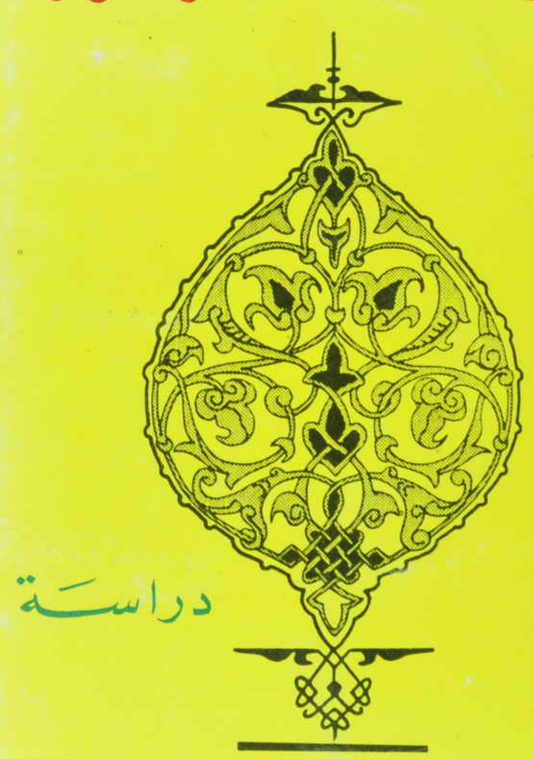


صلاح الدين الزعبلاوي

مع النحاة

وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها



دراسة



مـع النحـاة

صلاح الدين الزعبلاوي

صَلاح الدّين الزّعبلاوي



وَما غاصُوا عليه من دَقائق اللغة وَأسرارِها

دراسة

منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٢

تصميم الغلاف : الفنانة سندريلا بهلوان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

هذه فصول متأنية عقدتها على مباحث جامعة ، قصدت بها الكشف عن مدى ما أوغل فيه النحاة من البحث في استجلاء أحكام اللغة ، وما أمعنوا فيه من التنقيب للإحاطة بأصولها وفروعها ، حتى بدا النحو أثراً من أعرق آثار العقل العربي ، فشآى في سَعته وعمقه، بل فاق (النحو) في أي لغة من لغات العالم .

اين نقف من التراث عامة ومن علوم العربية خاصة

والمختار عندي ، مع ذلك ، أنه لا يزال في كل علم من علوم العربية مجال للبحث ومتسع للنظر ، وموضع للتعمّق والتبسّط ، على أن نخبر قبل كل شيء ما انتهى اليه أسلافنا في ما ألّفوه وحققوه فلا يغيب عنا شيء مما أحاطوا به ووقفوا عليه من دقائق هذه العلوم .

ونحن نودّ أن نخبر هذا كله عن الأوائل فنفرغه في أذن واعية ، لا لنردده ونجمد فيه فنشير برأيهم ونتكلم بكلامهم في كل موضع

فنجري مجراهم ونجوز مجازهم لمكان الثقة بهم في تحرّي الصواب، إذ لا بد من تجديد البحث في ذلك وترويضه بل تليينه وتمرينه .

فإذا أقبلنا على تراثنا في علوم العربية إقبال استئناس وانبساط ، فنحن لا نقبل عليه إقبال محاكاة واحتذاء ، على غير استدلال أو مقايسة ، بل نبتيغه ابتغاء معالجة واصطفاء ، فنقتدح له زناد الرأي ونصرّف فيه أعنّة الفكر ، ونستفرغ في ذلك الوسع ونستغرق الطوق .

ومن أجل هذا نؤكد أننا لسنا مع القائلين : « من العلوم علوم نضجت واحترقت ، وهي علم النحو » أو القائلين : « لم يبق من جليل لأمر ولا صغيره لقائل بعدهم قول » ، بل لا نحسب أننا نرى رأي الإمام أبي عثمان المازني (٢٤٧ هـ) القائل : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي » ، كما حكاه ابن الأنباري أبو البركات (٥٧٧ هـ) في كتابه (نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) . هذا على ما انطوى عليه كتاب سيبويه من أصول هذا العلم والكشف عن أغراضه ، والغوص على دقائقه وخفي مقاصده ، وعلى ما ضمّ من منثور المسائل وشتيت الفوائد ، وما بُذل في تأليفه من جهد الفكر وإعنات الرويّة . وقد شُغل العلماء بهذا الكتاب ، وعلى رأسهم المازني أبو عثمان بن بكر محمد ، وتلميذه المبرّد محمد بن يزيد بن عبد الله (٢٨٥ هـ) ، وقد تولّيا إقراءه وإفهام محتواه .

موقف أدباء العصر من التراث عامة :

وقد وقف كبار أدباء العصر من تراثنا عامة والتراث الأدبي خاصة نحو هذا الموقف . فهذا الدكتور طه حسين ، رحمه الله ،

يقول في (مرآة الإسلام) : « وسبيلهم الى هـذه اليقظة الخصبة واحدة لا ثانية لها ، وهي أن يذكروا ما نسوا من تراثهم القديم . لا ليقولوا إنهم يذكرونه ، بل ليعرفوه حق معرفته ، ويفقهوه حق فقهه ، ويُحسن المتخصصـون فهم العلـم بدقائقه وتيسيره لغير المتخصصين » . وقد أراد فوق ذلك أن ينبّه على أن « باب الاجتهاد في فهم النصوص القديمة وتحقيقها لم يُغلق .. وأن الأدب القديم كله صالح لأن يخضع للمناهج العلمية الحـديثة ، تكشف أسراره وتتعرف أصوله ، ذلك ما يجعل نتائج البحث وأسلوبه أقرب الى الثورة منه الى التحقيق الأدبي .. » .

وهكذا فعل الأستاذ عباس محمود العقـاد ، رحمه الله ، في ما عقده من فصول ، في (مجلة الهلال لشهر نيسان ١٩٣٦) في موضوع التراث العربي ووسائل إحيائه في هذا العصر ، إذ رأى « أن الوسيلة المثلى لإيجاد الرغبة في إحياء التراث العربي ، هـو مزجه بالحياة الحاضرة وإقحامه في مراحلها ، فلا يشارفه الإنسـان كما يشارف متحفاً قديماً للآثار المحفوظة ، بل يشارفه كما يدخل في معترك الحياة وينغمس في تيار الشعور والعاطفة ، وليس ذلك بعسير إذا حُسنت المطالعة وحَسُن التنبيه ... » .

وهذا الأمير شكيب أرسلان ، رحمه الله ، يعقد فصلاً في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٣٧ (المجلد / ١٥ ـــ ص / ٢٤٢) فيقول : « وهكذا ستكون ثقافة العرب بعد اليوم غير جامدة على القديم الذي ثبت للعرب المحدثين وجوب التبديل فيه والإضافة إليه ، ولن تكون منسلخة من القديم ، جاهدة في التبرّؤ منه ، بل ستكون ثقافة جامعة بين القديم والحديث .. » .

وقد نحا هذا النحو الدكتور محمد عمارة في كتابه الحديث (نظرة جديدة الى التراث) وقد صدر عام ١٩٧٩ • على أنه نبّه على أمرين :

الأول : اختيار ما يقدّم الى الأجيال الحاضرة والمستقبلة من نصوص التراث ، وهنا تتباين الآراء وتتعارض المذاهب •

الثاني : الإلحاح على تبين المدارس الفكرية الحرّة من التراث، وهي المدارس التي أعلت قدر العقل ، ورفعت من شأنه لا سيما المعتزلة ، وهم أوّل من أشاد بالعقل من الفرق الإسلامية فرَأوا فيه من القدرة والسّعة ما يخوّله أن يكون الفيصل بين الحق والباطل ، والفرقان بين الخير والشرّ ، والحكَم في أمر الدين والعقيدة ، فهو المعتمد في إقامة البرهان على كل ما يتعلّق بالله ، خلافاً للسّلفيين الذين استمسكوا بالنصوص ووقفوا عندها وكفّوا عن التأويل ورأَوا أن العقل أضعف من أن يرقى الى السلطة التي جعلها له المعتزلة فقدرته إلى حدٍ معلومٍ ، فناهضوا المعتزلة ومن جاز مجازهم •

وكان من معتدلي أصحاب السنة شيخ الإسلام أبو العباس تقيّ الدين ابن تيميّة ، وهو الإمام الجليل الذي ثبت لخصومه فدَحض كل ما أرجفوا به حوله وانتصر عليهم بقوة حجّته ، بعد أن آذوه ونالوا منه وآلوا به إلى السجن غير مرة ، وفي السجن ألّف ابن تيمية معظم كتبه ومنها (ردّ تعارض العقل والنقل) وقد تلمذ له كثير من أعلام الباحثين • وكان آخر ما آل إليه ابن تيمية السجن في قلعة دمشق • وقد جرّد آخر أيامه من القلم والدواة فعكف على العبادة حتى تُوفي فيها ، رحمه الله ، عام (٧٢٨ هـ) •

وإذا كان ابن تيمية قد اعتمد الكتاب والسنة وآثار الصحابة في بحوثه فجعلها سنَده الأول ، فإنّه لم يُهمل العقل وتفكيره ، ولكنه لم يجاوز به قَدره ومجاله ، وكان يستدل أولاً ثمّ يعتقد ما أدّاه إليه دليل النصّ . وقد تحدّث عنه كثير من الباحثين ، وممن وُفق لإيضاح مذهبه الدكتور محمد يوسف موسى ، في كتابه (ابن تيميــة) .

موقف مجامع اللغة من الأصالة والمعاصرة وجهدها في استحداث المصطلح :

وهاهي ذي مجامع اللغة العربية تنهج هذا المنهج في استساغة كل معاصرة اتّسعت لها الأصالة ، فلا تضيق عن شيء من ذلك إلاّ أن تأباه رُوح العربيّة وطرائقها . فليست مجامع اللغة معاهد يعتصم بها أعضاؤها ليردّدوا ما قاله أسلافهم من العلماء فيتعبّدوا بكلامهم ويُعرضوا عن مواكبة الحياة المتدفقة الزاخرة ولا يلقوا بالاً لما يمكن أن تتجّهز له العربيّة لتكون لسان الحضارة الراهنة كما كانت لسان الحضارة الغابرة .

وقد اتسع العمل في مجامع اللغة هذه وفي المؤسسات العلمية واللغوية الأخرى فتحققّ على يدَيها ما كان مَراد أمانيها وقبلة رجاء المتخصصين ، إذ أثمر غرْسُ جهودها في مضمار استحداث الألفاظ والمصطلحات العامية معاجمَ متخصصـــة في علوم الطب والصيدلة والزراعة والكيمياء والفيزياء وغيرها فاقت ما ألّفته المجـامع من معاجم لغوية حديثة كمعجم الوسيط وبعض أجزاء المعجم الكبير ، وقد تولى الإشراف عليهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وقد غدت الحاجة ماسّة الى وضع معاجم لألفـاظ الحضارة المادية وأخرى لمصطلحات الهندسة والفيزياء النووية وعلم النبات

والحيوان والجيولوجية وعلم الاقتصاد وعلم النفس والتربية وعلم الآثار والجغرافيا والتاريخ ، وللفنون والفلسفة .. فخطت المجامع في هذا المضمار خطوات فسيحة جادّة .

ولا بد من الإفادة في وضع مثل هذه المعاجم من العودة الى كتب التراث ككتاب أقراباذين القلانسي في مصطلحات الصيدلة ، وبحر الجواهر لليوسفي الهروي ، وشرح تشريح القانون لابن سينا، للطبيب المعروف ابن النفيس (١٢٨٨ م) ومفاتيح العلوم للخوارزمي (٩٩٧ م) وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١٧٤٥ م) .

مجامع اللغة وما اتخذته من ضابط في التخطئة والتصويب :

جرت مجامع اللغة غالباً في ما عقدته من المؤتمرات في القاهرة، على نهج صريح لزمته وراعته في أحكامها بالتخطئة والتصويب . وهو ينطوي على إساغة ما شاع على ألسنة الكتاب وجرت به أقلامهم ما اتسعت له الأصالة ولم تمنع منه روح العربية وطرائقها ، لكنها لم تستمسك بهذا الخطّ في كل حين ، بل تحوّلت عنه وأقصرت فجعلت تتلطّف لتخريج ما لا يصحّ من أساليب الكتّاب متى شاع وتتأتى لتلتمس الوسائل لتأويله ، بل تبتغي كل سبيل لتخلص إلى إجازته والحكم بصحته ولو لم ينصره دليل مفحم أو تسعفه حجّة قاطعة :

فقد حاولت لجنة الألفاظ والأساليب مثلاً أن تتخذ قراراً بصحّة قول القائل (لعب فلان دوراً في هذا المضمار) ، وهي تعلم حق العلم أنه ترجمة حرفية لعبارة أجنبية تغاير طرائق العربية ، وأن (لعب) فعل لازم ، وأنّ اللعب أدنى إلى اللهو وأبعد عن العمل الجادّ . قال تعالى : « وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين

ـ الأنبياء /١٦ » وقال أيضاً : « قال أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين ـ الأنبياء / ٥٥ » . وقد قال أحد الأعضاء : « إنّ من أكبر الخطأ أن يصدر مجمع اللغة العربية رُخصة لا سند لها من ضوابط اللغة ... وأخشى أن تُنشر العامية بمثل هذه الرخص ». وقال عضو آخر : « أيصحّ قولك لعب القرآن دوراً في تخليد اللغة العربية » ، فأدى ذلك إلى رجحان كفة الرافض لقرار اللجنة . وقد تم ذلك عام ١٩٧٨ .

ثم عادت اللجنة فعرضت العبارة على التصويت في العام الذي تلاه . وحين أفصح الأعضاء عن إنكارهم لإجازة التعبير أحجم الرئيس عن طرح الإجازة على التصويت .

امثلة مما صوّبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من العبارات الشائعة :

وقد صوّبت لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال (التغطية) بمعنى (الاستيعاب) ، وهي في الأصل ترجمة حرفية للفظ أجنبي واتخذ المجمع قراراً بذلك . فإذا صح هذا كان لك أن تقول (ذهب فلان لتغطية أخبار المؤتمر) وأنت تعني أنه (ذهب لتقصّي أخبار المؤتمر وإعلانها) فكيف يُعبّر عن جمع الأخبار لإعلانها بالتغطية ، والتغطية في العربية هي الستر والحجب ، وكيف يستقيم قولك (قد توفر في السوق ما يُغطي الحاجة) وأنت إذا سترت الحاجة وحجبتها استغنيت عن السوق وما فيها .

وقد صوّبت لجنة الألفاظ والأساليب قول القائل (فوضت فلاناً في الأمر) وهو ترجمة حرفية : والأولى أن تقول (فوضت الأمر إلى فلان) واتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بذلك . واستندت

اللجنة في تصويبها إلى إمكان حمل العبارة على (نزع الخافض) •
وقالت إنه كثير في العربيّة واستشهدت بقول الشاعر (تمرّون
الديار) أي تمرّون بها ، أو حملها على (التضمين) بإشراب
(فوّض) معنى (أناب) أو (وكل) ' وقالت : « وما يُصاغ منه في
لغة السياسة (الوزير المفوّض) • (مجلة المجمع القاهري / ١٩٧٧)•

أقول إذا ما عدنا إلى الفصل الذي عقدناه حول (أوجه القياس
والسماع في حذف الجار) في كتابنا (مسالك القول في النقد
اللغوي) ، وجدنا أن مذهب الجمهور في (نزع الخافض) أنه سماع
لا وجه فيه لقياس ، كما جاء في (الأشباه والنظائر) للإمام السيوطي
(١٩٤/٣) ، وقد قصره الأكثرون على ما نُصب وحقه الجرّ من
ظرف مكان لم يستوف شرط نصبه (مفعولاً فيه) • ذلك أنهم
شرطوا لنصب الظرف أن يكون فضلةً من زمان أو مكان ، وأطلقوا
الزمان ولم يقيّدوه ، على حين حدّدوا المكان بأن يكون مبهماً
كجلست أمامك أو مقيّد المقدار كَسِرْتُ فرسخاً • أو مصوغاً
من مادة الفعل كجلست مجلسك •• وخصصوا المكان المبهم بما كان
اسماً من أسماء الجهات الست كفوق وتحت •• أو كان له مثل حظّه
في الإبهام كقوله تعالى (أو اطرحوه أرضاً) • فإذا اتفق ظرف مكان
ليس على شيء من الإبهام فمن حقه الجرّ لفظاً ، فإن جاء منصوباً في
كلام من يوثق بعربيّته قيل إنه منصوب على (نزع الخافض) على
جهة الاتساع ، ومن ذلك (تمرّون الديار) والأصل (على الديار)
أو (بالديار) • وقوله تعالى « ولأقعدنّ لهم صراطك مستقيماً —
الأعراف / ١٥ » وهكذا ••

أما قول اللجنة : إن نزع الخافض كثير شائع في اللغة وذهابها
الى أن بابه مفتوح لا يضبطه سماع أو يحدّه قياس ، فجوابه أنه اذا

صحّ ما استنته اللجنة ، فأقلّ ما فيه أنه موجب للبس ، مقيس على نادر ، متنكّب عن الجادّة في أساليب التعبير ، وإذا شايعنا المجمع وجعلنا حذف الجارّ على (نزع الخافض) قياساً جاز لنا أن نعدل بكل مجرور الى النصب حملاً على ذلك ، بل ساغ لنا أن تتحول عن حال كل فعل في اللزوم والتعدّي إلى حال غير حاله دون ناظم • وهذا نهج لا يثمر في اللغة إلى انتقاض أحكامها واضطراب حبلها ، وهذا ما لا مساهلة في دفعه و لامياسرة في اتقائه •

وقد يتسع بعض الأئمة حيناً فيحملون ما نصب ، وليس هو ظرف زمان أو مكان مبهم ، على (نزع الخافض) لكنهم لا ينحلون الفعل في ذلك حكماً في التعدية غير حكمه ، كما نزع إليه المجمع اللغوي القاهري ، وإنما يُجرونه في ما جاء منصوباً بغير عامل من فعل مذكور ، فقد جاء (ملّة) بالنصب في قوله تعالى « وهو اجتباكم وما جعل عليكم من حرَج ملّة إبراهيم ـ الحج / ٣٨ » ، فحملوا نصب (ملّة) على نزع الخافض ، كما جاء في تفسير الجلالين ، والمختار في هذا أن يقدّروا الفعلَ الناصب الذي يقتضيه المعنى كما فعل العكبري محب الدين أبو لبقاء (٦١٦ هـ) في كتابه (البيان في إعراب القرآن) • وقد نحا تفسير الجلالين هذا النحو في قوله تعالىّ « فطرةَ الله التي فطر الناس عليها ـ الروم / ٣٠ » فلجأ الى توجيه نصب (فطرةَ) بتقدير فعل يناسب المعنى ، فقال (أي الزموها) •

أما حمل اللجنة قولهم (فوّضت فلاناً) على (التضمين) فليس أرجى حالاً من حمله على (نزع الخافض) • فإذا تدبّر القارىء باب (التضمين) في اللغة كما بسطنا القول فيه بكتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي) عرَف أن التضمين إنما شرع

لغرض تعبيري وفائدة معنوية ، وأن له شروطاً لا بد من استيفائها ، وقد أوصى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ألا يُلجأ الى التضمين إلاّ لغرض بلاغي • فإذا عمدت اللجنة إلى أيّ ضربٍ من ضروب (الاتساع) في اللغة لتسويغ الخطأ فلا شك أنها جارت عن قصد السبيل وجرت في الحكم بلا دليل • وليعد من شاء إلى الفصل الذي أشرنا إليه في كتابنا أو أي مرجع آخر ليحيط بالمسألة فيكون منها على يقين جازم •

وأما إقرار قولهم (الوزير المفوض) والأصل (المفوض إليه) فلا حاجة به إلى إقرار قولك (فوّضت فلاناً) ، إذ يمكن حمله على حذف الصلة (إليه) ، كما حذفوها في كثير مما اصطلحوا عليه في التسمية ، فقد قالوا (اسم مشترك) أي مشترك فيه ، كما قالوا (فريضة مشتركة) أي مشترك فيها • كما قالوا (المأذون والمحجور) والأصل (المأذون له والمحجور عليه) • قال صاحب المصباح : «وأذنت للعبد في التجارة فهو مأذون له ، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً فيقولون : العبد المأذون كما قالوا محجور ، بحذف الصلة ، والأصل محجور عليه » • وقالوا (الظرف المستقرّ) بفتح القاف أي المستقرّ فيه ، وهو بخلاف (الظرف اللغو) في اصطلاح النحاة ، وهكذا (كتاب مغلوط) أي مغلوط فيه ••

امثلة مما صوّبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

من جموع التكسير :

ومما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره : إطلاق جمع ما كان على زنة (فاعل) على (فواعل) ، وقد جاء في القرار (لا مانع من جمع فاعل لمذكّر عاقل على فواعل نحو باسل وبواسل) (مجلة

المجمع القاهري /١٩٧٣) وقد اعتمدت اللجنة في ذلك على أن العرب قد جمعت مما جاء على (فاعل) لمذكر عاقل ثلاثين جمعاً أو أكثر . والصحيح أنه لا مساغ البتة لإباحة جمع فاعل على فواعل إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، ولا عبرة بما جاء منه على هذا النحو ولو فاق الثلاثين . إذ لا مندوحة عن تعرّف حال الصّفة فإذا جرت على الفعل فلا بدّ من جمعها جمع سلامة كقولك (هؤلاء ذائعو الصيت) و (مانعو الزكاة) ، ولا وجه البتة لقولك (هؤلاء ذوائع الصيت) و (موانع الزكاة) إذا قصدت الرجال ، وقد جاء في التنزيل (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ، وبشرّ المؤمنين / التوبة ــ ١١٣ » . أفيصحّ أن تقول في معناها (التوائب العوابد الحوامد السوائح الروائع السواجد الأوامر ...) ؟

والأصل في (فاعل) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل أن يجمع جمع تصحيح، فإذا جُمع جمع تكسير فقد أشبه الاسم فأُنزل منزلته في الجمع . قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٠٦) : « كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، وهي إليه أقرب من الصفة الى الاسم ، وذلك راعٍ ورُعيان وشاب وشبّان » ، وجمع فُعلان بالضمّ إنما هو للأسماء دون الصفات كما في الهمع (٢/١٧٨) . وإذا تدبّرت ما جمعوه من (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل على (فواعل) تكسيراً ونسبوه الى الشذوذ ، استطعت أن تردّ كثيراً منه الى مضارعة الاسم إيضاً . فإذا تأمّلت (الفارس) لم تر أنه على شيء من الحدوث ووجدت أنك لست بحاجة الى ذكر موصوفه أو تقديره ، لشهرة استعماله منقطعاً عنه ، واختصاصه ، فأنت تقول (مررت بفارسٍ) كما تقول (مررت برجلٍ) ولا تخشى فيه اللبسَ فتكسّره في الجمع كما تكسّر الأسماء . قال البغدادي في خزانة الأدب (١/٢٠٦) حول

جمع فارس على فوارس : « فقالوا إنه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقرب بذلك منهـا ولأنه لا لبس فيـه ، كما ذكر سيبويه ، من أن الفارس في كلامهم لا يقع إلا للرجال » • وقـد فصّلنا القول في هذا في كتابنا (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها) فأوضحنا سبب جمع (هالك على هوالك) و (غائب على غوائب) ، وشاهد على شواهد وباسل على بواسل وهازم وخارج على هوازم وخوارج ، والأصل أن تجمع جمع سلامة •

وأعجب من ذلك وأذهب في الغرابة إطلاق المجمع القاهري في مؤتمره جمع (مفعول على مفاعيل) دون تفريق بين صفة جارية على فعلها وأخرى مضارعة للاسـم • فإذا صحّ هـذا قلت (حوادث مشاهيد ، وأيام معاديد ، وأشياء مواضيع ، في معنى قولك (حوادث مشهودة أو مشهودات وأيام معدودة أو معدودات وأشياء موضوعة أو موضوعات) وكان لك أن تقول في معنى الآيات « أئنا لمردودون ــ النازعات /١٠ » و « إنهم لهم المنصورون ــ الصافّات / ١٧٢ » و « الحج أشهر معلومات ــ البقرة / ١٩٧ » و « وأكواب موضوعة ــ الغاشية / ١٤ » كان لك أن تقـول في معنـاها (أئنا لمراديد) و (إنهم لهم المناصير) و (الحج أشهر معاليم) و (وأكواب مواضيع)، بل لو صحّ ما نزعوا إليه لجاز لك أن تقول : (هؤلاء مسارير أو مآسير أو مشاكير أو مآجير ••) جمع مسرور ومأسور ومشكور ومأجور ••

الاحتجاج بالتطور اللغوي في إقرار الخطأ الشائع :

ونحن لا ننكر تدرّج معاني الكلم وتجـددها بالمجاز ومجاز المجاز والنقل من الخاص الى العام ، ومن العام الى الخاص ، وقد

بسطنا القول في ذلك . في كتابنا (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها) فليعد إليه من شاء من القراء ، إلا أن التدرج والتجدد أصولاً وحدوداً لا بدّ من مراعاتها والأخذ بها ، بل نعتقد جازمين أن لا وجه لجمود المعنى في اللفظ كما يبدو ذلك حيناً في كثير من المعاجم العربية ، وأن اعتماد كثير من المحدثين على ظاهر النص والتعويل عليه في التخطئة والتصويب مخالف لأصول ارتقاء اللغة وسنن تحول معانيها وطرائق تعبيرها بتحوّل العصور والأجيال، وأنه لا بد أن تؤلف في العربية معاجم حديثة على مثال ما يؤلف في اللغات الحيّة الأخرى دقة وإحكاما واستقصاء إذن لأنسنا بالتجدد والتدرج والتوالد في معاني الكلم ، ولمسنا بمعارضة النصوص المحكية بعضها ببعض ترجمة لحياة كل كلمة تظهرك على قصّة حالها وتقفك على مسالك تحوّلها ودروب تنقلها في التعبير ، والتدرج بها ، في ماتعنيه ، من حال إلى حال ، فلا بدّ من إغناء المادة اللغوية وتكثير مفرداتها بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد ، ويكون ذلك دليل حيويتها ووفور تدفقها واطراد تكاملها ومجانستها للفكر ثراء وافتناناً واتساعا . ويشهد بذلك ما تقرر من صلة اللغة بالفكر وصلة الفكر بالحياة في كل عصر . فاللغة معجم تختطه الأمّة لحضارتها وعبقرية أبنائها وما عُرفوا به من كريم المأثر والشمائل ، وما تتخذه لأداء رسالتها من رفيع الغايات وشريف المطالب وما أسموه بالمثل الخلقية والقيم الروحية ودعوه بتطلعات القوم وطموحهم ، فهي وعاء لذلك اكله . والتأريخ لمعاني الكلم موضوع له شأن خطير وليس تدارك هذه الناحية في لغتنا على شيء من اليسر والسهولة . على أن التطور اللغوي لايعني على كل حال إقرار ما لاسند له من ضوابط اللغة .

* ✶ *

نقدنا المجامع لا يعني اننا نغلو في التخطئة عامة أو ننكر الموفور من فضلها والمشكور من جهدها :

على أن ما نقدناه على مجامعنا لا يُعد شيئاً مذكوراً إذا ما قيس بما حققته هذه المجامع من حظٍ وافرٍ مشكور في لغة الضاد ، وأعضاؤها شيوخ قد حملت المجلات اللغوية من علمهم وتحقيقهم ما يُستصبح بضوئه في الغوص على أسرار العربية واستقراء دقائقها وإعدادها لتكون لغة الحضارة المعاصرة .

ولا يظن طانّ ، إذا ما منعنا شيئاً مما أقرّته المجامع ، أننا نغلو في حكمنا ونقسو ، فقد أدلينا في ذلك بالشاهد والدليل ، فلسنا مع النقاد الذين أسرفوا فقطعوا بفساد كثير مما جرت به أقلام الكتّاب وطاعت به ألسنتهم ، فخلصوا الى حجر الصحيح الظاهر من كلامهم ومنع ما استقام من أساليبهم ، فقد أسغنا بالنظر والحجّة كثيراً مما ارتاب النقاد في صحته فحكموا بفساده ، في معظم ما ألّفناه من الكتب لا سيما كتابنا الأوّل (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) ، وقد صدر عام ١٩٣٩ م .

الموقف من التراث النحوي :

قد نادى كثير من العلماء بإعادة النظر في تراثنا النحوي واشتدت الشكوى من تعسّره ، ولا اعتراض على هذا ولا ملام ، وثمة إليه دافعٌ وعليه مستحث . ولكن لا مناص لمن يعرض لذلك أن يتدبّر نحو النحاة جملة وتفصيلاً وأن يسَعه علماً وإلاّ كان كلامه كلام مجازف معتسفٍ ، بعيداً عن مرمى السداد ، بل لا بدّ للباحث في هذا المضمار أن يعرف للنحاة فضلهم ويحمد لهم جهدهم فلا يتحيّفهم بتحامل أو غضّ ، أو يرسل لسانه فيما تناولوه على غير روية ، أو يلوم في ما يكون العذر في أمثاله . ذلك قبل أن يأخذ

عليهم ما تجاوزوا فيه غرضهم وركبوا فيه مركباً وعراً لينتهوا بالنحو الى سبيل موحش شاق .

ذلك أنه كان للقياس شأن أي شأن في نشأة النحو واستنباط أحكامه ورسم حدوده وتقعيد قواعده ، ولو لم يكن كل النحو قياساً . ويعني القياس الاستدلال الذهني الذي يُراد به استنباط القواعد وتعليلها ، وهو مدار علم النحو عند الأئمة . وقد بَنى النحاة القياس على العلّة النحوية وقسموا العلل الى ثلاث : تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، كما فصّل القول في ذلك الزجاجيّ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٤٠ هـ) في كتابه الإيضاح في علل النحو . وقد قصدوا بالعلّة التعليمية ، العلّة التي أريد بها وَعْي نظم اللغة وتعليمها كقولك : هذا مرفوع لأنه فاعل وذاك منصوب لأنه مفعول به . وأما العلة القياسية فهي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه في ما تصوّروا أنه موجب للحكم فيهما ، كحملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس على بناء (خمسة عشر)، بدليل أنه إذا فُصل بين جزأي التركيب في كل منهما امتنع البناء ، وقيل إن بناء اسم (لا) النافية للجنس قد بُني على معنى (من) الاستغراقية .. وقيل لاجتماع الأمرين لأن التركيب وتضمّن معنى الحرف مفردين لا يوجبان البناء ، والأول هو مذهب سيبويه وعليه الأكثرون . وهكذا تتشعب الآراء في تحديد العلّة القياسية ، وقد تتجاذب الحكم الواحد علّتان أو أكثر فيُبنى على قياسين أو أكثر ..

ما شاب النحو وقياسه من تعقيد نبابه عن غرضه :

ومهما يكن من أمر فإن القياس الذي أستُنِد فيه الى إحدى العلّتين التعليمية والقياسيّة إنما يجانس طبيعة اللغة وخصائصها دون القياس الذي اعتمد على العلّة الجدليّة النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً ، وجعل

التعليل أصلاً وغاية لا وسيلة وحاجة • وبين قياس العلّة التعليمية والقياسية من جانب وقياس العلّة الجدليّة النظرية من جانب آخر من التفاوت والتنافر ما لا خفاء به ولا لبس • ولا شك أن المعوّل عليه من التعليل ما قرن فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى وتحقيق المراد منه ، دون التعلّق بما تقتاد إليه براعة الصناعة ويؤدّي إليه الافتنان بها من الإغراب في الجدل والتأويل • وقد دعا إيغال النحاة في التعليل إلى اتخاذ حجج نحوية لا تثبت على نقدٍ أو نظر ، فعمد كثير من الأئمة إلى توهينها وتزييفها ونبهوا على سُقمها ووهيها ودلوا على تعارضها وتخاذلها ، وخروجها عن غرض النحو وزاد في إشكال النحو وخفاء مسالكه ما أصاب التأليف فيه من التواء والالتبس تعليمه من توعّر والتياث فأدّى ذلك إلى تعسر فهمه وتعذر وعيه •

ثم ساهم في ذلك أن المتأخرين من علماء النحو قد تحولوا به عما كان عليه من البحث في صحّة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض ، الى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناءً ضماناً لسلامة اللسان من اللحن وقصر الأمر عليه ، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليله بالجدل النظري فبدا النحو بعد هذا وقد غار ماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه •

اختلاف العلماء في تأويل كثير مما بدا انه على غير القياس :

ومما زاد في عسر الفهم للأصول النحوية اختلاف آراء العلماء في تأويل كثير مما بدا أنه على غير قياس مشهور ، وتباين مذاهبهم في توجيهه • وقد جاء من ذلك قوله تعالى : « إن هذان لساحران ــ طه/٦٣ » • وقوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ــ المائدة / ٦٩ » ، كما ذكره العكبري في كتابه (البيان في إعراب القرآن) • وجاء منه في الحديث : « إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم

القيامة المصوّرون » وقد رُوِي بحذف(من)أيضاً ، كما ذكرهالنووي في كتابه رياض الصالحين ــ ص / ٧٤٣) . والحديث : « إنّ بين يديّ الساعة ثلاثون دجّالاً كذّابا » كما ذكره العكبري في كتابه (إعراب الحديث النبوي) ــ ص / ٢٣١ و ٢٧٧) .

أقولْ لاجدال في إعرابقوله تعالى (إن هذان لساحران)بإسكان (إنْ) لأن (إن) هذه هي المخففة من الثقيلة والأكثر إذا دخلت على الجملة الاسمية إهمالُ عملها ، وهي قراءة حفص وابن كثير . على أن الإشكال في قراءة (إنّ) بالتشديد ، فالمختار ها هنا أن تكون (الألف) في (هذان) علامة التثنية في أحوالها الثلاث . وهي لغة بني الحارث . أقول لو خُرّجت الآية على ما ذكرنا السقط كثير من الجهد في تكلّف وجوه الإعراب الأخرى .

أمّا (الصابئون) في (الآية / ٦٩) من سورة المائدة ، فالمختار توجيهها على لغة بني الحارث نفسها ، ولو استبعده العكبري ، وإذا كان أبو حيّان في البحر المحيط قد انتهى في توجيه رفع (الصابئون) إلى أربعة أوجه ، فقد انتهى بها العكبري إلى ستة وجوه ذكرها في كتابه المذكور .

والمختار في الحديث « إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون » أن يخرج على أنّ اسم (إن) هو ضمير الشأن المحذوف ، على حد قول الأخطل .

إنّ من يدخلْ الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء

واستبعاد رواية الحديث، بحذف(من) ، لأنّ المعنىيأباه ، إذ ليس (المصوّرون) أشدّ الناس عذاباً : كما قاله ابن هشام في المغني .

وكذا القول في تباين آراء النحاة في بيت الفرزدق :

وعضزمانٍ يابنمروان لم يَدَعِ من المالِ إلاّ مُسحتاً أو مجلفُ

وعضّ زمانٍ بالإضافة معطوف على ما قبله ، والإسحات هو الاستئصال ، وهي لغة نَجْد ، والمجلّف الذي بقيت منه بقيّة ، أي سنَة ذهبت بالأموال واستأصلتها .

وقد رُوي البيت فيما رُوي بنصب (مسحت) ورفع (مجلّف) ، فحار العلماء في تأويل عطف (مجلّف) المرفوع على (مسحت) المنصوب ، وتكلّفوا في ذلك وجوهاً متباينة من الإعراب . وقد بدت دلائل الجهد فيما قالوه ، بل قال الزمخشريّ ، فيما حكاه البغدادي في شرح شواهد الرضيّ : « هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه » .

وممن تكلّف الجهد في إعراب البيت : الخليلُ والكسائي والفرّاء وثعلب وأبو علي الفارسي وابن جنّي . وقد ذهب ابن قُتيبة الى إجمال الطلب في تخريج البيت والرفق بالباحثين فقال في كتابه الشعر والشعراء « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة » . وما أحسب أن الضرورة في الشعر تنقض أصلاً من أصول العربية في عطف المعطوف على المعطوف عليه . والمختار عندي أن يُخرَّج البيت على رواية من رواه : (لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلّف) برفع مسحت ومجلّف حملاً على المعنى ، فكأنه قال : لم يبق إلا مسحت أو مجلّف ، والحمل على المعنى باب جليل من العربية ، على ألاّ يُعمد فيه إلى غلوّ أو إغراب ، كما فعله الزمخشري .

غلا الزمخشري في تكلّفه حين خرّج قراءة الرفع من قوله تعالى : « فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم ــ البقرة / ٤٩ » برفع قليل مع كونه مُستثنى من كلام تام موجب ، حين خرّجه حملاً على المعنى ، والرفع قراءة أبيّ والأعمش . فقد جاء في الكشاف (١/٣٨١) أن قوله تعالى (فشربوا منه إلا قليل منهم) كأنه قيل (فلم يُطيعوه إلاّ قليل) !

وعندي أن الأظهر في تخريج قراءة الرفع هذه أن يكون (قليل) مبتدأ خبره محذوف تقديره (لم يشربوا) . كذلك قول أبي قتادة : « وأحرموا كلهم إلا أبو قتادة » على تقدير (إلا أبو قتادة لم يُحرم). فـ (إلا) هنا بمعنى (لكن) ، وأبو قتادة مبتدأ و (لم يُحرِم) خبره. (كتاب إصابة الداهي لأحمد اسماعيل البرزنجي / ١١) .

وكذا الأمر فيما اصطنع النحاة تقديره من الكلام فتكلفوه ليقوّموا به إعرابهم ، كقولهم إن التقدير في (إياك والأسدَ) ! احذّرك وأحذّر الأسد ، وفي (زيداً رأيته) : رأيت زيداً رأيته ، وفي (عمرك الله) : بتعميرك الله ، أي بإقرارك له بالبقاء ومثله كثير .

وهكذا القول في التباس ما جاء من التعريفات في بعض أبواب النحو، فأنظر إلى ما قاله الإمام رضيّ الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (٦٨٦ هـ) ، في بيان الفرق بين بعض أنواع البدل وعطف البيان ، في كتابه (شرح الكافية / ٣٣٧) : « البدل تابع مقصود بما ينسب إلى المتبوع : أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق بين بدل الكل وبين عطف البيان ، بل لا أدري عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر من كلام سيبويه » .

الشكوى من تعسر النحو والمطالبة بتيسيره :

الشكوى من عسر الفهم لأصول النحو قديمة . فهذا خلف الأحمر بن حيّان أبو محرز البصري أستاذ الأصمعي (١٨٠ هـ) يؤلف كتاباً لمساعدة الدارسين على فهم أصول النحو فيقول في مقدّمته : « ولما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلّم المتبلّغ في النحو من

المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخفّ على المبتدىء حفظُه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه ، فأمعنتُ النظر والفكر في كتابٍ أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل ، على أصول المبتدئين ، يستغني به المتعلّم عن التطويل ، فعملت هذه الأوراق . ولم أَدَعْ فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها . فمن قرأها وحفظها ، وناظر عليها علم أصول النحو كلّه ، مما يُصلح لسانه في كتاب يكتبه ، أو شعر ينشده ، أو خُطبةٍ أو رسالة إن ألّفها ، وبالله التوفيق .. المُقدمة في النحو لخلف الأحمر ـ تحقيق عز الدين التنوخي » .

* * *

وقد استمرت الشكوى من تعسّر النحو ، فهذا الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في القرن الخامس الهجري قد أشار في كتاب (دلائل الإعجاز) إلى أنّ النحاة قد اتهوا بالنحو حيناً إلى ضربٍ من التكلّف ، ولونٍ من التعسّف ، كما أشار إلى إنّ وراء كل فسادٍ في النظم إغفالاً لحكم من أحكام النحو ، وكلّ صحة تحقيقاً لهذا الحكم حين قالَ في كتابه هذا : « فلست بواجد شيئاً يُرجع صوابه ، إن كان صواباً ، أو خطؤه إن كان خطأً ، إلى النظم ، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة النظم أو فساده أو وُصف بمزيّة أو فضلٍ فيه ، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضلَ ، إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخلَ في أصلَ من أصوله ، ويتصلَ بباب من أبوابه ... » . وهكذا أذكى الجرجاني العينَ ، بما تقدّم من كلامه، على أن موضوع النحو أشملَ من أن يُحَدَّ ببحث أواخر الكلم

وعلامات الإعراب اتقاءً للحن ، وأنه لا بدّ أن يتجاوز ذلك فيشمل الكشف عن أسرار النظم وأغراضه ودواعيه ، إذ لا يجوز أن يتحوّل النحو من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض ، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناءً ، وقصره على ما يتصل بذلك ، ثم بسط الكلام في عوامل هذا الضبط والإسهاب في تعليله بالجدل النظري .

ونبّه الجرجاني بذلك على خطأ النحاة في فصل موضوع النحو عن البلاغة ، وضرورة تلازمهما . فإذا كان غرض النحو أوّل الأمر هو وقاية اللسان من اللحن والخطأ ، فكان لهذا نحو الإعراب ، فإن النحو كذلك معنيّ بدلالة النظم وتحليل الجملة فيه إلى ما تتألف منه من أجزاء ، وشأن كل جزء منها في التركيب ، والبحث في تأثر دلالة الجملة بتغير موضع كل جزء من صاحبه تقديماً أو تأخيراً ، وتخيّر الكلمة التي تروق وتؤنس في موضعها من الجملة لتلائم جاراتها فيما تشفّ عنه من معنى ، وقد تثقل وتوحش في موضع آخر ، فقد بسط الجرجاني القول في هذا كله .

وقد عمد الأستاذ إبراهيم مصطفى ، رحمه الله ، في كتابه (إحياء النحو) إلى الخوض في مباحث طريفة تتناول حدّ النحو ، كما رسمه النحاة ، وأصل الإعراب ومعانيه ، فتبسّط وتعمّق وأوغل ، ثم نادى بالتجديد في علم النحو واختطاط نهج حديث في فهمه وإساغته ، وفي معالجته وتعليمه ، وقد خلص من ذلك إلى القول : « لقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق لخطئه من التفكير والتحرّز ، وإن الحسّ اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم

المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها ـ ص/٢٠ » • على أن هذا الذي أخذه صاحب الإحياء على النحاة في إساءة تصوّر حد النحو وموضوعه لا يمكن أن يؤخذ على سائر الأئمة ، لاسيما سيبويه وابن جني والزمخشري وابن سيده والسكاكي والشاطبي إبراهيم فضلان عن الجرجاني •

وقد ذهب الدكتور محمد مندور في كتابه (النقــد المنهجي) و (في الميزان) إلى أنّ مذهب الجرجاني هو أصحّ وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوربة ، وهو مذهب العالم السويسري المعــروف دوسوسير المتوفى (١٩١٣) ، في اتخاذ منهج تحليلي في نقد النصوص واعتبار اللغة مجموعة من العلاقات لا مجموعة من الألفاظ • وقد قصد الدكتور بكلامه هذا إلى مذهب (البنويّة) ، وهــو مذهب فكري أدبي يعتمد تحليل النصّ إلى بُنـاه وتفكيك البُنية إلى أجزائهــا المتنقلة وإعادة تركيب هذه الأجزاء بحيث تعود منتظمة مترابطة تختلف فيها الصورة باختلاف مواضع هذه الأجزاء بعضها من بعض • وكان من روّاد هــذا المذهب الفيلســوف الفرنسي رولان بارث ، وعلماء كثيرون كتشوفسكي ومينيه وسوسير ومابر ، وكان الفضل في استوائه وتكامله للفيلسوف الفرنسي كلود ليفي اشتراوس •

وقد أشار كثير مــن المؤلّفين إلى الصلــة البيّنة بين مذهب الجرجاني في (النظم) وآخر ما توصل إليه علماء الغرب في مباحثهم في (علم اللغة الحديث) ، ومنهــم الأستاذ محمد خلف الله في كتابه (المنزع النفسي في بحث أسرار البلاغة) ، والدكتور إحسان عباس في كتابه (تاريخ النقد الأدبي عند العرب) ، والدكتور تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، والدكتور أحمد مطلوب في كتابه (عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده) ، بل هذا ما عمد إليه

الدكتور جعفر دك الباب في كتابه (الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني) فخلص من بحثه إلى أن من حق مذهب الجرجاني أن يظفر بالمكان اللائق به في علم اللغة الحديث ، لالإن مذهبه هذا يكمل النظرية (البنوية الوظيفية) الحديثة ، بل لأنه يعتمد إلى ذلك على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة ، فهو يمثل بذلك اتجاهاً متطوراً في علم اللغة الحديث • وقد بسطنا القول في ذلك ، في الفصل الذي عقدناه من الكتاب على (الجملة الفعلية والاسمية) •

* * *

وقد أشار إلى نحوٍ مما ذكرناه عن شكوى العلماء من تعسر النحو وعذلهم النحاة على تجاوز غرضهم في معالجة ، ابن مضاء ، في القرن السادس الهجري ، في كتابه الشهير (الرد على النحاة ٢٨٠) إذ قال : « وإني رأيت النحويين ، رحمهم الله ، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته من التغيير فيلغوا الغاية التي أمّوا وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا ، إلاّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوه منه ، فتوعّرت مسالكهم •• » ، ولا شك أن ابن مضاء قد سُبق إلى كثير مما ذهب إليه حين قال بإلغاء (العامل) وإنكار العلل الثواني والثوالث واستبعاد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها ويلفت عن واقعها ، بل كل ما لا يفيد في ضبط أحكامها وتحقيق الغاية في الكشف عن أصولها في التعبير عن أغراض النفس •

ومن ثمّ كان لا بد من تشذيب النحو بتليينه وتيسيره ، بل إرساء قواعده على تحقيق الغاية منه وذلك بتعريته مما انتابه من تعقيد نبا عن روح اللغة ، وما لابسه من تعليل جدلي باعد بينه وبين غرضه ، وما داخله من فضول تجاوز به موضوعه وخصوصه ، ومن تحوّل من

البحث عن صحة تأليف الكلم للتعبير عن أغراض النفس ، الى الإيغال في البحث عن العوامل التي تضبط بها الأواخر إعراباً وبناء .

السبيل إلى تيسير النحو :

أقول إذا تهيأ للنحو كتاب سهل الملتمس سلس المطلب ، حُذف منه الفضول ، وأُسقط ما أعضل فيه من تأويل وتخريج وتعليل ، ثم أُعفي مما لا جدوى فيه ولا طائل فاقتصر على ما لا بد من أحكامه ، ولم ينصرف الى حركات أواخر الكلم في وجوه الإعراب دون ما توحي به من معنى ليضمّ إلى نحو الإعراب نحو الدلالة ، وقد كان كثير من النحاة لا يأبهون لما وراء اختلاف الإعراب من تباين صور الأداء في كل نظم ، أقول إذا تأتّى للنحو هذا كله ثم تسنّى له بعد ذلك معلّم بصير حاذق ينظر إليه نظرة إلى أداة ووسيلة لا صناعة وغاية ، ويرعى في ما يلقيه سن المتعلّم المتلقي ، أقول إذا تحقق للنحو ما قدّمنا ، بدا سهل المنال داني القطوف .

فالنحاة قد اتخذوا قانون النحو ،استنباطاً مما قاله العرب الفصحاء شعراً ونثراً ، فكان لا بد من الأخذ بهذا القانون لضبط النطق بكلام العرب كما قالوه، وتفسيره بما أرادوه منه فهم إنما استنّوا ما استنوه حفاظاً على سلامة لغة العرب واستقامة ألسنتهم .

وإذا كان لا بد من إعمال النظر في هذا القانون بتجديده فينبغي أن يصرف أكبر الجهد إلى إيجاد وسيلة تربوية يمكن بها تيسير قواعد النحو ، بل تيسير تقعيد النحو ، وذلك بعد تحريره مما علق به من تعقيد ومن إغراق في التعليل والتأويل والتخريج ، وتعريته مما شابه من جدل فلسفي ومنطق عقلي حادا به عن خصوص اللغة وطبيعتها ، ثم الاجتزاء من أحكامه بما يستعان به على تحقيق غايته ضماناً لتذوق حلاوة اللغة والإحساس بجمالها ، والتنبيه على دقة أساليبها للتعبير عن دقيق معانيها .

وإذا كان غرض النحو الأول صحة النطق بالعربية وقراءتها قراءة تضبط بها أواخر الكلم ويفهم ما يسمع منها وما يقرأ فهماً صحيحاً دقيقاً ، فإن غرضه البعيد أن يصبح النطق بالعربية لدى الدارسين عادة وسليقة ، ولا يكفي في ذلك تبين قواعد النحو دون ممارسة قراءة كلام العرب ومعالجته والبدء بما كان منه شائقاً محبباً إلى القارىء مذللاً ، جلياً واضحاً مبيناً ، لا عسر فيه ولا عناء • وقد وفق بعض المؤلفين في تضمين كتب النحو نصوصاً عربية مشوقة حيّة سائغة مألوفة يستعينون بها على تقويم اللسان وضبط الشكل يستفتحون بها ثم يتأدّون إلى ذكر القاعدة وشرحها ، وقد استشعروا عقم المبادرة الى ذكر القاعدة جافة موحشة لايمهّد لها نصّ يصاحبها ويؤنس بها ويرهف لها الفكر فيجلوها ويلتمس لها المساغ والوصلة الى الفهم والحفظ •

وقد قام مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الحادية عشرة لمؤتمره ، عام ٩٤٥ ، بوضع قواعد لتيسير النحو أول مرة ثم فصّل القول فيها بعد أن تقدم الدكتور شوقي ضيف بمقترحاته في هذا الشأن ، فاصدر بعد تمحيصها مقرراته في دورته الخامسة والأربعين ١٩٧٩ ، وشفعها بشرحها والاحتجاج لها ، وجعلت في رسالة مطبوعة عام ١٩٩١ •

بعض ما الف من كتب النحو الميسّرة :

قام بعض النحاة قديماً بتأليف مصنفات في النحو سهلة الشريعة والأسلوب ، عذبة المورد واضحة التعبير ، لاسيما في القرن الرابع الهجري • وقد ساهمت هذه المصنفات في تيسير فهم النحو وتعليمه ، فكانت رائدة في هذا المضمار • ومن هؤلاء العلماء الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق (٣٣٧ هـ) ، واسم كتابه (الجمل) • وإذا كان الزجاجي قد أراد لعلم النحو أن يكون مستقلا خالصاً مما يشوبه

من المنطق والفلسفة وغيرهما في كتابه (الايضاح في علل النحو) ولم يخف سخطه على من مَزَجَ النحو بهما فخصّ (العلل التعليمية) بعنايته ، وهي مايُستعان به على معرفة كلام العرب ، ثم (العلل القياسية) التي يمكن بها ضبط الأحكام النحوية ، وحاول استبعاد (العلل الجدلية النظرية) ، فقد شاب كلامه في كتاب (الإيضاح) هذا آثار واضحة من الفلسفة والمنطق ، ومن الفقه وعلم الكلام أيضاً .
أقول إذا كانت هذه حالُ الزجاجي في كتابه الإيضاح ، فقد استطاع أن يُعرّي كلامه جملة من آثار هذه العلوم كافة في كتاب (الجمل) فبدا كتابه هذا خالصاً للنحو وحده ، سهل المنال .

وهكذا فعل الزبيدي الأندلسي أبو بكر محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ) في كتابه (الواضح في علم العربية) ، وقد تبوأ الزبيدي في علم النحو مكانة فريدة فكان كتابه هذا كفيلاً بتحرير كثير من مسائل النحو ، وإيضاح مبهمها وحلّ مشكلها وتقريب بعيدها .

ومضى في شريعة التيسير ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) في كتابه (اللمع في التصريف) ، وقد عُرف كتابه هذا بوضوح منهجه ونصاعة فكره ، لا يجد القارىء في فهمه عناء ، وفي تبين قصده كدّاً ، وقد عُني العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بشرح الكتاب فزاده وضوحاً في كتابه (المتبع في شرح اللمع) .

وممن عُني بتيسير العربية في بعض مؤلّفاته ابن هشام الأنصاري جمالُ الدين (٧٦١ هـ) في القرن الثامن الهجري ، كما فعل في كتابه (قطر الندى وبل الصدى) وشرحه ، وكتابه (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) وشرحه . وقد ارتأت مشيخة الأزهر في نظامها الجديد عام ١٩٣٥ م ، تدريس الكتاب الأول في السنة الابتدائية الثالثة ، كما رأت تدريس الكتاب الثاني في السنة الابتدائية الرابعة .

وقد ألّفت جماعة من العلماء بمصر (القوصي والشلبي والشيخ

وخليفة) كتاب (تيسير النحو) للسنة الثالثة الابتدائية والخامسة الأولية عام (١٣٦٨ هـ ــ ١٩٤٩ م) نهجت فيه النهـج الذي أقرته لجنة تيسير تدريس العربيـة في وزارة المعـارف المصرية ، وأخذت بالتوجيهات والقرارات التي انتهى إليها المؤتمر الثقافي العربي الأول ، وقد عقد ببيت مري في لبنان خلال أيلول من عام (٩٤٧ م) • واعتمد فيه المؤلفون طريقة حديثة فاستفتحوا بالنص العربي المشوق مـن القصص الطريفة ، قبل إقرار القاعدة النحوية ، وشفعوا النص باسئلة نحوية استناداً إلى النص نفسه فأتت تجربتهم حيّة ناجحة •

ما وراء تيسيـر العربيـة :

وإذا كان قد كثر الكلام على تيسير العربية وتجديد نحوها ، على ما انتهجناه ، فليس ذلك بدعاً ، وهو أمر لاغنى عنه ، لا في ، الإعداد لاكتساب المهارة اللغوية محادثة وكتابة وحسب ، بل في السعي وراء ابتغاء لغة واحدة سلسة سليمة واضحة دقيقة ، سليمة من كل انحراف عن أصولها واضحة بوضوح الفكر ، دقيقة بدقة التعبير ، لغة يمكن أن تكون عاملاً يُضرم الروح القومية فيلقح وحدة الأمة ويوثق عروبتها ويستوقد الجهد لنبذ كل دعوة إلى تطور لغوي ينتهي بلسان الامة الواحدة إلى الانشطار والانقسام ، لغة يُستعان بها في محاولة جادّة لمساهمة العرب في بناء الحضارة الحديثة مساهمـة أصيلة مبدعـة ، وحفزهم إلى استئناف رسالتهم في رفـد الحضارة العالمية ، وإيلاء هذه الحضارة ثمرات تتاجهم الفكري بلسانهم المبين وما يتميز به من خصائص وسمات •

واكثر ما يؤذي مثل هذه اللغة المختارة الواضحة الدقيقـة السليمة من كل انحراف عن أصولها الأولى ، جماعة من المترجمين قد جروا في ترجمتهم إلى العربية على أن يأتوا بألفاظ من العربيـة ترادف في الدلالة أصلاً ألفاظ الجملة الأجنبية المترجمة ، فيضموا

بعضها إلى بعض كما ضمّت في النص المترجم ، دون أن يراعوا في ذلك خواص النظم والإسناد والمجاز في العربية ، فيقع في ما ترجموا الخلل والفساد لتغاير أصول التعبير في اللغتين ، وهم لو تدبروا الجمل الأجنبية فتصوّروا معانيها في أذهانهم ، ثم أتوا بكلام عربي سديد يعبّر عما تصوّروه من هذه المعاني ، سواء أساوقت ألفاظ النص الأجنبي أم لم تساوق ، لأصابوا ووقعوا على الغرض ، دون أن يغشى أداءهم اضطراب أو قلق أو تعقيد بادي التكلف ، أو لبْس في الفهم وغموض في القصد . ولا بد أن يلاحظ المترجم أنه إذا ترادف لفظ أجنبي ولفظ عربي في موقع من التعبير فلا يُشترط أن يتفق لهما ذلك في موقع سواه .

الموقف من التراث البلاغي :

لا بأس أن نعيد هنا ما ذكرناه في الكلام على التراث النحوي ، فنحن إذا أقبلنا على التراث البلاغي لنَسَعه خبراً ونعيه فهماً فإننا لا نقبل عليه لنأخذ به ونحتذيه دون نظر أو تدبّر ، وإنما نبتغيه ابتغاء معالجة واصطفاء فنصرّف فيه أعنّة الفكر ، ذلك أنّ علينا أن نفهم ما انتهى إليه أسلافنا في ما وضعوه وحققوه في هذا المضمار فلا يغيب عنّا شيء مما أحاطوا به من أصول علوم البلاغة وفروعها ووقفوا عليه من دقائقها وغوامضها ، ثم نعيد النظر في ذلك كله فلا نجمد فيه ولا نلبث عنده ، على ما انطوى عليه هذا التراث البلاغي من نهج علمي بارع وما جادت به قرائح الأوائل في ما اتخذوه لعلومه من حدود مرسومة ومعالم واضحة ، سعياً وراء تقويم اللسان العربي لفظاً والافتنان في صوغ أساليب التعبير وتقويمها وتذوق ما تشفّ عنه من جمال الصورة وحسن الأداء .

ولعل كتاب إعجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري (٢٠٦ هـ) هو أوّل ما ألف في البلاغة العربية ، وتلته كتب

كثيرة ككتاب البيـان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ) ، فكتاب الشعر والشعراء وأدب الكاتب لابن قُتيبة عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ) ، فكتاب الكامل للمبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) ، فكتاب البديع وطبقات الشعراء لابن المعتز عبد الله (٢٩٦ هـ) ، فكتاب النكت في إعجاز القرآن لعليّ بن عيسى الرمّاني المعتزلي (٣٨٤ هـ) ، فكتاب بيان إعجاز القـرآن لأحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨ هـ) ، فكتاب الصناعتين لأبي هلالٍ العسكري (٣٩٥ هـ) ، فكتاب سرّ الفصاحة لأبي محمد بن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) ، فدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، وقـد استنّ سنته محمـود بن عمر الزمخشري في تفسيره (الكشاف) ، فكتاب مفتاح العلوم ليعقوب بن يوسف السكاكي (٤٣٦ هـ) فكتاب الإيضاح لجلال الدين القزويني (٧٣٩ هـ) .

ولا ننسَ ما كان لهؤلاء من فضل في ما بذلوه من الوسع في إرساء قواعد هذه العلوم ، فلا علينا إذا قبسنا من تتاجهم وتنسّمنا ما نستعين به على استتمام ما بذلوه وما سبقوا إليه وروّضوا الصعّاب له ، لاسيما ما أتحف به العربيـة الرمّاني المعتزلي في الغوص على حقائق بلاغة القرآن والكشف عن أسرار إعجازه وسلطانه على النفوس واستبطان صور الجمال من نصوصه ، وما ذهب إليه من أن البلاغة إنما تقوم على إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ وما جاء به الخطابي من بحث البلاغة وأقسامها وإعجاز القرآن وكشفه عن البصر بمواطن الجمال في نظم القرآن واستشفاف باديها وخافيها ، ذلك إلى ما تفوّق به الجرجاني في كتابيه النفيسين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، في شرح مذهبه في (النظم) ، والكشف عن صلة البلاغة بالإعجاز ، وبيان أن جوهر الكلام إنما هو المعنى القائم في النفس . وقد أضاف في كتابه (أسرار البلاغة) : « وهذا موضع

لايُبنى إلاّ إذا كان المتصفح للكلام حساساً يعرف وحي طبع الشعر وخفيّ حركته التي هي كالهمس وكمسرى النفس في النفس ــ ٢٩٦ »٠

ولا يعني هنا تعذّر الوصول إلى معرفة العلّة في الجمال ، فمادام للجمال أسباب فلا مناص من الاهتمام بطلبها والتأتي لها ، وبذل الوسع في التماسها ، ذلك لابتغاء صور الجمال وتتبع ظواهره واتخاذ المقاييس لتقويمه ٠

ما عيّب على البلاغة العربية :

قد كتب كثيرون في البلاغة عند العرب كالأستاذ عبد العزيز البشري في كتابه (المختار) والأستاذ أحمد ضيف في كتابه (مقدمة لدراسة بلاغة العرب) ، والأستاذ أحمد الشايب في (الأسلوب) ، والأستاذ طه أحمد إبراهيم في (تاريخ النقد الأدبي عند العرب) ، والأستاذ أمين الخولي في (البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها) ، فضلا عمن تقدم ذكرهم كالدكتور محمد مندور والأستاذ محمد خلف الله والدكتور إحسان عباس والدكتور تمام حسان والدكتور أحمد مطلوب وسواهم ، وقد عرف هؤلاء لأعلام البلاغة العربية فضلهم في ما ألفوه في علوم البلاغة واستوعبوه من أصولها وأحاطوا به من مسائلها ، لكنهم عابوا عليهم جوانب لابد من الاشارة إليها ٠

من ذلك مثلا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز البشري في كتابه (المختار) وقد ضمّ جملة من المقالات تناولت في ماتناولته فصولاً في النقد الأدبي ٠ وقد أخذ البشري على أعلام البلاغة أن عنايتهم كانت أدنى إلى النقد الجزئي في البيان منها إلى النقد الكليّ ٠ قال الدكتور جمال الدين الرمادي في كتابه (عبد العزيز البشري) : « ويرى البشري أنّ أظهرما نحسّه من ضعف النقد الأدبي أو بعبارة أبين من قصور علوم اللغة العربية في هذا العصر أنّ سلفنا وجهوا كل عنايتهم إلى النقد الجزئي ، أعني نقد الكلمة في الجملة ، أو نقد الجملة في العبارة،

فإذا كان الكلام نظماً جرى النقد للبيت مستقلا ، وأحيانا للبيت من حيث اتصاله بما بعده .. أما نقد الكلام مجتمع الشمل ، وتناوله من حيث استواء الصورة واتصال المعاني واتساق الأفكار ، وتلاحم الأجزاء ، فذلك مالم يكن للبلاغة منه حظ جليل » .

وقد عاب بعضهم على البلاغة العربية ما علق بها من صيغ منطقية فلسفية حبست عنها دفقة الحياة وباعدت بينها وبين خصوصها . وقد بسط القول في هذا الأستاذ أمين الخولي في كتابه (البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها) . وممن نهج هذا النهج في اتخاذ مثل هذه الصيغ ، على ما اختطه من نهج علمي في دراسة اللسان العربي في كثير من التدقيق والتحليل والاستقصاء ، السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، فقد كانت صيغه البلاغية أدنى إلى الصيغ الفلسفية المنطقية منها إلى تعرف الصور البيانية .

ولا بد بعد ذلك من إعادة النظر في ما اتصل بالبلاغة العربية من تعريفات وتقسيمات كقول السكاكي مثلا : « المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي ، واللغوي قسمان : راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكم الكلمة ، والراجع إلى معنى الكلمة قسمان : خال من الفائدة ومتضمن لها ، والمتضمن لها قسمان استعارة وغير استعارة ... » .

وشبيه بذلك ما جاء به القزويني في كتابه الإيضاح من أنواع البديع فكانت سبعة وأربعين نوعاً ، وتوالت الزيادة في هذه الأنواع فبلغت عند الصفي الحلي (٧٥٠ هـ) ، في قصيدته البديعية الميمية مائة وأربعين نوعاً ، بل تعدّت هذا الحدّ عند الشيخ عبد الغني النابلسي صوفي دمشق (١١٤٣ هـ) ، في بديعيته الميمية فكانت مائة وستين نوعاً ، وقد أشار إلى نحو من هذا الأستاذ عز الدين التنوخي

عضو المجمع العلمي العربي بدمشق في مقدمة كتابه (تهذيب الإيضاح) الذي جاء شرحاً لكتاب (الإيضاح) لجلال الدين القزويني •

كما عابوا البلاغة باللبس والإبهام وإشكال الدلالة ، والتمسوا أن تكون الصور البيانية أكثر جلاء ووضوحاً ، فلا تكلف الذهن في استشفاف غرضها كدّاً ، أو تلزم الروية في الإفصاح عن مضمونها جهداً •

كما رأوا أن تعرّى البلاغة من فضول القول وأن يُكتفى من أصولها وأحكامها بالزبدة ، ليمكن التعويل على كل ما من شأنه أن يحفز الحاسة الفنية إلى التماس ما يشف عنه النص من صور جمالية تنبثق من كل متكامل الأجزاء •

وقد كان الأدب أولاً فاستلزم النقد الأدبي تقويماً له وتثقيفاً ، ثم كانت البلاغة فاتخذت مقاييسها لإحكام البيان وتذوّق ما فيه من إبداع وجمال •

كيف السبيل الى إتقان العربية :

ولا يظننّ ظان أن السبيل إلى إتقان العربية مقصور على دراسة العربية بدراسة علومها، فقد لا يُغني الكاتب أن يحيط بالنحو ليُحسن التعبير ويجيد السبك • قال ابن خلدون عبد الرحمن (٨٠٨ هـ) في مقدّمته : « إن العلم بقواعد الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل ، وليس هو نفس العمل ، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية •• إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّة أو شكوى •• أو قصد قصدوه •• لم يُجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي •• » • ذلك أن

إتقان العربية بالوقوف على أنماط التعبير فيها وأساليب التأليف إنما ينبغي أن يعوّل فيه أوّل الأمر على اكتساب الملكة اللغـوية واختزان حسّها . ويتم ذلك بالممارسة والرياضة ، أعني أن الوسيلة المختارة إلى إحسان الأداء وإحكام البيان ، بعد الإلمام بقواعد العربية ، أن يكثر العربي سماع العربية من أربابها وفرسانها ، ويكون لحفظه حظ وافر من أقوالهم فتتسع روايته لأمثالهم وأشعارهم ، فيعي بذلك نظام صوغهم ومتصرّف قولهم وينهج سبيل الفصحاء في تأليف الكلام نثراً ونظماً ، وتتأتّى له بهذا ملكة لغوية يحرّك بها لسانه سليقـة وطبعاً وتتفتق بها قريحته سجية وطوعاً فيحس بمايستملح من القول وما يُستعذب ، وما يمج منه وما يستهجن . قال ابو عثمان الجاحظ عمرو بن بحر (٢٥٥ هـ) في البيان والتبيين : « ليس في الأرض كلام أمتع ولا أنفع ، ولا آنق ولا ألذّ في الأسماع ، ولا أشدّ اتصالاً بالعقول السليمة ولا أفتق للسان ولا أجود تقويماً للبيان من طول استماع حديث الأعراب العقلاء والفصحاء » .

ولا شك أن ماجاء بحكم الفطرة تسنّى بلا عسر ولا مشقة ، وما جاء على جهة التكلّف والتحصيل لم يخل من جهد وعناء . واذا واتت الملكة اللغوية نطقاً وكتابة خرجت على حظٍ مـن الإحسان والجمال فتأتت بها ديباجة مشرقة وصيغ مونقة .

وقد جرى بعض العلماء على تخريج أبنائهم على النطق بالعربية السليمة فأخذوا على أنفسهم ألا يكلموهم إلاّ بها منذ طراءة سنهم فبلغوا ما في أنفسهم وطاعت ألسنة الأبناء بالعربية ينطقون بهـا عفواً صفواً وكأنهم نشؤوا في بادية لا تعرف إلا الفصيح من العربية .

ومن ثمّ حقت كلمة الداعين إلى التكلم بفصيح العربيـة في المدارس ابتدائية وثانوية وجامعية ، داخل قاعة الدرس وخارجها ، والداعين إلى تفقد لغة الإعلام مسموعة ومكتوبة ومرئية والعناية بها ،

ضماناً لسلامتها من اللحن واللغو والابتذال ، وليس تحقيق هذه المهمة الخطيرة على شيء من اليسر والسهولة ، فهو عمل يكبر على طاقة الأفراد بل جهد حكومة من الحكومات ، ولابد فيه من تعاون الحكومات العربية ومجامعها اللغوية وجامعاتها لبلوغ هذه الغاية ، وإلا صح فينا قول الشاعر :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وآخر يهدم

وقد نبهنا على ذلك في كتابنا (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) الصادر عام ١٩٣٩ ، كما نبّهت عليه مؤتمرات مجامع اللغة العربية بالقاهرة فيما اتخذت من أجل هذا من توصيات •

خصائص العربية وسماتها

العربية موغلة في القدم :

تتميز العربية أول ما تتميز به أنها لغة عريقة موغلة في القدم • قال الدكتور عبد الكريم اليافي في كتابه (دراسات فنية في الأدب العربي) : « أما مكانة اللغة العربية في اللغات فينبغي أن نعرف أنه لا توجد في القديم ولا في الحديث لغة تضاهيها في المزايا وتحاكيها في الخصائص والفضائل • وليس كلامنا من وحي العاطفة ، وإن كنا نُجلّ العاطفة ، ولا هو من قبيل الفخار ولا الحماسة ، وإن أصبحا سائغين لغرض التشجيع في هذا العصر المضطرب البيان ، ولكن كلامنا مبني على تلمّس الصفات الموضوعية • فاللغة العربية من أقدم اللغات الحية، بل هي أقدمها على الإطلاق ، وقدمها هذا يحبوها تراثاً ثرياً ويمهد لها مرونة واسعة ويزوّدها بتجارب كبيرة •• ولقد نشأت وعاشت واكتملت وعمّرت واستمرت الأحقاب الطوال وهي لا تزال في ريعان القوة والنموّ ، على رغم ما تصادف من صعاب ، وما ذلك إلاّ لأنها تحوي

فضائل ضمنية ليست للغاتٍ ماتت وانقرضت كاللغة اليونانية واللاتينية وأمثالهما » .

العربيـــة لغــة مثاليـــة روحيـــة :

وتتميز العربية بأنها لغة روحية مثالية . ذلك أن العربية ليست لغة تاريخية من حيث نشوءها الموغل في القدم وحسب ، بل إنها لغة روحية مثالية من حيث كانت وعاء لمثل العرب الخلقية وقيمهم الروحية، ومعجماً لما اختطوه لتحقيق ذاتهم من رفيع الغايات وما ابتغوه في أداء رسالتهم من كريم المآثر وشريف المطالب .

قال الدكتور عثمان أمين في كتابه (فلسفة اللغة العربية) : « إن أوّل السمات التي تتميز بها لغة القرآن ، هي أنها تنحو نحواً من المثالية لا نظير له في أي لغة من اللغات الحية المعروفة ، ففلسفة اللغة العربية تفترض ، أولَ وهلة ، مثاليةً عميقة صريحة ، تحسب حســاب الفكرة والخاطر والمثال ، وتضعها في مكان الصـــدارة والاعتبــار » . قال المستشرق الفرنسي هنري لوسل في صحيفة لوموند الفرنسية : « اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية تزوّدان الدارس لهما نظرة جديدة الى العـــالم » .

وليس الكلام على علاقة الفكر العربي بالعربية حديثاً أو طريفاً ، فثمة علاقة عضوية أصلاً بين الفكر واللغة ، فالعربي إنما يفكر من خلال لغته ، وليست العربية أداة تعبير وحسب ، بل وسيلة تفكير أيضاً . وقد تبسّط الفلاسفة قديماً في هذا ومنهم الفيلسوف أبو النصر محمد بن محمد طرخان الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) حين بحـث مذهبه في اللغة عامة وفي النحو وعلاقة اللغة بالفكر في كتابه (إحصاء العلوم) . وإذا كان لكل لغة أساليب في التعبير تقتضي صيغاً خاصة في التفكير فالعربية أكثر اللغات تفرداً وخصوصية في هذه الصيغ والأســاليب ، ومن ثم

تعذرت الترجمة الحرفية ، واستحال التطابق بين الأصل العربي وترجمته الى أي لغة من اللغات • لا سيما إذا كان النصّ المترجم في الأصل معجزاً في أدائه وبيانه كالقرآن الكريم • ومن يتدبّر ترجمات القرآن الكريم القائمة إلى أي لغة من اللغات ، يدرك الفارق البيّن بين ما يوحي به الأصل وما تعنيه الترجمة •

الحروف العربية وجرسها الموسيقي :

وتتميز الحروف العربية بجمال وقعها في الأسماع واتساق جرسها في الآذان • قال الأستاذ محمد المبارك عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، رحمه الله ، في كتابه (خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد) : « أضيف إلى ما تقدم من الوظيفة المعنوية للحروف الهوائية ، أي حروف المد والحركات ، وظيفة فنية صوتية أو وظيفة موسيقية • فإن هذه الحروف هي التي تفسح المجال لتنوّع النغمة الموسيقية للكلمة الواحدة أو الجملة الواحدة ، لسعة إمكاناتها الصوتية ومرونتها ، وتقاربها من هذه الناحية بقية حروف الزيادة المجموعة في قولك ــ من سألته ــ لخصائصها الصوتية المواتية » •

تميز العربية باشتقاقها :

تنفرد العربية بخصوصية متميزة في تكوين ألفاظها واشتقاق بعضها من بعض ، ذلك أنها قد ابتنت جذورها الصوتية لألفاظها بمحاكاة الأصوات الطبيعية • ثم اعتمدت هذه الجذور فأثبتتها في بناها مقاطع وكلمات جانست ما تدل عليه من معان ، وحين تكامل بناء اللغة باشتقاق الكلم بعضها من بعض ، انبثق عن كل أصل مفردات انطوت على جذور هذا الأصل وحملت معناه ، ولو غايرت صيغتها صيغته •

وسواء أخذنا بمذهب المحاكاة لأصوات الطبيعة في التعبير ونشوء

اللغة ، اعتماداً على ما لدى الإنسان من قدرة فطرية على صوغ مقاطع لغته ، في مشاكلة المسموع وإبداعٍ من الذات ، وهو المذهب العلمي السائد الراجح في نشوء اللغة ، أو أخذنا بمذهب الاصطلاح والمواضعة الذي ذهب إليه فريق من أئمة العربية ، فقد تميزت العربية بإثبات كلماتها لهذه الجذور المشار إليها ، وتوالد ألفاظها بعضها من بعض ، توالداً يوفّر للفرع ملامح الأصل ويخلّف به سمة تخلد فيه ولا تنفك عنه ، على تعاقب مراحل تكامله وارتقائه . فإذا تغيّرت معالم الكلم الفرنسية مثلاً بتقادم العهود وخفيت معالمها بانسلاخ القرون فجهل أبناؤها أدب أسلافهم ، ما لم يكونوا قد توفروا على تراثهم واستنبطوا أصوله لاتينية ويونانية ، فإن ألفاظ العربية تخلد فيها معالمها باقية مستمرة توحي بأرمة أصلها وتنبيء بطرق اشتقاقها ، مهما تقلّبت صورها وتدرّجت دلالاتها باختلاف مراحل ارتقائها وشروط تكاملها ، وهذا ما يسهّل على أبناء العربية تبيّن أدب الأجداد ، على بُعد الشقة وانطواء المراحل ، على حين تخفى في ألفاظ اللغات اللاتينية عامة ملامحها لتعدد أصولها المشتركة ، واختلاف هذه الأصول في تصاريفها بافتقاد كثير من أحرف الجذور وزوالها ، بل تتلوّن أصواتها فتغيب اللحمة بين مفردات ما انبثق عن أصل واحد ، وتبدو صور هذه المفردات المتفرّعة شائهة باهتة لاتنمّ على أرومة .

وقد قسّم علماء العربية الاشتقاق فجعلوا منه الصغير والكبير والأكبر ، فعنوا بالصغير أن يكون بين اللفظين المشتق والمشتق منه اتفاق في الحروف وترتيبها وتناسب في المعنى كضارب ومضروب من الضرب ، وعنوا بالكبير أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في الحروف دون ترتيبها ككمل وملك ولكم ، وأرادوا بالأكبر أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في بعض الحروف وتقارب في الباقي كجبل وجبر ، وحلف وحرف ، وحمس وحمش وهكذا ..

المناسبة بين الفاظ العربية ومعانيها :

أما ما قاله بعضهم في تميّز العربية بقيام المناسبة بين ألفاظها ومعانيها فينبغي ألاّ يرسل على إطلاقه ، فقد جفا عن هذا المذهب كثير من العلماء في كلامهم على نشوء اللغات عامة ، إذ قال أصحاب المذهب البنوي Structuraliome إنه ليس ثمة علاقة بين معنى اللفظ وصورته اللفظية ، واعتلّوا لذلك بتعدد اللغات في الأصل ، وتعاقب كلمات مختلفة على معنى واحد في لغات متعددة ، وفي لغة واحدة •

وإنما يصحّ القول بهذا المذهب في مناسبة اللفظ لمعناه عامة في مرحلة من مراحل نشوء اللغة ، هي المرحلة الصوتية التي لا بدّ لأي لغة أن تجوزها ، وينبغي أن ينبه هنا على أن محاكاة الألفاظ لأصوات الطبيعة في هذه المرحلة لا تجري على طريقة واحدة ، ذلك أن المحاكاة ليست آلية ، بل تختلف في كل لغة عن سواها ، لأن قدرة كل جماعة بشرية على صوغ مقاطع لغتها الخاصة بها إنما تتأثر بجارحة سمعها وجهاز نطقها ، وهما يختلفان في جماعة بشرية عن جماعة أخرى •

وإذا تجلّت هذه المناسبة في الألفاظ العربية في طراءة نشوء اللغة فأنى اللفظ موحياً بمعناه في المرحلة الصوتية ، فإن ارتقاء العربية وانتقالها إلى المرحلة اللفظية واستحكام بنيتها وانتهاءها إلى مستقرّها في الأصل الثلاثي للفظ ، ثم اغتناءها بالاشتقاق والتصريف والتقليب ، كل ذلك حال دون بقاء المناسبة على صورتها الأولى من الوضوح ، إذ لا بدّ لها أن تخبو أو تتوارى في كثير من الألفاظ • والتغير لا يقع على اللفظ ومادّته وصورته وحسب ، وإنما يلابس معناه أيضاً •

ولا يمنع هذا أن يكون طابع هذه المناسبة مستمراً منذ نشوئها في كثير من الألفاظ العربية ، بحيث تكون صورة اللفظ دليلاً على صورة الحدث ، وهذا ما أشار إليه ابن جني في كتابه (الخصائص) في فصل أسماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني ــ ١/٥٤٤) ، إذ قال :

« إعلم إن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته . قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً فقالوا : صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النَّقَزان والغَلَيان والغَثيان ، فقالوا بتوالي حركات الأفعال » . وقال : « وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والجرجرة والقرقرة .. فجعلوا المثال المتكرر للمعنى المتكرر .. » . وقال : ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل فقالوا : « كسّر وقطّع وفتّح وغلّق ، وذلك أنهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها . ومبذولان للعوارض دونها .. » . ثم قال :

« فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج ملتئب عند عارفيه مأموم . ذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها .. من ذلك قولهم خضِم وقضِم ، فالخضم الأكل للرطب كالبطيخ والقثاء . والقضم للصلب اليابس ، نحو قضمت الدابة شعيرها .. فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس .. » .

العربيـة لغة الإعـراب :

والعربية إلى ذلك لغة الإعراب . قال أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي في كتابه (الإيضاح) : « الأسماء لما كانت تعتريها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني ، جعلت حركات الإعراب تنبىء عن هذه المعاني وتدلّ

عليها ، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة » .

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) :
« إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون المستخرج لها . وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه ولا يُنكر ذلك إلا من غالط في الحقائق نفسه ــ ص ــ ٢٦ » .

ونقول في شرح ذلك أنه متى أمكن الكشف بالإعراب عن أجزاء النظم وضابط ائتلاف هذه الأجزاء بعضها ببعض ، أمكن التصرّف فيها بتقديم وتأخير لتتنوع بهذا صور الأداء فتستجيب لما يدق من المعاني . ولا تتسع لذلك اللغات غير المعربة إذ يثبت في نظمها مواضع هذه الأجزاء فيضيق بها نطاق التصرّف وتحدّ لذلك صور الأداء .

قدرة العربية على استيعاب الدخيل :

تتميز العربية بصلاحها لقبول كل مالا يناقض خصوص اشتقاقها وتصاريفها من جديد وطريف ، وقدرتها على استيعابه بحيث تخضعه لأصولها وتسلكه في بنيتها فاذا هو جزء من مادتها وبضعة من نسيجها .

وقد اعتاد العرب إذا قبسوا لفظاً أعجمياً أن يشذّبوه فينقصوا بعض حروفه أو يزيدوها ، ويغيروا بناءه ليناسب أوزان العربية وأبنيتها . وقد يطلقون التصرّف فيه حتى تغيب فيه عجمة الأصل فيبدو عربياً . وهم يستثنون من ذلك بعض الألفاظ لاسيما أسماء الأعلام .

وقد اختلف العلماء فيما نسبوه إلى العجمة أو عزوه إلى لغة بعينها فاصابوا الرأي حيناً وأخطأهم التوفيق فالتبس عليهم وجه الصواب حيناً آخر ، ذلك لقصور مقاييسهم التي اتخذوها معياراً من جهة ، وتعسّر الحكم في تنقل الألفاظ بين اللغات وخفاء قرائنه إذا دار بين لغات من فصيلة واحدة من جهة أخرى • فقد كان لا بدّ من تمكنهم من اللغات الأخرى وتتبع هجرات مفرداتها التاريخية واشتباك الصلات بين شعوبها وتماذج ثقافاتهم وأثر ذلك في ثراء اللغات وتناميها •

كما اختلفوا في الاشتقاق من اللفظ الأعجمي فمنعه بعضهم • فقد جاء في المزهر لجلال الدين السيوطي (١ ـ ٦١٨ ـ المطبعة الأزهرية) : « سئل بعض العلماء عما عرّبته العرب من اللغات واستعملته في كلامها هل يُعطى حكم كلامها فيشتق ويشتق منه » ، وجاء الجواب فيه : « فقول السائل يشتق جوابه المنع •• ومحال أن يشتق العجمي من العربي أو العربي منه •• » لكنه استدرك فقال : « يقول السائل ويشتق منه فقدلعمري يجري على هذا الضرب،المجرى مجرى العربي ، كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرّف فيه واشتقاق منه » • وهو أمر سائغ شائع وهل يعقل أن يختار اللفظ الأجنبي ويقتنص فيدخل في مفردات العربية ويسلك في بنيتها ثم يجمد فلا يصقله الاستعمال ويجري المجرى الذي يقتضيه اشتقاقا وتصريفا •

ومما اتسع التصرّف فيه مثلا لفظ (لجام) إذ قيل إنه معرّب أصله فارسي (لكام) بكاف فارسية • فقد عومل معاملة العربي فجمع على (لجم) ككتب ، وصغّر على (لجيم) ككتيب ، واشتق منه فقيل (ألجمه إلجاماً) ، بل جمع على (ألجمة) أيضاً كسنان وأسنّة ، وقيل (مُلجَم) بفتح الجيم لموضع اللجام ، وقيل تلجمت الحائض

بتشديد الجيم إذا شدّت اللجام على وسطها . وجاء في المزهر : « وتكاد هذه الكلمة ــ يعني اللجام ــ لتمكنها في الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية ، لامعرّبة ولا منقولة ، لولا ما قضوا به من أنها معرّبة » . وشك بعض العلماء فعلاً في عجمة (لجام) كما فعل الأستاذ أحمد محمد شاكر في تحقيقه لكتاب (المعرّب) للجواليقي . وذهب الأستاذ أدّي شير في (الألفاظ الفارسية) إلى أن أصل اللفظ سامي آرامي وقد أخذته الفارسية . وقال الاستاذ أحمد فارس شدياق بأن اللفظ عربي اشتق من قولهم (لجم الثوب) إذا خاطه . ويقوّي هذا أن (اللجام) بوزن (فعال) وهو من أسماء الآلة كالنظام والرباط والوكاء والنقاب والصمام .. كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي . ومن تدبر ما جاء في التعريب والمعرّبات ، في كتاب (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) للدكتور عبد الصبور شاهين ، واكتاب (بين الحبشة والعرب) للأستاذ عبد المجيد عابدين ، وما جاء للأستاذ عبد الوهاب عزام في مقدمة (المعرّب) ، أيقن أن (اللجام) عربي لادخيل ، وكيف يمكن أن يذهب الظن إلى استعارة العربي اسم هذه الأداة من لغة أعجمية ، وهي من ألزم أدواتهم في ما عانوا من حياة البداوة . وإذا عدت إلى اتساع العرب في تصرّفهم به قوي ذلك في نفسك .

تميز العربية بالمترادف :

وتتميز العربية بمرادفاتها فقد قيل إنها من خصائص العربية وإن بها مداً لغوياً أيّ مد . وجاء في المزهر (١/٢٤١) : « وللمرادف فوائد منها أن تكثر الوسائل أي الطرق إلى الإخبار عما في النفس .. ومنها التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر .. » وجاء فيه قبل (١/٢٣٧) : « وقال قطرب إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتساعهم في كلامهم ..

وليدلوا على أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لاتضيق عند الخطاب والإطالة والإطناب » .

ومهما يكن من شيء فلا بد من الأخذ بما قصد إليه أبو حيان التوحيدي في كتابه (الهوامل والشوامل / ٥) حين قال : إنه لا بد أن يكون ثمة فرق بين اللفظتين إذا تواقعتا على معنى وتعاورتا غرضا » .

ومن ثم كانت عناية أبي حيان بتحديد معاني الألفاظ وتمييز الفوارق الدقيقة أو الخفية ، في معظم مصنفاته . فقد جاء في المقابسات (ص / ٢٧٢) أنه سأل أستاذه أبا سليمان المنطقي عما بين المعرفة والعلم فكان جوابه « المعرفة أخص بالمحسوسات والمعاني الجزئية ، والعلم أخص بالمعقولات والمعارف الكلية .. » ويمضي أبو حيان فيميز بين الروح والنفس ، وبين الكمال والتمام ، كما يميز في (الهوامل والشوامل) بين القوة والقدرة ، والاستطاعة والطاقة .

وجاء في كتاب (مقدمة لدراسة لغة العرب) للشيخ عبد الله العلايلي ، بحث المترادف ، فدفع أن يكون المترادف علامة قلق في العربية وقال : « والحقيقة فيه أنه عنوان على مرونة اللغة من وجه آخر ، ولكن أصبح صفة ظاهرة من العربية إلى حد التفرد ... بل أصبح الأدب العربي يضيق جداً إذا لم تكن فيه فسحة من الألفاظ الشتى التي تتلاقى على معنى واحد / ٢٢ » . وأحسب أن العلايلي قد عنى بذلك المتوارد والمتكافىء وما كان في حكمهما . والمتكافىء ما اتحدت معانيه فكان بعضه اسما للذات كالسيف وبعضه وصفاً كالصارم ، والمتوارد ما تقاربت معانيه أصلاً ثم تطابقت في الاستعمال اتساعا ، وليس المتكافىء والمتوارد من المترادف عند كثير من المحققين .

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره عام (١٩٦٤) كلمته في المترادف فقال :

« يوصي المجمع في شأن المترادفات أن يُعنى كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضيق دائرة المترادفات .. » .

استجابة العربية للتعبير عن شؤون العصر

وقد استطاعت العربية بخصائصها التي ذكرنا أن تستجيب لسائر دواعي البيان فتلبي حاجة النفس والفكر فيما يستدق ويستجدّ من المشاعر والمعاني فتتدفق تدفق الحياة وتتجدد تجدد مطالبها ودواعيها، جيلاً بعد جيل ، وقد شهد بذلك غير باحث من كتاب الغرب ، ومنهم الباحث المشهور جورج سارتون ، وقد أسمى علماء المسلمين في القرون الوسطى عباقرة الشرق ، وذكر لهم مآثرهم في وضع أعظم المؤلّفات وعقد أكثر الدراسات أصالة وعمقاً باللغة العربية . وكانت العربية لغة العلم للعالم منذ منتصف القرن الثامن للميلاد إلى نهاية القرن الحادي عشر ، وكان لابدّ لمن ابتغى الوقوف على ثقافة ذلك العصر أن يلم بالعربية . هذا ما جاء في كتاب (مهد الحضارة العربية في الشرق الأوسط) للباحث المذكور . وقد فصّل الكلام فيه الأستاذ أحمد أبو زيد في مجلة عالم الفكر (العدد الأول من مجلدها الثامن) . وجاء في ترجمة هذا الكتاب للأديبة الأستاذة فاطمة عصام صبري : « لقد كانت العربية حقاً في إبّان العصور الوسطى أكبر لغة عُرفت حتى ذلك الحين انتشاراً ، إذ كان يتداولها بالكلام والكتابة أمم كثيرة في الشرق والغرب ، وزيادة على ذلك ، وعلى خلاف اللاتينية ، كانت تتداولها أيضاً شعوب تدين بأديان متعددة ــ مجلة التراث العربي ــ بدمشق ــ تموز ١٩٨٩ » .

وقد أصاب الدكتور محمد عبد الرحمن مرحبا حين قال في فصله الممتع (مدخل إلى تراث العرب العلمي) :

« وغني عن البيان أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي اختارها هذا التراث للتعبير عن شؤونه وشجونه ومواقعه ومعانيه ونتائج تجاربه وخبراته • فإن ما كتب بالعربية من الأدب والفلسفة والطب والتاريخ والعقائد والفقه والفلك والرياضة والزراعة والصناعة والاجتماع والسياسة والعلوم الأخرى ، في ما بين القرن الأول والقرن السابع للهجرة ••• فاق ما كتب بأي لسان ـ مجلة الفيصل ـ العدد ٢٤ ـ ١٩٧٩ » •

فثبت بهذا أن العربية لم تجمد مع ظهور الإسلام وما تلاه من العصور ، بل تطورت ونمت من حيث اللفظ فاتسعت مادتها وكثرت مفرداتها بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد فاستوعبت كل ماتطلبته شؤون الحضارة من معان جديدة تضمنتها الكلم العربية بتدرّج معانيها الأولى ، في العقيدة والفلسفة والعلوم والفنون والآداب •

وهكذا فإن سرّ اللغة إنما يقوم في مهمتها التصويرية ، أي في عكس صور الواقع عكس المرآة ، فاللغة التي تعجز عن رسم مثل هذه الصور إنما تنكفىء عن الاضطلاع بمهمتها • ولعل هذا ما عناه جابر بن حيّان في كتابه الميزان حين قال : « إن تركيب الكلام يلزم أن يكون مساوياً لكل ما في العالم من نبات وحيوان وحجر » • وقد جعل الدكتور زكي نجيب محمود مذهب العالمين فتجنشتين وبرتراند رسل وغيرهما من فلاسفة التحليل ، في أن ما تقوم به اللغة في الأصل إنما هو ضرب من التصوير ، جعل ذلك من قبيل مذهب ابن حيان هذا • (جابر بن حيان للدكتور زكي نجيب محمود ـ ص / ١١٢) •

يقول الأستاذ هاميلتون ، على ما حكاه الأستاذ آ• كوفيليه في كتابه (دروس الفلسفة) : « لا بد للرقي الفكري من رموز يثبت بها• فالرمز يقرّ كل خطوة من خطا تقدّمنا ، ويفسح منطلقاً جديداً لمراحل

جديدة . فإذا استطاع جيش أن يظهر على بلد من البلدان فإن ظهوره لا يعد فتحاً وتملكاً قبل أن ينشىء الحصون ، وكذلك الألفاظ إنما تتخذ لتكون حصوناً للأفكار » .

وقد أشار العلماء الى هذه (الثنائية) القائمة بين اللغة والعالم الخارجي ، حين أوضحوا أن الرمز اللغوي ، أي الألفاظ ، شيء ، والمرموز إليه ، أي المسميات في ذلك العالم ، شيء آخر ، فالألفاظ وهي الرموز هي حصون المسميات أي الأفكار .

واللغة كائن حي ، فلا بد أن يغشاها ما يغشى الأحياء من تبدل وتطور تتجهز بها لتكون أداة صادقة للتعبير ، باللفظ والرمز والإيحاء، عن شؤون الحياة المتدفقة المتجددة وتصويرها . وبهذا يكون للمعاصرة من فصيح الكلام في كل ميدان ، ما يدنو قليلاً أو كثيراً ، من فصيح الأصالة ، تبعاً لموضوع البحث :

صيرورة العربية لغة الفكر المعاصر
ومحاكاة الثقافة الغربية

أقول إذا تسنى للعربية أن تكون لغة العصر فلا يعني ذلك أن يحاكي الفكر الغربي في كل ميدان . فإذا التمس العرب من الغرب وسائله وطرائقه بل مناهجه ومستحدثاته المادية ، فلا بد أن يحتفظوا بقيمهم الروحية ومثلهم الخلقية ، وفيها الجوهر والأصالة .

وإذا أخذنا بمفهوم الحضارة عند بعض المتخصصين حين يقصرونه على الآلة والعلوم التقنية والكشوف والمخترعات ، وكان محتوى الثقافة هو الفكر بمختلف وجوهه من لغة وعقيدة وأدب وتاريخ،أقول إذا أخذنا بمفهوم هؤلاء المتخصصين ، بدا لنا أن ثقافة العرب إنما تتميز بطابع مزدوج واضح المعالم والملامح في الملاءمة بين الروح والمادة ،

وبين العقل والضمير ، على حين تتسم ثقافة الغرب بغلبة طابعها المادي • وإذا آل الأمر يوماً إلى حضارة عالمية متشابهة ، فلا بد أن تبقى ثقافتان • وإذا استيسر للعرب النقل والاقتباس من حضارة الغرب ، فقد يتعذر عليهم النقل والاقتباس من ثقافة هؤلاء بالمحاكاة • وإذا تم بين العرب والغرب أخذ وعطاء في هذا الميدان ، ففي القالب غالباً والشكل والإطار أكثر منه في اللباب والجوهر والمضمون • وإذا كنا لحضارة الغرب مستقبلين فنحن لثقافتهم متدبّرون متبصّرون ، أكثر منا مضارعين محاكين ، ولعل هذا هو النهج القويم • ولا يمنع ذلك من الحوار بين الثقافات ، بل هو ضرورة لا بد للإنسانية من تحقيقها• ويدخل في هذا الإطار ما عقد من الدراسات على ما أسموه (الأدب المقارن) ، وهو يتناول (التأثيرات المتبادلة) بين آداب الشعوب ، بل بين جوانب المعرفة المختلفة بين الشعوب ، والكشف عن مدى التفاعل بين ثقافاتها ، ومن ثم اقترح بعضهم الاستعاضة عن اصطلاح (الأدب المقارن) بالتضامن المتبادل أو التأثير المتبادل بين الآداب والثقافات عامة • ولا بد أن يُسفر هذا عن دراسة التطور الاجتماعي التاريخي للإنسانية ، وتمسّ الحاجة هنا إلى التمييز بين ما يعنيه التأثير ، وما يعنيه الاقتباس والمحاكاة • وقد تجلّت فعلاً (إيحاءات عربية إسلامية) في نتاج بعض أدباء العالم ، لا سيما أدباء الروسيّة • وبسط القول في هذا الدكتور مكارم الغمري في كتابه الحديث (مؤثرات عربية وإسلامية في الأدب الروسي / ١٩٩١) •

بناء المعاصرة اللغوية على الأصالة

وليس صحيحاً بعد هذا أن ننهج في تأسيس معاصرتنا اللغوية نهج القائلين : إما أن نكون مع الأصالة فننبذ كل معاصرة أو نكون مع المعاصرة فنصدف عن كل أصالة ، وإنما السداد أن نقيم معاصرتنا

اللغوية هذه على أسس راسخة من الأصالة بل أركان وثيقة منها ودعائم محكمة .

وقد أثبتنا في غير فصل عقدناه من فصول الكتاب ، أن الباحثين في علم اللغة الحديث قد أفادوا في مواضع مختلفة من تراثنا اللغوي ، مما عرض له النحاة في دقة وإحكام . فقد شارك سيبويه وأستاذه الخليل وابن جني وابن سينا وغيرهم في ما أسموه اليوم (علم الصوتيات) أي الدراسات اللغوية الصوتية ، واستطاعوا بما رزقوه من نضيج الفكر ودقيق الإدراك أن يسبقوا إلى كثير من حقائقه ، فبدت بذلك عبقرية النحاة في دراسة الأصوات وتحليلها .

وهذا الدكتور كمال بشير يستفتح القول في فصل له بعنوان (مصطلحات صوتية ذات تاريخ) فيقول : « كان للبحث الصوتي عند الخليل بن أحمد حظ وافٍ ونصيب راجح . ويظهر هذا الحظ ويتضح ذلك النصيب في تلك المقدمة الرائعة التي مهّد بها لكتابه الموسوم بكتاب ــ العين ــ فهناك في تلك المقدمة يسجل الخليل جملة من المبادىء العامة بعلم أصوات العربية ويضع القوانين الأساسية التي بنى عليها الدارسون من بعده كلّ تفريعاتهم وتفصيلاتهم في هذا المجال » . وهو يختم فصله هنا بعد تفصيل الكلام على ما أتى به العلماء بعد الخليل في هذا المضمار ، لا سيما ابن جني في كتاب (سر صناعة الإعراب) فيقول : « فلله درّ هؤلاء القوم الذين استطاعوا بحسّهم المرهف أن يقفوا على ما وصل إليه العلم الحديث ممثلاً في تلك النتائج التي وضعها بين أيدينا ذلك الجهاز العلمي الخطير المعروف بالكمبيوتر أو الحسّابة الآلي ، كما يسميه بعض الدارسين ــ العدد الأربعون من مجلة الفيصل الصادر في أيلول ١٩٨٠ » .

وهكذا الحال في كثير من دقائق التراث الكامنة فيه كمون النار

في العود ، فإذا تأتى لها من يتلطف لها ويتلمّسها اتقدت،كما تستورى النـــار حين القدح •

وقد أخذ بعض الباحثين المحدثين على النحاة مثلاً قسمة الجملة العربية الى إسمية وفعلية وميز إحداها من الأخرى ، ومن هؤلاء العلاّمة ساطع الحصري والدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، رحمهما الله ، والدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي • وقد بدا في ما عقدناه من فصول أننا كنا في نصرة النحاة لسداد ما ذهبوا إليه، على من عابهم في ذلك بالتدبّر • كما أخذ الحصري وسواه على النحاة قسمة الكلم الى إسم وفعل وحرف ، وكنا مع النحاة في ما انتهجوه في هذه القسمة بالتأمل • ثم جاءت الدراسات في علم اللغة الحديث تؤيد بالبينة أن النحاة كانوا على حق لا شك فيه ولا امتراء ، فيما اجتمع رأيهم عليه واتحدت وجهتهم فيه في القسمتين جميعاً •

وقد أكد الأستاذ ا• بيستول قسمة الجملة العربية الى جملة البنية ذات الموضوع في بدايتهـا ـ الجملـة الاسمية ـ وجملة البنية ذات الفعل في بدايتها ـ الجملة الفعلية •وفعل نحو ذلك الأستاذ م• برافمان• كما أثبت الدكتـور س• غالسان في الدراســات اللغـوية المقارنة صحة تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحـرف • وبسط القول في هذا كله الدكتور جعفر دك الباب في كتابه الطريف (الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعـاني) •

أقول سيرى القارىء في فصول كتابنا هذا ما يوطىء له معايشة النحاة في ما نذروا أنفسهم له وغاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، فيحمد لهم جهدهم في هذا السبيل ويقلب النظر في ما انتهوا إليه في تمهّل وأناة وروية فيحظى بنصيب من الدراية والفقه في لغته ، لغة التنزيل الحكيم والبيان المعجز ، ويتصور بعـد هـذا معاصرة لغوية تؤسس على دعائم محكمة وثيقة من الأصالة اللغوية هذه الأصالة التي

ضمّت نسغ تراثنا الروحي بخاصة ووعت إرثنا الثقافي بعامة ، فكانت عروة رباطنا القومي وديوان حضارتنا بل رسالتنا الإنسانية ، فدلّت على خصوص ذاتها وعراقة هويتها وطرافة سماتها ..

وأرجو أن أكون قد أدركت القصد في ما ابتغيت ولم أخطىء السبيل إليه ، ومن الله العون .



الفصل الأوّل

النحاة والقياس

كان على ائمة اللغة ان يعوا اللغة المحكية عن العرب ممن يحتج بهم من الفصحاء ويوثق بهم من الرواة فيستوعبوها في لوح محفوظ ليؤدوها كما وعوها ، لا يفوتهم منها ذكر ، او يضيق عن ضبطها حفظ .

في من يحتج بكلامهم من العرب :

وقد اجتمعت كلمتهم على الاحتجاج بأشعار الجاهليين ، وتلاقت آراؤهم وتضافرت على الاستشهاد بأشعار المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، وقد أسموا الجاهليين أصحاب الطبقة الأولى ، والمخضرمين أصحاب الطبقة الثانية .

أما الاسلاميون المتقدمون كجرير والفرزدق فالأكثرون على صحة الاستدلال بأشعارهم أيضاً ، وقد أسموهم أصحاب الطبقة الثالثة . ولو أن من الأئمة من لحّن الفرزدق وخطّأ الكميت وذا الرمة كأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحاق الحضرمي والحسن البصري .

وأما المولدون والمحدثون كبشّار وأبي نواس ، وهم أصحاب الطبقة الرابعة فقد أخذ الأكثرون بعدم الاعتداد بأشعارهم . قالوا انما

استشهد سيبويه والأخفش بشعر بشّار اتقاء لهجوه . واتسع جار الله الزمخشري فرأى الاستشهاد بكلام من يوثق بعربيته كأبي تمام ، قال « وهذا وان كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » . ويمم هذا السمت ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب إذ أورد في الاستشهاد على صحة إضافة (آل) الى الضمير قول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جده

ويزيد من اعدائه في آله

وقال : « وأبو الطيب وان كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في بيته هذا حجّة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمر . وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتّاب والشعراء . كالواحدي وابن عبّاد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحدٍ منهم اعتراضاً على هذا البيت » .

وليس غرضنا ها هنا أن نبسط الرأي في من يحتج بأقوالهم ، وإنما وطأنا بهذا لنقول انه كان على أئمة اللغة أن يجمعوا اللغة المحكية عن العرب من هؤلاء الفصحاء حرصاً على الإحاطة بها ، وخوفاً على سلامتها من أن تعبث بها الأهواء ويتسرب اليها الفساد فتبعد عن نقاوتها وتنأى عن صفائها .

استحكام بنية اللغة :

وأئمة اللغة لم يعوا اللغة المحكية حتى كان قد استحكم بنيانها واستوت كأكمل ما تكون اللغة ، وأدق ما يكون نسجها في ملابسة

اللفظ للمعنى • وقد أصبح الثلاثي وحدة الكلمة وجرت عليه صنوف من الاشتقاق والتصريف والتقليب دارت حول جامع معنوي ، فاغتنت المادة اللغوية ثم اكتمل نماؤها بتولد الرباعي من الثلاثي وهكذا • وأضحت العربية ذات فقه خاص واضح واشتقاق ثابت مطّرد • وقد سادت لغة قريش ما أسموه باللهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به القرآن • بل كان القرآن حين اعتمد لغة قريش سبباً الى الأخذ بالوضع اللغوي الأرقى فمهّد السبيل للانتهاء باللغة الى مستقرها الكامل • وقد اعتدّ القرآن آية البيان العربي فكان النبراس الذي يُستضاء به والامام الذي يُنحى نحوه ويُتلى تلوه ، فجروا على منهاجه واستنوا بسنته وطبعوا على غراره •

تدوين اللغة المحكية :

ولا يظن ظان أن أئمة اللغة قد عمدوا الى وعي اللغة المحكية وحفظها ساذجة وقمشها محطوبة ، على حد تعبير ابن جني في الخصائص (٢/١٢٥) فهم قد تأتوا لهذه اللغة وتلطفوا في جمعها وضمها وملاءمة ذات بينها ، كما هو خاص اللغة وسرها • فكان ثمة منهج الخليل معجم العين ، وقد أخذ اخذه ابن سيده في المحكم وابن دريد في الجمهرة • وكان منهج ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة ، وكان أسبق الأئمة إليه غير مدافع • وقد بدت اللغة بمنهجه هذا في أكمل صورة من التهذيب والتلاؤم والتصنيف ، وقد أتم بهديه الصاحب ابن عباد في المحيط فكان تلميذ ابن فارس ، وجرى في محاكاته الزمخشري في أساسه • وثمة منهج الجوهري في صحاحه وقد تجلى فيه حذقه اللغوي وبراعته الصرفية ، وحذا حذوه الصغاني في العباب وابن منظور في اللسان والفيروزابادي في القاموس ••

استقراء اللغة والكشف عن نظمها :

ثم أتى النحاة فاطلعوا على ما انتهى اليهم من كلام العرب • وقد

كان عليهم أن يأخذوا بتأمله وتدبّره ، ويعمدوا الى تقسيمه وتصنيفه، ويمضوا في تتبعه واستقرائه ذلك ليستشفوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكية ويكشفوا عن سنن ما جرت به ألسنة العرب على السليقة وطاعت به قرائحهم على السجية .

وهكذا عكف النحاة على اللغة ينعمون فيها النظر ، يسبرون غورها ويعجمون عودها فاستبطنوا دخائلها واستجلوا غوامضها . أحصوا مسائلها واستقروا دقائقها . فما جرى من كلام العرب على سنن استنبطوا حكمه وحملوا غير المنقول على المنقول منه وجعلوه قياساً لنظائره . ومضوا يعللون هذا القياس ويسببونه . فإذا سُمع شيء يأباه قياسُهم هذا اتسعوا له ، وأخذوا به اذا اشتهر وشاع . فإذا ندر أغفلوه وأوجبوا فيه القياس ، حملا له على أمثاله ، وتأصيلا لما استنتوه من حدود وقوانين . وقد عقب البغدادي فيما حكاه المزهر (١ /٣٧) على هذا فقال : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه . وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه » .

ما يتدارك من اللغة بالقياس :

قال ابن جني في الخصائص (٢/ ٤٢) : « لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته ، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه ، نحو صحراء ودار وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس فقننوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغني عن المذهب الحزن البعيد » . وأوضح ذلك فقال : « كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يُسمع ذلك ، ولا يحتاج الى أن يتوقف الى أن يسمعه . لأنه لو كان محتاجاً الى ذلك لما كان

لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة » .

البصريـــة واصولهـــم

الأصل الذي جرى عليه النحاة في استنباط أحكامهم أخذهم بالأكثر والأغلب ، وترك ما عداه . ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) « أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال أحمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » .

راس البصرية واول من وضع اصول النحو :

ويبدو عند التحقيق أن أول من وضع أصول النحو وقياسه هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) . ذلك أن سيبويه قد سمى في كتابه من روى عنهم أصول النحو من الأئمة ولم يتجاوز الحضرمي الى امام قبله ، فالحضرمي على هذا هو رأس البصرية .

وقد حكى السيوطي في المزهر (٢/٢٤٦) : « وأبو الأسود الدؤلي أول من نقط المصحف .. قال أبو حاتم .. وأما فيما روينا عن الخليل فإنه ذكر أن أبرع أصحاب أبي الأسود عنبسة بن معدان الفيل ، وأن ميموناً الأقرن أخذ عنه » وأردف « .. ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي . وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عمل كتاباً مما أملاه . وكان رئيس الناس وواحدهم » .

وهكذا كان الحضرمي أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب • ففي طبقات الزبيدي (٢٥) : (قال ابن سلاّم : عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أولَ من بعَج النحو ومدّ القياس وشرح العلل) • ونحو من ذلك ما جاء في نزهة الألبـاء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ، إذ قال (انه أول من علل النحو) •

أما أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو (٦٩ هـ) فلم تكن خطته تعدو (نقط المصحف) ، أي الاهتداء الى ما اتخذ رمزاً للشكل في الرفع والنصب والجر صوناً للسان من اللحن • وليس هـذا بالأمر اليسير الذي يُستهان بجدواه فيما عاد منه على اللغة من جزيل الفائدة وموفور العائدة فقد كان (الشكل) أرفق على العربية نفعاً وأرجى عاقبة من أي شيء آخر • وقد وفق الأستاذ أحمد أمين ، رحمه الله ، حين أشار في (ضحى الاسلام) الى ذلك ، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال : « والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو : ولعله أعظـم خدمة قدمت للعربية حتى الآن » •

شكـل المصحف واعجـامه :

وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر ، فقال : « واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفـون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها ••• ولكن حيـن دخلت الاسلام أمم جديدة •• بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن • بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى ـ واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله ـ فقرأها بجرّ اللام من كلمة رسوله ، فأفزع

هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال : عز وجل الله أن يبرأ من رسوله. ثم ذهب الى زياد والي البصرة وقـال له : قد أجبتك الى ما سألت ، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله ، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث . وهنا جدّ جدّه وانتهى به اجتهاده الى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله ، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف ، وجعل علامة السكون نقطتين ... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميّز ذوات الحروف من بعضها وأ نيتخذ سبيله الى ذلك التمييز بالاعجام والنقط ... وهنالك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط ، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون ... ».

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض ، وهو ما يسمى بالاعجام ، على ما هو المشهور ، في عهد عبد الملك بن مروان ، ونُدب له امامان هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠ هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩ هـ) وقد تلمذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خُبرا ووسعاه علماً ، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه الخطة في إزالة الأشكال واللبس في قراءة القرآن ، أثر أي أثر .

وقيل أن نصراً قرأ القرآن على أبي الأسود ، كما في نزهة الألباء لابن الأنباري ومعجم ياقوت، وكان أبو الأسود من القراء ، وتلقى عن نصر أبو عمرو بن العلاء فوُفّق في رسم النحو لما لم يوفق له أستاذه ، وتلقى عن يحيى بن يعمر أبو اسحاق الحضرمي فأصاب في تأصيل النحو ما لم يصب شيخه .

ومهما يكن من أمر فإن الدؤلـي لم يعمد الى تأصيل الأصول النحوية وتقعيد قواعدها ولو تعلق اسمه بالنحو شكلاً وموضوعاً على

ما ذكر ابن الأنباري في نزهة الألبـاء والقفطي في انباه الرواة[1] ، وكذلك تلميذاه نصر الليثي ويحيى العدَواني ولم يكونا أوفر منه حظاً في هذا المضمار • فقد روى سيبويه في كتابه هــذه الأصول عن الخليل والأخفش الأكبر وعــن عيسى بن عمر وأبي عمــرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعن عبد الله بن أبي اسحــاق الحضرمي لكنه لم يتجاوز الحضرمي الى أمام قبله فلم يروِ عن أبي الأسود الدؤلي ، أو عاصم الليثي أو يحيى العدَواني •

ائمــة البصريــة :

خلف الحضرمي أئمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعوّلوا على القياس كعيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) فقد أسس أصولَ كتابه (الجامع) على الأكثر ، وأسمى ما شذ عن الأكثر لغات ، وكذا فعــل في كتابه (الاكمال) وهما من مراجع كتاب سيبويه •[2]

وهكذا فعل أبو عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤ هـ) كما تقدم ،

---

(١) وقيل إنه وضع من أبواب النحــو : بابي العطف والنعت ، وبابي التعجب والاستفهام ، وباب إنّ واخواتها ، وابواباً اخرى .

(٢) وفي هذين الكتابين قال الخليل بن احمد البصري :

ذهــب النحــو جميعــاً كلــه
غيــر مــا أحــدث عيسى بــن عمــر
ذاك (إكمــال) وهــذا (جامــع)
فهمــا للنــاس شمس وقمــر

والثقفي هو الذي اثر عنه قوله ، وقد سقط عن حماره : ((مالكم تكأكأتم علي كتكاكئكم على ذي جنة ؟افرنقعوا)) .

وهو أحد القراء السبعة ، ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ، وقد أخذ عنه سيبويه خاصة أصول النحو ، كما أخذ عنه الكسائي والفراء ، وغيرهم، وكان إماماً في نقد الشعر وفي النحو واللغة .

وخلف هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) وهو بحق عميد النحاة ، قال الزبيدي الاشبيلي الأندلسي في كتابه (مختصر كتاب العين) : « فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبّب علله وفتق معانيه وأوضح الحِجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده . ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم فيه رسماً . واكتفى في ذلك بما أوحى الى سيبويه من علمه ، ولقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل ذلك عنه وتقلده ، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وامتنع على من تأخر بعده » . وقال ابن الأنباري في نزهة الألباء : «وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله » . وقد شفّت أعمال الخليل حقاً عن عبقرية نادرة اذ اختط للنحو نهجاً سليماً فكان فيه بعيد الغور فسيح الخطوة ، وألّف أول معجم في العربية وهو (كتاب العين) فكان معجماً فريداً رتب فيه المواد على الحروف بحسب مخارجها ، وقد التزم نهجه الأزهريّ في تهذيبه وابن عباد في محيطه والقالي في بارعه .

ورصد الخليل الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف . وتعلّق بموسيقا الشعر فانفرد بوضع العروض واتخذ لأوزان القصيد ستة عشر بحراً كشف فيها عن حذقٍ في الفن ولطافة في الحس . وقال السكاكي في (مفتاحه) في سبق الخليل هذا : « لا يظن أحد الفضول عندهم في هذا الباب من ضمّ زيادة .. فضلاً عن الإمام الخليل بن أحمد ، ذلك البحر الزاخر مخترع هذا النوع ، وعلى الأئمة المغترفين منه من العلماء المتقدمين / ٢٧٥ » . فلم يشارك الخليل في ميداناً من ميادين العلم الا كانت له القدم الفارعة فبدا فيه

أسبق العلماء غير مدافع وأفضلهم غير معارض . وكان أبــو محمد التوجي يقول (اجتمعنا بمكة ــ أدباء كل أفق ــ فتذكرنا أمر العلماء حتى جرى ذكر الخليل ، فلم يبق أحد إلا قال : الخليل أذكى العرب ، وهو مفتاح العلوم) (المزهر ــ ٢/٢٤٩) .

وجاء الأخفش الأكبر أبو الخطــاب عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧ هـ)وقد روى عنه سيبويهولم يذكر أحد أنه كان صاحبقياس أو تعليل ، فإذا جاء باستــدلال ذهني كان أدنى الى خصوص اللغة ، واتخذ وجهاً من وجوه الاعراب كان ألصق بسلامة المعنى .

وجاء سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمـــان (١٨٠ هـ) فطلع على الملأ بكتاب فذ سديد المنهج ، مطّرد التنسيق ، جامع ، غزير المادة ، يعوّل فيه على الأكثر والأغلب . ينهج طريق القياس والتعليل ويعلّم البحث فيهما كما يعلّم النحــو . وقد اختلف سيبويه الى مجلس أستاذه الخليل في البصرة ، وطلاب العلم فيه كثُر يزحم بعضهم بعضاً، وقد أقبل على أستاذه يطيل الاستماع اليه والتلقي عنه ويتلطف لما يعي فيتضلّع منه ويستجلي غوامضه فيقلّب فيه الرأي ويصرّف الفكر ، وقد لفت سيبويه نظر أستاذه بذكائه وفطنته فكان محل عنايته وموضع اختصاصه ، وقد قال له يوماً (مرحباً بزائر لا يملّ) . وما كان يقوله لســواه .

استوفى سيبويه ما أملى عليه أستاذه رواية ورأياً وتعليقاً وشرحاً ففاضل ووازن وأحكم الرأي فأدى فأحسن التأدية . كان صادقاً فيما أدّاه . تلقى سيبويه أصول النحو عن (يونس بن حبيب) خاصة كما استوعبه عن الخليل . قال يونس حين قرأ كتاب سيبويه : « يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه ، كما صدق فيما حكاه عني » .

أخذ سيبويه بالأكثر والأغلب فقاس عليه ، دون القليل أو الشاذ .
وقال في باب (أيّ) من كتابه (١/٣٩٨) : « فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس » . وقال في (بناء الأفعال المتعدّية ــ ٢/٢١٤) : « فإنما هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه » . وقال في باب (ما لحقت الزوائد من الأفعال المعتلة ــ ٢/٣٦٢) : « ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا لأن الاعتلال هو الكثير المطّرد » . ونظير ذلك كثير في الكتاب .

وكتاب سيبويه هذا نسيج وحده . فهو لم يقصد الى علم النحو وحده ، كما هو الشائع المعروف ، بل تطرق إلى جوانب أخرى لا انفكاك للنحو عنها ، جوانب تنظر الى علم المعاني عامة والبلاغة خاصة أو إلى ما أسموه بعد بعلم المعاني والبلاغة ، وقد كسب فضل السبق في البلاغة خاصة الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابيه النفيسين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة . وواقع الأمر أن سيبويه وأستاذه الخليل قد تعرضا للبلاغة بل تعرّض لها من تلمذوا لهما كالمبرّد في كتابه (الكامل) . وهكذا الأمر في ما أسموه بالدراسات الصوتية أو علم (الصوتيات) فقد شارك في بحثه سيبويه في كتابه وأستاذه الخليل في مقدمة معجم العين وكتابه تراكيب الأصوات ، بل شارك فيه ابن جني في (سر صناعة الإعراب) وابن سينا في رسالته (أسباب حدوث الحروف) . ولا شك أن علماء الغرب قد أفادوا من تجارب هؤلاء جميعاً ، في ما أسموه (علم اللغة الحديث) . هؤلاء الذين استطاعوا بما رزقوه من نضيج الفكر ودقيق الإدراك بل أصيل الرأي ومرهف الحسّ أن يسبقوا الى هذا كله .

* * *

وجاء أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩ هـ) وقد قال فيه الجاحظ : « لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه » . فقد كان كثير التأليف إذ عدّ له صاحب الفهرست أكثر من مائة مؤلّف ، ومن أشهرها كتاب نقائض جرير والفرزدق وكتاب الشعر والشعراء ، ومجاز القرآن ، ولعلّ هذا الكتاب أوّل ما ألف في البلاغة وتبعه في ذلك الجاحظ في البيان والتبيين . وقد كان أبو عبيدة هذا شعوبياً .

واشتهر من رواة البصرة الأصمعي عبد المالك بن قريب (٢١٤ هـ)، وقد أخذ عن الخليل ، وكان صاحب لغة ونحو ، كما كان إماماً في الأخبار والنوادر والغريب ، شديد الحفظ ، وله من الكتب ما تجاوز الأربعين .

كما اشتهر أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) ، وقد أخذ عن عمرو بن العلاء ، وكان علماً في النحو واللغة والنوادر والغريب، وقد دعاه سيبويه (الثقة) . ولم يرو من البصريين عن أهل الكوفة إلاّ أبو زيد ، إذ روى عن المفضل الضّبي أكثر كتابه (النوادر) ، لكن أكثر روايته عن العرَب الخلّص .

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) ، وقد ارتحل الى بغداد فأدناه الكسائي من مجلسه وعهد إليه بتأديب أولاده. وقد اختلفت آراء الأئمة في الأخفش الأوسط هذا وتفرقت كلمتهم بل تضاربت مذاهبهم ، لكن من الثابت أنه خالف البصرية في مسائل كثيرة ووافق الكوفية في شيء من الأصول كالاعتداد بالقراءات الشاذة والقياس على القليل ، فامتدحه الكوفية حتى اعتده بعضهم سيد علماء العربية . ولا شك أنه كان من كبار الحفاظ النقلة ، ولو كان يتكسّب بعلمه ومن تصانيفه كتاب المقاييس في النحو وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب التصريف ، كما ذكر القفطي في (إنباه الرواة ــ ٢/٤٢) .

وجاء قطرب محمد بن أحمد (٢٠٦ هـ) فاشتهر بكتابه (العلل في النحو) ، كما اشتهر بكتبه (الاشتقاق و الأضداد و معاني القرآن)، وقد أخذ النحو عن سيبويه .

ثم جاء المازني أبو عثمان (٢٤٨ هـ) واشتهر بكتابيه (علل النحو والتصريف) ، وكان يتخذ المذهب البصري ويُفتي به . قال : «دخلت بغداد فأُلقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم ، أي الكوفيون » .

وتلا هؤلاء : أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (٢٢٥ هـ) ومن كتبه غريب سيبويه وكتاب الأبنية والعروض ومختصر نحو المتعلمين. وأبو محمد عبد الله بن محمد التوّزي القرشي (٢٣٨ هـ) ، ومن كتبه كتاب التصريف ، وفعلت وأفعلت ، والخيل ، والنوادر والأمثال والأضداد . وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٤٨ هـ) ، وأشهر مؤلفاته كتابه في القراءات ، وهو أجلّ كتاب ألّف فيها إلى زمانه ، وكان أهل البصرة يفخرون على أهل الأرض بأربعة كتب هي : كتاب العين وكتاب سيبويه وكتاب الحيوان للجاحظ وكتاب القراءات لأبي حاتم . وأبو يوسف يعقوب بن السكيت (٢٤٤ هـ) ، ومن كتبه إصلاح المنطق ، والألفاظ ، وكتاب في معاني الشعر ، وكتاب القلب والإبدال . وجاء في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : « قال أبو سهل سمعت المبرّد يقول : ما رأيت للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكّيت في المنطق » . وقال الخطيب : « صاحب إصلاح المنطق كان من أهل الفضل والدين ، موثوقاً بروايته » .

● ● ●

واستمر منهج النحو قائماً على النظر العقلي والاستدلال الذهني في المذهب البصري ، على يد الإمام المبرد أبي العباس بن أبي يزيد (٢٨٥ هـ) ، لكنه غلا في التعليل والقياس ، بل نحا بهما نحو المنطق

والفلسفة ، على أنه لم يغادر ما كان عليه الأوائل من مراعاة المعنى •
وقد آثر الانتقال إلى بغداد ، قاعدة الخلافة ، من البصرة ، فازدحم فيها مجلسه وعقدت بينه وبين ثعلب الإمام الكوفي مناظرات بدا فيها صاحب منطق وجدل ، إلى بيان وإحاطة بكتاب سيبويه ، ولو خالفه في مسائل كثيرة ، والى حذق في فنون الأدب • وقد ألّف (المقتضب والكامل) واعتُد كتاب (الكامل) أحد كتب الأدب الرئيسة الى جانب أدب الكاتب لابن قتيبة والبيان والتبيين للجاحظ والنوادر لأبي علي القالي •

وتلمذ للمبرّد الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١ هـ) صاحب الاشتقاق والأمالي • وقد حاول أن يناظر أستاذه المبرّد مرة فردّت عليه حججه • قال الزجّاج : « لما قدم المبرّد بغداد جئت لأناظره وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب ، فعزمت على إعناته • فلما فاتحته ألجمني بالحجة ، وطالبني بالعلّة ، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها » ، كما جاء في (نزهة الألبّاء /١ ٢٩٠) • وهكذا كان أستاذه الأول ثعلب إمام الكوفيين وأستاذه الثاني المبرّد • وقد أعجب الزجّاج بالمبرّد فترك ثعلب إليه ، وانتقلت إليه رياسة البصرية بعد المبرّد ، لكنه انفرد من المذهبين بآراء خاصة عُدّ بها مؤسس المذهب البغدادي •

وتلمذ للمبرّد ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (٣١٦ هـ) ، وقد ألّف (الأصول) ، وانتهت إليه رياسة النحو بعد الزجّاج ، وخالف البصريين في مسائل كثيرة • وقد صادق الفيلسوف الفارابي فكان قويّ الصلة به فتلمذ له في المنطق ، كما تلمذ الفارابي لصاحبه في النحو • ونود أن نشير هنا أن الفيلسوف الفارابي هذا هو أبو النصر محمد بن محمد طرخان الفارابي (٣٣٩ هـ) ، وقد تفرّد فتبسّط في شرح مذهبه في اللغة عامة أي لغة ، وفي النحو عامة أي نحو ، ثم

تطرق إلى خصوص لغة بعينها ونحو بعينه ، كما بحث في فصول بارعة علاقة المنطق باللغة ، وعلاقة اللغة بالفكر فكان بحثه طريفاً في هذا الباب ، وذلك في كتابه النفيس (إحصاء العلوم) .

وأخذ عمن تقدم من النحاة أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وله شرح الكتاب . وقد أحاط بالمذهب البصري كما أحاط بالمذهب الكوفي، واستعان بالمنطق والحجاج ، على دعم أصول النحو ، ولكن لم يتجاوز ذلك إلى الأخذ بأساليب المتكلمين والمناطقة فتصدّى لمناظرة متى بن يونس القنائي ، في مجلس الوزير أبي الفتح بن الفرات ، ومن حوله أعلام الفكر كالخالديّ وابن الإخشيد والكندي .. تصدّى لابن يونس يدفع حججه ويدحض أدلته حين حاول هذا إخضاع هذه الأصول النحوية للحجاج العقلي ، وقد نبّه السيرافي على استبعاد المنطق وعلته النظرية، كما نبّه على وجوب تعلق النحو باللفظ والمعنى جميعاً .

وأخذ عن هؤلاء أبو الحسن بن عيسى الرمّاني (٣٨٤ هـ) وقد عرف بإلمامه بكثير من العلوم ، فقد كان عَلَماً في علم الكلام ، إذ كان متكلماً على طريقة المعتزلة ، وكان عَلَماً في النحو ، وعلماً في الأدب وفي علوم القرآن فله شرح (معاني القرآن) للزجاج ، وله (تفسير القرآن) ، وقد امتدحه الصاحب بن عباد وأثنى عليه . نحا الرماني نحو المنطق في التعليل فمزج النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »، فكان للرماني النحو المفلسف . وقد تلمذ له أبو حيان التوحيدي ، في علم الكلام خاصة فأشاد به فقال إنه لم ير مثله قط علماً بالنحو وغزارة في الكلام وبصراً بالمقالات واستخراجاً للعويص وإيضاحاً للمشكل ، مع تألّهٍ وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهة وعفافة ونظافة ، كما ذكر ياقوت في معجمه .

ثم تألق نجم أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ) وذاع صيته ، وقد قصد بغداد حاضرة الخلافة ولم يناهز العشرين من عمره فلقي بها من أعلام البصريـة الزجّاج أبا إسحاق والسرّاج أبا بكر تلميذي المبرّد ، فاختلف الى حلقتيهما وقرأ الكتاب عليهما • وقد نزع الفارسي إلى الزجاج خاصة فسلك طريقته في منهجه العلمي ووطىء مواقع قدمه •

كان أبو علي شديد العناية بدراسة الأصوات ، وما يتصل بفقه اللغة من تصريف واشتقاق ، وقد أفصـح عن ذلك جلياً تلميذه أبو الفتح عثمان بن جني ، وكان شديد الاهتمام بالقياس ، فقد ابتغى له كل سبب والتمس إليه كل مساغ ، وقلّب فيه وجـوه الرأي • وقد حبسه ذلك أن يمهر في الرواية اللغوية ويتمكن فيتوفر حظه منها ، كما فعل أصحابه منذ عهد المبرّد • فقد كان السيرافي أروى منه • قال أبو علي : « لأن أخطىء في مائة مسألة لغوية ولا أخطىء في واحدة قياسية »، وقال : « لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون علي من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية » • كما حكاه ابن جني في غير موضع من كتابه الخصائص • وكان أبو علي كصاحبه الرماني علماً في علم الكلام على طريقة المعتزلة • وعلت شهرته حتى قيل إنه فاق المبرّد• قال أبو طالب العبدي : « لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي » واشتهـر من مؤلفاته (الايضـاح في النحو) و (التكملة في التصريف) و (مختصر عوامل الاعراب) • ومن أنبغ تلاميذ أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني ، وقد لقيه حين مرّ بجامع الموصل ، فأعجب ابن جنّي بأستاذه وأكبره ولزمه بعد ذلك ، وكان يقول : « أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو » وقال في أبي علي: «وقد انتزع من علل النحو ثلث ما وقع منه لسائر النحويين » •

وخلف الفارسي أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) • وقد استفاضت شهرته فسبق أقـرانه وشآهم فبلـغ الذروة في الأصالة وبعـد الغور •

كان ابن جني يختلف الى مسجـد الموصل فيتلقى فيه مبادىء علوم العربية وقد تلمذ فيه لأحمد بن محمد الموصلي • ولم يكد يبلغ الخامسة عشرة حتى شوهد يتصدر حلقة المسجد ، وكان يختلف اليه صغار طلبة العلم • وبينما هو كذلك اذا بأبي علي يلقاه في المسجد ، فيستوقفه نبوغ الصبي وحديثه وما انطوى عليه من فصاحة لسان وقوة منطق فيقول له : « تزببت يا بني وأنت حصرم » • وقد قاد هذا ابن جني الى أن يتلمذ لأبي علي ويستمر اتصاله به في صحبة علمية امتدت نحو أربعين عاماً •

يخلف ابن جني أستاذه فيتصـدر للتدريس في بغداد ويزدحم مجلسه بطلاب العلم فيصبح مرجعهم بعد أبي علي •

أدرك ابن جني الشأو في البراعة والعمق في كل ما ألف من كتبه لا سيما سرّ صناعة الاعراب والخصائص والمحتسب وكان إماماً مقدّماً في القياس يحث عليه ويرغب فيه ويرهف العزم على الأخذ به بالتلطف والحجة •

سلك ابن جني مسلك أستـاذه أبي علي الفارسي وكـان أعلق بأصول المنطق والفقه ، وقد أدّاه النظر الثاقب والرأي النضيج الى فرائد وطرائف في اللغة وفقهها • ماز العلّة النحوية من الفقهية والكلامية وجعل اتكاء النحوية على رهافة الحس وبداهة الطبع، ورأى أنها ليست في سمت الكلامية لكنها أقرب اليها من الفقهية (الخصائص ــ علل العربية ــ ج ١) •

دافع ابن جني عن علل النحويين ورد على من اعتقد فسادها وادعى ضعفها ، وقد وفق في إنكار العلل الثواني وعلة العلل فارتضى منها ما جاء تتميماً للعلة الأولى وشرحاً لها ..

وفي الجملة تناول ابن جني لغة العرب أصواتاً وحروفاً وبحث كيانها نشوءاً واستواء ، بالحدس تارةوالاستدلال الذهني تارة أخرى، وعالج أصول نحوها بالتلطف والحجة جميعاً متعمقاً متبسطاً (فلن تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الاعراب الا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به .. وأن علل النحو انما يفزع في التحاكم بها الى بديهة الطبع) ورازبنية ألفاظها صرفاً واشتقاقاً وبحث قياسها وأوغل في البحث واتسع فيه . وكان له في كل ذلك القول المحكم والرأي النجيح .

ثم عرف من أئمة القياس بعد أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني ، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري صاحب الكشّاف والمفصّل (٥٣٨ هـ) . وقد كان من كبار المعتزلة وبدا ذلك جلياً في اتخاذه المنطق أداة لتعليل أحكامه وسلّما لتسبيب قياسه ، سواء في كشافه أو مفصّله . وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأمالي (٥٤٢ هـ) ، والأمالي أشهر مؤلّفاته . وأبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري (٥٧٧ هـ) ، وهو صاحب المصنفات النفيسة ، لا سيما الإغراب في جدل الإعراب ، والإنصاف في مسائل الخلاف (بين البصريين والكوفيين) ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، وأسرار العربية . وقد اقتاس في تأليفه بأصول الفقه كما اقتاس بأصول الجدل وعلم الكلام فأحكم النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام فيما نهج .

ثم العكبري محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ) صاحب اللباب وإعراب القرآن وتفسيره . وقد ألف (مسائل

الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ، وقد جاءت نتف منه في كتب الخلف ككتاب الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي. وللعكبري إعراب الحديث النبوي، وشرح الإيضاح والتكملة للفارسي. وشرح اللمع لابن جني ، وشرح المفصّل للزمخشري ، وشرح ديوان المتنبي ، وغيرها كثير ، أصيب العكبري في صباه بالجدري فذهب بصره وعوّضه الله عقلاً واعياً وبصيرة نافذة ، وكان إماماً في علوم القرآن والفقه ، وسمي بالفقيه الحنبلي ، وبدا في النحو بصرياً لكنه لم يتعصّب للبصرية .

ولا شك أنه كان للمعتزلة من نحاة البصرة ، شأن أي شأن ، في الاحتكام للقياس ، والاقتباس بالمنطق ، في تقعيد النحو . على أن منهم من غلا في اتخاذ المنطق أداة لتعليل أحكام النحو وتسبيب قياسه فابتعد عن خصوص اللغة ، وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام على نهج البصرية والكوفية .

الكوفية واصولهم

إذا كان البصريون قد عُنوا بالقياس كما قدمنا وفصلنا ، ومضوا في ذلك وأوغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها ، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم ، فهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال كما سيأتي بحثه .

رأس الكوفية :

ولكن اذا كان الحضرمي (١٧ !) هو رأس البصرية ، فمن هو رأس الكوفية ، اقول اختُلف في هذا فقيل إن بعض أئمة البصرة قد هجروها الى الكوفة وأقاموا بها ، وكان أشهر هؤلاء أبو جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠ هـ) .

عاش في البصرة وأخذ أصول النحو عن الامام البصري عيسى بن عمر الثقفي ثم انتقل الى الكوفة فكان أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة ، وقد أسماه الفيصل • وإذا قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي ، وهكذا يمكن أن يُعدّ الرؤاسي رأس الكوفية ، ويكون المذهب الكوفي قد عرف بعد نحو قرن من المذهب البصري • وقد يضمّ الى الرؤاسي عمه معاذ بن مسلم الهراء مبدع علم التصريف ، وشيخ الكسائي والفراء ، وقد عُمّر طويلاً (١٨٩ هـ) قال الفيروزابادي في البلغة : « أبو جعفر الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة في العربية » •

اعلام الكوفية :

وقد أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي وتلمذ له الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩ هـ) ، وهو إمام الكوفية ، كما كان الخليل إمام البصرية • وقد انتهى إلينا من كتبه الكثيرة : ما تلحن فيه العوام ، وقد كان على صغره مورد الكثيرين ممن ألّفوا في هذا الباب • وقد أخذ الكسائي عن الرؤاسي وتلمذ له كما أخذ عنه الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) وتلمذ للكسائي بعده بل احتذاه ونهج نهجه وغدا علم الكوفية • وقد كان الكسائي والفراء قطبا الكوفية ، قد أخذا أصول النحو عن الإمام البصري يونس بن حبيب ، وهكذا نهل الرؤاسي والكسائي والفراء جميعاً من معين البصرة•

نهج الكسائي حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي لكنه لم يهمل القياس على كل حال • وشايع الفراء الكسائي فيما استن من أصول فاستمسك بالرواية وأبى للنحوي أن ينهج نهج المتكلمين والمناطقة المتفلسفين • وكان القرآن مادته الأولى في روايته فبدا في تفسيره ألصق ما يكون بواقع

اللغة أميناً على خصوصها وطبيعتها ، وقد تجلى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) إذ نهج فيه نهجاً جديداً نأى به عن الغيبيات ونكّب عن اعتماد أي تقدير أو تأويل يضيق النص عن احتماله • ولا يعني كل هذا أن الفراء لم يُعن بتعليل أو قياس ، فالذي أباه هو القياس على الشاهد الواحد ، ونكب عن الأخذ بالقراءات الشاذة مخالفاً في ذلك من تقدمه من الكوفيين ووافق في ذلك البصريين •

وجاء ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠ — ٢٩١ هـ) فأقبل على كتب الفرّاء يقف على أغراضها ويحصي مسائلها ويوغل في بحثها• وما لبث أن يمم نهج الفراء مردداً لأقواله محتجاً بآرائه مخاصاً لنهجه غير عابىء بالتعليل • وكان يقول (طلبتُ العربية واللغة في سنة ست عشرة ومائتين ، وابتدأت بالنظر في حدود الفراء وسني ثماني عشرة سنة وبلغت خمساً وعشرين ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت الا قد حفظته) • وقد تلمذ ثعلب لسلمة بن عاصم الضبي (٣١٠ هـ) وكان هذا قد حضر مجلس الفراء وأعجب به أيما اعجاب فأغرى به ثعلباً ، وكان سلمة يقولُ : « لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصاها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ، ويدّعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب » ولم يعرف عن ثعلب أنه حاولَ فلسفة اللغة أو منطقة النحو ، كما حاولَ البصريون وخصمه منهم ، وهو المبرّد • ويعزى الى ثعلب الفضل في إشاعة المذهب الكوفي والتبشير به ، كما يُعزى الى المبرّد دعوته الى البصرية وبراعته في الاغراء بهـا •

الآخذون بما رجح لديهم من اصول البصرية والكوفية ومسائلهما

وهناكَ أئمة لم ينهجوا نهج البصرية ويسلكوا طريقتها فيقتاسوا بها ، أو ينهجوا سبلَ الكوفية ويأتموا بهديها فيتسموا بسمتها ، وانما

أدّاهم البحث والتأمل والفحص الى موافاة كل منهما في بعض الأصول والمسائل ومخالفتهما لها في أخرى ، ومن هؤلاء أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) وقد أخذ أصول النحو عن الزجّاج أبي اسحاق ، والطبري أبي جعفر ، وابن كيسان أبي الحسن ، وابن الخياط أبي بكر ، وأبي موسى الحامض ، وابن السراج أبي بكر ، وابن الأنباري أبي بكر وسواهم ، ومنهم البصري ومنهم الكوفي ، ومنهم من هو بينَ بين ، فتلقى الزجاجي علم البصرة كما تلقى علم الكوفة وأعجب بالزجّاج كما أعجب بأستاذه المبرّد فكان الى البصرية أميل ، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة ، فقد كان يقول بما يملي عليه علمه ويشهد به يقينه فيكون منه على بيّنة . وهكذا مزج الزجّاجي نحو البصريين بنحو الكوفيين واستعار مصطلحات الجانبين ، فبدا بغدادي النزعة . فجماعة البغداديين هؤلاء هم الأئمة الذين اتخذوا طريقتهم في اختيار الأجود من مسائل المذهبين على ما رأوه ، كما فعل الزجّاج في كتابه (اعراب القرآن ومعانيه) ولا يزال مخطوطاً ، والزجّاجي في كتابه (الايضاح). ولم يستنوا نهجاً فرداً دون نهج البصريين أو الكوفيين .

عمد الزجّاجي الى التأليف فكان محكم الحدود ، وعلى ذلك كتابه (الجُمل) وقد اتسم بالبيان والوضوح فجاء قريب المنال سهل الأسلوب متسني التحصيل . وقد اشتهر الكتاب وتعددت شروحه وشاعت . وثمة كتاب (الإيضاح في علل النحو) ، وقد بحث فيه القياس والعلل والخلاف بين البصريين والكوفيين ، وجعل العلة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، وقصد بالتعليمية ما أريد به تعليم النحو كقولك رفع الفاعل لأنه فاعل ونصب المفعول لأنه مفعول ، وقصد بالقياسية تعليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه كقولك في (إن وأخواتها) أنها نصبت الاسم لمشابهتها الفعل المتعدّي ذا المفعول الواحد ، فأشبه

اسمها المنصوب المفعول به لفظاً ، وأشبه خبرها المرفوع الفاعل لفظاً .
أما العلة الجدلية النظرية فقد ذهب بها الى ما وراء ذلك كسؤالك لِمَ رُفع الفاعل ونُصب المفعول ؟ وجوابك رُفع الفاعل لأن الضم ثقيل ونُصب المفعول لأن الفتح خفيف ، والمفعول كثير في كلام العرب فكان أولى بالخفة فاستحق الفتح ، والفاعل قليل فهو أجدر بالضم[1] ، وإذا كان الزجّاجي قد عُني ببحث العلل فقد اهتم فيها غالباً بما أفاد أصول النحو واللغة كالعلةالتعليميةوالقياسية ، ولم يُعن بالعلل الجدليةفيغلو فيها غلوّ الأنباري أبي البركات ، ويمزج النحو بالمنطق . وإذا كان كتاب (الايضاح) هذا نموذجاً بيناً لاتصال هذين العلمين ، فقد كان اتصالاً لم تختلط فيه الحدود أو تلتبس فيه السمات . وقد كان ابن كيسان (٢٩٩ هـ) بصرياً كوفياً ، وهو بالبصرية أعلق ، وكان أبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) كوفياً بصرياً وهو الى الكوفية أدنى ..

القياس حدوده والحاجة اليه

القياس هو حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه . وقد تشعبت آراء الأئمة عامة في الأخذ به في مسائل كثيرة . فمنهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يعدوها ، ومنهم من تعلق به وتخوّض فيه ، فجرى فيه بغير عنان .
وإذا كان لا بد من التوجه الى القياس ما سمحت به طرائق العربية فذلك أنه المعول عليه في نماء اللغة وارتقائها والسبيل الى تسني

---

(١) وجاء في الأشباه والنظائر نحو من هذا ، فقد حكى السيوطي في كتابه هذا (١\١٥٣) : ((وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات ، اذ هي الفاعل واسم كان وخبر إنّ ، بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة ، فجعل الأثقل للأقل لقلة دورانه ، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل » .

ما تعسّر فعزّ مناله من نادّها وشاردها لتكفي اللغة ما تستكفى وتؤدي ما تستأدى ، مسايرة لشؤون العصر ومستحدثاته . وقد عبّر عن ذلك الأستاذ محمد الخضر حسين ، رحمه الله ، في كتابه (دراسات في اللغة العربية) فقال : « والعلوم تتدفق تدفق السيل ، ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل . وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها » ، وقال : « فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها » .

لكن ما نعنيه بالقياس هنا هو قياس التصريف والاشتقاق ، وقياس النقل والمجاز ومايستتبع ذلك من تدرج المعاني .

أما قياس النحو الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها ، وهو مدار علم النحو عند الأئمة ، فلا بد من التنكب عن الغلو فيه . ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو ما يضيّق واسعاً ويمنع سائغاً ، بل يحظر صحيحاً فصيحاً . فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام . وليس الوجه أن يقال : « النحو كله قياس » كما قال أبو البركات ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة / ٩٥) ، في الرد على من أنكر القياس ، وأضاف : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياساً وعقلا » . فاعتقاد ما للقياس من شأن في نشأة النحو واستنباط أحكامه ورسم حدوده وتقعيد قواعده ، لا يمنع من التنبيه على أن النحو ليس كله قياساً ، وانما هو قياس من جهة ورواية ونقل قد يستعصيان على القياس وينكبان عنه من جهة أخرى .

ولا شك أن المستحب من القياس هو الذي اعتمد لوضع القاعدة

واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها ، والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة الى وعي نظم اللغة وتعليمها فاعتمد على ما أسموه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) •

تصنيف العلل :

فالعلة التعليمية ، كما أسلفنا قبل ، أن تقول هـذا مرفوع لأنه فاعل ، وذاك منصوب لأنه مفعول به • والعلة القياسية هي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أنه علة موجبة للحكم فيهما • وقد تشعبت الآراء في تحديد العلة القياسية باختلاف وجهات النظر والاعتبار • فقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى على قياسين أو أكثر كما يتأتى حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيهما علتان مختلفتان فيبنى كل منهما على قياس • فمثال الأول (المبتدأ) فقد يعتل لرفعه بالابتداء ، أو يعتل له بالخبر أو بما يعود عليه من ذكره • ومثال الثاني (ما) التميمية والحجازية ، فقد اعتلوا لـ (ما) التميمية العاطلة بشبهها بـ (هل) في عدم اختصاصها بالدخول على الاسم أو الفعل ، وافادة كل منهما معنى في الكلام هو النفي في (ما) والاستفهام في (هل) ، فجرت (ما) في الاهمال مجرى (هل) • واعتلوا لـ (ما) الحجازية العاملة بشبهها بليس في نفي الحال والدخول على الجملة الاسمية فعملت عملها • وهكذا اعتل للاعمال والاهمال في مسألة واحدة ، فكان كل منهما على قياس • ومن ثم ذهب كثير من المجددين في النحو الى انعام النظر في هذه العلل والعمل على الاهتداء الى الأشمل منها في الحكم ، والأظهر في التعليل والألصق بالعربية •

والقياس الذي استند فيه الى احدى العلتين التعليمية والقياسية انما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها ، دون القياس الذي اعتمد فيه على ما أسموه (العلة الجدلية النظرية) فنحا نحو الفلسفة واتسم

بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً فجعل التعليل أصلا وغاية ، لا وسيلة وحاجة ، وبين القياسين من التفاوت والتباين ما لا خفاء به ولا لبس ٠

فاذا قلت (انّ) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية ، ومعنى لأنها تفيد التأكيد ، فاذا خففت ذهب شبه اللفظ فقل عملها ، فقولك هذا تعليل جدلي نظري ، ليس وراءه محصول! ٠

العنـــاية بالمعنـــى :

ولا شك أن المعوّل عليه من التعليل ماقرن فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى ، وتحقيق المراد منه ، دون التعلق بما تقتاد اليه اليه براعة الصناعة ويؤدي اليه الافتنان بها ، من الاغراب في الجدل والتأويل ٠ فلا جـرم أن النحو يتجاوز البحث في أواخـر الكلم وعلامات الاعـَراب ٠

ذلك أن فضيلة الكلام في الأصل انما ترجـع الى معناه قبل ألفاظه ٠ قال ابن جني في الخصائص : (فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبهـا وأرهفوها ، فلا ترينّ أن العناية اذ ذاك انما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته) واذا عـدنا الى الامام عبـد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) في كتابه (دلائل الاعجاز) ألفينا أنه يؤمن بأن نظـم الحروف من الكلمة لايتم بمراعاة معنى في النفس وانما يجري بمجرد تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض ، أما نظم الكلام في التعبير فانه لا يتم بتواليه كيفما اتفق ، وانما يتم ، باقتفاء آثار المعاني فيترتب على حسب ترتيبها في النفس ٠ فالأصل اذاً أن تعمل الفكر فتتوخى الترتيب في المعاني ، فاذا كان لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها

آثارها . ومتى فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج الى أن تستأنف الفكر في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك فتتساوق بحكم أنها خدم للمعاني وتبع لها . وقد أكد الجرجاني هذا المعنى فقال : « فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظام أو فساده ، أو وصف بمزية أو فضل فيه ، الاوأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذاك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه » . ومن ثم كان خطأ كثيرمن الأئمة في الغلو بالعناية اللفظية وقصر اهتمامهم على ضبط أواخر الكلم .

ولا ريب أن صواب الرأي أن يُنهج في النحو نهج الجرجاني ، وأن ينأى به إلى ذلك عن أي تعقيد ينبو عن روح اللغة ، وأي تعليل يباعد بينه وبين غرضه .

البصرية والكوفية والقياس

قلنا إن البصريين قد عنوا بالقياس ومضوا فيه وأوغلوا حتى تجاوز متأخروهم طبيعة اللغة وخصوصها ، وأن للكوفيين أصولهم وعللهم وقياسهم ، وأنهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال ، فقد أخذ الكسائي بالقياس فقال :

إنما النحو قياس يُتبع   وبه في كل أمر يُنتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس ، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في إنكار القياس على الشاهد الواحد وإنكار القراءات الشاذة . وكان يحتج بقراءة الكسائي وحمزة وابن مسعود ، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام .

نهج الكوفية :

وهكذا اعتمد الكوفيون على السماع والقياس ، كما فعل البصريون . وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين أنفسهم .

وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى الى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع كما يفهم مما جاء في (الانصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية . ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه ، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس . ولست أشايع أو أجاري الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله ، فيما جاء به في كتابه ضحى الاسلام (٢/٢٥٩) حين قال : « أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة . بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة » . أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد . قال ابن درستويه (٣٤٧ هـ) في (بغية الوعاة . ٢٠ / ١٦٤) : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو » . وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً وقاسوا عليه فقد اعتدّوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قلّت ، لكنهم لا يعوّلون على كل مسموع فقد تخيّر الكسائي والفراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد سيبويه ، ولها من طابع الفصاحة وميسم البداوة ما لا خفاء به ، وقد شاعت فيما ألّفه المتأخرون من النحاة .

قال الدكتور مهدي المخزومي في كلامه على الكوفيين : « إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه كأنهم يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الاعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها ، حرصاً منهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، بإمعانهم في التتبع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر » (ص/٤٥٠ ـ ٤٥١) . وقوله مستقيم ، لكن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً فقد وثقوا بفصاحته ، فهم أعنى بالاستعمال منهم بالقياس .

والكوفية قد تجيز استعمالاً يند عن قواعـد البصرية ويشرد عليها ، ولكنها لا تقر استعمالاً يخرج عن قواعدها هي . وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعاً ، وفي ضوابط الكوفية ما لا يعافه أو يضيق عنه . ومثال هذا أن البصريين قد منعوا العطف على الضمير المجرور إلا أن يعاد الجارّ ، لأن اتصال الجار بالضمير أشد من اتصال الفعل بالفاعل ، فيقال مررت بك وبزيد ولا يقال مررت بك وزيدٍ . وخالفهم في ذلك الكوفيون فأجازوا العطف ها هنا ، أعيد الجارّ أو لم يعد ، وأوردوا على ذلك النصوص القاطعة . ومنها قوله تعالى « واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحـام ـ النساء/١ » بعطف (الأرحام ، على الضمير المجرور في (به) ، كما جاء في بعض القراءات السبع ، وقد جاء في الأصل بالنصب معطوفاً على اسم اللّه . وردّ البصريون حجة الكوفيين في جر الأرحام عطفاً على الضمير وقالوا انما جُر بواو القسم لا بواو العطف ، أو جُرّ بباء القسم مقدّرة ، وحجة البصريين في الوجهين متكلفة ضعيفة ، وقـد ورد النهي عن الحلف بالأرحام . وقد جاء العطف على الضمير المجرور كثيراً في الشعر ، قال الشاعر :

اليوم قرّبت تهجـونا وتشتمنا   فاذهب وما بك والأيام من عجب

وجاء في التنزيل (وصدٌّ عن سبيل اللّه وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ وإخراجُ أهله منه أكبر عند اللّه ـ البقرة / ٢١٧) بجرِّ المسجد ، فقيل إنه جُرَّ لأنه معطوف على الضمير المجرور ، وردَّه البصريون ، وقدروا الآية : (وكفرٌ به وصدٌّ عن المسجد الحرام) وعلقوا المجرور بعامل محذوف دلَّ عليه الصدّ .

الموازنة بين المذهبين :

فمذهب الكوفية أكثر تشعباً وأوسع رواية ، ومذهب البصرية أوسع قياساً وأضيق رواية على أن اتساع القياس البصري المبني على العلل العقلية قد يمنع السائغ ويضيق عن المسموع ، كما رأينا . وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألاّ يجروا على منهاجهم أو يأخذوا أخذهم . فقد حكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه ردّ بعض القراءات القرآنية لخروجها عن قراءة الجمهور ، وكذلك فعل المازني أبو عثمان والمبرّد أبو العباس والزجاج أبو اسحاق . وقد نزع المتأخرون إلى مخالفتهم فارتضوا القراءات جميعاً واقتاسوا بها ، واتخذوا منها موضعاً لاستقرائهم واستنباط أصولهم ، شاعت لغتها أم لم تشع ولا ريب أن في صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة ثراء لأساليب القول في اللغة فوق ثرائها ، وإغناء لمذاهب الكلام فوق اتساعها وتشعبها واستيعابها . وآي القرآن ، بأي قراءة قرئت محصنة من نظر الناقد والمعترض ، مرتفعة عن مقام المتعقب والمستدرك . أما اعتذارهم بأن العرب لم تقصد إلى القياس على الشاذ منها بحسب مذهبهم النحوي ، فليس بشيء .

وما دامت القراءات كلها على اختلافها كلام اللّه فمن قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب شاكلة الصواب أياً كان ذلك الحرف ، ولا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف ، ذلك أن الوجوه التي أنزل الله بها القرآن تنتظم كل وجه قرأ به النبي ﷺ وأقرأه أصحابه .

قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (٢/٣٦٣) : « والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه » وقال (٤/٢٧١) « هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك » وقال (٤/٢٧١) : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وإنما نتبع الدليل».

وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان : « وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة » .

وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان / ٤١٥) : « فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعّدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية » .

وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه ، من حدود البصرية في كثير من الأحيان ، ولو تهيأ للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتمنعوا على المتابعة والمشايعة ، وفازوا من التعبد بمذهب مخصوص ، ونجوا مما لا تحتمله طبيعة اللغة أو يأباه خصوصها من الجدل ، وعنوا بنحو الكوفية كلما أوغلت البصرية في التعليل فتنكبت الجادة ، وعولوا على القرآن وآثروا ما جاء فيه على كل مروي ، أقول لو تهيأ للنحو أمثال هؤلاء لكان خطة سديدة سوية في التجديد والاحياء .

القياس والسماع

القاعدة عند النحاة أنه اذا ورد السماع بطل القياس . قال ابن

جني في الخصائص (١٠٣/١ ــ ط / ١٩٣١ م) : « واعلم أن الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه » وقال (١٣١/١) : « واعلم انك اذا ادّاك القياس الى شيء ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، الى ما هم عليه .. » . فما مرد التعويل على السماع في الأصل ؟ أقول لاشك أن مرد التعوسل على السماع في الأصل هو الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها ، مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها . ولكن مهما اشتد الداعي الى العناية بالسماع وتعلقه والكلف به والتمكن منه ، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلا دون ما يمكن أن يلتمس فيه علّة جامعة فيبنى عليه قياس ، في كل ما تدعو اليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق . وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري واذا كان ابن فارس لم يجز قياساً لم يقسه الأوائل ولا قولا لم يقله العرب ، رعاية للأصل وتعلقاً به وحياطة له ، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء إلى قياس لم ينبه عليه الأئمة ، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا ألجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال ، أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن . والقريحة المطبوعة إنما تتدفق بمثله قصد إحكام الأداء ، ولو خالف الأصل المعروف . فانظر إلى ما قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦ هـ) ، في كتابه (سر الفصاحة / ٦٢) : « وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق ، فيحسن أيضاً كل ذلك » . وأوضح مذهبه فقال : « ومثالُ لذلك مما يختار قولُ أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله : ورعوا هشيماً تأنفت روضه ، فإن تأنفت ، كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته » .

وليس في اللغة : تأنفت ، ولعل المغربي قد تصور تنزه فأتى بتأنّف ، طبعاً وسلاسة . قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال) : « وأنفت من الشيء أنفاً وأنفة : غضبت ، وأيضاً تنزهت عنه » .

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال : « وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

اذا سارت الأحداج فوق نباته

تفاوح مسك الغانيات ورنده

فان تفاوح كلمة في نهاية الحسن . وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال ، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب ، فقال : أخذتموها » .

وهكذا حُكي عن المغربي قوله (تأنف) وعن المتنبي قوله (تفاوح) ، ولم يسمعا أو يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء ، ولم يخرجا في الاشتقاق عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى . أفليس يتأتى أن يدخل هذان اللفظان في قياس لو ابتغينا لصيغتيهما مثل هذا القياس ، ببحث وتلطف واستقراء . فالسماعي قد يصير قياساً اذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها . والا كان السماع قيداً يحجز اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة . ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو . ومن ثم لم يفض التعويل عليها الى شيء مما آل اليه الانحراف في قياس النحو وتعليله ، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني الى الافتنان بصناعة الاعراب ، حتى انقبض الاعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الابانة والافصاح .

ولكن ما الحكم عند النحاة اذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس ؟

ما الحكم إذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس إلى جانب السماع ؟ .

أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي ، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة . مثال ذلك ما اتخذه الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي ، بناء على الأكثر والأغلب .

قال الأشموني في شرحه على الألفية (٣/١٢٢) : « فَعل بفتح الفاء وإسكان العين هو قياس مصدر المتعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح العين كرَدَّ ردّاً وأكل أكلاً وضرب ضرباً ، أو مكسورها كفهم فهماً وأمن أمناً وشرب شرباً ولقِم لقماً » وأردف : « والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش » وعقّب على ذلك الإمام الصبان فقال : « ومذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه ، وان سُمع غيره » .

وحكى السيوطي في الهمع فقال : « لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع ، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع » .

وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي إلى مذاهب ثلاثة مذهب يمنع القياس ولو لم يكن سماع ، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع ، وعليه الإمام الزمخشري ، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع . وقد أجازوا للشاعر غالباً أن يقيس ، ولكن في ضرورة .

ومثال آخر هو جمع التكسير فإذا سمع لمفرد جمع على غير

قياس امتنع النطق بقياسه ، إلا أن يأتي به شاعر في ضرورة ، هذا هو الأكثر •• قال ابن جني (١/١٣٢) : « وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصّى أبو الحسن » •

وقد سُمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتيا بالإعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة بهذا القياس إلى جانب السماع • أقول ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير إعلال من فعل ثلاثي إلا نطقت به مُعَلاً ، أو لأن الأكثر كذلك ، ومن هؤلاء سيبويه ، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة ، لكن ذلك لم يطرد عنهم •

وقد جاء في اللسان (مادة بدا) : (إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياساً وشاذاً ، كان حمله على القياس أولى ، لأن القياس أشيع وأوسع) • وجاء عن بعض العلماء قولهم : إذا عارض في النسب القياس السماع ، جاز القياس والسماع ، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي •

القيـاس والظاهريـة

الظاهرية مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢ ــ ٢٧٠ هـ) • وهو إمام أهل الظاهر في المشرق • وقد جاء مذهبه رداً على أصحاب القياس الذين جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه ، وهي الكتاب والسنة والإجماع •

أنكر داود القياس جملة ، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها دون القياس والاجتهاد فخالف بذلك ما مضى عليه

عمل الصحابة . وقد اشتد في الأخذ بحرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة . وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس ، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافحة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ) ، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦ هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والاجماع وخالف مدرسة الرأي في رفضه القياس وإنكاره التقليد ، معتقداً أن القرآن إنما يجب أن يُحمل على ظاهره ، ولا يحال عن ظاهره البتة ، اللهم إلا أن يأتي نص" أو إجماع" أو ضرورة حسٍ على أن شيئاً منه ليس على ظاهره ، وأنه نقل من ظاهره الى معنى آخر . فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والاجماع والضرورة . وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لاسيما كتاب (ابطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب (كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس) .

القياس وابن مضاء

عاش ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن في القرن السادس الهجري (٥١٢ ـ ٥٩٢ هـ) فبدا أنه اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه ، فأنكر القياس كما أنكرته الظاهرية وعوّل على النص كما عوّلت ، ذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة) . وليس هذا بدعاً اذا عرفنا أن ابن مضاء كان قاضي القضاة في دولة الموحدين ، وقد كان هؤلاء أصحاب رسالة تدعو الى العودة الى أصول الدين في الكتاب والسنة ، قبل أن يكونوا أصحاب سياسة ، وكان مؤسس دولتهم أبا عبد الله بن تومرت الملقب بالمهدي . وأن

يعقوب بن يوسف خليفة الموحدين يومئذ ، وهو علم من أعلام الفقه . قد أمر بحرق كتب المذاهب الأربعة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، كما أمر سلطان المرابطين علي بن تاشفين يوماً باحراق كتاب الامام الغزالي (احياء علوم الدين) . قال الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدخل الى الرد على النحاة) : (ان العصر الذي ألف فيه كتاب الرد على النحاة كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحدين ، منذ أول الأمر ، تدعو الى هذه الثورة ، حتى اذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق . وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فألف كتاب — الرد على النحاة — يريد أن يرد به نحو المشرق . أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنداً في ذلك بسنة أميره يعقوب ، اذ كان يُعجب مثله ، على ما يظهر ، بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو) .

ولا بد لنا حين نذاكر يعقوب بن يوسف هذا ، الذي لقب بالمنصور ، من أن ننعى عليه أمراً أتى فيه سوأة ليست بأيسر السوآت، وأن نحمد له أمراً جليلا ركب مراقيه واضطلع بأعبائه فكان فيه بعيد الهمة نافذ العزم . أما أمره المنعي عليه فهو موقفه من السلطان الأيوبي صلاح الدين يوم بعث اليه هذا ، وقد فاز ببيت المقدس ودانت له مصر وبلاد الشام جميعاً وشمالي العراق (ت ٥٩٨ هـ) ، بعث اليه ينشد محالفته لمحاربة ملوك أوربة ، فأكرم يعقوب وفادة الرسول لكنه لم يجبه الى ما سأل أو ينزل على مقترحه فيلبي مبتغاه ، قالوا كان ذلك لانكار يعقوب أن يلقبه صلاح الدين في خطابه بسلطان الموحدين ولا يدعوه بأمير المؤمنين (رواية ابن خلكان — ٢/٤٣٢) .

وأما أمره المحمود له فهو نصره المبين بعد ذلك في موقعة الأرك (٥٩١ هـ) في الأندلس ، فقد كان ذلك نصراً للعرب ضعضعوا به أركان أعدائهم وزلزلوا أقدامهم وكادوا فيه يقضون على مملكة قشتالة .

ولكن هل أنكر ابن مضاء العلة والقياس جملة ؟

أقول ليس ثمة امام قد عاف العلة والقياس جملة ، بصرياً كان أم كوفياً ، وانما اختلف نصيب كل امام من الاقتباس بهما وفوراً أو نزورا ، اذ يتسنى من ذلك في أصول النحو مالا يتسنى في أصول الفقه . ذلك أن في علل النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة ، كأن يكون البحث في علة مناسك الحج وترتيبها ، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فنجد مرد وجوبها الى ثبوت الأمر بها بحكم الشريعة ، أي بالنص ، ولا نظير لذلك في النحو . قال ابن جني في الخصائص (٥٢ ـ ط / ١٩١٣ م) : « فأول ذلك أنا لسنا ندّعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة . بل ندّعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية » وهو يفرّق بين الاجماع في اللغة والاجماع في الفقه فيرى الإجماع في اللغة غير ملزم للمعارض ، على حين يلزمه الإجماع في الفقه البتة . لكن على الامام في اللغة اذا شاء مخالفة الجماعة والخروج عما اتفقت عليه كلمة اللغويين واتحدت أن (يناهض هؤلاء اتقاناً ويثابتهم عرفاناً ولا يخلد الى سانح خاطره ولا الى نزوة من نزوات تفكره ، فاذا فعل ذلك سدد رأيه وشيع خاطره ـ الخصائص: ١/١٩٧) .

ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في التعليل واستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها ، وليس هو أول من انتهج هذا النهج وذهب هذا المذهب . ذلك أنه قد عوّل على النص وأغفل

القياس من هذه الجهة ، لكنه قد أخذ ولا شك بنمط من القياس ٠ فهو قد أقر (العلّة) وأبى (علّة العلّة) أو العلل الثواني والثوالث ، كما أنكرها ابن جني وعافها الزجاجي نفسه ٠ واقرار (العلة) يدعو الى البحث عن العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه ، والا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس في رسم ضوابطها وشرح حدودها ، ويمهد لهـا سبيل التوليد والنمـاء ومذاهب الاتساع والارتقاء ٠

ذهب الدكتور طه حسين ، رحمه الله ، الى أن ابن مضاء (لم يفكر بالاصلاح بمقدار ما فكر في هدم النحو) كما جاء في مجلة المجمع القاهري (ج/٤) ، وخالفه الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) فقال : « أما رأي الدكتور طه حسين فهو مجحف في حق ابن مضاء ، وبعيد عن جادة العدل ٠ ثم هو قبل ذلك كله حكم غريب٠ أو لم يناد ابن مضاء بما ينادي به ـ احياء النحو ـ اليوم من الغاء نظرية العامل واعتبار حركات الاعراب دلائل على المعاني ، فكيف يكون هدّاماً أكثر منه مصلحاً في رأي من يرى في محاولة الأستاذ ابراهيم مصطفى احياء للنحو ويصر على أن تحمل هذا الاسم ؟ » ٠

أقول عاب ابن مضاء ما كان للنحاة من أصول ، ولم يقم أصولا جديدة تحل محلها وتغني مغناها ٠٠ والذي فعله أنه نهـج السبيل لاتخاذ هذه الأصول ووجه الفكر لبلوغ القصد وتحقيق الغاية ، بل شرع في اعتماد هذه الأصول فقال (١٠٧) : « فان قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول الى غاية النحو ؟ قلـت أورد هـذا في أبواب تدل علـى ماسواها ٠٠ وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فان قضى الله باكماله ٠٠ والا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها » ٠

ولكن أين كتابه الذي حاول به اعتماد هذه الأصول كما يقول الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي) ؟

النحو عند المتأخرين

تألق النحو أول ما تألق في البصرة قبل أكثر من اثني عشر قرناً ثم تبعتها الكوفة بعد أن تلمذت لها فكان لها سماتها ورواسمها . وقد مدتا بغداد بمعينها فبزغ في النحو نجم بغداد وهبت رياحها . ثم حذت مصر هذا الحذو فتلمذت للعراق وبعثت بوافديها اليها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة ، ومن هؤلاء آل المصادري وأولهم الوليد ابن محمد التميمي المصادري ولاّد الذي لقي الخليل في البصرة وأخذ عنه (٢٦٢ هـ) وابنه أبو الحسن محمد بن الوليد الذي انتسخ كتاب سيبويه في بغداد ، وقابل ما انتسخ بما احتفظ به المبرد من الكتاب ، وعاد بالنسخة الى مصر ليقرئها طلابه .

ووفد أحمد بن محمد بن الوليد أبو العباس المصادري ابن أبي الحسن الى بغداد ليلقى بها أبا اسحاق الزجاج في أواخر القرن الثالث الهجري وأخذ عنه (ت ٢٣٢ هـ) ، وخلفه أخوه أبو القاسم في اقراء كتاب سيبويه واكان دون أخيه في العلم .

وتبع هؤلاء أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩) وقد أقام بمصر زمناً ثم قصد البصرة فلقي بها المازني وأخذ عنه كتاب سيبويه ، ثم بغداد وتلمذ لثعلب فأخذ عنه نحو الكوفية ثم مال إلى المبرد فسحر ببيانه ، وعاد بعد هذه الرحلة إلى مصر ليذيع فيها نحو البصريين ويشيعه ..

ومن نحاة مصر أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٧ هـ) رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرّد والأخفش الأصغر علي بن سليمان وسواهما وعاد إلى مصر ليتولّى تعليم الدارسين ما أفاده في بغداد ،

وله كتاب الكافي في النحو ومعاني القرآن وتفسير القرآن وإعراب القرآن •

ومنهم ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين (٦٤٦ هـ) واشهر كتبه الكافية في النحو والشافية في الصرف ، وقد قام بشرحهما الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦ هـ) •

ابن هشام :

وقد استمر المصريون يتلمذون لشيوخهم في العراق ويشرحون كتبهم حتى ظهر فيهم ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، وكان مصري المولد والنشأة (٧٠٨ ــ ٧٦١ هـ) ، وقد قرع صيته الأسماع وفشا ذكره على الألسنة حتى قيل إنه كان أنحى علماء عصره • عُرف ابن هشام بكتابه الشهير (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، وهو كتاب جليل جامع غزير المادة ، انتحى المؤلف في تأليفه نهجاً جديداً ، قال ابن خلدون في مقدّمته : « وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ، وسمّاه المغني في الإعراب • وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها • فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها » • أقول إذا قيس نهج ابن هشام في ترتيب الكلام على الأدوات إلى ما عرف في عصره من ذلك عُدّ ذلك نهجا فريدا • لكنه لو قرن منها ماتشابه في الدلالة والعمل بدل أن يضم ما تدانى أوائله منها في اللفظ لكان ذلك أولى بعصرنا •

كان ابن هشام عالماً في النحو واللغة والأدب ، كما كان عالماً في الفقه ، ولم يُعرف أنه مال في النحو إلى مذهب خاص ، فقد أخذ بالقياس والعلة النحوية وكان يختار في كل مسألة ما رجح لديه منها ولم يُخضع النحو لأصول الفقه ، كما اعتاد بعض النحويين في عصره • ولم يلزم الإجماع النحوي كما فعل الفقهاء في أصولهم ، وتمسّك به المتأخرون من النحاة كالسيوطي وابي البقاء العكبري • وله جملة من الكتب منها الإعراب عن قواعد الإعراب وشذور الذهب وقطر الندى وشرحه •••

وقد خلف ابن هشام من نحاة مصر ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (٧٦٩ هـ) ، وهو صاحب الشرح المشهور لألفية ابن مالك ، وابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي (٧٧٦ هـ) وله شرح لألفية ابن مالك أيضاً ، والدماميني محمد بن أبي بكر بن عمر الاسكندري (٨٣٧ هـ) وله تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب وشرح التسهيل لابن مالك ، والشمني أحمد بن محمد (٨٧٢ هـ) وله شرح مغني اللبيب وحاشية على الشفاء لابن سينا •

السيوطي :

واشتهر من متأخري المصريين الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩ — ٩١١ هـ) • ولد بأسيوط وتولى التدريس والفتيا وتفرغ للتأليف فأغنى المكتبة العربية وبلغت مؤلفاته المئات في علوم القرآن والحديث والفقه والعربية • ومن كتبه في العربية (الاقتراح في أصول النحو) وقد جمع فيه ما تفرّق في مصادر كثيرة ورتبه في الأبواب والفصول والتراجم ترتيب أصول الفقه ، كما قال ، ونهج في تأليفه نهج الفقيه فوقف عند الإجماع ، ولم يفته ، على كل حال ، أن يخصّ العلل النحوية ببحث مشبع وشرح مسهب • ومن كتبه (الأشباه

والنظائر) وهو كتاب غزير المادة جزيل المباحث ، وقد قال في خطبته : « قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » وقد اهتم فيه ببسط الآراء النظرية والعلل الجدلية ، ثم كتاب (همع الهوامع في جمع الجوامع) وقد عني فيه بالشواهد وأكثر من النقول وأجمل فيه ماتناثر في أمهات الكتب النحوية . وأظهر مافي كتب الامام السيوطي على ضخامتها الجمع والترتيب والتبويب مع استيعاب للأصول وإحاطة بالفروع واستقصاء للمسائل ، وقد دل بذلك على سعة اطلاعه ودقة إحصائه مع أمانة في النقل ورد للرأي إلى صاحبه ، ومما ألفه على هذا النهج كتابه المعروف (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) .

واشتهر من نحاة مصر بعد السيوطي إمامان هما : محمد بن علي الصبّان (١٢٠٦ هـ) ، وقد شارك في النحو والبلاغة والعروض والحديث ، وله حاشية على شرح الأشموني في النحو ، وحاشية على مختصر السعد في المعاني والبيان والبديع ، وشرح منظومته الكافية الشافية في العروض والقافية ، ثم الشيخ حسن العطار ، وُلد ونشأ بالقاهرة وأصله مغربي (١٢٥٠ هـ) ، رحل إلى بلاد الروم وألبانيا ثم عاد فأقام بدمشق وتولّى التدريس فيها ثم قدم بلده مصر فتولى فيها مشيخة الأزهر ، ومن تآليفه الكثيرة حاشيته على جمع الجوامع ، وعلى شرح الازهرية في علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري ، وحاشيته على مقولات أحمد السجاعي وعلى السمرقندية .

نحاة الشام

اشتهر من نحاة الشام موفق الدين بن يعيش الحلبي النحوي (٦٤٣ ه) وقد ولد بحلب ورحل إلى بغداد وقدم دمشق وتصدر

للإقراء بحلب . وأشهر كتبه شرح كتاب المفصّل في النحو للزمخشري. وكتاب المفصل هذا كتاب موسّع جزيل المباحث جعله صاحبه أربعة أقسام جمع في كل قسم منها ما تجانس من الموضوعات ، وهو أول كتاب جامع شامل بعد كتاب سيبويه ، وقد جاء سهلا واضحاً متسنى التحصيل . وشرح (المفصّل) نحاة آخرون كابن الحاجب والعكبري وابن مالك وسواهم .

نحـاة الأندلس

كان نحاة الأندلس يقتفون في الغالب أثر نحاة المشرق ويأتمون بهديهم ويتعلّقون بهم تعلّق الفرع بالأصل ويتطلّعون إليهم تطلّع التلميذ إلى أستاذه . وكثيراً ما كان يرتحل علماء الأندلس إلى المشرق لينهلوا من موارده ويعودوا إلى موطنهم ليقرئوا ما قرؤوه . ومن هؤلاء عبد الملك بن حبيب ومنذر بن سعيد البلوطي وابن الفرضي وأبو الوليد الباجي . وقد كان يحدث العكس فقد دأب حكام الأندلس على استقدام كبار علماء المشرق في اللغة والأدب ، ومن أظهر من وفد إلى الأندلس من هؤلاء أبو علي القالي صاحب كتاب الأمالي (٢٨٨ ـ ٣٥٦ هـ) ، فقد ولد بأرمينية ونشأ فيها وقصد بغداد ينهل منها اللغة والأدب ، ثم يمّم شطر الغرب أقصى الغرب ليتولّى التدريس في الأندلس . وقد أفاد المغرب من موقعه بين المشرق والأندلس فكان محط العلماء الوافدين إلى الأندلس والآيبين إلى المشرق ، وكثيراً ما تعلّق منهم بالمغرب فجعلها وطناً له .

وقد شهدت الأندلس كثيراً من أهل اللغة كأبي موسى الهروي وقد كان لغوياً فقيهاً ، ارتحل إلى المشرق فلقي مالكاً من الفقهاء والأصمعي وأبا زيد الأنصاري من علماء اللغة . كما ارتحل جودي بن عثمان الموزوري فعاد بنحو الكوفيين ولقي من أعلامهم الكسائي

والفراء . وقام ثابت بن عبد العزيز السرقسطي وابنه قاسم بزيارة المشرق فحملا إلى الأندلس معجم العين للخليل بن أحمد ، وقد قام باختصاره من علماء الأندلس أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) .

وقد تجلّت محاكاة الأندلسيين للمشرقيين في كثير مما ألّفوا . وهذا العقد الفريد ومؤلّفه الأندلسي ابن عبد ربه ، فقد قال الصاحب بن عباد حين ظفر بالكتاب « هذه بضاعتنا رُدّت إلينا » .

وقد أخذ ابن بسّام على جماعته هذه المحاكاة،فقال:« أهل هذا الأفق أبوا إلاّ متابعة أهل المشرق يرجعون إلى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث إلى قتاده ، حتى لو نعق بتلك الآفاق غراب أوطنّ بأقصى الشام والعراق ذباب لجثوا على هذا صنماً وتلوا ذلك كتاباً محكماً فعاظني منهم ذلك .. » (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ـ ١/٢) .

وقد استمرت الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس الهجري، حين شاع في الأندلس مذهب الظاهرية في أصول الفقه ، وكان قد نشأ في المشرق خلال القرن الثالث الهجري وإمامه أبو سليمان الأصفهاني. قام المذهب على رفض القياس وإنكار التقليد . وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له في الأندلس الإمام أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٤٨ ـ ٤٥٦) ، وكان ابن حزم يتمنى لوكان مشرقياً حين يقول :

انا الشمس في جو العلوم منيرة ولكن عيبي ان مطلعي الغرب

وتلا ذلك نبوغ ابن مضاء في القرن السادس الهجري ، وقد اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه ، فأنكر القياس وعوّل على النص في كتابه (الردّ على النحاة)،

كما تقدّم تفصيل ذلك ، وكان عصره عصر الثورة على المشرق ومذاهبه •

وقد اشتهر من نحاة الأندلس الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (٣٧٩ هـ) صاحب كتاب الواضح في العربية ومختصر كتاب العين وأبنية الأسماء والأفعال وطبقات النحويين واللغويين ولحن العامة وغيرها • والأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، أقام بقرطبة وإشبيلية (٤٧٦ هـ) ، وله شرح شواهد الكتاب لسيبويه وشرح الجمل في النحو للزجاجي • والشلوبين أبو علي عمر بن محمد الأندلسي الإشبيلي (٦٤٥ هـ) وكان عميد النحاة وقطبهم في عصره ، وتلمذ له كثير من العلماء ، وله كتاب في التعليق على كتاب سيبويه وكتاب التوطئة في النحو وشروح كثيرة •

وابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٩ هـ) وهو فقيه نحوي صرفي مؤرخ ، له كتاب الممتع في التصريف وشرح المقدمة الجزوليّة في النحو وشرح الجمل للزجاجي والمغرب في النحو وسواها •

ابن مالك :

ومن أشهر نحاة الأندلس المبتكرين في القرن السابع الهجري الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي ولد في بلدة جيان بالأندلس وقرأ العربية على ثابت بن محمد جيان الكلاعي ، كما قرأها على ابن يعيش شارح (المفصّل) • وقد انتقل إلى دمشق وتوفي فيها (٦٠١ ـ ٦٧٢ هـ)•

وابن مالك هذا هو صاحب الألفية المشهورة باسمه ، وقد كثر شراحها وكان من أبرز هؤلاء ابنه محمد بدر الدين محمد بن مالك

(٦٤٠ ـ ٦٨٦ هـ) ، وقد عرف بحذقه للمنطق فجاء شرحه مشوباً بالنهج المنطقي ، فاختط ذلك لسائر شرّاح الألفية وحملهم على جادته .
وقد تعقب محمد بدر الدين والده ابن مالك في شرحه فخالفه في مسائل كثيرة فدل بذلك على غزارة علمه ودقة نظره وثقوب فكره .
ولمحمد بدر الدين هذا جملة من المؤلفات غير شرح ألفية والده كشرح كافية والده ولاميته وشرح الحاجبية ومقدمة في المنطق .

وإذا كان نحاة الأندلس قد نادوا بصحة استنباط القواعد اعتماداً على الحديث النبوي منذ دعا إلى ذلك الإمام ابن حزم الأندلسي في القرن السادس وتبعه في ذلك السهيلي وابن خروف . فقد كان ابن مالك أكثرهم حماسة لهذا الرأي وأشدّهم استمساكاً به ، وقد جرى على الاستشهاد بالحديث في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وقد كان من أنصار هذا المذهب الجوهري وابن جني وابن فارس وابن سيده وابن برّي . وهو لم يمل إلى بصرية أو كوفية وإنما اختار في كل مسألة ماهداه إليه اجتهاده بالحجّة . واشتهر من كتبه غير الألفية ، الكافية الشافية وشرحها ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، واللامية في القراءات وسواها .

أبو حيان :

وقد تألّق بعد ذلك نجم أبي حيان الأندلسي الغرناطي المولد والمنشأ (٦٥٤ ـ ٧٥٤ هـ) ، وله من الكتب سفره الضخم في التفسير (البحر المحيط) ، وله (شرح التسهيل) ومختصره (ارتشاف الضراب) . واذا كان أبو حيان قد بدا ذا أسلوب منطقي في تعريفه للحدود وتحليلها فقد ابتعد عن الغلو في التعليل ، وإذا كان قد استمسك بالنص وعاف من التأويل ما كان متكلفاً فانه لم يدع القياس بل عوّل

عليه في أحكامه . وقد حمله استمساكه بالنص على اهتمامه بالقراءات القرآنية جميعها واشتغاله بها ، وعاب على النحاة ترددهم في التعويل عليها وقال : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ــ البحر المحيط ــ ٢٧١/٤ » ، كما عاب عليهم المفاضلة بين القراءات (٢٦٥/٢) وقال: « القراءات لاتجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ــ ٢٦٣/٢ » .

ولا يمكن الحديث ، على كل حال عن نحو أندلسي بسمات خاصة ورواسم فريدة ، على إحاطة النحاة الأندلسيين وجدوى ما رفدوا به النحو من جدّة في البحث والاجتهاد وبُعد عن إرادة المحاكاة ، فإذا كانوا لم يتعبدوا في نحوهم بمذهب بصري أو كوفي ، فإنهم لم يتفردوا فيه بخط عام يميزه من نحو المشرق عامة بعد ابن مضاء .

* * *

يتبين بهذا كله أنه لابد من التعويل على القياس ، والأخذ بالعلّة والاقتصار منها على مادعوه بالعلة التعليمية والعلة القياسية ، فلا نغلو في التعليل ونمضي فيه حتى تخضع اللغة لأصول المنطق والفلسفة ونهج الجدل والحجاج ، فننأى بها عن خصوصها وطبيعتها .

قال الزجاجي في (إيضاح علل النحو) : « قد عرّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلاّ مجتمعة . فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً من الجسم ، بل لايجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام .. » . فما حاجة النحو إلى جدل لفظي لا درك فيه ، وبحث فلسفي لاغناء له في صنعة نحو أو بيان . وقال نحوي في

تعليل أن (هل) إما أن تباشر الفعل كقولك (هل قدم زيد) أو تباشر اسماً لا يقع في حيزه فعل . تقول (هل زيد قادم) ولا تقول (هل زيد قدم) ، قال : « إن هل إذا لم تر الفعل في حيّزها حنّت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته » ، فما حاجة النحو إلى مثل هذا العبث والتخييل ، وهل يجديه ذلك نفعاً أو يسوق إليه بياناً أو يوجب له حسنا ؟

ولا مناص من أن يفسح للسماع ويوسع له ، ولو خالف القياس ، فقد يستدعيه الاستعمال وتقتضيه حاجة التعبير . ذلك أن كثيراً من الشاذ المتأوّل إنما يثبت الأصل الذي انزوى عنه وينبّه على أن مجانبته لهذا الأصل وانفراده عنه بالحكم ، إنما كان لداعٍ في التعبير أوجبه الاستعمال ، على ألاّ يعتمد هذا الشاذ لترسى فيه قدم قياس يبطل الأصل الثابت .

مثال ذلك مجيء السماع بجمع المصيبة على المصائب والقياس المصيبات ، فقد كان ذلك لعلّة رعوها . ذلك أنهم أنزلوا (المصيبة) وهي صفة في الأصل منزلة الأسماء ، فحملهم هذا أن يجمعوها جمع الأسماء على (مصائب) . وهكذا جاء السماع بجمع (المسِنّ) على صيغة اسم الفاعل ، من الآدميين وغيرهم ، على (المَسَانّ) بفتح الميم وتشديد النون ، وذلك لعلة موجبة ، فقد اشتهر استعمال (المسِنّ) منقطعاً عن موصوفه فأنزل منزلة الأسماء ، فكان من شأن ذلك تكسيره . ونحو ذلك جمعهم (مُخزية) على (مخازٍ) و (مدينة) على (مدائن ومداين) و (مطيحة) على (مطاوح) والمصحف على المصاحف والموسى على المواسي ، وهكذا الخضراء فهي في الأصل صفة للبقلة لكنها استعملت استعمال الأسماء فقيل (ليس في الخضراوات صدقة) أي في البقول ، فجمعت جمع الأسماء دون جمع الصفات .

وكذلك القول في (نكباء ونكباوات) وهي الرياح التي تنكبّت عن الرياح الأربع ، وفي (دكّاء ودكاوات) للأرض إذا انبسطت فأشبهت الرابيـــة •

والقياس في (استفعل) إذا اعتلّت عينه أن يُعلّ أي يقلب حرف علته (واواً أو ياءً) ألفاً • تقول استجاب واستمات واستكان ، وشذ قولهم (استجوب) لأنهم أرادوا أن ينبهوا على اشتقاقه من (الجواب)، كما اشتق (استتيس واستفيل) من التيس والفيل وقالوا (أغيم) من الغيم و (أعوه) من العاهة •

وقالوا في (مفعلة) المشتقة من الاسم : شراب مطيبة بفتح الياء، ودواء مبولة بفتح الواو ، أي يدعو إلى الطيب والبول • وأرض مفيأة ومثورة يكثر بها الثــور والفيء • ولو اشتقت (مفعلة) من الفعل لجاءت بالإعلال أي قلب حرف علتها (الواو أو الياء) ألفاً كالمقالة والمقامة والمنامة والمنارة والمثابة ، وهو الأصل والقياس ، ذلك فرقاً بين مفعلة الاسمية ومفعلة الفعلية •

ولا معدل عن أن نناى بالنحو أن يكون علماً يعرف به أحوال الكلم إعراباً وبناء فيقتصر البحث فيه على أواخر الكلم ويشوبه من جفاف القواعد ما لا يترقرق فيه ماء بيان أو تشرق به ديباجة كلام • فالقريب المختار أن يكون علم النحو قسيم علم المعاني فيغدو كلٌّ تتمة الآخر• قال أحمد بن سليمان بن كمال باشا (٩٤٠ هـ) في رسائله : « ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد • وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه •• فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح • وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو» •

فالعلمان متلازمان لا انفكاك لأحدهما عن الآخر ، إذ لا يتأنى فهم النحو إلا في ضوء ما أسموه بعلم المعاني والعكس صحيح أيضاً . ولا يمنع هذا من التسليم بما جاء به الإمام السيد الشريف في شرح المفتاح إذ قال : « البحث في اللغة إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة • أو من حيث صورها وهيأتها فقط فعلم الصرف • أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق • وإما عن المركبات فباعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو • وإما باعتبار تأديتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني • وإما باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان » •



مسرد بمصادر الفصل الأول (النحاة والقياس)

١ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو (ج ١ و ٢) (مطبعة بولاق بمصر) .

٢ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ج ١ و ٢) .

٣ ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني

٤ ـ البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .

٥ ـ الأفعال لابن القوطية أبي بكر محمد بن عمر .

٦ ـ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي محمد بن الحسن .

٧ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت أبي يوسف يعقوب .

٨ ـ إحصاء العلوم لأبي نصر محمد بن طرخان الفارابي .

٩ ـ أسباب حدوث الحروف للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا .

١٠ ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسّام .

١١ ـ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني .

١٢ ـ لُمَع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

١٣ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري .

١٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

١٥ ـ المفصّل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .

١٦ ـ الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .

١٧ ـ الرد على النحاة لابن مضاء أحمد بن محمد بن سعيد اللخمي .

١٨ ـ مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي .

١٩ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي .

٢٠ ـ المزهر في علوم اللغة للإمام جلال الدين السيوطي .

٢١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي .

٢٢ ـ الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي .

٢٣ ـ الرسائل لأحمد بن سليمان بن كمال باشا .

٢٤ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة لعلي بن يوسف القفطي .

٢٥ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان .

٢٦ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

٢٧ ـ خزانة الأدب في العربية والشعر والتراجم واللغة لعبد القادر بن عمر البغدادي .

٢٨ ـ لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور .

٢٩ ـ شرح درّة الغواص لشهاب الدين الخفاجي •

٣٠ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي •

٣١ ـ شرح الأشموني لألفية الإمام ابن مالك •

٣٢ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي •

٣٣ ـ البلغة في أصول اللغة للسيد محمد صديق حسن خان •

٣٤ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري للأستاذ آدم متّز (ج/١)

٣٥ ـ الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكفراوي •

٣٦ ـ دراسات في اللغة لمحمد الخضر حسين •

٣٧ ـ مقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلايلي •

٣٨ ـ السماع والقياس لأحمد تيمور باشا •

٣٩ ـ ضحى الإسلام لأحمد أمين •

٤٠ ـ المدخل إلى (الرد على النحاة لابن مضاء) لشوقي ضيف •

٤١ ـ عبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد أحمد بدوي (سلسلة أعلام العرب) •

٤٢ ـ ابن حزم الأندلسي للدكتور زكريا إبراهيم (سلسلة أعلام العرب) •

٤٣ ـ مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي •

٤٤ ـ أعلام في النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي •

٤٥ ـ المدخل إلى علم النحو والصرف للدكتور عبد العزيز عتيق •

٤٦ ــ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٤) لعام ١٩٣٧ .

٤٧ ــ النحو العربي للدكتور مازن المبارك .

٤٨ ــ أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني .

٤٩ ــ النحو ودراسته ، مقال للدكتور يوسف عز الدين (مجلة الفيصل ــ العدد / ٢٤) .

٥٠ ــ كلمة عن كتاب سيبويه مقال للدكتور عبد الله الطيب (مجلة الفيصل ــ العدد / ٣) .



الفصل الثاني

النحاة وحروف الجرّ

هنا بحث طريف ، حاجة الكتّاب اليه ماسة ملحة ، وهم اذا اصابوا فيه حظاً وظفروا منه بطائل وتعلقوا بسبب وثيق ، كان لهم من ذلك مادة قوية في ممارسة الكتابة واتقانها ، وعون وظهير في تصريف المعاني وتوجيه دلالاتها ، وسوقها متناسقة متناظمة ، دون لبس او خلل . وقد جاء للمتقدمين وكثير من المحدثين المتأخرين من هذا النمط ما لا يدافع في حسنه . واذا هم اخلوا بالأصل المعوّل عليه في استعمال هذه الحروف وعبثوا بضوابطها فجروا على غير العرف العربي في تصريفها اسخفوا بالكتابة وانحطوا بها الى ركاكة العامة ، فطال الخطب في ذلك وعسر واستوسع الوهي وكثر ، وكان لنا منه امثلة غثة باردة هي اشبه شيء بالثياب المتداعيـة كلما حيصت من جانب تهتكت من آخر .

ولا بد في بلوغ الغاية في هذا المطلب من إعمال الفكر وتدقيق النظر ، وبذل الطوق في تحصيل ما يتصل بجوانب البحث ، إذ لا مجال لتحقيق المراد ميه بأهون سعي وأقرب طلب . وليس القائل في هذا بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده .

وقد عقدت في كتابي (مسالك القول في النقد اللغوي) فصلاً سابغاً أفضت فيه بعض الإفاضة في استيفاء طرف من الأصول في هذا الباب ، ورأيت أن أتدارك هنا ما جمعت يدي عليه من دقائق ، فيما اتفق لي بعد ذلك من تحقيق ، واعترض من تمحيص واستقراء . ولو شئت لأوردت منه شيئاً كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق .

ضوابط في استعمال الحروف :

قال أبو نزار المعروف بملك النحاة ، على ما حكاه الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر (٣ / ١٧٦) ، وأبو نزار هذا امام بارع من فقهاء الشافعية ، ذو نظم ونثر ، له مصنفات في النحو والصرف والقراءات والفقه والأصول وديوان شعر (مولده ببغداد ووفاته في دمشق ٥٦٨ هـ) قال : (إن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل ، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر) وأردف (وذلك أنك إذا قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل ألا يتعدى إلا بحرف واحد) .

فثبت بهذا أن الفعل يصرّف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر اطرد تصريفها فيها . وقد أحاطت كتب اللغة بوجوه تصريف كل حرف فاستعمل فيها ، على جهة القياس والاطراد . تقول في تصريف (أجاب) : (أجبت في الكتاب ، وبالكتاب ، وأجبت عنك ، وعلى ورقة بيضاء ، ولأمر مهم ، وعن الأسئلة ، من أولها إلى آخرها) . كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصّت على تعديتها

بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر ، كقولك (أعنتك على عدوك ، وتدربت على العمل ، وحزنت عليه وغضبت ، وحسدتك على كذا ، وتوفرت على صاحبي ، وارتحت إليه ، وأنست به ورغبت فيه) وهكذا ، فإذا جمعت القياس في استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة ، إلى السماع فيما نصت عليه المعجمات خاصة، أقول إذا ضممت يدك على هذا وذاك ، كان لا بد أن تلحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه بحرف آخر ، وإن داناه أحياناً ، لأن لكل حرف وجهة اختص بها دون سواه .

لكل حـرف وجهة خاصة :

جاء في كتب اللغة ككتاب معاني الحروف للرماني (٣٨٤ هـ) والأزهية للهروي (٤١٥ هـ) ورصف المبـاني للمالقي (٧٠٢ هـ) والجنى الداني للمرادي (٧٤٩ هـ) ومغني اللبيب لابن هشام(٧٦١هـ) وهمع الهوامع للسيوطي (٩١١ هـ) وسواها : أن لكل حرف مـن حروف الجر معنى خاصاً مطرداً ، وذلك كقولهم : الباء للإلصاق ، وعلى للاستعلاء ، ومن الابتداء ، وإلى الانتهاء ، وعن للمزايلة ، والكاف للتشبيه . وقد يضاف إلى هذه المعاني الرئيسة معان فرعية قد تؤول إلى الأولى كقولهـم اللام للتعليـل ، والتعليل كما قيـل راجع إلى الاختصاص لأنك إذا قلت جئت للإكرام دلّت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام أو كان الإكرام سببه ، كما جـاء في الجني الداني (ص / ١٠٩) . وجاء أن من للتبعيض وهو راجع إلى ابتداء الغاية فإنك إذا قلت أكلت من الرغيف فإنما أوقعت الأكل على أول أجزائه فانفصل ، فمآل الكلام إلى ابتداء الغاية (الجني الداني / ٢١٥ ـ ٢١٦) .

وقد تضاف إلى معاني الخروف الرئيسة معانٍ أخرى لا يمكن ردّها إلى المعاني الأولى ، كنيابة الباء عن (في وعن وعلى وإلى ..)،

ونيابة على عن (الباء وعن وفي واللام ..) ، ونيابة حرف الجر (عن) عن (الباء وعلى وفي واللام ..) وكل ذلك في مواضع مخصوصة محدودة لا يجوز إطلاق حكمها في مواضع سواها ، أي أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس . قال المرادي في الجني الداني : « مذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف ، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ / ٤٦ » .

وقد أخذت ها هنا برأي البصريين بعد طول تأنٍ ومداومة بحث في النصوص المأثورة ، وذهب الكوفيون مذهباً آخر حين قالوا بنيابة الحرف مقام الحرف بغير شذوذ . قال الإمام الصبّان في حاشيته على الأشموني : « وجوّز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً ، كما في التصريح والمغني ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، فالتجوز عندهم في الحرف ـ ٢/٢١٠ » .

ويقول أبو البقاء الكفوي في كلياته ، في اختصاص كل حرف بمعنى يتميز به : « الفعل المتعدّي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف . فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه ، وعدلت إليه وعنه ، وملت إليه وعنه ، وسعيت إليه وبه . وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق ، نحو قصدت إليه وله ، وهديت إلى كذا ولكذا . فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر . أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال ، وهذه طريقة إمام الصناعة : سيبويه » . وأبو البقاء من تعلم تبسّطاً في العربية واستبحاراً وإيغالاً في البحث وسعة اطلاع .

ويفسّر ما جاء به أبو البقاء من تمايز وجهات الحروف ولو تدانى بعضها وتعاقب على معنى ، قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق ، قل الله يهدي للحق — يونس / ٣٥ » : « وهدى كما يتعدى بإلى لتضمينه معنى الانتهاء . يُعدّى باللام للدلالة على أن المنتهى غاية الهداية ، وأنها لم توجه نحوه على سبيل الاتفاق ، ولذا عُدّي بها ما أسند إلى الله » . والموضع الذي عدّيت فيه الهداية باللام في التنزيل هو ما صحّ أن يكون المهدي إليه فيه غاية الهداية حقاً ، كالإيمان ، والتي هي أقوم ، ونور الله ، والحق ، وهكذا ..

اللام وإلى :

فالقريب المختار ، بل الأصل على هذا ، هو التفريق في الأداء بين (اللام وإلى) ، وإذا كان بعض الأئمة قد قال بتعاقبهما حيناً ، كما فعل الأخفش والزجاج والزمخشري وأبو حيان ، أو ذهب إلى تعاقبهما قياساً ، كما فعل الإمام المالقي فذلك لتقاربهما وتماثلهما في كثير من المواضع ، قال المالقي في كتابه (رصف المباني في شرح حروف المعاني): « والموضع الخامس أن تكون اللام بمعنى إلى ، وذلك قياس ، لأن إلى يقرب معناها من اللام ، وكذلك لفظها » ، ثم استدرك فقال : « وإن كان بينهما فرق من حيث إن إلى لانتهاء الغاية ، واللام عارية عنها » ، وأردف : « فاستعمال أحدهما في موضع الآخر جائز » . وأنت تعلم أن إغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني أنهما على معنى . وهذا ما حمل أبا البقاء أن يقول : « ثم إن فعل الهداية ، متى عُدّي بإلى تضمن الإيصال إلى الغاية المطلوبة فأتى بحرف الغاية . ومتى عُدّي باللام تضمن التخصيص بالشيء المطلوب » .

ونحو ذلك ما قيل عن تعدية (ونى) بحرفين (عن وفي) والفرق بينهما . قال المرادي : « قال بعض النحويين : تعدية ونى بفي

وعن ثابتة ، والفرق بينهما أنك إذا قلت : ونى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة وأنه لم يذكره . وإذا قلت : ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر ولحقه فيه فتور وأناة / ٢٤٨ » ..

قال ابن جني في الخصائص (٢/٢٠٦ ــ ٢٠٨) : « هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه ، وأوقفه دونه . وذلك أنهم يقولون : أن ــ إلى ــ تكون بمعنى مع ، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه ، من أنصاري إلى الله ، أي مع الله ، ويقولون : إن ــ في ــ تكون بمعنى على ويحتجون بقوله عز اسمه : ولأصلبنكم في جذوع النخل ، أي عليها . ويقولون : تكون الباء بمعنى عن وعلى ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس ، أي عنها وعليها ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، ولكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغه له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا . ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول فعلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد ، وأنت تريد معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريد عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد ، وأنت تريد عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش » .

القول في تعدية (اعتذر)

الاعتذار كما لا يخفى هو الإتيان بالعذر وطلب قبوله . قال صاحب المفردات : « واعتذرت إليه أتيت بعذر » . والعذر كما جاء في اللسان : « الحجة التي تعتذر بها » أي تحتج . ففي الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني : « اعتذر وتعذّر إذا احتج » . فإذا أنت أدليت بعذرك إلى صاحبك وطلبت قبول العذر قلت : « اعتذرت إلى فلان » ، ولا تستطيع أن تقول : « اعتذرت عن فلان » حتى يكون

اعتذارك نيابة عنه : قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص/١١٧) :
« حتى إن بعضهم اعتذر عمن مات على فراشه فقال :

بحمدٍ من سنانك لا يُذمّ أبا قرّان مت على مثال »

والمثالُ الفراش .

أما إذا أردت الكشف عن سبب اعتذارك وما حملك عليه فأنت تقول : « اعتذرت إليه من تقصيري » هذا هو الأصل ، وعليه نص المعاجم ، لكن هل تقول : « اعتذرت إليه عن تقصيري » . أقول ما دمت تقصد بقولك (عن تقصيري) ذكر (سبب الاعتذار وعلّته) وما حملك عليه ، فالكلام سائغ مستقيم ، وقد مرّت به المعاجم وجرت عليه ألسنة الأيمة . قال الفيومي في المصباح : « واعتذر إلي : طلب قبول معذرته . واعتذر عن فعله : أظهر عذره » . وجاء في الإفصاح ، والإفصاح خلاصة المخصص لابن سيده وبعض المظان المعتمدة : « العذر ما أدليت به من حجة لإسقاط الملامة .. عذر فلانا فيما صنع يعذره عذراً ومعذرة ، وأعذره : برفع اللوم عنه ، وأعتذر إليه : طلب قبول معذرته ، واعتذر عن فعله ومنه : أظهر عذره

أما استعمال الأيمة له فقول ابن جني في الخصائص (١/٤١٥): (ويؤكده لك أننا نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور) ، أي نعتذر عن فعلهم هذا . وكذلك قول المرزوقي في شرح الحماسة (١٢٦) : (كالاعتذار عن الأخذ بالفضل عليهم ، وترك الصفح عنهم) . وما جاء في المثل السائر لنصر الله بن الأثير الجزري (٤٦٣) : (فإن هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب) . وما جاء في اللسان (في عسق) : (هذا قول ابن سيده ، والعجب من كونه لم يعتذر عن سائر كلماته) . وقد كرر هذا فقال : (ومن الممكن أن يكون ابن سيده ، رحمه الله ، ترك الاعتذار عن

كلماته •• وعن لفظة : شانني •• واعتذر عن لفظة عَسِقني) • واتفق في الأشباه والنظائر ـ ٤/١٦) من كلام الإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري ما عدّى به (اعتذر) بـ (عن) غير مرة ونحو هذا كثير في كلامهم •

مواضع استعمال (عن) :

ولكن لِمَ كان النص في المعاجم على تعدية (اعتذر) بـ (من) غالباً دون (عن) ؟

الذي عندي أن التعدية بـ (عن) قياسية فيما احتج فيه إلى بيان العلة والسبب • فأنت تقول (قد تسبب هذا عن هذا) • قال الفيومي: (وهذا مسبب عن هذا) وقد تكرر ذلك في كلام ابن جني في الخصائص (٣ / ١٦٠) ، كما تقول (اعتللت بمرضي عن غيابي) أي احتججت بهذه العلة • قال الفيومي : (واعتل إذا تمسّك بحجة ، ذكر معناه الفارابي) وقال ابن جني (٣ / ٢٠٦) : (واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن) •

قال الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات/١٤٢) : (وقد استعملت العلة أيضاً في العذر ، ويعتذر به الانسان عن لوم يوجه إليه في التقصير في بعض الأمر) • وقال : (ومما يؤنس لما نحن فيه أنه ورد الاعتلال في ذكر العلة ، ويقول الفارابي ، على ما في المصباح : اعتلّ إذا تمسك بحجته ، وقال أبو قيس بن الأسلت :

وتكرمها جاراتها فيزرنها
وتعتل عن اتيانهن فتعذر

وليس بها ان تستهين بجارة
ولكنها منهن تحيا وتخفر

فقوله : تعتل عن اتيانهن أي تعتذر بذكر وجه تخلفها عن زيارتهن فظهر أن التعلل في معنى ذكر العلّة ، له وجهه الصحيح) •

وقد ذكر النحاة من معاني (عن) المطـردة : (التعليل) ، قاله صاحب المغني (١/١٢٧) ومثّل له بقوله تعالى (وما كان استغفارهم لأبيه إلا عن موعدة ـ التـوبة / ١١٥) • وفي الهمـع للسيوطي (٢/٢٩) ما في المغني • وفي شروح الألفية وغيرها من الأمهات نحو من ذلك وانظر إلى ما جاء في أمالي المرتضى حول تخريج قوله تعالى (فخرّ عليهم السقف مـن فوقهم ـ النحـل /٢٦) قـال المرتضى (١/٣٥١) : (قيل في ذلك ألجوبة أولها أن يكون على معنى عن فيكون ـ فخر عنهم السقف من فوقهم ـ أي خرّ عن كفرهم وجحودهم بالله تعالى وآياته ، كما يقول القائل: اشتكى فلان عن دواء شربه ، وعلى دواء شربه ، فيكون على وعن ، بمعنى من أجل الدواء) ! •

وإذا صح هذا فلِمَ لا نقول (اعتذرت إليه لغيابي) واللام فيه للتعليل أيضاً ؟ والجواب عن ذلك : نقوله ، وقد أجريت اللام في مجراها ووضعت موضعها ، والكـلام صحيح لا شين فيه • ففي محاضرات الأدباء للراغب (٤٥٠) : (المعتذر لتركه الصلاة) ومعناه (المعتذر بسبب تركه الصلاة) • وقد تكرر ذلك في المحاضرات فجاء فيه (٢٨٦): (المعتذر للقصر) و (الممدوح بالخفة والمعتذر للنحافة) ، وعلى هذا نقول (اعتذرت لغيابي يوم الجمعة) • وهو مستقيم •

المانعون لقول القائل (اعتذر عن التقصير) :

منع الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله في كتابه (دراسات في فلسفة النحو) قولَ القائل (اعتـذر عن التقصير والذنب) وجعل صوابه (من التقصيـر والذنب) ، وأتى بشواهد من نصوص المعاجم وكلام الأيمة ، بمجيء التعدية (من) • وقال : (وانما تستعمل عن مع اعتذر ومصدره لإفادة معنى النيابة ،

يقال : اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي جناه أو من تقصيره ..).
أما ما جاء في المصباح (واعتذر عن فعله : أظهر عذره) فقد ذهب جواد إلى أنه محرّف .

أقول في الجواب عن ذلك أن صاحب المصباح لم ينفرد بهذه التعدية كما رأيت ، وليس ثمة ما يوجب الارتياب بنصه ، وأما قول جواد (وإنما تستعمل عن لإفادة معنى النيابة) فهو صحيح ، ولكن إذا دخلت (عن) على (من وجب عليه الاعتذار) لا على (سبب الاعتذار وعلته) وهذا واضح وقد أشرنا إليه .

المجيزون لقول القائل (اعتذر عن التقصير) :

جاء في المعجم الوسيط ، معجم المجمع القاهري : (ويقال اعتذر من ذنبه وعن فعله) ، فهل أراد أن يخص الذنب بـ (من) ، والفعل بـ (عن) ؟ أقول إذا أراد ذلك فلا وجه له البتة ، وإذا لم يعنِ ذلك فما الذي حمله على أن يحكي بالحرف عبارة الجوهري (الاعتذار من الذنب) ويضم اليها عبارة المصباح (واعتذر عن فعله) فيجمع بينهما ويوهم أن (من) في استعمال الفعل غير (عن) ؟ وقد كان الأمثل أن يطبع على غرار الإفصاح فيقول (واعتذر عن فعله ومنه) أو (واعتذر من ذنبه وعنه) .

وعرض الأستاذ محمد العدناني لتعدية (اعتذر) في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) فأقر تعدية الفعل بمن وعن لذكر العلة ، لكنه عطف الأمر على (إنابة حرف مكان حرف) وليس ثمة (إنابة) ، وإنما أجري كلّ حرف من الحرفين المذكورين في مجراه ووضع موضعه.
ثم أنكر قول القائل (يعذُر) بالضم كينصُر ، وجعل صوابه (يعذر) بالكسر كيضرب . قال (ويقولون : يعذُر فلان صديقه فيما صنع) بالضم ، والصواب يعذِر صديقه بالكسر ..) .

أقول : جاء الفعل على (يعذِر) كيضرب ، والكسر هو القياس الغالب في الأفعال المتعدّية ، وجاء على (يعذُر) كينصر أيضاً . قال ابن سيده في المخصص (١٣/٨١) : (عذرته أعذُره عذراً ومعذرة بالفتح حكاها سيبويه ..) فضم الذال في (أعذُره) وكسرها . وقال ابن منظور في اللسان (وعذره يعذره فيما صنع عذراً ..) فأتت الذالَ في مضارع الفعل مضمومة ومكسورة أيضاً . فقول الكتاب (يعذُره) بالضم صحيح كما رأيت ولا وجه فيه للتخطئة .

تعدية (اعتذر) بعلى :

أقول إذا كان (اعتذر) قد جاء بمعنى (احتجّ) كما ذكره الهمذاني في الألفاظ الكتابية فقال (اعتذر وتعذر إذا احتجّ وكان (العذر) كـ (الحجة) على ما جاء في اللسان (العذر : الحجة التي تعتذر بها) فقد اتفق أن عدّي (اعتذر) بـ (على) كما يُعدى (احتجّ) فأنت تقول : (اعتذرت على فلان بعذر) كما تقولُ (احتججت عليه بحجة) ، فانظر إلى قول منصور بن مشحاج :

ومختبطٍ قد جاء ، او ذي قرابةٍ
فما اعتذرتْ ابلي عليه ولا نفسي

قالَ المرزوقي في شرح الحماسة (١٦٧٥) : (فلا نفسي احتجزت عنه بمنع ولا ابلي اعتذرت عليه بعذر ، كأن عذر الإبل تأخرُها عن مباءتها ، أو ذكر وقوع آفة فيها أو تسلط جدب عليها ، واحتجاز النفس : بُخلها بها وإقامة المعاذير الكاذبة دونها وما يجري هذا المجرى) . وأصل الاختباط في الورق تقولُ اختبطت الورق إذا نفضته من الشجر ، وكما يستعار الورق فيُكنّى به عن المالَ يستعار الخبط فيكنّى به عن طلبه .

قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف ..) ينتقد على كاتب بعض كلامه : (وكشف كنوزها .. ونظامها البديع ، وقد أراد الكشف عن كنوزها . ومن العجب أنه قال قبيل ذلك : وكشف فيه عن سعة اطلاع ، فسوّى بين كشف عنه وكشفه) .

أقول أراد الأستاذ جواد أن (كشفه) غير (كشف عنه) . فالكشف إنما يكون (للساتر) وهو الغطاء أو ما يقوم مقامه ، فالغطاء هو المكشوف . أما المكشوف عنه فهو (المستور) أو ما ينوب منابه . قال (والأصل كشف الغطاء أو الستار أ والحجاب) وأردف (والجملة الثانية ــ أي كشف عنه ــ أريد بها إزاحة ما يستر ، عن الشيء المستور حسب) ، فما صواب المسألة ؟ .

الاصل في معنى (كشف عنــه) :

لا خفاء بأن الأصل في الكشف هو إزاحة الغطاء أو الستار ورفعه عن المستور . تقول (كشف الخمار عن الوجه) و (كشفت الغطاء عما وراءه) . قال صاحب العين (الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه) . فتعدية الفعل إلى (الغطاء) أو (الحجاب) إنما يكون بنفسه ، وإلى (المستور أو المحجوب) بـ (عن) .

وقد يطبق الغطاء على الانسان فيغمره ويثقل عليه ويشتد ، كالهم إذا غشي الانسان فاحتواه ، بل عظم عليه وشق ، فتقولُ فيه : (جلوت الهمَّ عنه وسرّيته ، بل اكشفت عنه السوء أو الضر أو العذاب ، وعلى هذا الحد آي التنزيل : (لئن كشفت عنا الرجز ــ الأعراف / ١٣٣) و (فلما كشفنا عنه ضرّه ــ يونس / ١٢) و (كشفنا عنهم العذاب يونس / ٣٨) .

وقد يُلمّ بالانسان ما يحجب عنه النظر كشاغل من غمرة فيذهب ببصره كل مذهب ، وقد فُسِّر به قوله تعالى : (لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنكَ غطاءك فبصرُك اليوم حديـد ــ ق/٢٢) . قال الإمام البيضاوي : (الغطاء الحاجب لأمور المعاد وهو الغفلة والانهماك .. وقيل الخطاب للنبي ﷺ ، والمعنى كنت في غفلة من أمر الديانة . فكشفنا عنك غطاءك الغفلة بالوحي وتعليم القرآن ، وبصرك اليوم حديد ترى ما لا يرون وتعلم ما لا يعلمون) .

ومما قيل على حد (كشف الغطاء) قول أبي علي المرزوقي في شرح الحماسة (١٠٦٠) : (ثم كشفت الغمة وأثبتّ الحجة بكلام فصيح لا يلتبس) أي رفعت الغمة عنه وأزحتها ، وقوله (١٠٩١) : (فتركت بعدها دواهيَ وخطوباً عظيمة هي في أغطيتها لم تظهر ولم يكشف عنها) أي لم يكشف عنها غطاؤها ، وقوله (١٠٩٣) : (فتذكر معايبهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومساويهم) أي تكشف عنها ما كان يحجبها ، وقوله (٧٦٠) : (تندم على ما قصَّر فيه من النظر والفحص والكشف عن عقبى الأمر) . وقول الخفاجي صاحب سرّ الفصاحة (٣١) : (وذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق ، والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء) أي كشف الغطاء عما طَوي عن فهم النـــاس .

الأصل في معنى (كشفه) :

أقولُ إذا اتفق قول صاحب العين (الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه) كما حكاه ابن سيده في المخصص (١٣/ ١٤٤) ، فقد أردف : (وكشفت الأمر أكشفه كشفاً : أظهرته) . وحكى ابن سيده عن أبي زيد أيضاً (جلوت الأمر وجلَّيته وجلَّيت عنه : كشفته

وأظهرته ، وقد انجلى وتجلّى) • وقال ابن منظــور في اللسان : (وكشف الأمر يكشفه كشفاً : أظهره) •

وهذا يعني أن للفعل منحى آخر يتعدى فيه بنفسه الى (المجهول أو المخفي) ، تقول : (كشفت الأمر اذا جلوته وأظهرته) • فاذا كان (كشف الغطاء عن المجهول) هو الأصل ، فكيف تفرّع عليه هذا ؟ •

أقول : الأصل قولك (اكشفت الحجاب عن المجهول) ، ولك أن تقول : (كشفت حجاب المجهول) ، فاذا عرفت أن (الحجاب) يلازم (المجهول) ، واعتذرت بهذا فاستغنيت عنه لذكر (المجهول) حذفت المضاف فقلت (كشفت المجهــول) اذا أظهرته • وأكثر مــا يكون الاستغناء عن (الحجاب) أي المضاف ها هنا ، اذا كان الحاجب دون المجهول هو الغموض والخفاء والجهل والضيــاع ، فيكون معنى كشف المجهول هو الاهتداء اليه واظهاره • وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة ، أستغفر الله ، وربما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنساً بالحال ودلالة علــى موضوع الكلام ، كما قال أبو الفتح (المحتسب ــ ١/١٨٨) • فعلى هذا قول ابن جني في المحتسب (١/٢٣٩) : (وكشفت هذا الموضع يوماً لبعض ما كان له مذهب في المشاغبة) • وقول جُرَيبة الفقعسي :

هـم كشفـوا عيبَــة العـائبـين

مــن العـــارِ أوجُههـم كالحُمـم

قال المرزوقي في شرح الحماسة (٧٧٤) : (وقولهم هم كشفوا عيبة العائبين ••• أي أظهروا من عيب من كان يطلب عيبهم ، ما كان خافياً •• فكأنهم كشفوا عيابهــم المنطوية علــى عيوبهم فاسودّت وجوههم بما غشيها من العار ، حتى صارت كالحُمم) • والعيبة هنا

موطن العيوب ومودعها • وانظر الى قول أبي الحجناء : (شرح الحماسة /٩٢٣) •

وجرّبتُ ما جربت منه فسرّني
ولا يكشف الفتيان غير التجارب

أي يكشف دخيلتهم •

وهذا قول المرزوقي(٥٢٠) : (وهذا المعنى قد كشَف غيره) أي أظهره وجلاه • وقول الخفاجي صاحب سر الفصاحة (٣٠) : (ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب) وقوله (وكشف هذا •• ما أريد) وقوله (٧١) : (فالعلم بها واضح وكشفها جلي) • فأي بأس بعد هذا بأن تقول : (كشفت كنوزها •• ونظامها البديع) اذا اهتديت الى هذه الكنوز فأظهرتها ، والى هذا النظام فجلوته ؟ ولا وجه لطعن جواد على قائله بأن الغطاء هو المكشوف ، وأن المستور هو المكشوف عنه • ذلك بأن قول الأيمة صريح بأن كشف الأمر : اظهاره وجلاؤه • واذا ذهبت تخرّجه على الأصل قلت : ان الكنوز ها هنا هي المجهول ، وأنت تكشف حجاب المجهول ، على الأصل ، وتكشف المجهولَ أي الكنوز على حذف المضاف كما مر بك •

وقد بسط الدكتور جواد رأيه الذي ذكرنا ، في كتاب آخر له ، هو (قل ولا تقل) فمنع قول القائل (كشفت الأمر الخفي) أول الأمر • ثم عدل عن التلحين الى الايثار فقال : (فالفصيح أن يقال الكشف عن الأمر الخفي) وكان قد بدأ قوله (قل كشفت عن الأمر الخفي خفاءه ، ولا تقل : كشفت الأمر الخفي) • أقولُ لا وجه ، بل لامساغ البتة لما ذهب اليه الأستاذ ، والا فما معنى قول الأيمة بل اطباقهم على أنك (اذا كشفت الأمر) فقد أظهرته ، أو يخرج الأمر عن أن يكون (أمراً) اذا كان خفياً ؟ واذا كان لا يصح أن يكون المكشوف

غير غطاء وحجاب أو خفاء أو قناع ، كما ذهب اليه جواد ، فكيف أطرد عن الفصحاء الأثبات قولهم (كشف فلان عورة جاره) ؟ فانظر الى قول الجاحظ في كتابه (حجج النبوة) : (ولو كان كل كشف هتكاً ، وكل امتحان تجسسا ، لكان القاضي أهتك الناس لسر وأشد الناس كشفا لعورة) ، وقوله : (لا من طريق الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة) فليس المكشوف فيه كما رأيت ، غطاء ، أو ما يشاكله أو يغني مُغناه •

فرق ما بين كشفه وكشف عنه :

أقول لا شك أن استعمال (عن) على الأصل أدل على ابراز ما قام دون (المجهول) من حجاب حائل ، واتفق من غطاء ساتر ، كما هو حال (الكنوز) حين تخفى وتخبأ وتطوى ، لذا كان قولك (كشفت عن الكنوز) أليق بالمراد • وهذا ما أوحى به المرزوقي حين قال : (فتذكر معايبهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومساويهم) ، وما أراده اذ قال : (من النظر والفحص والكشف عن عقبى الأمر) فمهّد للكشف بالنظر والفحص ، وما أفصح عنه بقوله (١١٣٦) : « وما يظهر من معادن الذهب صبيحة مطرة تكشف عن عروق الذهب) • بل هذا ما قصده الخفاجي بقوله (وذلك أليق بالمتكلمين أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء) ، اذ لو لم يكن هؤلاء أصحاب تدبر وتأمل وتحقيق ما ظفروا بالكشف عن هذه الأسرار والغوامض •

خلاصة القول في تعدية (كشف) :

والخلاصة أنك تقول على الأصل كشفت الغطاء عن المستور ، فاذا حذفت المفعول لظهوره قلت كشفت عن المستور ، ويغلب هذا حين

يكون المستور خفياً • كما تقول كشفت غطاء المستور فاذا حذفت المضاف قلت كشفت المستور ، ولا يشترط في هذا أن يكون المستور خفياً • ولكن هل تقول كشفت عن الغطاء وتريد انك كشفت عن الغطاء ما واراه ، أي انصرفت عنه الى ما وراءه ؟ أقول الأصل أن تقول مثلا : كشفت المرأة وجهها ، فاذا اعتادت أن تخفيه قلت كشفت المرأة عن وجهها • وتقول كشفت المرأة قناعها عن وجه مضيء ، على الأصل، وكشفت عن قناعها وجهاً مضيئا اذا أظهرت وجهها المضيء ، فتكون (عن) هنا (للمجاوزة) ، أي كشفت الوجه المضيء منصرفة عن القناع الى ما واراه أو ما وراءه • وقد جاء في رسائل الجاحظ (رسالته في الشارب والمشروب ، ورسالته في بني أمية) : (كشفت عن القناع) • وفي مقدمة المرزوقي في شرح الحماسة قوله (والكشف عن قناع المعنى بلفظ هو في الاختيار أولى /٦) •

القول في تعدية (قسم)

أخذ الدكتور مصطفى جواد على الشيخ رؤوف جمال الدين قوله : (الفعل ينقسم الى قسمين متعد ولازم) ، وجعل صوابه (ينقسم على قسمين ••) فقال في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف ••) : (فمن استعمل من النحويين ــ قسم الى كذا ــ بدلاً من ــ قسم على كذا ــ فهو محجوج بما ذكره هو نفسه من معاني الى ، وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ وغيره) • وقد استظهر الأستاذ بعبارة الجاحظ في كتابه (الحيوان) : (وبعض الناس يقسم الجن على قسمين) ، وقول ابن حزم الأندلسي في نسب الأنصار (زيد بطن ضخم ينقسم على بطون) ، وقول أبي علي الأنصاري في بعض كتبه (كنفس قسّمت على جسمين) •

أقول لم يزد الأستاذ فيما قرر وجزم ، على أن سَرد ما سرد ،

ولم يورد على قوله البيّنه ليكون رأيه هو الأسدّ وحكمه هو الأحجى . بل لم يفصح عما ذكر النحاة من معاني (الى) . وكل ما عمد اليه أنه حكى ما اتفق للجاحظ وابن حزم وأبي علي الأنصاري أن قالوه فأجروا فيه تعدية الفعل بـ (على) . ونحن لو حكينا من كلام الأيمة الفحول ما عدّوا فيه الفعل بـ (الى) لما أقنعه سفر بجملته، فما صواب المسألة ووجه الكلام فيما نزع اليه الأستاذ ؟ .

تعدية (قسم) وما اشتق منه بعدة من حروف الجر ، منها على و الى :

قال ابن منظور في اللسان : (القسم مصدر قسم الشيء يقسمه قَسماً فانقسم ... وقسَّمه جزّأه ، وهي القسمة . والقسم بالكسر النصيب والحظ والجمع الأقسام) . وقال (والقسَّام بالتشديد الذي يقسِّم الدور والأرض بين الشركاء فيها) ، وقال : (والقسامة بالضم الصدَقة لأنها تقسم على الضعفاء) .

وقال الراغب في مفرداته : (القسم الافراز يقال قسمته كذا قسماً وقِسمة ، وقسمة الميراث وقسمة الغنيمة تفريقهما على أربابهما) .

والذي يتبين من هذا أنك اذا أردت أن (تقسم) المال مثلا على جماعة فتجعل لكل فرد نصيباً قلت : (قسمت المال بين هؤلاء) أو (قسمت المال على هؤلاء) . أي فرّقته بينهم . قال الجاحظ في كتابه (حجج النبوّة) : (يجعل فضله مقسَّماً بين جميع الأولياء) . وقال في كتابه (التربيع والتدوير) : (أو الدول بينهما مقسومة وعليهما موقوفة) . وقال فيه : (وزعم آخرون أن الخير والشر عليهما مقسومان) وقد تقول (قسَّمته فيهم) . ففي محاضرات الأدباء للراغب (٣/٢٩٤) :

لـو قسَّم اللـه جـزءاً مـن محاسنـه
في الناس طـراً لتمَّ الحسن في النـاس

وقالَ عروة بن الورد :

اقسـمُ جسمـي في جسـوم كثـيرة
وأحسـو قـراح المـاء والمـاء بـارد

قالَ ابن السكيت : (قوله : أقسِّم جسمي ، الجسم ها هنا طعامه ، يقول أقسم ما أريد أن أطعمه في محاويج قومه ، ومن يلزمني حقه والضيفان • وأحسو قراح الماء ، والماء القَراح الذي لا يخالطه لبن أو غيره ، والماء البارد أي في الشتاء /١ ٥٢) •

على أن لك أن تعدّي الفعل بـ (الى) أيضاً اذا أردت معناها ، كأن تروم بيان الأجزاء التي انتهت اليها القسمة • فانظر الى قول الامام أبي حيان في البحر المحيط : (وافتراق الناس الى ثلاث فرق)• ولو أحللت (الانقسام) محل (الافتراق) لكان الكلام (وانقسام الناس الى ثلاثة أقسام) • وتأويله : أنهم قد انتهوا في افتراقهم أو انقسامهم الى ثلاث شعب • و (الى) هاهنا لانتهاء الغاية ، وهو رأس معانيها وملاكه ، فاذا قلت (قسمت كتابي على ثلاثة أبواب) عنيت أنك جزأته فجعلت لكل باب من الكتاب جزءاً • واذا قلت (قسمت كتابي الى ثلاثة أبواب) أردت أن الكتاب قد انتهى بهذه القسمة أو صار الى هذه الأبواب الثلاثة ، وكله صحيح على تأويله وبابه • وانظر الى ما قاله ثعلب في تفسير قوله تعالى (انطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب ــ المرسلات /٣٠) : (يقالُ ان النار يوم القيامة تتفرق ثلاث فرق ، فكلما ذهبوا أن يخرجوا الى موضع ردتهم ••) على ما جاء في التاج ، وقد جاء ذلك في اللسان فزاد في روايته (الى) أي (تنفرق الى ثلاث فرق) •

واذا قلت (قسمت الكتاب قسمين) أو (شطرين) ، كان انتصاب (قسمين) على المصدر • ولك أن تنصبه حالا مقدراً فيه (قسمت الكتاب متفرقاً) • فاذا صح هذا وأمكن مثل هذا التقدير ، قلت : قسمت الكتاب الى قسمين) على معنى (قسمته متفرقاً الى قسمين) • فانظر الى قول المرزوقي في شرح الحماسة (٨٢٦) حول قول الشاعر (قسمنا بذاك الدهر شطرين بيننا) : (وانتصب شطرين على المصدر كأنه قال قسمنا الدهر قسمين • ويجوز أن يكون حالا على معنى قسمناه مختلفا فوقع الاسم موقع الصفة لما تضمن معناه ، كما تقول طرحت متاعي بعضه فوق بعض كأنك قلت متفرقا ، والمراد جعلنا أوقات الدهر بيننا وبين أعدائنا مقسومة قسمين) •

وتأمل قول المرزوقي في شرح الحماسة (١١٩١) حول بيت يزيد بن الحكم :

والناسُ مبتَنَيانِ محمودُ البنايةِ او ذميمُ

(ومعنى البيت أن أفعال عقلاء الناس لا تخلو من أن تكون مما يُستحق به حمدٌ أو ذمٌ ، فهم يبنون مبانيهم ويؤسسون مكاسبهم على أحد هذين الركنين ، وذلك لأن الأفعال تابعة للأغراض ، وغرض العاقل اليهما ينقسم) • فتأويل قوله هذا أن غرض العاقل ينتهي في قسمته أو يصير اليهما أي الى هذين الركنين • وأردف المرزوقي : (فانظر ماذا تجلب على نفسك ما تبتغيه من فعلك وتدخره من كسبك) • وقال على هذا الغرار (١٣١٦) : (واذا تأملت حوادث الدهر وجدتها لا تنقسم الا الى قسمته ، لأنها لاتخلو أن تكون محبوبة أو مكروهة ، أو واقعة أو منتظرة ، أو مخوفة أو مرجوة) •

وهذا قول ابن جني في سر الصناعة (١/٦٩) : (وللحروف

انقسام آخر الى الشدّة والرخاوة وما بينهما) ، وقوله (١/٧١) : (وللحروف قسمة أخرى الى الأصل والزيادة) . وقوله في الخصائص (٣/٦٧) : (وذلك كأن تقسم نحو مروان الى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول : لا يخلو من أن يكون فَعلان أو مفعالا أو فعوالا). ونحو ذلك قول صاحب سر الفصاحة (٢٤) : (وللحروف انقسام الى الصحة والاعتلال والزيادة والسكون والحركة وغير ذلك) .

أقول : ومن هنا اطباق العلماء والنحاة والكتاب قديماً على هذه التعدية . فقد جاء في مقدمة كتاب كليلة ودمنة (وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن يعلم أنه ينقسم الى أربعة أغراض : أحدها ما قصد فيه الى وضعه على ألسنة البهائم ..) قال هذا لأن الكتاب في الأصل جملة مسائل تبحث وأغراض تشرح . وقال الجاحظ في بعض رسائله الخاصة : (وقد تنقسم المودة الى ثلاث منازل : منها مايكون عن اهتزاز الأريحية وطبع الحرية ..) ، وقال صاحب الكليات أبو البقاء (٤١١) : (لسان العرب ينقسم الى ما لا يقاس ... والى ما يطرد فيه القياس ، وإلى ما يجري فيه قياس مقرون بالسماع) .

الأصل في تعـدية (قسم) بعلى :

والأصل في استعمال (على) مـع الفعل ها هنا ، أن يكون (المقسوم) غير (المقسوم عليه) كما في قولك (قسمت الغنيمة على أربابها) أو (قسمت الصدقة على الضعفاء) . فالغنيمة غير الأرباب والصدقة غير الضعفاء . ومن ذلك قول المرزوقي في مقدمة شرح الحماسة (وكان اللفظ مقسوماً على رتب المعاني ، قد جُعل الأخص للأخص ، والأخسّ للأخس) .

والأصل في اعمال (الى) أن يكون (المقسوم اليه) هـو (المقسوم) نفسه ، كما في قولك (انقسم الناس الى ثلاثة أصناف) ،

أي انتهوا في القسمة أو آلوا الى هذه الأصناف • ولكن يصح أن تحلّ (على) محل (الى) فتقول (قسمت كتابي على ثلاثة أبواب) أي فرّقت ما فيه وجزّأته ثلاثة أجزاء فجعلت كل جزء من الأجزاء في باب من الأبواب وخصَصته به ، كأن الباب غير الكتاب • ولا يصحّ أن تحل (الى) محل (على) في مثل قولك (قسمت الميراث على الورثة) لأن فحواه أنك قسمت الميراث أنصِبَة كعدد الوارثين وجعلت لكل نصيبه ، ولا يمكن أن تؤدي (الى) هذا المؤدى لأنها لمجرد الاشارة الى ما آلت اليه القسمة من أجزاء ، فاستعمال (على) هو المراد من قسمة الميراث دون (الى) وهو ألصق بالمعنى وأوفى بالغرض •

وهكذا ما مرّ بك من قول الجاحظ (كنفس قُسمت على جسمين) فان معناه (كنفس شُطرت بين جسمين) فكان لكل جسم من هذه النفس شطر ونصيب • وهذا موضع (على) لا موضع (الى)، ولو قلت : (كنفس قسِّمت الى قسمين) لم يستقم المعنى الذي أردت•

متى تصح تعدية (قسم) بالى ، ومتى تصح بعلى :

كلما صح قولك (قسمت الشيء قسمين أو ثلاثة) وهو أصل التعبير ، على حدّ ما جاء في الحديث (ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة) ، جاز قولك (قسمته الى قسمين أو ثلاثة) أو (قسمته على قسمين أو ثلاثة) • وكلما ساغ أن تقول (قسمت الشيء بينهما ، أو بين هذه الأشياء أو بين هؤلاء كقولُ عليّ عليه السلام في نهج البلاغة (٢/١٨٥) (فقسم بينهم معايشهم) وهو أصل التعبير عن هذا المعنى ، استقام قولك (قسمت الشيء عليهما أو على هذه الأشياء أو على هؤلاء) ولم يُغن قولك (قسمت الشيء اليهما أو اليها أو اليهم) •

شواهد تبرز الغرض من تعدية الافعال بالى ، كما عدّي (قسم) :

من أمثلة ما عُدّي بـ (الى) لانتهاء الغاية ، كما عُدّي (قسم)، أي لانتهاء فاعل الفعل أو ما ينوب منابه الى غاية ، تعدية (سهّل وأبدل وقلب وتقلّب وانقلب وانفصل ..) . تقول (سهّل الشيء الى كذا) أي سهله فانتهى بالتسهيل اليه ، و (أبدله الى كذا) أي أبدله فانتهى بالابدال اليه ، كما كان (قسمه الى كذا) بمعنى (قسمه فانتهى بالقسمة الى كذا ..) .

قال صاحب المصباح في مقدمته (وان وقعت الهمزة عيناً وانكسر ما قبلها جعلت مكان الياء لأنها ــ تسهّل اليها ــ نحو البئر والذئب) .
وقال ابن جني في الخصائص (٩/٢) : (وأبدل الى الهمز حرفاً لا حظّ في الهمز له ، بضدّ ما يجب لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير احداهما) وأردف (فكيف يقلب الى الهمز قلباً ساذجا عن غير صنعة ما لا حظ له من الهمز) .

وقال ابن جني في سر صناعة الاعراب (٣ /٢٣٧) : (قد قدمنا في كتابنا الخصائص صدراً صالحا من ــ تقلب الأصل الواحد والمادة الى صور مختلفة يخطمُها ــ يريد ينتظمها ويقودها ــ كلها معنى واحــد ، ووسمناه بباب الاشتقاق الأكبر) .

وجاء في نهج البلاغة (٥٨/٢) وليكن من أبناء الآخرة فانه منها قَدم ، واليها ينقلب) . ولا ننسَ أن (انقلب) قد عُدّي بالى غير مرة ، في آي الذكر الحَكيم ، حين جاء بمعنى (رجع) .

وجاء في محاضرات الأدباء للراغب (٢١١/٣) : (وكتب الصابىء عن عز الدولة الى أبي تغلب ، وقد نقل ابنته اليه : قد وجهت الوديعة، وانما نقلت من وطن الى سكن ، ومن مغرس الى مغرس . وهي بضعة

مني انفصلت اليك وثمرة من جني قلبي حصلت لديك) • وهو جليّ بيِّن •

القول في معنى (تعرَّض له)

منهب جواد في استعمال (تعرَّض له) وحجته :

قطع الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) أن قولك (تعرَّض له) ينمّ على رغبة الفاعل في الفعل ، والمفعول ان وجد ، فيمتنع على هذا أن تقول (تعرّض فلان للتعذيب) أو نحو ذلك ، اذ لا يستقيم أن يكون المتعرّض راغباً في (التعذيب) أو ما يشاكله من معاناة ومقاساة ، وأن صواب التعبير أن تقول (عُرِّض للتعذيب)•

قال الأستاذ جواد : (وان من الأغلاط ما ارتكبه أدباء كبراء كالدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وتابعهما عليه مقلدوهما غير عالمين بها لأنهما قدوتهم وموضع ثقتهم • فالفعل الشائع اليوم في أقوال الكتّاب : تعرَّض ، والخطأ في استعماله انما ظهر في كتاب الأيام ، ففي الصفحة •• منه قول الكاتب وكان ذكاؤه واضحاً واتقانه للغة بيِّنا • وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك •• وفي الصفحة • قوله : وكان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام) •

وقد استشهد بما جاء في المقاييس لأحمد بن فارس : (تعرّض لي بما أكره ••) والصحاح ومختاره : (وتعرّض لفلان : تصدّى له •) والمصباح : (وتعرّض للمعروف وتعرّضه يتعدَّى بنفسه وبالحرف اذا تصدّى لذكره) ، واللسان : (انطلق فلان يتعرّض بجَمَله للسوق اذا عرضه على البيع •• والعرب تقولُ : عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد) •

القول فيما أتى به جـواد من نصوص وشواهد :

أقول ليس فيما بسط الأستاذ جواد مـن النصوص والشواهد ما يوجب أن يكون (المتعرّض) راغباً فيما تعرّض له ، لكنه يكون طالباً له مبتغياً اياه ، وقد يطلب المرء شيئاً ولا يرغب فيه • واذا كان (تعرّض له كتصدّى) فالطلب والابتغاء شرط في التعرّض • ومن هذا قولك (تعرضت لمعروفه) اذا طلبته • ولكنه قيل أيضاً (تعرّض فلان للتلف) و (تعرّض للخـزي) و (تعرض للهلاك) كما ثبت اطراده عن الفصحاء فما وجهـه ؟ •

أقول : (تعرّض) كما قال ابن منظور كـ (عَرَضَ واعترض)• فالأصل ألاّ تتعرض للتلف أو تعرض له أو تعترضه ، وانما الوجـه أن يتعرّض لك فيبتغيك ، أو يعرض لك أو يعترضك • فاذا قلت (تعرض للمكروه) أو (للتعذيب) فهو كما يبدو ، على القلب ، لا على الأصل ، لأنه بمعنى تعرّض لك المكروه أو التعذيب مجازاً ، فأصبحت له عُرضة وغرضاً • وقد اتفق بهذا أن يكون المتعرض مبتغياً في اللفظ ، وهو المبتغى والهدف في المعنى ، وأن يكون (تعرض له) كـ (عُرِّض له) • وحين بدا للأستاذ جواد هذا ودلّ عليه نص صريح أنكر النص وعاف الدليل ، وقال (وقد تركت نصاً واحداً ورد في الصحاح ومختاره يخالف واقع اللغة ، واني ذاكره بعد ايراد شواهد واقع اللغة ، أي استعمال تعرض في اكتب الأدب وكتب التاريخ) • أما نص الصحاح ومختاره فهو (وعرّضت فلاناً لكذا فتعرّض هو له) أي غدا هدفاً له •

وثمة نص آخر أتى به الأستاذ جواد ، على أنه حجة له ، وهو حجة عليه • قالَ ابن منظور : (والعرب تقولُ عرض لي الشيء وأعرض وتعرّض واعترض بمعنى واحـد) • فاذا كان (تعرّض لـه) كـ

(أعرض له) ، فما الذي يعنيه قولك ، على المجاز ، (أعرض فلان للمكروه) ؟ انه يعني أنه أبدى (عُرضه) بالضم للمكروه فأمكنه منه ، كأعور الشيء اذا أبدى عورته . فالمُعرض أو المعور هو الذي أمكن آخر من عُرضه بالضم أو عورته فغدا له هدفاً وغرضاً . ففي الأساس : (أعرض لك الصيد فارمه ، وهو مُعرض لك) وفيه (وقد أعور لك الصيدُ وأعورك : أمكنك) فغدا هدفاً لك . هذا اذا كان الشيء هـو المعرض أو المعور فإذا كان المرء كما مثلنا هـو المعرض أو المعـور غـدا هـو الغـرض والهـدف . فقولك (أعـرض فـلان للمكـروه) معنـاه أمكـن المكروه مـن نفسه ، وكـذا المتعرض ، فقولك (تعرض فلان للتلف) مثلا مؤداه أنه أمكن التلف من نفسه فغدا غرضاً له . وهذا ما عناه الكتّاب حين جرت أقلامهم به ، ونطقت ألسنة الأيمة على منهاجه وطبعت على غراره .

أمثلة مـن كلام الفصحاء تشهد بصحـة ما أنكره جواد :

وهذه طائفة من أقوال أصحاب البيان وفصحاء القوم تشهد بأن ما ذكره الأستاذ جواد ، على أنه مخالف لواقع اللغـة ، انما هو من طرائق اللغة وأساليبها ، بل تقيم الدليل على سداد ما ذهبنا اليـه وتنسخ عنه كل شك . فقد جاء في نهج البلاغة (٢/١٥١) : (فكم خصكم بنعمة ، وتداركك برحمة . أعورتم له فستركم ، وتعرضتم لأخذه فأمهلكم) . قال الشارح : (أعورتم له أي ظهرت عوراتكم وعيوبكم ، وتعرّضتم لأخذه : أي أن يأخذكم بالعقاب) . ففحواه إذاً : أبديتم عوراتكم فستركم وعرّضتم أنفسكم لعقابه فأمهلكم) .

وفي كليلة ودمنة (فإذا اجتمع عليه هذان الصّنفان فقد تعرض للهلاك ـ باب الأسد وابن آوى) وفيه (والرجل الأرمد العين إذا استقبل بها الريح ، تعرّض لأن تزداد رمداً ـ باب الملك والطائر)

وقال أبو حيان التوحيدي في كتابه (أخلاق الوزيرين) : (والله ، للخروج من الطارف والتليد أسهل من التعرّض لهذا القول والصبر عليه وقلة الاكتراث به / ٩٠) قال هذا ، في اليزيدي هجاه شاعر هجاء مرّاً .

وقال المرزوقي في شرح الحماسة (٧٨٩) : (حتى كان يترك السفر واكتساب الأحدوثة بما يُمتهن فيه ، ويتعرض من أجله للتلف). وقال فيه (٧٣٨) : (أما تخافون أن يحق عليكم العذاب اذا استهنتم بالوعيد .. وتعرضتم لسخط الله عز وجل ، في تجاوز مأموره) . وقال (٨٠) : (واما قتلٌ ، وهو بالحُرِّ أجدر من التعرض لما يُخزيه ويُكسبه الذلّ) . وقال (٨١٦) : (وابتذاله النفس وتعرضه للحتف) ، والحتف : الهلاك .

وقال ابن جني في الخصائص (ا / ٤٧٠) : (وانما وجب أن يرتّب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لمّا كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء) ، وقال في المحتسب (١/١٧٩) : (والفضلة متعرّضة للحذف والبذلة) . وقال فيه (١/٢٤٣) : (ان الفَعلة واحدة من جنسها ، والواحد مُعرَّض للتثنية والجمع) ، أفرأيت كيف جعل (مُتعرضة) من تعرّض له . ك (معرَّضة) من عُرّض له ، فأنزلهما في المعنى منزلة واحدة !

خلاصة القول في معنى (تعرّض له) :

فاستبان بما تقدم أن (تعرّض له) ك (عُرّض له) أو (أعرض له) ، من قولك عرّضته لكذا فتعرض له ، فيكون (تعرّض) هذا من قبيل (تفعّل) الذي يدلّ على المطاوعة نحو حذّرته فتحذّر ونبّهته فتنبّه وعزّيته فتعزّى ، وقد أنكره الأستاذ جواد بلا بيّنة وأباه بلا سلطان . ويأتي (تعرّض له) بهذا المعنى كلما ابتغاك

الشيء فجعلك غرضاً له ، نحو قولك (تركت السفر الطويل مخافة التعرض للمرض) . أما اذا ابتغيت الشيء وعزمت على طلبه كان (تعرّض له) كـ (تصدّى له) . ويكون (تعرّض) هذا من قبيل (تفعّل) الذي يدل على تكلف الفاعل للفعل باصرار كتتبع وتقصّى وتحرّى ، وذلك كقولك (ينبغي للمرء أن يتعرّض لأسباب المرض فيعالجها ويحاول أن يتّقيها) .

وليست المفارقة أن تأتي صيغة (تفعّل) للتكلف حيناً والمطاوعة حيناً آخر ، ولكن المفارقة أن يجتمع لفعل واحد بهذه الصيغة وهو (تعرّض) ، التكلف والمطاوعة جميعاً . والذي عندي أن الأصل فيه (التكلف) وهو المعنى الغالب لتفعّل ، أما المطاوعة فقد كانت فرعاً عليه . فالأصل ألاّ تتعرض للتلف اذا عنيت به أنك أبديت عُرضك له وأمكنته منه ، وإنما الوجه أن يتعرّض لك أي يبتغيك ويعرض ويعترضك فاذا قلت (تعرضت للتلف) وأردت المعنى الأول فهو على القلب لا على الأصل . وشبيه بهذا ما مثل به المبرّد للقلب من كلام العرب في كتابه (الكامل) وهو قولهم (المرأة تنوء بها عجيزتها) أي تثقلها ، وقولهم (وهي تنوء بعجيزتها) أي تنهض بها مثقلة .

على أنه اذا كان الأصل ألاّ يبتغي المرء ما يتفق منه معاناة أو نصب أو يتعرض فيتصدّى لما يجلب عليه العناء والشقاء ، فقد يطلب المرء المشقة نفسها ، بل يركب أكتاف الشدائد ليحقق بذلك غاية ويبلغ منية . فانظر الى قول الجاحظ في كتاب الحيوان حول ما قاسى من نصَب وعانى من صعَد ولقي من برحٍ في تأليف كتابه واستتمام فصوله ، (لأني كنت لا أفرغ فيه الى تلفظ الأشعار وتتبع الأمثال واستخراج الآي من القرآن ، والحجج من الرواية ، مع تفرّق هذه الأمور في الكتب ، وتباعد ما بين الأشكال . فان وجدت فيه خللا من اضطراب لفظ ومن سوء تأليف .. فلا تنكر بعد أن صورت عندك

حالي التي ابتدأت عليها كتابي ، ولولا ما أرجو من عون الله على اتمامه .. لما تعرضت لهذا المكروه) . فليس التعرض ها هنا على معنى ابداء عُرضه للمكروه وتعريض صفحته له لتلقّي أثره واحتمال بوائقه ، وانما هو على معنى التصدي والابتغاء .

وعندي أن من هذا القبيل قول زاهر التيمي :

محشّ حربٍ مقدمٍ متعرّض
للموت غير مُعرّد حيّاد

كالليث لا يَثنيه عن اقدامه
خوف الردى وقعاقع الايعاد

مذِلٌ بمهجته اذا ما كذّبت
خوفَ المنية نجدةُ الأنجاد

قالَ المرزوقي (٦٨٣) : (يريد أنه يقدم ولا يُحجم ... هو في بأسه واقدامه مثل الليث لا يصرفه عن الوجه الذي يؤمه ، والأمر الذي يُهمه ما يستشعره الجبان من خوف الموت وقعقعة الوعيد) ، وأردف (وقوله : مَذل بمهجته ، كأنه يطول تعرّضه للشدائد ويدوم ابتذاله لما يجب صونه من كرائم النفس ، فعل من ضجر بمهجته فاستقتل واستطاب الموت فتعجل . ويقال مَذِلَ بسرّه : اذا باح به).

القول في تعدية (تعرّض) هل يكون ب (الى) كما كان باللام ؟

جاء في كتاب (تذكرة الكاتب) للأستاذ أسعد خليل داغر ، رحمه الله : (ويعدّون الفعل تعرض بالى فيقولون — لم يفكروا أن يتعرضوا الى أحد — وهو بهذا المعنى انما يتعدّى باللام تقول — تعرّض له وطلبه) . فأنكر بذلك تعدية (تعرّض) بالى ، وليس هذا

صحيحاً . فاذا قلت (تعرّض لفلان) فقد قصدت أن تعرّضك انما تناول فلاناً بطلبه وابتغائه على وجه الخصوص ، واذا قلت (تعرّض الى فلان) فقد أردت أن تعرضك بالطلب والابتغاء انما انتهى وصار اليه . فقد جاء في كتاب لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي المتوفى (٤٢٩ هـ) : (معن بن زائدة تعرّض اليه رجل فقال: احملني أيها الأمير ، فقال : أعطوه جملا وفرساً وبغلا وحماراً وجارية، وقال : لو علمت أن الله تعالى خلق مركوباً سوى ما ذكرناه لأمرنا لك به) . فقال (تعرض اليه رجل) وعدّى الفعل بالى خلافاً لما ذهب اليه الأستاذ داغر . ونحو من ذلك ما جاء في النهاية لابن الأثير : (وفي حديث الوليد بن يزيد بن عبد الملك: أفقر بعد مسلمة الصيد لمن رمى أي أمكن الصيد من فقاره لراميه . أراد أن عمه مسلمة كان كثير الغزو يحمي بيضة الاسلام ويتولى سداد الثغور ، فلما مات اختل ذلك وأمكن الإسلام لمن يتعرض اليه ، يقال : أفقرك الصيدُ فارمه أي أمكنك من نفسه ــ مادة فقر) .

القول في تعدية (اجاب)

ومما نحن على سمته تعدية (أجاب) ومصدره (الاجابة) واسم مصدره (الجواب) . ففي شرح مجمع الأمثال (يقال أجاب اجابة وجابة وجواباً وجيبة) . وتعدية الفعل في الأصل تكون بـ (عن) فاستعمال الفعل بـ (على) دون (عن) لحن اذا أريد بـ (على) ما يُراد بـ (عن) من الاجابة عن السؤال أو ما يقوم مقامه . لكن تصرّف الفعل بـ (عن) لا يمنع تعديته بغيره من الحروف الجارّة التي حدّت معانيها المطّردة في الأمهات ، اذا اتسعت لها معاني الفعل . فأنت تقول مثلا (أجبت في الكتاب) على الظرفية ، و (بالكتاب) على الاستعانة والظرفية أيضاً ، و (أجبت عنه) على البدلية ، و (على

ورقة بيضاء) على الاستعلاء الحسّي ، و (أجبت لأمر مهم) على التعليل ، و (أجبت عن الأسئلة من أولها الى آخرها) على ابتداء الغاية وانتهائها •

واذا أردت بالفعل أو مصدره أن يترتب على أمر من الأمور أو يُبنى عليه فعدولك بالتعدية الى (على) سائغ مستقيم ، كقولك (وانما أجبتكم عن أسئلتكم ، على ما جاء في كتابكم) أو (انما جوابي عن أسئلتكم ، على ما جاء في كتابكم) • وتحذف ان شئت (عن أسئلتكم) لظهور الغرض ، استغناء بما في الكتاب من ترتب الجواب الذي يقتضي (على) اذا أردت أن ينصرف الذهن الى هذا فتقول : وانما أجبتكم ، على ما جاء في كتابكم) و (انما جوابي ، على ما جاء فيه) فيكون كلامك صحيحاً ، اذا اتنويت فيه هذه الجهة •

فانظر الى ما جاء في أمالي المرتضى (١/٤٩٠) : (فان قيل كيف يجوز أن يقول : السجن أحب الي مما يدعونني اليه ـ يوسف /٣٣ ، وهو لا يحب ما دعوه جملة •• قلنا قد تستعمل هذه اللفظة في مثل هذا الموضع ، وان لم يكن في معناها اشتراك ، على الحقيقة • وانما يسوغ ذلك على أحد الوجهين دون الآخر ، من حيث كان المخيَّر بين الشيئين لايخيَّر بينهما الاوهما مرادان أو مما يصح أن يريدهما•• والمجيب على هذا ، متى قال : كذا أحبّ اليّ من كذا ، كان مجيباً على ما يقتضيه موضوع التخيير ، وان لم يكن الأمران يشتركان في تناول محبته) • فتقدير قوله (والمجيب على هذا متى قال ••) والمجيب بناء على هذا متى قال ، وقوله (كان مجيباً على ما يقتضيه••) كان مجيباً جواباً مترتباً على ما يقتضيه ••

وقد جاء في الأشباه والنظائر (٣/٢٦٦) : (ومن ذلك قولك في جواب من قال لك : آلحسن أو الحسين أفضل ، أم ابن الحنفية ؟

الحسن ، أو قولك الحسين ، وهذا تطوع من المجيب بما لا يلزم ..
ذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله ، أن يقول له : أحدهما . ألا ترى
أنه لما قال له : آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ، فكأنه قال
أحدهما أفضل أم ابن الحنفية ؟ فجوابه ، على ظاهر سؤاله ، أن يقول
أحدهما) . فما تعليل قوله (جوابه على ظاهر سؤاله ؟) أقول انه على
تقدير : جوابه المبني على ظاهر سؤاله . وقد أردف ابن جني :
(ونظير قوله في الجواب على اللفظ ..) أي في الجواب المحمول
على اللفظ ، و (على) في كل ذلك للاستعلاء مجازاً .

تعدية (أجاب) بعن وعلى ومعناه مع كل منهما :

ومن هنا كان الطعن على تعدية (أجاب) بغير (عن) دون تدبر
معناه وما هو عليه من تقدير الكلام ، مجازفة في القول ، وحكم
لا تناط به ثقة ولا يُخلد اليه بيقين . ونحو من ذلك قول الدكتور
مصطفى جواد في كتابه (قل أجاب عن السؤال اجابة وهذا جواب عن
الكتاب ، ولا تقل أجاب على السؤال اجابة ، وهذا جواب على
الكتاب . وذلك لأن المسموع عن العرب ، والمذكور في كتب العربية:
أجاب عن السؤال ، لا أجاب عليه ، ولأن معنى الفعل : أجاب ،
يستوجب استعمال ـ عن ـ لافادة الازاحة والكشف والابانة والقطع
والخرق ، ولا يصلح معه استعمال ـ على ـ التي هي للظرفية
الاستعلائية . قال ابن مكرم الأنصاري : الاجابة رجع للكلام ، تقول
فيه : أجابه عن سؤاله ، وقد أجاب اجابة واجاباً وجواباً وجابة) .

كما كان اطلاق القول في جواز استعمال (اجاب على) محل
(أجاب عن) غير صحيح ، وعلى نحو من هذا ما جاء به الأستاذ
صبحي البصّام فيما استدركه على كتاب (قل ولا تقل) ، قال :
(قلت يجوز أن تقول أجاب عن السؤال ، وهو أصل ، وأن تقول :

أجاب على السؤال ، وفي السؤال ، وكلاهما فرع • وأنا باسط الكلام على ذلك ها هنا بعض البسط) ، ثم أتى بشواهد من كلام البلغاء ، فيها تعدية (أجاب) بعن ، وشواهد أخرى فيها تعديته بعلى ، وذهب الى أن (على) قد حلّت فيها محلّ (عن) وأدت معناها ، كما حلّت (علـى) محل (عـن) في قولك (رضي عليـه) و (رمى علـى القوس) و (ذهب عليّ) مما اعتاد النحاة أن يذكروه في الأمثلة التي أدّت فيها (على) مؤدى (عن) •

أقول المعنى المطرد لعلى هو الاستعلاء حسّاً نحو قوله تعالى (فضّلنا بعضهم على بعض ـ البقرة /٢٥٢)• أما ما ذكره النحاة من المواضع التي حلت فيها (على) محل (عن) فينبغي أن تقصر على الأمثلة المحكية وما شابهها ، ولو جاز استعمال (على) لكل المعاني المذكورة للحرف (عن) في كل موضع ، لصح قولك (نبت على فلان)• بمعنى قولك (نُبتُ عنه) ، وهذا محال • فانظر إلى ما جاء في المغني لابن هشام (على أن البصريين ومن تابعهـم يرون في الأماكن التي ادّعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف ـ ٢/١٧٣) وفي (الهمع) للإمام السيوطي (والبصريون قالوا لو كان لعلى هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحـروف فكنت تقول وُلِّيت عليه أي عنه • وكتبت على القلم أي به ، وجاء زيد على عمرو أي معه ، والدرهم على الصندوق أي فيه ، وأخذت على الكيس أي منه) وأردف : (وأوّلوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضُمِّن تتلو معنى تقول، ورضي معنـى عطف •• واكتالوا معنـى حكمـوا في الكيل ٢/٢٨) • ذلك أن للفعل مع كل حرف وجهة خاصة قـد تداني وجهته مع حرف آخر ، لكنها لا تطابقها ولا تواقعها • وهذا ما أكده أبو نزار ملك النحاة حين قال : (إن الفعل يتعدى بعدة من حروف

الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر) وأردف (وذلك إذا قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار ..)فأتى لكل حرف بمعناه الذي خُص به ، وأوضح هذا صاحب الكليات فقال (الفعل المتعدي بالحروف المتعدية لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف الحروف . فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق ..) وأردف (وان تقارب معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت إليه وله وهديت إلى كذا ولكذا ، فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر ، أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ..)وقد تقدم كل ذلك مفصلاً . فقد يغني قوله (أجاب على) عن قولك (أجاب عنه) حيناً لكن إغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني البتة أنهما على معنى واحد ، كما بسطنا الكلام عليه في أمثلتنا السابقة .

وفي كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (قال المحققون من أهل العربية أن حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه : في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس) .

بعض ما تعدى بعن وعلى ومعناه مع كل منهما :

تقول (سكتّ عن الكلام) إذا امتنعت منه و (سكتّ عن الأمر) إذا أغفلته وتجاوزته وتغاضيت عنه مجازاً ، لكنك إذا قلت (سكتّ عليه) فقد أردت شيئاً آخر .

قالَ الشاعر :

ليس العمــى طــول الســؤال وانمــا

تمام العمى طول السكوت على الجهل

أقولُ قد ضُمِّنَ السكوت هنا معنى الصبر ، وبينهما اشتراكٌ في المعنى • فإذا قلت (سكتُّ على الجهل) كانَ معناه : سكتُّ عن الجهل صابراً عليه •

وتقول (نمت عنه) إذا نمت حقاً كما جاء في الحديث (تنام عن العجين) فإذا أردت المجاز فيه كان معناه غفلت عنه • ففي نهج البلاغة (١/٧٨) : (لا ينام عنكم وأنتم في غفلة ساهون) لكنك تقول (نمت عليه) كما جاء في نهج البلاغة (٣/٧٨) (ينام الرجل على الثكل ولا ينام على الحَرَب) • قال الرضي (ومعنى ذلك أنه يصبر على قتل الأولاد ولا يصبر على سلب الأموال) ، والحرب بالتحريك سلب المالُ •

وتقول (خرج عن القانون) إذا حاد عنه و (خرج على القانون) إذا تمرد عليه وتصدى لمخالفته ، كقولك (خــرج على السلطان أو الإمام أو الخليفة) •

وتقولُ (نبا عنه) إذا حاد ورجع و (نبا عليه) إذا اشتد عليه ولم ينقدْ ، ذلك نحو ما جاء في نهج البلاغة (٣/أ١٠١) : (يرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء) •

وهكذا قولك (شرد عنه وعليه) و (نشز عنه وعليه) و (صبر عنه وعليه) •

وقصارى ما هناكَ أنه قد صح بما قدمنا أنه لا يجزيك في اختيار الحرف لتصريف الفعل العودة إلى المعجمات لتقع على الحرف الذي

خصّ به الفعل في معنى من المعاني ، أو إلى كتب اللغة لتقف على المعاني المطّردة لكل حرف ، بل لا بد أن تحظى بنصيب من الدراية وتضرب بسهم من الفقه ، بمطالعة كتب الأدب نثره وشعره وطول مدارستها ، فلا شك أنها ستطلعك على ما يُطرفك في هذا الباب ، وتسبق بك إلى الحكم على ما يفضي إليه الفعل من معنى مع كل حرف.

مسرد بمصادر الفصل الثاني (النحاة وحروف الجر)

١ ــ نهج البلاغة للإمام علي (رض) (ج ١و٢و٣) .

٢ ــ الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .

٣ ــ رسائل أبي عثمان الجاحظ (حجج النبوة ، في بني أمية ، الشارب والمشروب) .

٤ ــ شرح ديوان عروة بن الورد لابن السكيت أبي يوسف يعقوب

٥ ــ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ج ١و٢و٣) .

٦ ــ المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني

٧ ــ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني

٨ ــ الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني .

٩ ــ الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي .

١٠ ــ لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي .

١١ ــ الأمالي للشريف المرتضى الموسوي العلوي .

١٢ ــ سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .

١٣ ــ شرح ديوان الحماسة لأبي علي الحسن المرزوقي .

١٤ ــ مفردات القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني .

١٥ ـ محاضرات الأدباء لأبي القاسم الراغب الأصفهاني .

١٦ ـ أنوار التنزيل للإمام أبي الخير بن علي البيضاوي .

١٧ ـ معنى اللبيب لابن هشام الأنصاري .

١٨ ـ رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي .

١٩ ـ المصباح المنير لأبي العباس الفيومي .

٢٠ ـ الجنى الداني للحسن بن قاسم المرادي .

٢١ ـ الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي .

٢٢ ـ همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي .

٢٣ ـ الكليات لأبي البقاء الكفوي .

٢٤ ـ لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور .

٢٥ ـ تاج العروس لمحمد المرتضى الزبيدي .

٢٦ ـ حاشية الصبان محمد بن علي المصري على شرح الأشموني .

٢٧ ـ دراسات في فلسفة النحو والصرف للدكتور مصطفى جواد .

٢٨ ـ الاستدراك على كتاب الدكتور مصطفى جواد (قل ولا تقل) لرؤوف جمال الدين .

٢٩ ـ تناوب حروف الجر في لغة القرآن للدكتور محمد حسن عواد .

٣١ ـ أخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي ١٩٣٩ .

٣٢ ـ مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلاوي ١٩٨٤ .

الفصل الثالث

النحاة والمفعولات

لا شك أن على الباحثين ان يكشفوا عما يقع من هفوات العلماء وينفق من زلاتهم ، وأن يتداركوا ما فاتهم بحثه فأغفلوه ، وهل يعقب السكوت عن الخطأ إلا جهلا أو تلقح المشايعة فيه الا شراً . على أن عليهم أن يأخذوا فيما يبحثون بسبب وثيق ، فلا يخطئوا السبيل الى الحق ولا ينوا عن مزاولة الصبر واستنفاد الوسع في التماسه . وأن يحسنوا التحقيق والتثبت فيما يعيبون فلا يعجلوا بالحكم قبل استيفاء الحجة فيتجه من نقدهم غض او انتهاك لمن حبسوا أنفسهم على اللغة فصدقت نياتهم في تحري الصواب وابتغاء الحق .

من ذلك ما شُغف به الدكتور مصطفى جواد ، عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، من تتبع للنحاة ، فيما تناوله من مباحث لغوية بارعة في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) . وإذا كان له في هذا المضمار طرائف تبعث على النظر وفوائد تُغري بالتأمل والتدبر فإن له منازع تشف عن حيف لفضل هؤلاء وانتقاص لعظم شأنهم فيما قدّموه ، وعلوّ مرتبتهم فيما أسلفوه .

فكيف يدرك النقد غرضه إذا صار أمره إلى أن تحيّف على الحق فلم يعلق منه بسبب ، ومال عن القصد فلم يحظَ منه بطائل .

اسمــاء المفعــولات

عقد الدكتور جواد في كتابه الذي أشرنا إليه فصلاً فيما أسماه (أسماء المفعولات) فحاول التفريق بين المفعول المطلق من جهة ، وبين سائر المفعولات كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه ، من جهة أخرى . فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي ، أما ما عداه فليس مفعولاً حقيقياً في واقع الأمر وجوهــره . فالمفعول به هو (المفعول به فِعل") أي الذي فُعِل به فعل" . والمفعول فيــه هو (المفعول فيه فِعل") . وإذ آثرنا شرح ما عناه والكشف عنه والتمثيل له قلنا : إذا قلت : ضربت ضرباً فقد أحدثت الضرب فعلاً ، فـ (ضرباً) مفعول حقيقي . أما إذا قلت : ضربت الباب، فأنت لم تحدث البابَ الذي أسميته مفعولاً ، وإنما أحــدثت الضربَ بالبــاب . وكذلك قولك : أكلت في السوق ، فإنك لم تُحدث السوق في قولك هذا ، والسوق هو المفعول ، وإنما أوقعت الأكل فيه . ونظير هذا قولك : سعيت طلباً للرزق ، فإنك لم توقع الطلبَ وقد جعلته مفعولاً ، وإنما أوقعت سعيك من أجل الطلب ، وهكذا .

المفعــول المطلــق عنــد الدكتور جــواد

ذكر الدكتور جواد أن المفعول الحقيقي قــد أسمي (مطلقاً) لخلوّه من كل قيد ، على حين قيد كل مفعول سواه بصلة من الصِلات، فـ (به) و (فيه) و (لأجله) و (معه) هي هذه الصلات . وما أتى به الأستاذ جواد سديد المنهج ، واضح القصد ، بين الدلالة والغرض،

وقد بسط رأيه هذا ، وأردف : « وإذا كان تطبيق الرأي على واقع العربية صحيحاً ، لم يجز لمعترض أن يقول لي : هذا لم يقل به العلماء. فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد، بل نشأت بالتدريج ، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم .. » وتابع حديثه فقال : « ومن أثبت من علماء النحو المجتهدين رأيه بالدليل المبين ، فإنه من الخطل والحسد والبلادة أن يقال له : هـذا لم يقل به أحد غيرك ، فهو مجتهد ، وبالاجتهاد تمت تلك الجمهرة من القواعد ... وإنما يجوز للمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيِّرة والشواهد الكافية » . وأقوال الأستاذ هذه ، محكمة أيضاً ، ماثلة الأغراض ، لا قلق فيها ولا اضطراب ، وهو في ذلك دقيق البحث ، بعيد الغور ، سليم الحجة .

ولكن ما الذي يعنيه ظاهر رأيه هذا وواضح قوله في الكشف عنه ؟ ألا يعنيان أن النحاة قد أغفلوا ذلك وتجاوزوه . فلم يفطنوا له أو يلتفتوا إليه ، وأنه قد استدرك عليهم ما فاتهم وغاب عنهم فلم يحفلوا به أو يأبهوا له ؟ ومؤدى ذلك أنه تفـرد بما ساقه من الآراء والأدلة فأتى بما لم تُفتح العين على مثله ، ونزع إلى ما لم يُسبق إلى شيء منه .

فهل خفي على النحاة حقاً أن يميزوا (المفعول المطلق) من سائر المفعولات ، وأن يخصّوه بحكم ، أو يفردوه بوصف وحال ؟

المفعـول المطلـق عنـد النحـاة

إن ما قاله الأستاذ جواد في التفريق بين (المفعول المطلق) وسائر المفعولات ، قد قاله النحاة جملة وتفصيـلاً ، بل مَضَوا في شرحه

وتبيانه وأفاضوا في الحديث عنه وأسهبوا ، وبسطوا القول فيه بسطاً .

ما ذهب اليه ابن هشام في هذه المسألة :

قال ابن هشام في إعراب قوله تعالى (واعملوا صالحاً — المؤمنون / ٢٣) على ما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٤/١ ٤): « إن صالحاً ليس مفعولاً به ، بل هو إما نعت لمصدر محذوف ، كما يقول أكثر المعربين في أمثاله ، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ، ويكون التقدير واعملوه صالحاً ، والضمير للمصدر .. » وتابع قوله: « وبيان ذلك أمور أحدها أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به . والمفعول به هو محل فعل الفاعل ، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل .. وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب . فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب ، هي محل تلك الأفعال ، وليست مفعولة ، وإنما هي مفعول بها ، ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره . ومعنى قول النحاة مفعول به : أنه مفعول به شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر ، وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً ، بمعنى أن سواه من المفاعيل مفعول مقيد . فإنك تقول : مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق ، أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل نفسُ فعله ... » .

ثم قال : « وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يُقل عنه أنه متعد ، بل هو لازم ، وإن كان له مفعول حقيقي وهو ... المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ... » .

واستطرد ابن هشام في إيضاحه فقال : « وأما سيبويه ، رحمه

الله ، وهو إمام الصنعة ، فأطلق على المفعول به أنه مفعول . ولم أرَ في كلامه (مفعول به) لأنه قال : باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول ، وباب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول . وذكر في الأول : ذهب وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبد الله زيداً » . أقول : إن إمام الصنعة لم يَفُته أن يقول للمفعول به (مفعول به) ، وإذا كان قد أطلق (المفعول) على (المفعول به) في تسمية الباب اختصاراً ، فيما ذكره ابن هشام ، فقد صرح به في الشرح ، إذ قال (١/١٤) : « وذلك قولك ضرَب عبد الله زيداً ، فعبد الله ارتفع ها هنا ... وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل .. » واطلاق (المفعول) على (المفعول به) اختصاراً وتخفيفاً ، على جهة الاصطلاح، مستفيض في كلام النحاة عامة . وقد أشار إلى ذلك ابن هشام نفسه ، في مغني اللبيب ، إذ قال (٢/١٧٧) : « وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق ، لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام ، خففوا اسمه » وأردف « وإنما كان حق ذلك ألا يصدق ، إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك المفعول إلا مقيداً بقيد الاطلاق » .

تسمية المفعول المطلق بالحقيقي عند ابن هشام:

وختم ابن هشام كلامه فقال : « وتسمية الأول ، أي المفعول المطلق ، مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحاً ، أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به » وأردف « ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً .. » .

معارضة ما جاء به الدكتور جواد بما تقدم من كلام ابن هشام :

أقول يتبين بما قدمنا من كلام ابن هشام أن الأستاذ جواد لم

يصب في ما جاء به طريفاً ، أو يُضف فيما تناوله جديداً وإن طلبت كلامه والتمسته في ما بسطه ابن هشام دلّك على نفسه وهداك إلى موضعه . فهو لم يزد على أن أورد صدرا مما أسهب ابن هشام بل النحاة في تفصيله وبسط أطرافه . ومن العجب العاجب أن الأستاذ قد عدد مراجعه التي استقى منها فصول كتابه أو عوّل عليها فيما عرض له من مباحث فجعل (الأشباه والنظائر) في عدادها . فكيف يصرح بجدّة بحثه وسبقه اليه وتفرده به ، وقد حكينا ما حكيناه من تفصيل المسألة فيما جاء به هذا الكتاب من كلام ابن هشام ؟ وما الذي قدمه الأستاذ هنا في توفير حق النحاة في ما بسطوه من أصول هذا العلم ومسائله ، وتقرير فضلهم في ما اهتدوا اليه من دقائقه وفرائده بالتلطف والتدبر ، يقلبون وجوه الرأي ويصرفون الفكر ويوالون البحث ويستفرغون الوسع ، في كل ما عرض لهم من أحكام اللغة ، وهو أمر أظهر وأيسر وأعرف من أن يؤتى بمثال له ، وشاهد عليه .

كلام ابن هشام في شذور الذهب :

قد أوضح ابن هشام رأيه في (التفريق بين المفعول المطلق وسائر المفاعيل / ٢٢٦) في كتابه (شرح شذور الذهب) ، فقال : « وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد : تقول ضربت ضرباً فالضرب مفعول لأنه نفس الشيء الذي فعلته ، بخلاف قولك : ضربت زيداً ، فان زيداً ليس الشيء الذي فعلته ، ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب ، فلذلك سمي مفعولا به ، وكذلك سائر المفاعيل .. » .

وقد قال نحو ذلك في الكلام على المفعول به (ص/٢١٣) : « المفعولَ به وهو ماوقع عليه فعل الفاعل كضربت زيداً .. والمراد بالوقوع التعلق المعنوي ، لا المباشرة ، أعني تعلقه بما لا يُعقل إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدّي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه

نحو أردت السفر ، لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق لأنه نفس الفعل الواقع ، والظرف فان الفعل يقع فيه .. » .

كلام ابن يعيش في شرح المفصل :

ليس ابن هشام فريداً فيما ذهب اليه من تمييز المفعول المطلق بحد ، أو تخصيصه بتعريف ووصفه بالحقيقي . فقد قال ابن يعيش في شرح المفصل « اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية اليه . وليس كذلك غيره من المفعولين .. » . وقال أيضاً : « فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً ، كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل اذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ، والمفعول به ليس كذلك . ألا ترى أنك اذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيداً ، لأن زيداً ليس مما تفعله أنت. وانما أحللت الضرب به » .

كلام الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب :

قال الرضي في شرح الكافية : « .. قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعلَه .. أما المفعول به نحو ضربت زيداً والمفعول فيه نحو ضربت يوم الجمعة ، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده ، وكذا المفعول معه ..».

وكذلك فَعَل الجامي في شرح الكافية أيضاً ، اذ قال : « المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام ، بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية ، فأنه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة

منها فيقال : المفعول به أو فيه أو معه أو له ، وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل .. » .

ما جاء في بعض المظان الأخرى :

وقد جاء في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : « وسمّي مفعولاً مطلقاً لصدق ـ المفعول ـ عليه ، غير مقيد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليها اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له » .

وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح الأزهرية : « المفعول المطلق، أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً ، غير مقيد بجار حرف أو ظرف » .

وقال الشيخ حسن العطار في تعليقه عليه : « وإنما سُمّي المصدر مفعولاً مطلقاً لأنه المفعول حقيقة ، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد ، عرف اصطلاحي . وإلا فزيداً من ضربت زيداً ليس بمفعول لك حقيقة ، بل المفعول لك: الضرب، أمازيد فمفعول به الضرب .. » . ونظائر هذا وذاك في معظم الأمهات النحوية .

عودة الى كلام الدكتور جواد ، والتعليق عليه :

وقال الأستاذ جواد في فصل آخر : « ولم يبق من المفاعيل ما نسميه مفعولاً حقيقياً أصلياً إلا المفعولُ المطلق ، لأن قولك فتحت الباب فتحاً يدل على أنك أحدثت الفتح وفعلته وأتيته ، فهو مفعول حيقيقي أصلي ، لا حاجة به إلى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى: به ومعه ولأجله وفيه ، وقد وصفه النحاة بذلك » .

أقولُ ما دام النحاة قد وصفوا المصدر بأنه المفعولَ المطلق ،

وأضافوا أنه الحقيقي ، وقد رأيت كيف فصّلوا القول في الداعي لهذا الوصف ، والعلة لهذه التسمية ، والموجب للفصل بينه وبين سائر المفعولات من هذه الجهة ، فأين موضع السبق والتفرد ، ومحل الطرافة والطراءة والبداهة فيما استرسل فيه الأستاذ وأسهب ؟

التعدية الحقيقية والتعدية اللفظية عند الدكتور جواد :

ومما نحن بسبيله كلام الدكتور جواد على التعدية الحقيقية واللفظية ، فقد ذهب إلى أن من الأفعال المتعدية ما يتعدى حقيقة ، ومنها ما يتعدى لفظاً ، إذ قال : « فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره • أعني الفاعل يصدر فعله من نفسه على غيره الذي هو المفعول به •• فإذا قلت أكلت الطعام •• فالطعام مفعولا به بتعد حقيقي ، وقولهم سَفِهَ نفسَه وغَبِنَ رأيه ورشِدَ أمره ، انما هي متعدية تعدياً لفظياً ، وذلك بدلالة جواز قولك سفهتْ نفسُه وغبن رأيه ورشد أمره •• برفع هذه الأسماء على الفاعلية ، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة » • قال هذا ولم يحاول تعريف ما أسماه بالمفعول اللفظي •

ولنستوف ما ذكره الأستاذ في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) حول هذه التعدية ، لننتهي من ذلك الى الكشف والتحقيق • قال الأستاذ في موضع آخر : « تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية ، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي • وذكرنا من الأدلة ما هو واضح لكل ذي عقل سليم ، عالم بهذا العلم • وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، وانما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الاعراب الذي به تضبط صحة الكلام ، وبه يعرف اللحن والخطأ فيه » • وقال : « وقد أضفنا صفة الأصلي الى المفعول المطلق لئلا

يلتبس بالمفعول به الحقيقي ، وان كان مقيداً بالجار والمجرور •
فالمفعول به الحقيقي هو مفعول لفظي كائناً ما كان بالنسبة الى المفعول المطلق » •

ثم تطرق الاستاذ من هذا الى الخلاف بينه وبين الشيخ رؤوف جمال الدين ، فقال : « وقد ادعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحوي المشهور بأبي الفتح عثمان بن جني تكلم على المفعول الحقيقي الأصلي والمفعول اللفظي ••• وهجم بعد ذلك على كلام ابن جني على العامل المعنوي والعامل اللفظي ••• وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنوي من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق •• » •

ما حدّ المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي

المفعول به عند النحاة هو ما يقع عليه فعل الفاعل ، كما ذكر ابن الحاجب في كافيته ، والأقرب في حده كما ذكر الإمام الرضي في شرحه ، أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد ، مصوغ من فعله • فاذا قلت (أكلت الطعام) كما مثل الأستاذ جواد ، فالطعام مفعول به لأن فعل الأكل قد وقع عليه فعلاً ، وحده أنك تصوغ من (أكل) اسم مفعول غير مقيد تعبر به عن (الطعام) فتقول (الطعام مأكول) ، فمأكول اسم مفعول غير مقيد بجار • ف (أكل) فعل متعد لأنه يباشر مفعوله ، وقد وقع حدثه عليه •

فاذا قلت (مررت بخالد) فخالد ليس مفعولاً به ، لأنه ليس محلاً للحدث اذ لم يتجاوز فيه الفعل فاعله الى غيره ، فلا مساغ للتعبير عنه باسم مفعول غير مقيد • فأنت لا تقول في وصفه (خالد ممرور) وإنما تقول (خالد ممرور به) فتصفه باسم مفعول مقيد بجار • ف (مرّ) فعل لازم لأن الحدث فيه لم يتجاوز فاعله ، وانما يتوصل الى صلته بحرف الجر •

واذا كنت قد استدللت بقولك (الطعام مأكول) بأن (أكل) فعل متعد ، فقد استدللت بامتناع قولك (خالد ممرور) بأن (مرّ) فعل غير متعد . على أن هناك أفعالاً لازمة غير متعدية قد حذف الجار من صلتها فباشرت ما حقه أن يكون مجروراً ونصبته على الاتساع ، فيما أسموه (الحذف والايصال) فما القول في منصوبها هذا ؟ انه ليس مفعولاً به لأن الفعل لم يتجاوز به فاعله ليقع عليه في الأصل . فاذا حذف فيه الجار اتساعاً فهو على تقدير وجوده ، لأن المعنى عليه ، كما يقول ابن يعيش في شرح المفصّل . فهو منصوب ولكنه على نية الجر ، وقد أسماه الأستاذ جواد المفعول به اللفظي . فالمفعول به اللفظي عنده ، هو الاسم الذي يباشره الفعل اللازم دون أن يقع عليه فعل الفاعل ، بحذف الجار منه اتساعاً .

فاذا قلت (جئت فلاناً) ففلان عند الأستاذ ، مفعول به لفظي لأن الفعل قد باشره دون أن يقع عليه حدثه ، بعد أن حذف الجار منه ، على الاتساع . وقد يكون للفعل مفعول به على الأصل يباشره ويقع عليه فعله ، الى جانب ما أسماه الأستاذ بالمفعول به اللفظي كقولك (كلتك الطعامَ) فالطعام المكيل مفعول به على الأصل ، فهو المفعول به الحقيقي ، والضمير اسم منصوب على نية الجر ، فهو المفعول به اللفظي ، لأن الكلام على تقدير (كلت لك الطعام) .

واذا كان العرب قد حذفوا الجار على الاتساع سماعاً ، في الفعل اللازم ، أي الذي يتعدى بالحرف عامة ، فأسمي هذا (الحذف والايصال) كقولك (جئت فلانا) ، فانهم حذفوا الجار على الاتساع أيضاً قبل الأمكنة المختصة ، خاصة ، وأسمي هذا عند كثرة النحاة (نزع الخافض) كقولك (جئت البيت) فما قول النحاة في ما نصب بعد حذف الجار منه على الاتساع ، هنا وهناك ، والأمر فيهما سواء ؟

قال الأستاذ جواد : « تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية ، والمفعول به اللفظي والمفعـول به الحقيقي .. وذكرنا من ذلك ما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه ، وإنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه .. » . فهل غفل النحاة حقاً وشغلوا عن فارق ما بين المفعول به الذي يباشره الفعل المتعدي أصلاً لوقوع فعل الفاعل عليه ، والاسم المنصوب الذي لا يباشره الفعـل اللازم الا بعد حذف الجار اتساعاً لانتفاء وقوع فعل الفاعل عليه ؟

هل عرف النحاة المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي ؟

اذا كان الأستاذ جواد قد أتى بالأدلة على سداد التفريق جملة بين المفعولين المذكورين ، فان علينا ، كما يبدو ، أن نستظهر بالحجج على أنه كان في ما شرح وبسط وأفاض ، أدنى الى الاحتذاء منـه الى الابتداء ، وأن النحاة قد تطرقوا الى بحث الخلاف بين هـذين الموضعين وعرضوا له وأوسعوه بحثاً ودرساً ، وأن في دعوى الأستاذ إجحافاً بحق هؤلاء وانتهاكاً .

سيبويه والتعدية اللفظية والمعنوية :

هذا إمام الصناعة سيبويه قد عرض في كتابه (١/١٠٨) لما أسماه (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) فذكر أن العرب تتسع في الكلام فتوجز وتختصر بالحذف فتستعمل الفعل في اللفظ دون المعنى . ومما مثل به لذلك قول عامـر بن الطفيـل : « ولأبغينَّكم قَنـا وعُوارضا » . فأصل الكلام (ولأبغينَّكم بقنا ..) . قال سيبويه : « ولكنه حذف وأوصل الفعلَ » . فالضمير المتصل في (أبغينَّكم) منصوب على الأصل بوقوع فعل الفاعل عليه فهو مفعول به حقاً .

أما (قَنا) فليس منصوباً على الأصل ، اذ ليس الفعل هاهنا مما يتجاوز فاعلـه الى سواه بالإضافة الى (قنا) لينصبه ويوقـع حدثه عليه . وهو لم يعمـل ، الى ذلك ، في المعنى ، وانما عمل في اللفظ ، لأن المعنى على الجرّ واللفظ على النصب . قال سيبويه في تعليل استعمال الفعل في اللفظ دون المعنى (١/٨٢) : « لأن قنا وعَوارض مكانان ، وانما يريد بقنا وعوارض ، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيتَ » . قال الشارح : « الشاهد فيه نصب قنا وعوارض على اسقاط الجرّ ضرورة ، لأنهمـا مكانان مختصان لا ينتصبـان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهبت الشام » . أقول لو عمل الفعل في المعنى لقيل (لأبغينّـكم بقنا) لكنه عمل في اللفظ فقال (لأبغينّـكم قنا) . فسيبويه اذاً قد جعل عمل الفعل بنصب الأسم بعد حذف الجارّ اتساعاً ، عملاً في اللفظ لا في المعنى ، من حيث كان على تقدير وجود الجارّ ، والمعنى على هذا ، كما يقول ابن يعيش .

أما الأستاذ جواد فقد جعل (تعدية) الفعل بعد حذف الجار اتساعاً في مثل قولك (سَفِـه نفسَه) تعدية باللفظ أيضاً ، فهذا كلامه : « وقولهم سَفِـه نفسَه وغبن رأيه ورشد أمره ... انما هي متعدية تعديا لفظياً » . واذا كان سيبويه قد راى ان عمل الفعل فيما أورده عمل في اللفظ لا في المعنى ، افلا يوحي كلامه هـذا بأن أدنى شيء يسمى به ما نصب بعد حذف الجـار (المفعول في اللفظ) أو (المفعول اللفظي) ، أوليس هذا ما فعله الدكتور جواد ؟ .

وقد يسأل سائل لماذا ذكر سيبويه أن الفعل ، فيما نحن بسبيله ، قد عمل في اللفظ ولم يقل ان الفعل قد تعدى الى اللفظ كما فعل جواد؟

أقول في الجواب عن ذلك ان الأفعالَ التي مثل بها سيبويه لازمة حيناً متعدية حيناً آخر ، فاذا قيل (تعدى) أوجب في الأصل أن يكون

الفعل متعدياً ، واذا قال (عمل) فانه قد شمل بقوله اللازم والمتعدي على السواء . وهكذا فان الفعل فيما حكاه سيبويه هاهنا ، لا يمكن أن يتجوز فاعله الى غيره من حيث الأصل ليتعدى ، وانما يمكن أن يعمل ، وقد عمل في اللفظ بعد حذف الجار ، وقد كان يعمل في المعنى ، لو لم يحذف . فالمنصوب بعد حذف الجار ليس مفعولا به البتة . أما الأستاذ جواد فقد جاء بـ (سفِه) على أنه فعل لا يتعدى ، فكيف يتأتى أن يكون له في الأصل مفعول به لفظياً كان أن حقيقاً ، وإنما يمكن أن يقال انه يعمل في اللفظ دون المعنى . فاذا قلت (سفِه نفسه) فقدعمل في اللفظ ، واذا قلت (سفِه في نفسه) على الأصل ، فقد عمل في المعنى .

ولكن هل في أمثلة سيبويه ما يصح أن يكون مفعولا به في اللفظ؟

أقول قد أورد سيبويه قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها يوسف / ٨٢) وقال : (انما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية ، كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا) ، فـ (اسأل) قد عمل في (القرية) وتعدى اليها ، ولكن في اللفظ ، لأن المسؤول هو أهل القرية لا القرية . ولو قيل (واسأل أهل القرية) لكان عمل الفعل في (أهل) وتعدّيه اليها ، على المعنى والأصل ، فـ (القرية) اذاً مفعول به للفعل المتعدي ، باللفظ . و (اهل) لو قيل لكان مفعولاً به على المعنى والأصل . ومما مثل به سيبويه لاستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى قول ساعدة (كما عسل الطريق الثعلب) وكثرة النحاة على أن نصب (الطريق) وهو من الظروف المختصة انما كان اتساعاً ، على نزع الخافض . اما سيبويه فقد رأى أن (عسل) قد عمل في اللفظ ، لا في المعنى ، فمنصوبه وهو الطريق منصوب في اللفظ لا في المعنى أيضاً ، لأنه على نية الجر ، ولو قيل (عسل في الطريق الثعلب) لكان عمل الفعل في المعنى .

الرضي والتمييز بين المفعول به ، والملحق بالمفعول به :

قد ميز الرضي ، في شرح الكافية بين ما ينصب بفعل يباشر المفعول فيقع حدثه عليه ، كما فعل جواد ، وبين ما ينصب بفعل لا يباشر المفعول لقصوره عن تجاوز فاعله الى سواه ، وانما يعمل فيه نصباً بعد حذف الجار ، على الاتساع ، فسمى الأول مفعولاً به وجعل حده أن يوصف باسم مفعول يصاغ من فعله ، غير مقيد بجار كما مرّ . وسمى الآخر ملحقاً بالمفعول به . فإذا قلت (جئت فلانا) ففلان مجيء اليه ، فهو ملحق بالمفعول به .

ومن أمثلة الرضى (بغيت زيدا شراً) ليس مفعولا به ، لقولك في الأصل (بغيت لزيد الشرّ) ، فزيد مبغي له ، فهو ملحق بالمفعول به . أما الشر فمفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه ، لأن الشر هو المبغي دون زيد .

وقد ساق الرضي قول القائل (كلت زيداً طعاماً) كما أورده الدكتور جواد . فزيد مكيل له فهو ملحق بالمفعول به عند الرضي ، ومفعول به لفظي عند جواد ، لأن الأصل (كلت لزيد طعاماً) أما المفعول به فهو الطعام لوقوع فعل الفاعل عليه عند الرضي لأنه هو المكيل دون زيد . وقد أسماه جواد المفعول به الحقيقي ، وأتى فيه بما يشبه كلام الرضيّ . وقد تجنب الرضي نفسه ، كما رأينا ، أن يسمّى (منصوباً) لم يتعدّ إليه الفعل لقصوره عن تجاوز فاعله (مفعولا به) خلافاً لجواد، فقال : إنه ملحق بالمفعول به .

كيف ماز النحاة النصب باسقاط الجار من النصب بفعل متعد :

ماز النحاة ما نصب بفعل لازم بحذف الجار فقالوا إنه منصوب (بنزع الخافض) أو اسقاطه ، كما مرّ . وجعل جماعة ما كان من

الأفعالَ على هذا النحو قسماً على حدة • فهناك فعل متعد بنفسه وهو ما أسموه بالمتعدي ، وفعل متعد بالحرف ، وهو مادعوه باللازم أو القاصر ، فاذا حذف الجار من هذا ، على الاتساع ، جاء المجرور منصوباً فأشبه المنصوب بفعل متعد ، وليس هو كذلك ، وهو ما نحن بسبيله • قال ابن يعيش في شرح المفصل حول قول القائل (أمرتك الخيرَ) بنصب الخير ، وهو من الأفعال التي تنصب بحذف الجار وأصله (أمرتك بالخير) قال : « لأن الفعل لا يتعدى الا بحرف الجر ، فاذا ظهر حرف الجر كان الأصل ، واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به ، لأن المعنى عليه ، واللفظ محوج اليه » •

وقال ابن الأنباري في كتابه (أسرار العربية /١٨٠) : « وذهب الأكثر أن ــ دخلت ــ فعل لازم • وقد كان الأصل فيه أن يُستعمل مع حرف الجر ، الا أنه حذف حرف الجر اتساعاً على ما بينا ، وهذا هو الصحيح » • ونحن اذا أردنا ايضاح قولهم(منصوب على نزع الخافض) أو (منصوب على الحذف والايصال) قلنا ان الاسم الذي ينصب باسقاط الجار ليس مفعولا به ، اذ امتنع أن يقع عليه فعل الفاعل ، على حد ابن الحاجب، أو يوصف باسم مفعول تام صيغ من فعله، على حدّ الرضي • فالأصل فيه هو الجر ، واذا طرأ عليه ، بالاتساع ، ما أبدل من جره نصبا باللفظ فقد ظل على معنى الجر ، كما أوضح ابن يعيش • ولذا قال سيبويه إن الفعل هاهنا قد عمل في اللفظ لا في المعنى ، فهو منصوب لفظاً ، مجرور معنى •

معارضة ما تقدم من كلام النحاة بما جاء به الدكتور جواد في المسالة :

أقولُ اذا عارضنا ما بسطناه من أقوال النحاة في التمييز بين المنصوب بمباشرة الفعل اياه ووقوع حدثه عليه ، والمنصوب بحذف

الجار ، بما تقدم من كلام جواد ، تبين لنا مبلغ ما اخطأ به صاحبنا بل ما أسرف به على نفسه ، حين أنكر على هؤلاء ما محصوه واستجلوا غوامضه ، وما تقصوه واستقروا دقائقه في هذا الباب • والا فهل يصح أن يسترسل فيقول في غير تحفظ أو احتياط : « إن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو لانهم لم يفكروا فيه ، وانما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الاعراب •• » !

أفليس في قوله هذا انتهاك وإجحاف ، بل غض وتفريط ؟

(سَـفِـه نَفسَـه)

ودعوى جواد باغفال النحـاة الكشف عن حقيقته

جاء في التنزيل العزيز « •• الا ّ من سَفِـه نفسَه ــ البقرة/١٣٠» فخرّجه كثرة النحاة على أن (سَفِـه) فعل لازم ، و (نفسَه) منصوب لفظاً ، على معنى الجر • فأخذ هذا الدكتور جواد وقال : (نفسه) ّ مفعول به لفظي لا حقيقي •

وقد طال كلام الأيمة على (سفِـه نفسَه) لا ليبينوا أن (نفسَه) في الآية قد جاء على النصب ، كما ذهب اليه جواد ، فهذا واضح لكل ذي عينين ، ولكن ليذكروا علة هذا النصب والمعنى الذي استوجبه واقتضاه • وقد ساقوا في هذا وجوهاً كثيرة ، منها أنه منصوب على حذف الجار ، كما أسلفنا ، أو منصوب لأنه مفعول به حقاً فسَفه فعل متعد كجهل ، ومعنى الآية (الا من جهل نفسَه) ومنها أنه منصوب على التفسير أي التمييز ، وأنكره البصريون لاشتراطهم التنكير فيه ، أو أنه على تضمين (سَفِـهَ) اللازم معنى فعل متعد • وقد جاء كل هذا في التهذيب للأزهري • وأضاف أبو حيان في سفره الضخم البحر المحيط فقالَ (أو أنه شبيه بالمفعول به) • قالَ صاحب المصباح :

« وسفه يسفه بالضم ، فان ضمن معنى التعدي كسر ، وقيل سفِه زيد" رأيه بالنصب ، والأصل سَفه رأيُ زيد ، لكن لما أسند الفعل الى الشخص نُصبَ ما كان فاعلا ، ومثله ضقت به ذرعاً ورشدت أمرَكَ ، والأصل ضاق به ذرعه ورشد أمرُه • ونصبه قيل على التمييز لأنه معرفة في معنى النكرة ، وقيل على التشبيه بالمفعول ، وقيل على نزع الخافض ، والأصل رشدت في أمرك لأن التمييز عند البصريين لا يكون الا نكرة محضة » •

فما الذي يعنيه كل هذا ويُعرب عنه ؟ أليس يسفر عن أن النحاة قد توفروا على بحث هذه الأفعال ، وعكفوا على تدبرها والتلطف في الكشف عن تصرفها ، وأن آراءهم قد اختلفت اختلاف ما تصوّروه من تشعب معانيها ، وأنه عناهم من أمرها فوق ما عنى الأستاذ جواداً ولو أنهم لم يقصروا اهتمامهم على تحول المعنى ، وأنما غادروه الى ما اتخذوه من أساليب الصناعة في تمثل الكثير من وجوه إعرابها وصور تخريجها ؟

ويقول الأستاذ جواد : « وقولهم سفِه نفسه وغبِن رأيه ورشد أمره ، انما هي متعدية تعديا لفظياً ، وذلك بدلالة جواز قولك : سفهت نفسُه وغبِن رأيه ورشِد أمره ، رفع هذه الأسماء على الفاعلية ، فمن المحال ان يكون المفعول به الحقيقي فاعلا ومفعولا في جملة واحدة » •

اقول ليس الاشكال في الأمر أن تقول على اللزوم : (سَفِهَت نفسُه) أو (سَفِه في نفسه) ، ثم تقول على التعدي : (سَفِه نفسَه) ، ويستقيم الوجهان ، إذ يصح أن يكون الفعل لازماً في لغة ، ومتعديا في لغة أخرى ، وليس هما في جملة واحدة ، بل كل في جملة على حدة •

وليس الاشكال في الأمر أن تعد بـ (سفهت نفسُه) الى (سَفه نفسَه) باللفظ والمعنى جميعاً ، لأن عدولك هذا قد آل بـ (نفسه) الى أن يكون مفعولا به على وجه ، أو تمييزاً على وجه آخر . قال الجوهري في الصحاح « وقولهم سفه نفسه وغبن رأيه... كان الأصل سفهت نفس زيد .. فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى سفَه نفسه بالتشديد، هذا قول البصريين والكسائي .. وقال الفرّاء ، لما حُوّل الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسَراً ليدلّ على أن السفَه فيه ، وكان حكمه أن يكون سَفِه زيد نفساً، لأن المفسَر لا يكون إلاّ نكرة، ولكنه ترك على اضافته ونصب كنصب النكرة تشبيها بها .. » .

أقول بل الاشكال في الأمر أن تعدل بـ (سَفه في نفسِه) الى (سَفه نفسَه) باللفظ دون المعنى ، وهو ما نحن بسبيل بحثه وتحريره ، فـ (نفسَه) هاهنا اما مفعول باللفظ ، إي منصوب على اسقاط الخافض ، أو ملحق بالمفعول به ، أو شبيه به ، وليس مفعولاً به على كل حال .

وفيما تقدم من قول الجوهري « لأنه صار في معنى سفّه نفسه بالتشديد ، هذا قول البصريين » نظر ، ذلك أن معنى (سَفه نفسَه) عند البصريين (سفّه نفسه) بالتشديد أو (سفه في نفسِه) بالتخفيف ، على ما جاء في شرح الكافية للرضي .

(البس فلانا جبّة)

وقول جواد فيه

اختتم الدكتور جواد كلامه على المفعول به الحقيقي واللفظي بمثال آخر . على أنه لم يأتِ هنا بمفعول عُدِلَ به عن الجر الى

النصب ، وهو على معنى الجر ، كما فعل أول مرة وانما أتى بمفعول عمل فيه الفعل نصباً لكنه لم يجرِ على معناه فلم يقع حدثه عليه ، فأسماه (المفعول اللفظي) أيضاً . وقد أشار الى أنه اذا تعدد المفعول به للفعل الواحد ، فالمفعول به الحقيقي واحد . قال الأستاذ « لأن فلسفة التعدي لا تجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد ، والمفعول الثاني والمفعول الثالث ، هما من المفاعيل اللفظية ، لا الحقيقية ، كما ذكرنا » .

عاد ، كما هو شأنه ، يؤكد أن ذلك لم يخطر على بال أو يسنح في فكر ، اذ أردف : « وهو بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل » . وفي الجواب عن هذا إقول ان النحاة لم يذكروا الذي ذكره الأستاذ بألفاظه ، لكنهم عنوه وقصدوه صراحة ، في ما أثر عنهم وخلّف في مطولاتهم .

قال الأستاذ جواد : « نحو ألبس فلاناً جبّة ، واستدفع الله السوء ، فالمفعول به الحقيقي فيهما هو المفعول به الأول ، ان كان ترتيبهما أصلياً . ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الالباس ، لا اللبس ، على فلان ، ولوقوع الاستدفاع لا الدفع ، على لفظ الجلالة . ألا ترى أنك تقول : لبس فلان جبة ، ودفع الله السوء ، فهما فاعلان في الأصل ، ولهما مفعولان حقيقيان . فلما دخل على أفعالهما ما ينسخ عنهما الفاعلية ، بقيت لهما المفعولية ، فهي حقيقية لهما لفظية لغيرهما » .

ولنأخذ المثال الأول : (ألبس فلاناً جبّة) ففلان هو المفعول به الحقيقي ، وجبة هو اللفظي ، على حد تعبير الأستاذ . وقد أورد الإمام الرضي نظيراً لهذا المثال فقال (كسوت زيداً جبة) (وجعل زيداً) المفعول به الظاهر لفعل (كسا) ، لأن زيداً هو (المكسو) ،

وانما هو (المكتسي) ، و (جبة) ليس مفعولاً لـ (كسا) في المعنى . لأن فعل الفاعل لم يقع عليه ، فماذا يكون إذاً بالاضافة إليه ؟ لم يبق إلا أن تقول انه مفعـول (كسا) في اللفظ دون المعنى ، لأن المعنى على (اكتسى) ، وهو الفعل المقدر .

ذلك أن الرضي قد جعل ضابط (المفعول به) ، في الأصل ، أن يوصف باسم المفعول المصوغ من فعله دون قيد ، لهذا اعتدّ المفعول في قولك (قربت زيداً وجئت زيداً وبعت زيداً .. وأمثالها) ملحقـاً بالمفعول به ، لأنه على حذف الجـار في الأصل . فإذا أردت وصف (زيد) فيها قلت (مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه) لا (مقروب ومجيء ومبيع) . فإذا عرفت هذا فانظر إلى ما قاله الرضي : « باب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر ، إذ زيد في قولك : كسوت زيداً جبة ، وأعطيت زيداً جبّة ، مكسو ومعطى . وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل ، إذ الجبة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة .. » . فما الذي يعنيه هذا ؟ ألا يعني أن فعل الفاعل قد وقع على المفعول الأول وهو (زيد) ، وأن الثاني قد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى . وقد اتخذ الرضي ضابطه في تمييز المفعول به فقال : « إذ زيد في قولك كسوت زيداً جبة وأعطيت زيداً جبة ، مكسو ومعطى » أي المفعول به لـ (كسا وأعطى) لوقوع فعل الكسوة والإعطاء عليه ، دون الاكتساء والعطاء . أوليس هـذا ما أراده الأستاذ جواد حين قال (لوقوع الالباس لا اللبس على فلان)؟ أما (جبّة) وهو المفعول الثاني فقد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى دون الفعل الأصلي . قال الرضي : « اذ الجبّة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة » فهو اذاً في معناه مفعول به (لاكتسى وعطا) دون (كسا وأعطى) لوقوع فعل الاكتساء والعطاء عليه دون فعل (الكسوة والاعطاء) . واذا كان المفعول الثاني وهو (جبّة) مفعولاً به في المعنى للفعل

المطاوع فهو ، اذاً مفعول في اللفظ للفعل الظاهر لأنه هو الذي عمل فيه ، لفظاً لا معنى • أفرأيت أن النحاة قد بحثوا ما بحثه جواد واو لم يوردوا ألفاظه ويتخذوا مصطلحاته •

هل ورد اصطلاح (المفعول به لفظاً) صراحة عند النحاة وما الذي عنَوْه بهـذه التسمية

أقول قد ورد عنهم ذلك ، لكنهم عَنَوا به شيئاً آخر • انهم أرادوا بهذه التسمية مفعولاً به قد ثبتت له المفعولية معنى بوقـوع الفعل عليه ، ولفظاً بنصبه ، خلافاً لما ذهب اليه جواد •

فقد جاء في كتاب (شرح البناء) لمحمد الكفوي ، في الكلام على أفعـال المشاركة أن قولك (ضارب زيد عمراً) دل (صريحاً) على صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية) ووقوعه على عمرو ، كما دل (ضمناً) على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبية) ووقوعه على زيد • فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ، لكن (الغالب) يكون فاعلاً (لفظاً) ، والمفعول به مفعولا به (لفظاً) ، وبالعكس معنى لا لفظاً (ص/١٦) •

وهذا يعني أن جماعة من النحاة ذهبوا في (ضارب زيد عمراً) الى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظـاً (أي لفظاً ومعنى) ، واعتداد (عمرو) مفعولاً به (لفظاً) ، أي (لفظاً ومعنى) وجعل (زيد) مفعولاً به معنى أو ضمناً ، و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً •

والذي أصارهم الى هذه التسمية أنهم لا يعتدّون الفاعل فاعلاً ما لم يكن فاعلاً بمعناه ، والمفعول به مفعولا به ما لم يكن مفعولا به بمعناه أيضاً • فاذا قالوا هو فاعل لفظاً فقـد قصدوا أنه فاعل معنى ولفظاً ، أو قالوا هو مفعول به لفظاً عنوا أنه مفعول به معنى ولفظاً • أما اذا كان الاسم فاعلاً معنى أو ضمناً ولم يرفع ، أو مفعولاً به

معنى أو ضمناً ولم ينصب ، فقد وصفوه بالفاعل معنى أو ضمناً ، والمفعول به معنى أو ضمناً ، ويبدو الاصطلاح معاكساً لما عوّل عليه جواد .

اجحاف جواد بحق ابن جني

بقي أن نشير الى أن الأستاذ جواداً لم يجحف بحق النحاة عامة وحسب ، بل ندد بابن جني خاصة وتنقصه بكلام لم يرزق حظه من التثبت فلم يخل من استطالة واجتراء . ونحن لا نقول أن اتباع الأيمة في مثل هذا الباب أسوغ وأسلم ، لأنهم (أهل هذا الشأن وأرباب هذه الصناعة) ، ولكننا نرى أن حسن الظن بهؤلاء وبأمثال ابن جني من أصحاب التحقيق ، قبل التصدي لتخطئتهم أليق وأجدى، وأن تبين كلامهم واستشفاف مراميه ومغازيه ، قبل التسويء عليهم أجدى وأحجى وأعدل . فقد رأيت فيما فصلناه أن النحاة قد أتوا . فيما عرض له الأستاذ جواد ، بما أتى به وسبقوه اليه بالنص واللفظ بعضاً ، وبالمعنى والقصد ، دون الاصطلاح ، بعضاً آخر .

قال الأستاذ جواد في كلامه على ابن جني : « قال ابن جني : ألا تراك اذا قلت ضَرَبَ سعيد" جعفراً ، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصّل من قولك ضَرَبَ الا على اللفظ بالضاد والراء والباء ، على صورة فَعَل ، فهذا هو الصوت . والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعل » وعلّق جواد على كلام ابن جني هذا بقوله : « وكان ابن جني واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً ، فنقول له : اذا كان الفعل ضرب مكتوباً أو ملفوظاً ، وقد نصب جعفراً ، فهل هو صوت ؟ فلولا وجود ضَرَبَ لم تنصب جعفراً ، فضرب اذن هو سبب نصبه . أما أن سعيداً هو الذي ضرب جعفراً فلا ينكره أحد ، ولكن بيان ذلك احتاج الى ذكر العمل

الذي هو ترجمان الحركات .. فنسب الضرب الى ضرب ، ونسب ضَرَبَ الى فاعل فعله ، فالفاعل وجد بوجود الفعل ، ووجد الفعلُ بوجود الفاعل . وانما كانت نسبة الضرب الى الفعل لأنه نتيجة له ومن جنسه ، ولأنه قد يستغنى عن الفاعل فيقال ضُرب جعفر ، ولا يستغنى عن الفعل البتة » .

تفسير ابن جني للعامل اللفظي والمعنوي :

أقول قد عقد ابن جني في كتابه الخصائص (١/١١٤) باباً على ما أسماه (مقاييس العربية) وذكر أنها ضربان لفظي ومعنوي . فالعامل ، كما في الأمهات ، ما أوجب اعراب الكلمة أي جعل آخرها على وجه مخصوص ، وما يتقوم به المعنى الذي يستوجب هذا الاعراب . فاذا كان العامل يتمثل بـ (اللفظ) كالفعل في قولك (قام زيد) فقد أسمي لفظياً ، واذا كان لا يتمثل باللفظ كمعنى الابتداء في قولك (زيد كريم) أو وقوع فعل المضارع موقع الاسم في قولك (مررت بامرأة تبكي) أي باكية ، فقد أسمي معنوياً . وأكثر البصريين على أن العامل المعنوي لا يكون في غير هذين الموضعين . وقد أضاف الكوفيون ما أسموه بـ (الخلاف) فاعتدّوا عامل النصب في الظروف اذا كان خبراً ، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية ، عاملا معنوياً أيضاً .

يعرض ابن جني لتسمية العامل ويوضح ما عناه النحاة بقولهم (لفظي) فيقول : ليس العامل اللفظي ما عمل بلفظه ، فـ (ضرب) في قولك (ضرب سعيد جعفراً) عامل لفظي ، لكنه لا يعمل بلفظه ، وانما يعمل بمعناه ، واللفظ مصاحب لهذا المعنى . فـ (ضَرَبَ) الحاصلة بلفظك (الضادَ والراء والباء) على صورة (فَعَلَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً لأنك اذا قصدت بها اللفظ كانت الصوتَ ، ولا شأن

للصوت في العمل • ويتحصل من هذا أن (ضَرَبَ) التي تعمل انما تعمل ، في واقع الأمر ، بمعناها لا بلفظها ، ولو أسميت عاملاً لفظياً ، لأن مراد النحاة من قولهم (العامل اللفظي) العامل الذي يصحبه اللفظ ، و (العامل المعنوي) العامل الذي لا يصحبه اللفظ . وكلام ابن جني هذا واضح ، ظاهر الاستقامة ••

وقد أبرز النحاة هذا القصد حين قالوا « العامل ، لفظياً كان أو معنوياً ، ما به يتقوَّم ، أي يحصلُ المعنى المقتضي للاعراب » ، ففي (جاءني زيد) جاء عامل ، اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد •• وفي (رأيت زيداً) رأيت : عامل ، اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد ••وفي وفي (مررت بزيد) الباء : عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد ، كما جاء في شرح الكافية للجامي • وهكذا أسمي العامل في الجمل الثلاث لفظياً لأنه تمثل بألفاظ (جاء ورأى والباء) • لكن هذا العامل لم يعمل بلفظه وانما عمل بمعناه ، أي بما أحدثه من أثر معناه في المعمول حتى أصبح هذا فاعلاً أو مفعولاً به أو غير ذلك •

نظرية العامل في النحو :

ولسنا هنا بسبيل نقد (نظرية العامل) • فقد جاء في العدد الثالث من مجلة اللسان العربي للعام (١٩٦٥) للميلاد (ص/١٣٤) : « ابن جني هو أول من أنكر العامل في كتابه الخصائص حيث قال : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالحركات من الرفع والنصب والجر والجزم ، انما هي للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره •• ثم قال : ان ضَرَبَ انتهت بمجرد النطق بها ، فلا يمكن أن تكون عاملا في زيد أو عمرو ••• وذهب ابن مضاء قاضي قضاة قرطبة في عهد الموحدين على هذا النحو في كتابه الرد على النحاة » • وهو وجيه ، وإنما نحن بصدد بيان ماعناه النحاة بقولهم لفظي ومعنوي ، وماأراده

ابن جني في الكشف عما قصدوا اليه ، أو يجب أن يقصدوا اليه ، في هذه التسمية • فالاعراب أثر يجلبه العامل ، وهو لفظي ومعنوي ، فاللفظي الذي يتمثل باللفظ مذكوراً أو مقدراً ، والمعنوي الذي لا يمثله اللفظ •

ونذكر هنا ما قام بين ابن أبي عبد الله الجرمي وأبي زياد الفراء حين سأل هذا عن (زيد منطلق) لِمَ رُفع زيدٌ ؟ فقال الجرمي : رُفع بالابتداء ، وقال الفراء : فأظهِره ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال فمثّله ، قال : لا يمثّل • قا الفرّاء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل • وأصحاب الفرّاء يرفعون المبتدأ بالخبر خلافاً للبصريين الذين يرفعونه بمعنى الابتداء ، أي بعامل معنوي لا يظهر ولا يتمثل •

قال ابن جني : « وانما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل بوقوعه موقع الاسم » ، وأكد ذلك بقوله « اعلم أن القياس اللفظي اذا تأملته ، لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه » • ونظير ذلك كلام الشيخ أمين السفرجلاني في القطوف الدانية ، اذ قال « العامل اللفظي ما يكون للسان فيه حظ •• والعامل المعنوي مالا يكون للسان فيه حظ •• » • والكلام في كل ذلك واضح مبين • فأين هذا من رد الأستاذ جواد وقوله : « فالعامل وجد بوجود الفعل ، ووجد بوجود الفاعل ، وانما كانت نسبة الضرب الى الفعل لأنه نتيجة له ، ومن جنسه ••• » ؟ بل أين هذا الذي بسطه ابن جني وأوضحناه من قول الأستاذ : « وكان ابن جني واسع الخيال يتلعّب بالكلام تلعباً) ؟

مسرد بمصادر الفصل الثالث (النحاة والمفعولات)

١ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو (ج/١) .

٢ ـ تهذيب اللغـة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري .

٣ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ج/١) .

٤ ـ الصحاح لأبي نصر إسماعيل الجوهري .

٥ ـ أسرار العربية لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

٦ ـ شرح المفصّل لموفق الدين بن يعيش الحلبي .

٧ ـ الكافية لابن الحاجب عثمان بن عمر جمال الدين .

٨ ـ شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي .

٩ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي .

١٠ ـ المصباح المنير لأبي العباس الفيومي .

١١ ـ مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري .

١٢ ـ شرح شذور الذهب في معـرفة لغة العرب لجمـال الدين بن هشام الأنصاري .

١٣ ـ شرح ألفية ابن مالك لعبد الله بن عقيل .

١٤ ـ شرح كافية ابن الحاجب لعبد الرحمن محمد الجامي •

١٥ ـ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي •

١٦ ـ شرح البناء في علم التصريف لمحمد حميد الكفوي •

١٧ ـ شرح الأزهرية في علم النحو لخالد بن عبد الله الأزهري •

١٩ ـ القطوف الدانية في العلوم الثمانية للشيخ محمد أمين السفرجلاني •

٢٠ ـ مجلة اللسان العربي للمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط (العدد الثالث لعام ١٩٦٥) •

٢١ ـ دراسات في فلسفة النحو والصرف للدكتور مصطفى جواد •



الفصل الرابع

الفعل
تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير

تشعبت اقوال النحاة في تعريف الفعل ، وتباينت مناهبهم في اعتماد الحد الذي يعقد عليه هذا التعريف ، كما اختلفت كلمتهم في تقسيمه بين البصرية والكوفية . ولا بد من بسط الكلام على هذا كله ، قبل المضي في البحث عن أبوابه .

تعريف الفعل

اقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيبويه (١٨٣ هـ) في الكتاب. قال سيبويه في (باب علم ما الكلمُ من العربية ـ ١/٢) : « واما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » واردف : « فاما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، واما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً : يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت » وختم كلامه فقال : « فهذه الأمثلة التي اخذت من لفظ احداث الأسماء ، ولها ابنية كثيرة ستتبين ان شاء الله » .

تعريف الفعل بالمثال :

ونلحظ أن هذا التعريف إنما عقد على حد (المثال) إذ قال : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » • فالفعل ، كما جاء ، أمثلة اشتقت من لفظ أحداث الأسماء ، أي المصادر • قال سيبويه : « الأحداث نحو الضرب والقتل والحمد » ، فمن هذه الأمثلة ما اشتق لما مضى ، وهو الفعل الماضي ، وما اشتق لما يكون ولم يقع ، وهو فعل الأمر ، وثالث اشتق لما هو كائن لم ينقطع ، وهو المضارع • وكل مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمن من الأزمنة •

وممن جرى على منهاج سيبويه هذا في تعريف الفعل فاتخذ (المثال) حداً في التعريف كبير نحاة الأندلس أبو بكر محمد بن الحسن الزُبيدي الاشبيلي الأندلسي (٣٧٩ هـ) • وقد عُرف نحاة الأندلس بسلوك طرائق النحاة المشارقة في كثير مما كتبوه في اللغة والأدب ، وقد يستدركون عليهم شيئاً مما حققوه • فألّف الزبيدي مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد . وطبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس ، وكتاب الواضح في العربية • وقد عكف على (الكتاب) مؤلف سيبويه فثقفه ومهره وأحصى مسائله واستقرى دقائقه ، لكنه استدرك عليه بعض ما جاء فيه ، في كتابه (الأبنية) • قال الزبيدي في كتاب الواضح : « اعلم أن جميع الكلم ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى • فالاسم ••• والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج . واضرب واسمع ، وما أشبه هذا » ، فلم يزد في تعريف الفعل على أن جاء بأمثلة منه للماضي والمضارع والأمر •

تعريف الفعل باحدى دلالتيه الزمن وبدلاليته الحدث والزمن :

ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده •

فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به • ويُعترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالتي الفعل ، فقد وضع الفعل ليدل على معنى الزمن جزء منه ، كما وضع الاسم ليدل على معنى ، ليس الزمن جزءاً منه • وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد ، هو ما جاء به الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩) • فقد روي عن الكسائي أنه قال: « الفعل ما دل على زمان » كما ذكره الدكتور الساقي في كتاب (أقسام الكلام العربي / ٦٩) •

والكسائي امام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة•

وقد حذا هذا الحذو أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩ هـ) ، فقد حكي عنه قوله : « الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين : أما ماض أو مستقبل ، والحد بينهما » ، كما أشار اليه الدكتور الساقي في كتابه (أقسام الكلام العربي / ٦٩) وابن كيسان أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن امام البصريين المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) وامام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ) ، فكان بصرياً كوفياً •

واذا كان الكسائي وابن كيسان قد عرّفا (الفعل) بالزمن فوصفاه بأحد دلالتيه ، فقد عمد النحاة بعدهما الى احكام تعريفه فوصفوه بدلالتيه (الحدث والزمن) • وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل ، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، في كتابه الايضاح : « الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم/٥٣ » وذكر ذلك في كتاب (الجمل / ١٧) أيضاً • والزجاجي ممن جمعوا علم الكوفة الى علم البصرة ، وقد كان الى البصرية أميل ، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة •

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧ هـ) نهج الزجاجي في التعريف فقال : « كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل » . ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث ، وفي اشارته الى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الاحكام . والفارسي كما هو معروف علم من أعلام البصرة والقياس . ومن مؤلفاته الايضاح والتكملة والتذكرة وسواها .

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السنة في التعريف فقال جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) في كتابه (المفصل / ٢٤٣) : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان » والزمخشري من أئمة القياس بعد الفارسي وابن جني ، وهو صاحب المفصل والكشاف .

وعلى ذلك كلام ابن الحاجب في الكافية (٦٦٤ هـ) ، اذ قال : « الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » . وقد عقب على هذا شارح الكافية الامام عبد الرحمن محمد الجامي (٨٩٧ هـ) فقال : « ولما وصف ذلك المعنى باقترانه بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث » . وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن عمر . وقد صنف في النحو الكافية وشرحها ، وشرح (المفصل) بكتابه (الايضاح) ، كما صنف في الصرف كتابه (الشافية) .

وهكذا فعل الامام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ، إذ قال : « هذا اللفظ الدال على معنى مفرد أعني الكلمة ، إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه ، الثاني الحرف ... والأول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم .. والأول الفعل أي الكلمة الدالة على

معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .. / ٧ » . والرضي هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦ هـ) .

ولا ننس الامام ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (٧٦٩ هـ) شارح ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢ هـ) إذ قال : « الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم ، وإن اقترن بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف » .

أما ابن مالك فقد عرّف الفعل في شرح التسهيل بدلالتيه الحدث والزمان المعين ، كما عرّفه في تسهيل وشرحه بشأنه في الاسناد ، بل عرّفه في ألفيته بعلاماته أيضاً ، كما سنراه .

ولم يخرج السيوطي الامام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن ابن أبي بكر (٩١١ هـ) ، في كتابه (همع الهوامع / ٤) عما جاء به ابن الحاجب في الكافية والجامي والرضي في شرح الكافية ، وابن عقيل في شرحه للألفية . ومضى سائر المتأخرين من النحاة على هذا النهج حتى القرن الرابع عشر الهجري .

فقد ثبت بما تقدّم أن النحاة قد نحوا منذ القرن الرابع الهجري الى تعريف الفعل بدلاليته الحدث والزمان . وقد اهتدوا الى ذلك بطبيعة الحال باستقراء مواضع استعمال الفعل العربي في مختلف نصوصه شعراً ونثراً . ولا يعني هذا بالطبع أن أسلافهم قد قصدوا في تعريف الفعل الى اغفال هاتين الدلالتين ، وكل ما في الأمر أن كل جماعة قد اتجه اهتمامها الى صفة أو أكثر من صفات الفعل ، أو خاصة أو أكثر من خواصه ، أو استرعى نظرها شأن من شؤونه في بناء الجملة ، فأبرزت ذلك في تعريفها له .

فقد قال سيبويه في تعريف الفعل مثلاً أنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ، وما دام الفعل قد اشتق من لفظ الأحداث ، أي المصادر ، وبُني لما مضى ولما يكون فقد اقترن معناه هذا بالزمان فتعيّن بذلك أن يدل على الحدث والزمان جميعاً .

ولا ننس أن سيبويه قد أشار في تعريفه هذا الى مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر ، فالمصدر هو الأصل والفعل هو الفرع ، خلافاً للكوفيين الذين اعتدوا الفعل هو الأصل . وقد استوفى أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الامام محب الدين (٦١٦ هـ) شرح مذهب البصرية هذا . قال السيوطي في (الأشباه والنظائر ــ ١/١٢٨) . « قال أبو البقاء في التبيين : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق ، منها : وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر .. وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يُراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد ، وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الافراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده .. » وأردف : « وطريقة أخرى وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدلّ تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر .. ومعلوم مالا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة ... » . والعكبري هو صاحب اللباب في علل البناء والاعراب ، ومؤلف الاعراب عن علل الاعراب ،

والبيان في اعراب القرآن واعراب الحديث النبوي وسواها . وهو في مصنفاته النحوية محيط بآراء أئمة النحو ، وقد أخذ بآراء البصرية عن بيّنة وساق أدلتهم وحججهم وقام بشرح كثير من مضفاتهم .

وممن عرّف الفعل بدلالتيه الحدث والزمان ابو حيان الأندلسي أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، فقال : « إنه ــ أي الفعل ــ يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته » كما حكاه السيوطي في الاقتراح (ص/١٠) وقد أشار ابن جني (٣٩٢هـ) الى هذا في الخصائص (٣/٩٨) فقال : « ألا ترى الى ــ قام ــ ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه » . فأوحى كلامه هذا بأن تعريف الفعل بدلالتيه أدنى الى علم الصرف الذي يبحث بنية الكلمة فيعنى بالمفردات من حيث صورها وهياتها ، على حين جاء تعريف الفعل بشأنه في الاسناد ، كما سنرى ، أدنى الى علم النحو الذي يُعنى ببناء الكلام وتأليفه فيتناول الاسناد اي نسبة كل من عنصري الجملة اسمين كانا أو اسماً وفعلاً أحدهما الى الآخر ، حقيقة وحكماً . أوليس الاسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه ؟ وقد قصد بما يجري مجرى الكلمة الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ . قال الشريف علي بن محمد الجرجاني في تعريفاته : « الاسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين الى الأخرى على وجه الافادة التامة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه ، وفي اللغة اضافة الشيء إلى الشيء / ١٤ » .

تعريف الفعل بشانه في الاسناد :

نحا النحاة في القرن الرابع الهجري نهجاً آخر في تعريف الفعل

فعرّفوه بملاحظة ما له من شأن في الاسناد . فالاسم في بناء الجملة ما يسند ويسند إليه ، أي يخبر به ويخبر عنه ، والفعل ما يسند ولا يسند إليه أي يخبر به ولا يخبر عنه ، أما الحرف فما لا يسند ولا يسند إليه .

وأقدم تعريف اعتمد هذا الحد ، في تعريف عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمييز أحدها من الآخر ، هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السرّاج (٣١٦ هـ) . فعلى حين نهج في كتابه (الخط) نهج سيبويه في التعريف فقال : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم مثل رجل وفرس والفعل مثل جلس يجلس ، والحرف نحو من وحتى والباء في قولك : مررت بزيد ، واللام في قولك : لزيد مال .. » فقد نهج في كتابه (الموجز) نهجاً طريفاً فقال: « والفعل ما كان خبراً ، ولايجوز أن يخبر عنه » ، وأبو بكر هذا قد أخذ النحو واللغة عن المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد ، وإليه انتهت رسالة النحو بعد موت الزجاج أبي اسحاق (٣١١ هـ) . ولأبي بكر عدة مؤلفات منها (الخط) و (الأصول) وموجزه ، وقد خالف فيها البصريين في مسائل كثيرة .

وحذا هذا الحذو في تعريف الفعل شيخ نحاة الأندلس أبو علي عمر بن محمد الاشبيلي المعروف بالشلوبين (٦٤٥ هـ) . فقد حكي عنه قوله « وأيضاً فان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » ، كما جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (١/١١٩) . وللشلوبين كتاب في التعليق على كتاب سيبويه ، وآخر في النحو سمّاه التوطئة .

وقد شاع نحو من هذا التعريف عند كثير من علماء الأندلس الذين رحلوا الى الشرق ، ومنهم محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢ هـ) ، وقد نسب الى (جيّان) الأندلسية وهي

تقع الى الشرق من قرطبة . وولد ابن مالك في هذه البلدة وانتقل الى دمشق وتوفي فيها . وقد صاغ في (النحو) ألفيته التي نظمها وسماها بالخلاصة ، وذاع صيتها وكثر شراحها ، ومن هؤلاء الشراح ابن الناظم بدر الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك (٦٨٦ هـ) . وقد جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله : « الكلمة إن لم تكن ركن الاسناد فهي الحرف ، وإن كانت ركناً له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم . وإلا فهي فعل » .

وقال الامام بدر الدين في شرحه للألفية : « الكلمة إما أن يصح أن تكون ركناً للاسناد أو لا ، الثاني : الحرف ، والأول : إما أن يصح أن يسند إليه أولاً ، الثاني الفعل والأول الاسم » .

وجرى على ذلك شرّاح الألفية فقال علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني (نحو ٩٠٠ هـ) : « إن الكلمة إما أن تصلح ركناً للاسناد أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثاني الفعل » ، ولا يخرج كلامه هذا عما جاء به ابن الناظم الامام بدر الدين . وقد أردف الشيخ الأشموني يقول : « والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لا يعتدّ بخلافه . وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل منه الفائدة ... » .

ولاشك أن تعريف الفعل بشأنه في الاسناد كان ثمرة البحث في الجملة المفيدة وما تنطوي عليه من مسند إليه أو مخبر عنه ، ومن مسند أو مخبر به ، ومن اسناد أو ارتباط للمسند بالمسند إليه ووقوع النسبة بينهما . ولا ريب أن هذا البحث في حقيقة أمره جزء لا ينفك عن مادة النحو ، ولو غدا تفصيل القول في أحوال الاسناد والمسند إليه والمسند ، من خصائص علم المعاني الذي عقد موضوعه على البحث في أحوال التراكيب العربية، ويعد الشيخ عبد القاهر الجرجاني

(٤٧١ هـ) صاحب الرسالة الشافعية في الاعجاز ودلائل الاعجاز ، أول واضع لهذا العلم •

تعـريف الفعـل بعلاماتـه :

وقد عمد بعض أئمة القرن الرابع الهجري الى تعريف الفعل بما يختص به من علامات يتميز بها من الاسم والحرف • وأقدم من نحا هذا النحو الامام ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) ، وابن جني أعلم أهل عصره بالنحو والتصريف ، وقد تلمذ لأبي علي الفارسـي خاصة ، وله في الصرف كتب كثيرة ، منها اللمع في التصريف، والمنصف في شرح تصريف المازني ، والتصريف الملوكي ، عدا ما جاء في كتابيه النفيسين : سر صناعة الاعراب والخصائص ، مما يتصل بهذا العلم • وقد جاء في اكتاب اللمع قوله : « والفعل ما حسن فيه قد ، أو كان أمراً ، فأما قد فنحو قولك ، قد قام وقد قعد ، وقد يقوم وقد يقعد ، وكونه أمراً نحو قم واقعد » • وكتاب اللمع كتاب مشهور عمد كثير من الأئمة الى شرحه ، ومن هؤلاء الثمانيني أبو القاسم عمر بن ثابت (٤٤٢ هـ) ، ومنهم ابن الشجري أبو السعادات هبـة الله بن عـلي (٥٤٢ هـ) ، كما شـرح كتاب (التصريف الملوكي) • ومنهم ابن الدهان أبو محمد سعيد بن المبارك البغدادي (٥٦٩ هـ) ، وقد أسماه الغرّة ، ومنهم محب الدين أبـو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦ هـ) ، وقد أسماه (المتبع في شرح اللمع) •

وقد حذا هذا الحذو في التعريف ابن مالك (٦٧٢ هـ) فقـد عرّف الكلام وما يتألف منه في متن (الفينه) فقال :

كلامنـا لفـظ مفيـد كاستقم واسم وفعل ثـم حـرف الكلـم

وميز الاسم من الفعل والحرف فقال :

بالجـرّ والتنـويـن والندا وال ومسـند للاسم تمييز حصـل

وميّز الفعل فقال :

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونون أقبلنّ فعلٌ ينجلي

فذكر من علامات الفعل : تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد . ودرج ابن أجروم محمد بن داود الصنهاجي (٧٢٢ هـ) على هذا في مقدمته المشهورة المعروفة بالأجرومية ، فقال: « والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة » .

وهكذا فعل الامام أبو محمد جمال الدين بن يوسف .. ابن هشام الأنصاري المصري (٧٦١ هـ) في كتابه أوضح المسالك ، فذكر من علامات الاسم الجر والتنوين والنداء و (أل) غير الموصولة ، كما عدّد من علامات الفعل تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ونون التوكيد ، كما جاء في متن الألفية . وقد ذكر ابن هشام في كتابه (قطر الندى)نحواً من هذا ، مقترناً بشيء من التفصيل إذ قال : « وأما الفعل فثلاثة أقسام ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح كضرب ، إلا مع واو الجماعة فيضم كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت .. وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ... ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف أنيت ، ويسكن مع نون النسوة ... ويفتح مع نون التوكيد ... » .

وقد قام الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥ هـ) بشرح كتاب (أوضح المسالك) ، وجرى عليه في متن (أزهريته) فقال : « وعلامة الفعل قد ، نحو قد قام زيد وقد يقوم ، والسين نحو سيقول ، وتاءالتأنيث الساكنة نحو قامت ، وياء المخاطبة مع الطلب نحو قومي » ، وقد أقرّ ذلك بالشرح الوافي الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعي

المصري الأزهري (١٢٦٠ هـ) ، وله حاشية على الأزهرية ، وعلى جمع الجوامع كتاب الامام السيوطي .

ولاشك أن من نهج في تعريف الفعل هذا النهج ، فميزه من الاسم والحرف بعلامات فارقة ، إنما سلك في ذلك الطريقة التعليمية التي يأخذ بها المصنفون حيناً لترسيخ سمات الشيء في ذهن الدارس، وهي لا تعني أكثر من تعقب الفعل في مواضع استعماله المختلفة واستقراء ما يتصل به فيها من أداة سابقة له أو لاحقة .

أزمنة الفعل

مرّ بنا في تعريف سيبويه للفعل في (الكتاب ـ ١/٢) قوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ، وقد شرح قوله هذا فقال : « فاما بناء ما مضى فذهب .. » فقضى بأن أول أزمنة الفعل هو الماضي . وأردف : « وأما بناء ما لم يقع فانه قولك آمراً : اذهب واقتل ، ومخبراً : يقتل ويذهب » فانبنى على هدا أن ثاني الأزمنة عند سيبويه هو المستقبل أمراً كان أو مضارعاً . ومضى يقول : « وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا اخبرت » أي وكذلك يقتل أو يذهب إذا بني للحال فهو كائن لم ينقطع ، فأزمنة الفعل عند سيبويه إذاً ثلاثة : ماض ومستقبل يكون أمراً أو مضارعاً دالاً على الآتي ، ومضارع أي حال مستمر . وقد جرى النحاة على هذا فالفعل عندهم ماض ومضارع للحال أو الاستقبال ، وأمر مخصص بالاستقبال .

الراي في قسمة الفعل الى ماض ومضارع وامر :

لا خلاف بين الأئمة على جريان الفعل على الماضي والمضارع .

فالفعل الماضي ما دلّ على معنى مقترن بالزمان الماضي . والمضارع ما دلّ على معنى مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال . أما جريان الفعل على (الأمر) ففيه نظر .

ذلك أن الفعل يدل على الحدث مقترناً بزمان ، فهل الأمر مقترن بزمـان ؟

أقول (الأمر) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل ، فهو صيغـة انشاء طلبي يراد بها طلب القيام بالفعل . فالكلام إما خبر وإما انشاء. فالخبر قولك كتب زيد ويكتب عمرو . ففي الجملة هـا هنا اسناد خبري مقترن بزمان . أما قولك اكتب فهو اسناد انشائي غير مقترن بزمان فأنت تطلب من المخاطب القيام بفعل الكتابة ولا تخبره بحدث الكتابة مقترناً بزمان . فاذا استجاب المخاطب قامت استجابته فيمـا يستقبل من الزمان .

وان شئت التفصيل قلت ان معنى (الأمر) غير مقترن بزمان ، لأنه لا يخبر بحدث ، وإنما المقترن بزمان هو تلفظك به ، أي قولك (اكتب) فهو يجري في الحاضر ، وكذلك الاستجابة للأمر اذا حدثت فانها تجري في المستقبل .

وطبيعي أن يكون المعوّل في الحكم على (الأمر) هو دلالته ، لا التلفظ به ، وكذلك فعل علماء الأصول ، إذ قضوا أن (الأمر) هو طلب الفعل أي القيام به وليس الفعل ، أي وليس التلفظ به ، قـال ابن العيني زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، في شـرح كتـاب (المنار) لابن الملك : « ومنه أي من الخاص الأمر لأنـه وضع لمعنى معلوم على انفراد ، وهو طلب الفعل » ويمضي في الشرح فيقـول : « وخرج بالقول ، أي بتعريف ابن الملك ، الفعل » أي خرج بالتعريف

أن يكون (الأمر) هو الفعل ، أي التلفظ به ، لأنه طلب الفعل ، أي طلب القيام بـه .

ازمنـة الفعـل عنـد ابن يعيش :

قال موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣ هـ) في شرح كتاب (المفصل) للزمخشري (ج ٢ / ص ٧) : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت باقسام الزمان . ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر . فالماضي ما عدم بعد وجوده ، فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده ، وهو المراد بقوله : الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك ، أي قبل زمان اخبارك ، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث ، لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً .. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده . وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ، ويسري منه الماضي ، فيكون الاخبار عنه هو زمان وجوده » .

فالذي أراده ابن يعيش أن الفعل ما دام مقترناً بزمان ، والأزمنة ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، فالفعل كذلك : ماض وحاضر ومستقبل . لكنه حين قسم الفعل اتبع فيه القسمة الشائعة المعروفة عند النحاة فقال : الفعل ماض ومضارع وأمر ، فأين (الأمر) من قسمة الأزمنة أو الأفعال هذه ؟

مـا القـول في فعـل الأمـر :

كلام ابن يعيش على أزمنة الفعل لا يدع للأمر مكاناً في قسمة

الأزمنة بل الأفعال • فالماضي إنما يقع الاخبار عنه بعد زمان وجوده ، والمستقبل إنما يقع الاخبار عنه قبل زمان وجوده • أما الحاضرفيخبر عنه زمان وجوده • وهذا يعني أن الفعل الماضي يخبر به عن الحدث الفائت بعد زمان وجوده • ويخبر بالفعل الآتي قبل زمان الحدث الآتي • ويخبر بالفعل الحاضر زمن وقوع حدثه • فالفعل انما يخبر به عن الأحداث الجارية في هذه الأزمنة الثلاثة •

أما (الأمر) فليس مما يخبر به ، في الأصل ، لأنه صيغة انشاء، لا اخبار ، فلا يصح فيه إذاً حد الفعل •

ومن ثم أشكل على النحاة مجيء خبر المبتدأ جملة انشائية ، لأن الانشاء لا يخبر به ، فذهب قوم الى صحة الاخبار بها على تأويل صفة ، فاذا قيل : زيد اضربه ، كان كأنه قيل : زيد مطلوب ضربه • والتزم ابن السرّاج تقدير قول محذوف قبلها ، أي زيد أقول لك اضربه • وذهب ابن الأنباري الى امتناع الاخبار به مطلقاً وتبعه قوم من النحاة •• أما الجملة الخبرية فالاخبار بها هو الأصل الشائع الكثير ، وهي إما اسمية نحو زيد أبوه قائم أو فعلية نحو زيد قام أبوه •

الزجاجي وقسمة الفعل بحسب ازمنته :

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (٣٣٧ هـ) من علماء بغداد الذين أخذوا من البصرية ومن الكوفية ، بما رجح لديهم ، فبدا بغدادي النزعة ، وان كان الى البصرية أميل منه الى الكوفية • فما الذي قاله في قسمة الفعل بحسب أزمنته ؟

قال الزجاجي في كتابه (الجمل) : « الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، نحو قام يقوم وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك/

١٧ » . ولا يعني هذا أن الزجاجي قد أسقط من حسابه (الحال) ، فقد ذكر في موضع آخر من كتابه : « الأفعال ثلاثة : فعل ماض وفعل مستقبل » وأردف : « وفعل في الحال يسمى الدائم » . فجعل (الحال) بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفظ به ، والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد التلفظ به . ولا شك أنه تابع في وصف (الحال) بالدائم أمام الصناعة . قال سيبويه في (الكتاب) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » . فالفعل الذي هو كائن لم ينقطع إذا أخبرت به ، عند سيبويه ، هو الفعل الدائم أو المستمر عند الزجاجي .

والزجاجي إذا كان ممن أعجب بسيبويه ، فانه لم يشايعه في كل ما ذهب إليه . ومن ذلك أنه لم يجعل للأمر حيزاً في أقسام الفعل خلافاً لسيبويه حين قال : « وأما بناء ما لم يقع فانه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب » .

وقد تعجب لمَ عوّل الزجاجي على (الماضي والمستقبل) ، حيناً دون (الحال) ، والشائع عند النحاة أن صيغة المضارع للحال والاستقبال ، وهي للحال أخص ، لأنها تستعمل في الحال بغير قرينة وفي الاستقبال بقرينة (السين وسوف) ؟ أقول عمد الزجاجي الى الاكتفاء حيناً بذكر (المستقبل) دون (الحال) لأنه اعتد (المستقبل) أسبق الأفعال ، فقد قال في كتابه (الايضاح / ٨٥) : « اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم : الفعل المستقبل لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق .. ثم يصير في الحال ثم يصير ماضياً .. فأسبق الأفعال في المرتبة : المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم فعل الماضي » . وهذا ما حمله أن يستغني حيناً بذكر الماضي والمستقبل ، لاسيما وأن (الحال) لا ينفرد ببناء خاص دون المستقبل .

على أن تذرع الزجاجي بالمنطق في تعليل الأحكام اللغوية وتحقيقها ها هنا ، ليس مما يعوّل عليه، فلهذه الأحكام معايير أخرى• والزجاجي ، مع ذلك ، لا يوغل في التعليل الجدلي ايغال كثير من النحاة ، كابن الشجري هبة الله أبي السعادات (٥٤٢ هـ) وابن الأنباري أبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن (٥٧٧) •

الكوفيون وازمنة الفعل :

إذا كان البصريون قد ذهبوا في قسمة الفعل بحسب أزمنته الى ماض ومضارع وأمر ، فقد نحا الكوفيون في ذلك منحى آخر قسموا به الفعل الى ماض ومضارع أو مستقبل ، ولم يجعلوا (الأمر) قسما ثالثاً ، وإنما جعلوه فرعاً على المضارع ، وتصوروا أنه مقتطع منه •

قالوا : قد دخلت على المضارع لام الأمر فقيل (لتفعلْ) ثم حذفت اللام وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال ، فآل قولك (لتفعلْ) الى قولك (افعلْ) • ولا يخفى ما في تصور الكوفيين هذا من تكلّف واضح اعتدوا فيه الاحتمال بمنزلة الحقيقة الثابتة ، ولا يتساوى في المعنى قولك (افعل) وقولك (لتفعل) ، ولو كانا صيغتين للأمر •

وقد تذرّع الكوفيون بمذهبهم هذا في (الأمر) ليعللوا بذلك الوجه في اعرابه ، خلافاً للبصريين الذين قالوا ببناء فعل الأمر ، على الأصل ، فالبناء عندهم أصل في الأفعال ما لم تضارع الأسماء ، والأمر لا يضارعها كما يضارع ما أسموه بفعل (المضارع) • ذلك أن النحاة قد قضوا باعراب الأسماء وعللوا ذلك باختلاف معانيها النحوية ، فان للمعاني التي يكتسبها الاسم في التركيب دلالات تكشف عنهامواقعه فيه ، فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها ، وليس لصور هذه الأسماء أو أبنيتها علاقة بهذه المعاني • وقد جاءت حركات الاعراب لتكشف عن

المعاني النحوية هذه ، ولو لم تنفرد في هذا الكشف إذ شاركتها فيه الأدوات الداخلة في التركيب ، ولذا سميت هـذه الأدوات بحروف المعـاني •

وقد أغنى الاعراب أن يلتزموا في التركيب تقديم فاعل أو تأخير مفعول ، فاتسعوا في الكلام وتصرّفوا فيه بتقديم وتاخير ، فضمنوا بذلك حسن الأداء ودقة التعبير واستجابوا بهذا لضرورات الشـعر والسجع ، ولو لم يطلقوا العنان لتصرّفهم هـذا ، إذ لم يستجيزوا التقيم والتأخير في كل موضع • ونجم عن هذا ، على كل حال ، أنـه لم يُغنهم في الكشف عن المعاني النحوية لزوم الرتبة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول ، كما توجبه اللغات غير المعربة •

وانفرد الكوفيون فأضافوا في تعليل اعراب الاسم الى اختلاف معانيه النحوية في التركيب ، اختلاف معانيه اللغوية في الأصل ، قبـل التركيب •

وهكذا قال النحاة باعراب المضارع مالم تتصل به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة ، وعللوا اعرابه باختلاف المعاني عليه ، كمـا اختلفت على الاسماء ، فثمـة فارق في المعنى بيـن المضارع مرفوعاً ومجزوماً ومنصوباً • وقد استوجب اختلاف المعاني اختلاف الحركات واختلاف الأداة ، وهكذا أتت حركة الاعراب لتنبه على المعنى الذي حملته الأداة •

وإذا قسّم الكوفيون الفعل الى ماض ومستقبل ، ولـم يجعلوا الأمر قسيماً لهما ، فهل جعلوا للماضي والمستقبل قسيماً آخر ؟ أقول ذكر الكوفيون (الفعل الدائم) وجعلوه هذا القسيم ، فما الذي عنوه بالفعل الدائم ؟ لم يعنِ الكوفيون بالفعل الدائم ما ذهب إليه الزجاجي من أنه الفعل الحاضر ، وإنما عنوا بهـذه التسمية (اسم الفاعل) • فكيف تصور الكوفيون اسم الفاعل فعلا ولم أسموه الفعل الدائم ؟

الكوفيـون والفعـل الدائم :

أقول قد أسمى الكوفيون (اسم الفاعل) فعلا لأنه يعمل عمل فعله ، وهذا معروف متفق عليه ، وهو عند جمهور النحاة شبه الفعل. وأسمى الكوفيون اسم الفاعل فعلا دائماً ، لاشتمال دلالته على الحال والاستقبال حيناً ، والماضي حينـاً آخر . ولكن متى يدل (اسـم الفاعل) على الحال أو الاستقبال ، أو يدل على الماضي .

أراد الكوفيون باسم الفاعل هذا ، وقد أسموه (الفعل الدائم) أو المستمر ، اسم الفاعل المعدّ للعمل . وقد اشترط جمهور النحـاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) ليعمل فينصب مفعولاً بـه ، أن يدل دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال ، دون الماضي ، ويسبق بنفي أو استفهام ، أو يكون خبراً أوصله أو وصفاً فتستحكم المشابهة بينه وبين الفعل . فاذا دل على الماضي ألغي عمله :

قال أبو البقاء الكفوي في (الكليات) : (اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً الى اشتماله على الحال أو الاستقبال ، والغاؤه نظراً الى اشتماله على الماضي ــ ٥/٣١٧) .

وقد ذهب الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة امام الكوفيـة (١٨٩ هـ) وشايعه جماعة الى أن (اسم الفاعل) يعمل ولو دل على الماضي . واستدل على ذلك بقوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيـه بالوصيد ــ الكهف / ١٨ » . فان زمن حصول الحدث للمخبر عنه سابق لزمن نزول الآية . لكنه أجيب بأن الآية قد أتت لحكاية الحال في الماضي ، بدليل قوله تعالى « وكلبهم باسـط » والواو للحـال ، والذي يحسن بعد واو الحال قولك (وكلبهم يبسـط) لا (وكلبهم بسط) . وقد تقدّم هذا في الآية ، قوله تعالى : « ونقلّبهم ذات اليمين

وذات الشمال .. » فجاء (نقلّبهم) فعلا مضارعاً دالا على الحال أو الاستقبال . وفي هذه الاجابة وجه متقبل سائغ .

لكن الكسائي احتج الى ذلك بآية أخرى ، هي قوله تعالى : « فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم ـ الانعام / ٩٦ » : فقد قرىء « وجاعل الليل سكناً » كما قرىء « فَلَقَ الاصباح » . وقد تقدم هذه الآية ، قوله تعالى : « إن الله فالق الحب والنوى » ، فقدر في هذا معنى المضي ، كما قدّر فيه معنى الحال . قال أبو البقاء عبد الله العكبري في (إعراب القرآن) : « قوله تعالى فالق الحب يجوز أن يكون معرفة لأنه ماض ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية » أي يجوز أن تكون اضافة (فالق) محضة تفيد التعريف فتفيد المضي فيلغى عمل اسم الفاعل ، كما يجوز أن تكون اضافته غير محضة فلا تفيد تعريفاً فتدل على الحال ويكون اسم الفاعل عاملاً . ويمضي العكبري فيقول : « وجاعل الليل مثل فالق الاصباح في الوجهين » أي في كون الاضافة محضة أو غير محضة ، وفي إعمال اسم الفاعل أو الغائه ، وافادة الحال، أو الماضي . ويبقي الخلاف في نصب (سكناً) من قوله تعالى : (وجاعل الليل سكناً) قال العكبري : « وسكناً مفعول جاعل إذا لم تعرفه ، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله سكناً » ، أي أن الاضافة إذا لم تكن محضة فاسم الفاعل عامل يفيد الحال و (سكناً) مفعول لفعل محذوف . وهنا محل الخلاف ، فالكسائي قد ذهب الى أن نصب (سكناً) مع دلالة اسم الفاعل على المضي ، دليل على عمل اسم الفاعل ولو أفاد الماضي و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل ، خلافاً للبصريين الذين اشترطوا لعمل اسم الفاعل أن يدل على الحال أو الاستقبال ، دون الماضي فاذا دل على المضي فقد ألغي

عمله ، وهذا ما قادهم الى أن يقدروا فعلاً محذوفاً ينصبون به (سكناً) على المفعولية ، بعد أن ألغوا اسم الفاعل حين قدروا فيه معنى المضي • وقد أخذ العكبري في (اعراب القرآن) عامة بمذهب البصرية •

ولا يعني ما تقدم من قول العكبري أن لنا أن نقدر في كل (اسم فاعل مضاف) أن تكون اضافته غير محضة فيكون عاملاً ويدل على الحال ولا يفيد التعريف ، أو تكون اضافته محصة فيكون ملغى ويدل على الماضي ويفيد التعريف ، فان مرد ذلك الى القرينة • فقد جاء قوله تعالى: «كل نفس ذائقة الموت» باضافة (ذائقة) الى الموت اضافة غير محضة ، وليس ثمة ما يتسع هنا لاضافة (ذائقة) الى الموت اضافة محضة • قال العكبري في إعراب القرآن : « واضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يُحكى بها الحال ، وقرىء شاذاً ذائقة الموت بالتنوين والاعمال » •

الفراء واسم الفاعل :

نهج الفراء يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، وهو عَلَم من أعلام الكوفية ، نهج الكسائي في اتخاذ أصول الكوفية ، وتجلَّى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) • وقد عمد فيه (١ / ٤٥) الى تمييز اسم الفاعل العامل فأسماه (فعلاً دائماً) ، من اسم الفاعل غير العامل ، وقد أبقاه على الأصل (اسماً) •

قال الفراء في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت ـ الأنبياء / ٣٥ » باضافة (ذائقة) الى الموت ، قال في كتابه (معاني القرآن) : « ولو نونت ذائقة ونصبت كان صواباً » • وهذا يعني أن (ذائقة الموت) بتنوين الأول ونصب الثاني ، على إعمال اسم الفاعل ، جائز جواز (ذائقة الموت) بالاضافة غير المحضة ، فكلاهما يفيد

الحال أو الاستقبال • وأردف : « وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل » ، ومؤدّى ذلك أن العرب قد تعني المضي في اسم الفاعل العامل ، ولو أن الكثير الغالب أن تعني المستقبل • ويمضي الفراء قائلاً : « فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالاضافة » ، وفحوى ذلك أن المضي إنما يعبر عنه غالباً بالاضافة ، ولكن قد يعبر عنه باعمال اسم الفاعل أيضاً ، وهذا رأي الكوفية خلافاً للبصرية التي لا ترى في الإعمال إلا دلالة الحال والاستقبال ، لكنها ترى في الاضافة دلالة الحال إذا لم تكن محضة ، والمضي إذا كانت محضة •

البصريون واسم الفاعل :

ذهب البصريون الى أن اسم الفاعل إما أن يفيد الماضي ، ولا يتأتى ذلك إلا باضافته اضافة محضة تفيد التعريف ، وإما أن تفيد الحال أو الاستقبال ، ولا يكون هذا إلا باعمال اسم الفاعل وتنوينه، أو باضافته اضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً •

وقد بسط القول في ذلك القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت ــ آل عمران / ١٨٥ » • قال القرطبي « ذائقة الموت بالاضافة وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي اسحاق ذائقة الموت بالتنوين ونصب الموت، قالوا لأنها لم تذق بعد »، وأردف « ذلك أن اسم الفاعل على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى المضي ، والثاني بمعنى الاستقبال • فان أردت الأول لم يكن فيه إلا الاضافة الى ما بعده ، كذلك قولك : هذا ضارب زيد أمس •• لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم •• » ، أي أن الاضافة فيه محضة • وتابع يقول : « وان أردت الثاني جاز الجر والنصب والتنوين ، فيما هذا سبيله هو الأصل ،

لأنه يجري مجرى الفعل المضارع . فان كان غير متعد لم يتعدَّ نحو قائم زيد . وان كان متعدياً عدّيته ونصبت به فتقول : زيد ضارب عمرواً بمعنى يضرب عمرواً . ويجوز حذف التنوين والاضافة تخفيفاً » ، ومعنى هذا أن تنوين اسم الفاعل ونصبه المفعول به ، كحذف تنوينه مع اضافته ، في افادة الحال ، ما دامت الاضافة غير محضة .

اسم الفاعل والاستمرار :

إذا قيل أن دلالة اسم الفاعل هي (الاستمرار) فسِّر ذلك على أحد وجهين : الأول أن يعني الاستمرار اشتمال هذه الدلالة على الحال أو الاستقبال حيناً وعلى الماضي حيناً آخر . وهذا ما حمل الكوفيين على أن يسمّوا اسم الفاعل بالفعل الدائم . وقد جاء في الكليات لأبي البقاء : « اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً الى اشتماله على الحال أو الاستقبال ، والغاؤه نظراً الى اشتماله على الماضي ـ ٥ / ٣١٧ » ، كما ذكرنا ذلك قبل . ولا ننسَ أن الكوفيين قد اعتقدوا اشتماله على الماضي أيضاً ، ولو كان عاملاً .

الثاني أن يعني الاستمرار الثبوت في الأزمنة المختلفة . وقد أشار صاحب الكليات الى هذا حين قال : « معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة ـ ٥ / ٣٢٣ » ، وهو الأصل فيه ، إذ قال : « اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه ـ ٥ / ١٧٣ » .

ولكن متى يدل اسم الفاعل على الثبوت أي الاستمرار في الأزمنة المختلفة ؟

أقول يدل اسم الفاعل على الثبوت أو الدوام أو الاستمرار في الأزمنة المختلفة ، إذا أضفته اضافة محضة ، أي اضافة معنوية أو

حقيقية ، فجرى مجرى الاسم الجامد ، وقد يدل في هذه الحال أيضاً على الماضي ، والقرينة تفصل بين الدلالتين •

قال الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم ـ الأنعام/٩٦ » : وقرىء « فالق الاصباح بالنصب على المدح وجاعل الليل سكناً ونصبه بفعل دلّ عليه جاعل لا به ، فانه في معنى الماضي ويدل عليه قراءة الكوفيين وجعل الليل » ، أي قرىء (جاعل الليل سكناً) وقد نصب (سكناً) بفعل محذوف لدلالة جاعل على الماضي ، لأن عمل اسم الفاعل ونصبه للمفعول مشروط بدلالته على الحال أو الاستقبال ، دون الماضي ، خلافاً للكسائي وابن هشام وابن مضاء • ومضى الامام البيضاوي يقول : « ••• وبه على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة المختلفة » ، أي وقرىء (وجاعل الليل سكناً) على أن المراد جعل الخالق الليل كذلك مستمراً على الدوام • فثبت بهذا أن اضافة اسم الفاعل الاضافة المحضة أو المعنوية الحقيقية قد تنطوي على دلالته على الماضي ، كما تنطوي على دلالته على الاستمرار ، والقرينة تميز احداهما من الأخرى •

وانظر الى ما جاء في شرح الامام عبد الرحمن بن محمد الجامي لكافية ابن الحاجب • قال ابن الحاجب : « فان كان للماضي وجب الاضافة معنى ، خلافاً للكسائي » فقال الجامي : « فان كان اسم الفاعل المتعدّي للزمان الماضي بالاستقلال ، أو في ضمن الاستمرار ، وأريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة ، أي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى أي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو أمس ، خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته ، لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو

الاستقبال فيجوز أن يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لأنها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها ... » . أي أنه لابد لاعمال اسم الفاعل المتعدّي ونصبه مفعولاً ، من أن يدل على الحال أو الاستقبال دون الماضي ، فينون أو يضاف اضافة لفظية ، لا معنوية . وقد جاء ذلك في قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » فقرىء (ذائقة) بالاضافة وبالتنوين .

فاذا أريد دلالة اسم الفاعل على الماضي أو على الاستمرار فلابد من اضافته . وإضافته ها هنا معنوية كقولك زيد ضارب عمرو أمس. خلافاً للكسائي الذي أجاز إعمال اسم الفاعل ، ولو دلّ على الماضي، فلم ير ضرورة اضافته في هذه الحال الاضافة المعنوية المحضة التي أوجبها البصريون .

وهكذا إذا قصد تعريف الصفة المضافة الى معمولها كاسم الفاعل تعرّفت بدلالة الوصف على الاستمرار في الأزمنة المختلفة ، وكانت اضافتها محضة معنوية ، فوصفت بها المعرفة . قال الامام السيوطي في همع الهوامع : « فان قصد تعريفها ، أي الصفة المضافة الى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرّفت ، ولذا وصفت بها المعرفة ، في قوله تعالى ... غافر الذنب – ٢/٤٨» .

قال تعالى : « حم . تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم . غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير غافر/٣ » ، فقال أبو البقاء العكبري في (إعراب القرآن) : « غافر الذنب قابل التوب كلتاهما صفة لما قبله والاضافة محضة » أي صفة لله ، وأردف : « وأما شديد العقاب منكرة لأن التقدير شديد عقابه فيكون بدلاً . ويجوز أن يكون شديد بمعنى مشدّد .. فتكون

الاضافة محضة فيتعرف ويكون وصفاً أيضاً • أما — ذي الطول فصفة أيضاً » •

وقال تعالى : « فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم — الأنعام/٩٦ » ، فجاء في اعراب القرآن للعكبري أن دلالة (فالق الاصباح) قد تكون الماضي والاضافة محضة تفيد التعريف ، وقد تكون الحال والاضافة غير محضة تفيد التنكير ، فهل ثمة وجه تكون الدلالة الزمنية فيه ، هي الاستمرار والاضافة محضة ؟

أقول جاء في تفسير القرطبي قوله : « فالق الاصباح نعت لاسم الله تعالى ، أي ذلكم الله ربكم فالق الاصباح » فثبت بهذا أن اضافته محضة تفيد التعريف لأن النعت يتبع المنعوت في تعريفه وتنكيره • وقد قال القرطبي في دلالته الزمنية : « وقيل المعنى أن الله فالق الاصباح ، والصبح والصباح أو النهار وكذلك الاصباح ، أي فالق الصبح كل يوم ، والاصباح مصدر أصبح » وأردف : « وقال الضحاك فالق الاصباح خالق النهار وهو معرفة لا يجوز فيه التنوين عند أحد من النحويين » فثبت بقوله (فالق الصبح كل يوم) أنه دال على الاستمرار •

وقد جاء في اعراب (الفاتحة) للامام خالد الأزهري في كتابه (الأزهرية في علم النحو) : « الحمد مبتدأ ، لله جار ومجرور ••• رب نعت أول لله وهو مضاف ، العالمين مضاف إليه ، الرحمن نعت ثان لله ، الرحيم نعت ثالث لله مالك نعت رابع لله وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات الباري تعالى وهو مضاف اضافة محضة/١٨٦ » • فقد رأيت كيف جعل اسم الفاعل المضاف

اضافة محضة وهو (مالك) نعتاً لمعرفة ، ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار •

المخزومي والسامرائي ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار :

أشرنا فيما تقدم الى أن وصف اسم الفاعل بالمستمر أو الدائم يعني أحد أمرين :

الأول دلالة هذه الصيغة على الماضي حيناً والمضارع والمستقبل حيناً آخر ، وهذا ما عناه الكوفيون بوصفهم اسم الفاعل بأنه (الفعل الدائم) • ويطابق ذلك ما أراده الباحث (بول كراوس) في (محاضراته عام ١٩٤٣) ، وقد تحدث عنها الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية/١٦) حين أشار أن اللغات السامية قد عرفت عهداً غابراً ، لم يكن لها فيه صيغة للماضي وأخرى للمضارع أو المستقبل ، وإنما كانت هناك صيغة تستعمل في التعبير عن الأزمنة جيعاً • وهذا ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي/١١١) إذ قال : « يرى بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة ، بعد أن وجدت صيغة ـ فَعَلَ ـ المتطورة عن صيغة ـ فَعِل ـ وهي الصيغة التي يسمونها : برمانسيف أو الفعل الدائم في تعبير الكوفيين ، والتي يعدونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي » •

أقول ان التعبير بصيغة واحدة عن أزمنة مختلفة لا ينفي البتة اقتران الفعل بدلالته الزمنية • قال الدكتور ولفنسون « كذلك يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة ، كما هو الحال في اللغة الصينية وفي اللغة الأندرو جرمانية الأصلية/١٦ » •

وهكذا فان اسم الفاعل صيغة واحدة تدل على الماضي حيناً كما تدل على الحال والاستقبال حيناً آخر • وهذا ما حمل الكوفيين على تسميته بالفعل الدائم •

الثاني : دلالة اسم الفاعل على الاستمرار في مختلف الأزمنة ، دون زمن معين • قال المخزومي في كتابه (في النحو العربي/١٣٩) : « وأما مثال فاعل فهو أحد أقسام الفعل ، وهو الفعل الدائم الذي لا دلة له على زمان معين اذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول » • وفي كلام المخزومي هذا نظر من ناحيتين :

الأولى : إن الكوفيين لم يعنوا بالفعل الدائم الفعل الذي لا دلالة له على زمان معين ، وإنما عنوا به الفعل الذي يدل على الماضي تارة وعلى المضارع أو المستقبل تارة أخرى •

الثانية : إن قول المخزومي : « الذي لا دلالة له على زمان معين » يعني الاشارة الى صفة الاستمرار في اسم الفاعل ، ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار ليست مرهونة بعدم اضافته ، فقد يدل اسم الفاعل على الاستمرار ويكون مضافاً • وقد مثلنا لذلك بقوله تعالى « غافر الذنب ــ غافر/٣ » ، كما مثلنا له بقوله تعالى « فالق الاصباح ــ الأنعام/٩٦ » •

وقد بحث هذا الدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) وانتهى منه الى القول : « والقول بدلالة فاعل على الاستمرار مما انفرد به المخزومي ، فقد اقتصر السابقون على دلالة فاعل على المستقبل ، وهو اسم الفاعل المنون العامل نحو أنا صائم يوم الخميس أي سأصوم ، وعلى المضي وهو اسم الفاعل المضاف نحو هو قاتل أخيه ، أي قتل ــ ٤٣ » • قال السامرائي هذا وقد

ثبت بما لا وجه فيه لشك أو ارتياب ، دلالة اسم الفاعل على الاستمرار ، كما رأيت .

ولا ننسَ قول أبي البقاء الحسيني الكفوي في (كلياته) : « اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه ، وقد يستفاد منه غيره بقرينة ، وكذا حكم اسم المفعول . وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها إلا مجرد الثبوت وضعاً أو الدوام باقتضاء المقام — ٥/١٧٣ — ١٧٤ » وقد أبان عن معنى الاستمرار فقال : « معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة — ٥/٣٢٣ » . وقد دلت على ذلك الحجج الملزمة والبينات المسلمة .

ابـــواب الفعـــل

للفعل الثلاثي المجرد ستة أوزان أسموها بالأبواب . فهو إما أن تتفق حركة عينه بين الماضي والمضارع فيكون مفتوح العين فيهما كفتح بفتح وظهر يظهر ، وهو الباب الثالث . أو يكون مضموم العين فيهما كشرف يشرف ، وهو الباب الخامس الذي لا يكون فعله إلا لازماً ، دون سائر الأبواب . أو يكون مكسور العين فيهما كحسب يحسب ووثق يثق ، وهو الباب السادس الذي لا يأتي عليه الفعل إلا نادراً ، لأن أكثر ما جاء على فعل بالكسر جاء مضارعه بالفتح .

وإما أن تختلف حركة عينه بين الماضي والمضارع فتفتح في الماضي وتضم في المضارع كنصر ينصر وقعد يقعد ، وهو الباب الأول ، أو تفتح في الماضي وتكسر في المضارع ككسر يكسر ونزل ينزل ، وهو الباب الرابع كفهم يفهم وفرح يفرح . وتعد هذه الأبواب التي تختلف فيها حركة العين بين الماضي والمضارع دعائم الأبواب ، لأنها تضم أكثر الأفعال ، ومن ثم كان الأصل في الفعل أن تختلف حركة

العين بين ماضيه ومضارعه • وقد رتب النحاة أبواب الثلاثي المجرد، بملاحظة حركة عين ماضيه فعين مضارعه ، فقالوا : فتحٌ ضمٍ ، فتحٌ كسرٍ ، فتحتان : كسر فتحٍ ، ضم ضمٍ ، كسرتان •

القيـاس في بعض أبواب الثلاثي

قول من قال باطلاق القياس في بعض ابواب الثلاثي :

قال كثيرون باطلاق القياس في بعض أبـواب الثلاثي لازمـة ومتعدية • فقد ذهب أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) الى جواز الكسـر والضم في مستقبل (فَعَل) المفتوح العين ، في جميع الباب ، كمـا جاء في المخصص لابن سيده (١٤/١٢٤) •

وقال ابن درستويه (٣٤٧ هـ) في شرح الفصيح : « كل مـا كان ماضيه على فَعَلت بفتح العين ، ولم يكن ثانية ولا ثالثة مـن حروف اللين ولا الحلق ، فانه يجوز في مستقبله يفعُل بضـم العين ويفعِل بكسرها ، كضرب يضرب وشكر يشكر ، وليس أحدهمـا أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف» كما جاء في المزهر للسيوطي (٦/١٢٥ ـ ط/١٣٢٥ هـ) •

ونحا أبو علي الفارسي هذا النحو (٣٧٧ هـ) فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤/١٢٣) : « قال أبـو علي هذان المثالان ، يفعـل بالكسر ويفعل بالضم ، جاريان على السواء في الغلبة والكثرة ، قـال أبو الحسن يفعل بالكسر أغلب من يفعل بالضم • قال أبو علي : وذلك ظن ، إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يفعل بالكسر أكثـر من يفعل بالضم ، ولا سبيل الى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب • غير أنا كلما استقرينا باب فعل المفتوح العين الـذي يعتقب عليـه

المثالان يفعل بالكسر ويفعل بالضم ، وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا : خفق الفؤاد يخفق بالكسر ويخفق بالضم وحجل الغراب يحجل ويحجل، وبرد الماء يبرد ويبرد، وسمط الجدي يسمطه ويسمطه. وأشباه ذلك مما تقصّاه متقنو اللغة كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى ، فهذا مذهب أبي علي في يعل بالكسر ويفعل بالضم ... » وقل ابن سيده : « وحكي عن محمد بن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فَعَل في جميع الباب » .

وجاز ابن جني (٣٩٢ هـ) مجاز هؤلاء ، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل ، و (يفعل) بالضم فرعاً عليه . قال ابن جني في الخصائص (٣/٨٦) : « ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون ، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر ، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر ، قياساً على ما اعتقب عليه الحركتان معاً ، نحو يعرش بالكسر ويعرش بالضم ، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر في كل منها ، وإن كان الكسر في عين مضارع فَعَل بالفتح أولى من يفعل بالضم ، لما قد ذكرنا ، في شرح تصريف أبي عثمان ، فانهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَل ، فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب ، فمهما ورد منه فتلقه عليه » .

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فَعَل) المفتوح العين في المنصف فقال (١/١٨٥) « أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ، لأن كل واحد منهما بناء على حيال ، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه

مضمومة أيضاً كالماضي ، لأن هذا بناء على حدته لا يكـون متعدياً أبداً ، إنما يكون للهيئة التي يكـون الشيء عليها . أمـا البناءان الآخران : فَعَـل المفتـوح العين وفعـل المكسور العين فيكونان متعديين ، فلزموا أن تخالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي . وقد استبد فعِل المكسور العين بـ ـ يفعل ـ بفتحها ، فكان القياس أن يستبد فَعَل المفتوح العين بـ ـ يفعِل ـ بكسرها . ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلاً على يفعِل بالكسر » فجعـل الأصل في مضارع (فَعَل) المفتوح العين يفعِل بكسرها .

قول من لم يطلق القياس فقصره على مالم يسمع او يعرف :

ومن الأئمة من قصر القياس في ذلك على مالم يعرف أو يسمع ، وإلا فالسماع هو الأصل ، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معـاً أخذ بسماعه . وما لم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيـه الوجهان ، الكسر والضم ، وقد يؤثر الكسر لخفته . فقد جـاء في المخصص لابن سيده (١٤/١٢٣) : « وقال بعض النحويين اذا علم الماضي على فَعَل المفتوح العين ، ولم يعلم المستقبل على أي بنـاء هو ، فالوجه أن يجعل يفعِل بالكسر ، وهذا أيضاً لما قدّمنا من أن الكسرة أخف من الفتحة ، وقيل هما يستعملان فيما لا يعـرف » . وقد جاء نحو من هـذا في شـرح المفصل لابن يعيش (٧/١٥٢) : « وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فَعَل بفتح العين ولم يعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون يفعِل بالكسر لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء فيما لا يعرف » .

وكان ابن عصفور (٦٦٣ هـ) قد أطلق القياس ، فردّ قولـه أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ورد الأمر الى السماع مـا عـرف السماع . فقد جـاء في المزهر للسيوطي (٢/٢٥) : « وقـال ابن

عصفور يجوز الأمران إن سمعا أو لم يسمعا . قال أبو حيان والذي يختار إن سمع وقف مع السماع ، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم .. » . وحكى الفيومي في المصباح نحواً من هذا فقال : « وإن لم يسمع في المضارع بناء فان شئت ضممت وإن شئت كسرت » وأردف « الا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف. وإلحاقاً بالأغلب » . وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فَعَل) المفتوح العين ، إذا كان حلقي العين أو اللام ، في كتابه (التصريف/ ٦٨) فقال : « ومن ذلك أيضاً قولهم فَعَل يفعَل بفتح العين فيهما ، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسنح يسنح ، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعاً فيه مخرج الألف التي منها الفتحة » .

قول من قصر القياس على ما لم يشتهر وهو ابو زيد :

توسط جماعة بين من أطلق القياس في مضارع فعل المفتوح العين فأجاز فيه كسر العين وضمها ، ومن قصر القياس في ذلك على ما لم يسمع ، فقالوا بقياس ما لم يشتهر سمع أم لم يسمع ، وأول هؤلاء أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) .

فقد جاء في المزهر للسيوطي (٢/٦٢ ـ ط ١٣٢٥ هـ) : « والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَل بالفتح وفعُل بالضم وفعِل بالكسر ، فما كان على فَعَل بالفتح من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة نحو يضرب بالكسر ويدخل بالضم ، وإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار ، إن شئت قلت يفعِل بالكسر وإن شئت قلت يفعُل بالضم ، هذا قول أبي زيد ، إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فانه يأتي

على يفعَل بالفتح ، إلا أفعال يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل جنح ودبغ ، وأفعال بالكسر مثل هنأ يهنىء ونزع ينزع » . ولم يذهب أبو زيد الى ما ذهب إليه حتى طاف في القبائل يتعرّف ما يجري على ألسنتها في مستقبل (فَعَل) المفتوح العين . قال أبو زيد : « طفت في عليا وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان بالكسر أولى ، فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل امرىء منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك » ، وأردف : « وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان ـ المزهر ـ ١/١٢٥ ـ ط/١٣٢٥ هـ » .

وقد أشار ابن سيده الى مذهب أبي زيد هذا في المخصص حين حكى ما اتجاه قوم من النحويين في هذا الصدد فقال : « إن ما كثر استعماله على يفعِل بالكسر وشهر لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك نحو ضرب يضرب بالكسر وقتل يقتُل بالضم ، وما لم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان ـ ١٤/١٢٤ » .

الامام الرضي ومذهب أبي زيد :

وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فَعَل) المفتوح العين ، فقال (١/١١٧) : « قياس مضارع فَعَل المفتوح عينه إما بالضم أو الكسر » ، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فَعَل المفتوح العين إما بالضم أو الكسر ، والحكم في ذلك للرواية . ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال : « وتعدّى بعض النحاة وهو أبو زيد وقال : كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله ، فان عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معاً ، وليس على المستعمل

شيء » • فدل هذا على أن أبا زيد قد تعدّى السماع الى القياس فأجاز الكسر والضم في مضارع فَعَل المفتوح العين . لكنه استدرك فاستثني من القياس ما ليس معروفا • ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتهار ، فان عرف فلا قياس وإن لم يعرف اي يشتهر ثبت في الخيار بين الوجهين ، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية •

ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد :

أقول كان التعويل على الشهرة محل رعاية يوم بدىء بتدوين اللغة بظهور المعاجم • فقد عاش أبو زيد في أواخر القرن الثاني وحتى أواخر القرن الرابع • فقد وضع معجم العين للخليل (ت ١٧٠ هـ) ، ويعد الخليل رائداً في وضع المعاجم العربية ، وتلا (العين) ويعد في المعاني والموضوعات وأخرى في الألفاظ والمفردات • ومما ألف في الألفاظ والمفردات الجمهرة لابن دريد (ـ ٣٢١ هـ) وديوان الأدب للفارابي (ـ ٣٥٠ هـ) والبارع لأبي علي القالي (ـ ٣٥٦ هـ) والأفعال لابن القوطية (ـ ٣٦٧ هـ) والتهذيب للأزهري (ـ٣٧٠هـ) ثم الصحاح للجوهري (ـ ٣٩٣ هـ) والمقاييس والمجمل لابن فارس (ـ ٣٩٥ هـ) • واذا كان الأوائل من هؤلاء قد عولوا غالباً على التمييز بين المشهور وغير المشهور من اللغات المسموعة عامة ، وأشاروا الى غير الثابت غالباً ولم يشيروا إليه حيناً ، فقد عوّل الجوهري من المسموع على الصحيح الثابت مشهوراً كان أو غير مشهور ، وأسمى معجمه (الصحاح) • قال السيوطي في المزهر (١/٦٠ ـ ط = ١٣٢٥ هـ) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح ، بل جمعوا فيها ما صحّ وغيره ، وينبهون على ما لم يثبت غالباً ، وأول من التزم الصحيح مقتصراً عليه الامام أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، ولهذا سمّى كتابه : الصحاح »•

وهكذا أصبح الثابت لديه، هو المسموع المعوّل عليه. وقد فعل ابن فارس في مجمله ما فعل الجوهري في صحاحه .

واذا كان ابن القوطية قد أخذ بمقالة أبي زيد حين قال في مقدمة كتابه (الأفعال) : « فما كان منه على فَعَل من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل ، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسنة : يضرب بالكسر ويدخل بالضم ، واذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار ، إن شئت قلت يفعِل بالكسر ويفعُل بالضم ، هذا قول أبي زيد ... » فقد اهتم الأئمة بعد بما ثبت وصحّ من المسموع فعرف ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (١٥٢/٧) : « وقال بعضهم اذا عرف أن الماضي على فَعَل بفتح العين ولم يعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون بالكسر لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء فيما لا يُعرف » فقال أبو حيان الأندلسي: « والذي يختار إن سمعا أو على السماع ، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم» وكذلك فعل الفيومي في المصباح إذ قال : « وإن لم يسمع في المضارع بناء فان شئت ضممت وإن شئت كسرت .. » ، وقد تقدم ذكر ذلك .

ميز قياس الفعل المتعدّي من اللازم
في مضارع فَعَلَ المفتوح العين

فرّق جماعة في قياس مضارع (فَعَل) بفتح العين ، بين المتعدي واللازم من الأفعال ، فجعلوا (يفعُل) بالضم قياسا للازم و (يفعِلُ) بالكسر قياساً للمتعدي . قال ابن جني في (المحتسب ـ ٢٨١/١) : « ومن ذلك قراءة الأشهب العقيلي : فأجنح لها ، بضم النون ، ـ الأنفال/٤٢ ـ قال أبو الفتح : حكى سيبويه جنح يجنح

بالضم ، وهو في طريق ركد يركد وقعد يقعد وسفل يسفل ، بضم عين مضارعها ، في قربها ومعناها . ويؤيد ذلك أيضاً ضرب من القياس وهو أن جنح غير متعد ، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر ، فقعد يقعد أقيس من جلس يجلس ، وذلك أن يفعُل بالضم باب لماضيه فعُل بالضم نحو شرف يشرُف . ثم أُلحق به قعد . وباب يفعل بالكسر باب لما يتعدى نحو ضرب يضرب بالكسر ، فضرب يضرب إذاً أقيس من قتل يقتل ، كما أن قعد يقعد أقيس من جلس يجلس ، وقد تقصيت هذا الفريق في كتابي المنصف ـ ص/١/١٥٨ ـ وما بعدها » . وأكد ابن جني مذهبه هذا في الخصائص أيضاً (١/٣٨٥ ـ ط/١٩١٣) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٧/١٥٣) : « وقيل أن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو يضرب . وأن الأصل في مضارع غير المتعدّي الضم نحو سكت يسكت وقعد يقعد ، هذا هو مقتضى القياس » ثم استدرك فقال : « إلا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا ، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرش يعرش بالكسر ويعرش بالضم ، وعكف يعكف بالكسر ويعكف بالضم ، وقد قرىء بهما » .

ما يستحب الاخذ به من قياس مضارع فعَلَ المفتوح العين اذا كان متعدياً او لازماً

ويمكن أن يقال بعدما تقدم من الكشف عن مختلف المذاهب في قياس مضارع فعل المفتوح العين أن المستحب أن ينظر الى المضارع فاذا عرف فيه الكسر أو الضم أخذ به سماعاً ، على أن يضاف الى هذا وجه من القياس .

تقول قتله يقتله بالضم لأنه السماع وتضيف إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي فيكون للفعل وجهان : سماعي بالضم وقياسي بالكسر . وتقول يجلس بالكسر لأنه السماع وتضيف إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم ، فيكون لمضارع جلس وجهان : سماعي بالكسر وقياسي بالضم . وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي ، كان الوجه الذي قضى به السماع هو الأولى ، ولا يعدّ الآخذ بالوجه الآخر مخطئاً .

فاذا طابق القياس السماع كان للفعل وجه واحد لا يتجاوزه تقول سجد يسجد بالضم وحده لأنه السماع فيه ، وهو القياس كذلك للزوم الفعل . وهكذا خرج يخرج فليس فيه إلا الضم . وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع ، وهو القياس أيضاً لتعدّيه . وكذلك كَسَر فليس فيه إلا يكسر بالكسر لأنه السماع ، وهو القياس لتعدّيه .

وقد شاع على ألسنة الكتّاب قولهم (يعذُر) بالضم، وتعقّبهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني ، في معجم الأخطاء الشائعة ، واعتدّ الصواب (يعذر) بالكسر . أقول القياس في هذا الكسر لتعدّيه ، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح . ولكن سُمع الضم أيضاً . قال ابن سيده في المخصص (١٣/٨١) : « عذرته أعذره بالكسر وأعذره بالضم عذراً أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها، حكاه سيبويه » . وجاء في القاموس واللسان نحو من ذلك فثبت بذلك صواب قولك (يعذره) بالضم ، لورود السماع به ، وان رجح عليه الكسر لأنه السماع والقياس .

وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فقيل (يحشِره) ، وبالضم فقيل (يحشُره) . ففي الصحاح « وحشرت الناس أحشرهم

بالكسر وأحشرهم بالضم حشراً جمعتهم ، ومنه يوم الحشر » . وفي المختار : « حشرت الناس جمعتهم وبابه ضرب ونصر ومنه يوم الحشر » . وجاء في التنزيل « يوم يحشرهم جميعاً ــ الأنعام/١٢٨» بضم الشين ، وقرأ بعضهم بكسرها . وذكر ابن عطية أن ذلك ، أي الكسر ، قليل في الاستعمال قوي في القياس لأن يفعِل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعُل بضم العين ، وقد عقب على ذلك أبو حيان الأندلسي بأن فعل المتعدي ، الصحيح جميع حروفه ، إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام ، فانه جاء على يفعِل بالكسر ويفعل بالضم كثيراً ، فان شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار ، حتى ان بعض أصحابنا خير فيهما سُمعا للكلمة أم لم يسمعا .

وعلى ذلك فثمة مذاهب ثلاثة : مذهب ابن عطيّة القائل بقياس الكسر في المتعدّي ، والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع ؛ ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضُم إليه القياس بضم العين في لازمه وكسرها في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به . وابن عطية هذا هو عبد الحق بن غالب .. ابن عطية المحاربي الغرناطي ــ (٤٨١ ــ ٥٤١ هـ) العالم المشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع ، فاذا لم يعرف تساوى الوجهان في المضارع عامة . وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله ... ابن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤ ــ ٧٤٥) العالم المشارك صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف .

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعاً عرف في المضارع السماع أم لم يعرف .

وقد وطأ للأخذ بالمذهب الأول جماعة منهم ابن جني ، كما

تقدم • قال ابن جني في الخصائص (١/٣٨٥) : « وأنا أرى أن يفعُل بالضم فيما ماضيه فعَل غير المتعدي أقيس من يفعل بالكسر ، فضرب يضرب إذاً أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس » وعلل ذلك فقال : « وذلك أن يفعُل بالضم إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها ، فاذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فعل أولى وأقيس •• » •

قياس مضارع فعل المفتوح العين

اذا تعاقب على الفعل الواحد التعدي واللزوم

إذا اتفق لفعل أن يأتي لازماً ومتعدياً ، ويجيء مضارعه مضموم العين ومكسورها ، فالضم للازم والكسر للمتعدي ، هذا قياس ما وطأ له ابن جني • قال ابن جني في المحتسب (١/٩٢) : « قد بينا في كتابنا المنصف ، وهو تفسير تصريف أبي عثمان ، أن باب فعل المفتوح العين المتعدي أن يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس ، وباب فعل المفتوح العين غير المتعدي أن يكون يفعُل مضموم العين كقعد يقعد وخرج يخرج ، وأنهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا ، كقتل يقتل بالضم وجلس يجلس بالكسر ، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه • فهبط يهبط بالضم على هذا أقوى قياساً من يهبط بالكسر ، فهو كسقط يسقط ، لأن هبط غير متعدّ في غالب الأمر كسقط » • ومضى ابن جني في تفسير قوله تعالى « وان منها لما يهبط من خشية الله ــ البقرة/٧٤ » فقال : « وقد ذُهب في هذا الموضع ، الى أن هبط هنا متعد ••• وقد جاء هبطته متعدياً كما ترى • قال :

ما راعني الا جناح هابطاً على البيوت قوطه العُلا بطا

ـ جناح اسم راعٍ ، والقوط : القطيع من الغنم . والعلابط جمع علبطة : القطيع لا يقل عن خمسين ـ وأعمله في القوط . فعلى هذا نقول : هبط الشيء وهبطته ، وهلك الشيء وهلكته ... وإذا كانت كذلك وكانت هبط هنا قد تكون متعدية فقراءة الجماعة لما يهبِط بكسر الباء أقوى قياساً من يهبُط بالضم ، لأن معناه لما يهبط مبصره ويحطه من خشية الله . ومن ذهب فيه الى أن يهبط غير متعد فكأنه قال : وان منها ما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو ، لا أن غير الناطق تصح منه هذه الخشية » .

أقول إذا عدنا الى تمام الآية : « وان من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون » وجدنا أن (يهبط) في الآية قد جاء بالكسر ، وقرىء بالضم أيضاً . ومعنى الآية « أن الحجارة تتأثر وتنفعل ، فان منها ما يتشقق فيقع منه الماء وتتفجر منه الأنهار ، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل انقياداً لما أراد الله تعالى به . وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل عن أمره تعالى . والتفجر التفتح بسعة وكثرة ، والخشية مجاز من الانقياد .. » كما قاله البيضاوي في تفسيره .

وهكذا حاول ابن جني ، فيما تقدم من كلامه في المحتسب (١/٩٢) ، ان يصرف القول الى أن قراءة (يهبط) في الآية بالكسر إنما تنم على تعدّي الفعل ، وبالضم على لزومه . فاذا صح قياس ابن جني هذا في فعَل المفتوح العين ، مما تعاقب عليه اللزوم والتعدي وسمع في مستقبله الضم والكسر ، خص الكسر بمستقبل المتعدي منه ، والضم بمستقبل غير المتعدي . ومن هذا قولك هدر الدم فانه من بابي ضرب وقتل ، وهو يتعدى ولا يتعدى ، فالكسر لمستقبل

المتعدي والضم لمستقبل غير المتعدي ، فاذا سمع في الفعل الكسر وحده كنزف أضيف الضم الى مضارع اللازم منه . أو سمع الضم وحده كنقص الشيء أو قطر الدم أضيف الكسر الى المتعدي .

نص المعاجم فيما جاء مضارعه بالكسر والضم وكان متعدياً ولازماً :

درجت المعاجم على الأخذ بما ثبت لها بالرواية والاقتصار عليه. ففي مادة (هبط) ذكر الصحاح أوزان مصدره لازماً ومتعدياً وسكت عن باب الفعل فلم يشر الى حركة العين في مضارعه ، وقد اعتاد أن يشير الى ذلك غالباً حين يصح في مضارع الفعل الكسر والضم إذ قال مثلا عكفه أي حبسه ووقفه يعكفه بالكسر ويعكفه بالضم عكفاً ، كما قال : وفسق الرجل يفسق بالضم ويفسق بالكسر أيضاً عن الأخفش فسقاً وفسوقاً أي فجر . أما في (هبط) فقد قال الجوهري « هبط هبوطاً نزل وهبطه هبطاً أي أنزله ، يتعدى ولا يتعدى » . فتدارك ذلك الرازي في مختار الصحاح فجعل الكسر لعين المضارع اللازم والمتعدي على السواء ، فقال : « هبط نزل وبابه جلس وهبطه أنزله وبابه ضرب ، يتعدى ويلزم » وأهمل الرازي رواية الضم في عين المضارع على ثبوت حكاية الضم في الآية . وتدارك ذلك الفيومي في مصباحه فقال : « هبط الماء ونحوه هبطاً من باب ضرب ونزل » فهو إذاً بالكسر والمصدر على الهبط الهبوط ، إذا كان لازماً وأردف : « وفي لغة قليلة يهبط هبوطاً من باب قعد » فخص اللازم بالضم في لغة قليلة ، أما الكسر فلهما جميعاً ، إذ قال : « وهبطته أنزلته يتعدى ولا يتعدى » .

شرط مجيء الفعل على فعل يفعل

بفتح العين فيهما

ذهب جمهرة النحاة الى أن ما جاء على فعَل بفتح العين فيهما

وهو ما أسموه (الباب الثالث) فشرطه أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق ، هذا هو القياس ، وقد شذ من ذلك أحرف معلومة •
قال ابن خالويه في شرح المقصورة الدريدية ، على ما حكاه السيوطي في المزهر (٢/٦٠) : « قال ابن خالويه في شرح المقصورة : ليس في كلام العرب فعل يفعل بفتح الماضي والمستقبل ، إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً نحو سحر يسحر ، الا أبى يأبى »
وأردف : « فان قيل أليس قد رويت لنا أنه جاء فعل يفعل بالفتح ، وليس فيه أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً ، في خمسة أحرف : عشى يعشى وقلى يقلى وجبى يجبى وركن يركن ، فقل في ذلك خلاف . وأبى يأبى لا خلاف بين النحويين فيه فلذلك خُص بالذكر » •

ويفهم مما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح الماضي والمستقبل ، لابد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف الحلق ، الا أمثلة شذت • وقد أجمع النحويون على شذوذ مثال واحد هو (أبى يأبى) واختلفوا فيما بقي منها فأولوه •

وجاء في المخصص لابن سيده (١٤/١٢٥) : « وقد ذكر سيبويه أنه جاء حرف واحد على فعل يفعل بفتح العين هو أبى يأبى ، وليس عينه ولا لامه حرفاً من الستة ، وأردف « وقال بعض النحويين شبهوا الألف بالهمزة لأنها من مخرجها ، وهو شاذ ليس بأصل ، وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو : ركن يركن •• » •

وقد جاز ابن جني هذا المجاز فلم يعتد بشذوذ الأمثلة التي جاءت في الظاهر على غير القياس ، ذلك أنها لم تكن من أصل اللغة ، ولو بدت كذلك ، بل اتهم من قال بشذوذها بضعف النظر ، حين وقفوا من الأمثلة عند الظاهر • ولم يتجاوزوه الى أصولها الأولى • قال ابن جني في باب (تركب اللغات) من الخصائص (١/٣٧٩) : « اعلم أن

هذا موضع قد دعا أقواماً ضعف نظرهم ، وخفت الى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة من أصل اللغة » . وقد ذكر مما قيل بشذوذ : قلى يقلى وسلى يسلى وعشى يعشى وجبى يجبى وركن يركن وقنط يقنط ، ومضى في تخريجها على الأصل فقال : (١/١/٣٨١) : « انهم قد قالوا قليت الرجل بالفتح وقليته بالكسر . فمن قال قليته بالفتح فانه يقول أقليه بالكسر . ومن قال قليت الرجل بالكسر قال أقلاه بالفتح ، وكذلك من قال سلوته بالفتح قال أسلوه بالضم ، ومن قال سليته بالكسر قال أسلاه بالفتح » وأردف : « ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل منهما من صاحبه ما ضم الى لغته فتركب هناك لغة ثالثة ، كأن من يقول سلا بالفتح أخذ مضارع من يقول سلي بالكسر فصار في لغته سَلَا يسلَى بالفتح فيهما » .

وهكذا حكى ابن جني لعشى يعشى لغتين : عشا يعشو كسلا يسلو بفتح الماضي وضم المضارع وعشي يعشى بكسر الماضي وفتح المضارع ، فكان ثمة من قال عشى يعشى بالفتح فيهما » .

أما جبى فقد حكى لماضيه المفتوح يجبي بالكسر ، ثم حمل جبى على قرأ وهدأ تشبيهاً للألف بالهمزة لأنها من مخرجها ، كما حمل مضارعه على يقرأ فكان له جبى يجبى بالفتح فيهما ، وكذلك فعل في (أبى يأبى) .

وأما ركن يركن فقد حكى فيه لغة كنصر ينصر وأخرى كعلم يعلم ، ثم أخذ مستقبل هذه وضمه الى ماضي تلك فكان منهما ركن يركن بالفتح فيهما .

وهكذا فعل في قنط يقنط إذ حكى فيه لغة على جلس يجلس

وأخرى على تعب يتعب فكان منهما قنط يقنط بالفتح (١/٣٨١ — ٣٨٦) ، قال ابن جني : « وكذلك حال قولهم قنط يقنط بالفتح فيهما ، إنما هما لغتان تداخلتا ، وذلك أن قنط يقنط بفتح الماضي وكسر المضارع لغة ، وقنط يقنط بكسر الماضي وفتح المضارع لغة أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة ، فقال من قال قنط يقنط بالفتح فيهما ، ولم يقولوا قنط يقنط بالكسر فيهما ، لأن آخذاً الى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها الى لغته دون بعض » .

فثبت بما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح العين فيهما، لابد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف الحلق ، وقد شذ من ذلك أحرف اجتهد النحاة في تأويلها وتخريجها . وقد جاء نحو من ذلك في أمالي ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي —٥٤٢). (ج ١ — ص/١٧١ — ١٧٤) . ولكن هل يصح العكس في ذلك أي هل يشترط فيما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق أن يجيء على (فعل يفعل) بالفتح فيهما فيكون من الباب الثالث .

قياس مضارع ما جاء على فَعَل

اذا كان ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق

أقول إذا جعل الشرط في المسألة مجيء الفعل من الباب الثالث، بفتح ماضيه ومستقبله ، كان المشروط مجيء العين أو اللام فيه من حروف الحاق ، وليس يستلزم إذا ثبت المشروط وهو وجود حرف الحلق ، أن يثبت الشرط ، وهو مجيء الفعل من الباب الثالث . فشرط قيام الصلاة ، فيما مثلوا ، وجود الوضوء ، ولا يستلزم وجود الوضوء قيام الصلاة . ولذا قيل إن مجيء ما كانت عينه ولامه من

حرف الحلق ، على (فعل) بفتح العين ، لا يستلزم أن يكون مضارعه على (يفعَل) بفتح العين ، ولكن يكثر .

قال ابن سيده في المخصص (١٤/١٢٥) : « وقد يكون الآتي من فعَل يفعل بفتح العين فيهما ، إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق ، وليس هذا الموضع كلياً . بل قد يجيء مما عينه ولامه حرف من حروف الحلق على القياس كثيراً » . فقول ابن سيده : قد يكون الآتي أي المضارع من فعل يفعل بفتح العين فيهما إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق وليس هذا الموضع كلياً ، قوله هذا يعني أن مجيء حرف الحلق في (فَعَل) المفتوح العين ، لاماً أو عيناً ، لا يقتضي فتح العين في مضارعه باطراد . قال ابن سيده : « وبعض ذلك على الأصل على فعَل يفعِل بالكسر أو يفعُل بالضم » . وقد ذكر مما جاء مضارعه على الكسر وكانت عينه أو لامه حرف حلق (نحت ينحت وصهل يصهل ورجع يرجع) ومما جاء على الضم (قعد يقعد وشجب يشجب) ، وأردف : « وذلك كثير » . وذكر سيبويه الكثير مما جاءت عينه أو لامه من حروف الحلق من (فعَل) المفتوح العين ، وكان مضارعه بالكسر وبالضم (٢/٢٥٣) . وقول ابن سيده «وبعض ذلك على الأصل» يعني أن الأصل أن تغاير حركة المضارع حركة الماضي ، فاذا اتفقت الحركتان كان ذلك لقصد . قال ابن جني في تغاير حركتي الماضي والمضارع في الأصل ، واتفاقهما حيناً : « فان قلت فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواء ، وهو باب فعُل يفعل بالضم نحو كرم يكرم وظرف يظرف ، قيل على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ، ألا تراه غير متعدّ البتة . وأكثر باب فعَل بالفتح وفعِل بالكسر متعدّ ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما ،

وهما أقوى وأكثر منه ، خولف بينهما وبينه . فوفق بين حركة عينيه وخولف بين حركتي عينيهما » . وأردف : « إذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع،وجب أن يكون ماجاء من نحو سلى يسلى وقلى يقلى بالفتح ، مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره ـ الخصائص ١/٣٨١ » . وقد ذكر ابن جني نحواً من ذلك في كتابه (المنصف ـ ١/١٨٥) .

ولكن لم كان الغالب في مضارع ما جاء من (فعَل) مفتوح العين ، مفتوح العين كماضيه ، إذا كانت عين الفعل أو لامه من حروف الحلق ؟ أقول قد اعتل بعضهم لذلك بثقل الضمة والكسرة ، الى ثقل حروف الحلق ، فتفادوا من الجمع بين الثقلين بابدال الفتحة من أختيها وهي أخف الحركات ، جاء ذلك في تلخيص الأساس في شرح البناء لعلي بن عثمان (ص/٢١) . وهو علي بن عثمان الأقشهري المتوفى (١٢٨٧ هـ) واعتل ابن جني لذلك بعلة أخرى إذ قال في الخصائص (١/٥٣٥) : « ومن ذلك أيضاً قولهم فعَل يفعَل بفتح العين فيهما ، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسبح يسبح، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضراع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة » .

حروف الحلق :

حروف الحلق ستة هي (الهمزة والهاء) و (العين والحاء) و (الغين والخاء) . وقد ضم بعضهم إليها (الألف) ، كما فعل الشاطبي أبو القاسم (٥٩٠ هـ) فجعلها سبعة خلافاً للجمهور . ذلك أن الجمهور على أن الألف كما قال الجزري شمس الدين محمد بن محمد (٨٣٣ هـ) مع أختيها الواو والياء ، إنما هي حروف الجوف

الثلاثة إذا سكنت وسبقتها حركة مجانسة ، أي الفتح قبل الألف والضم قبل الواو والكسر قبل الياء .

وقد جاء في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان : « وقيل سبعة سابعها الألف لكن الجمهور لم يقل به . قال المرعشي رحمه الله ، في جهد المقلّ : وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم الى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدّية ، أي ألف المدّ . قلت ما ذكر فيه من الأقسام صحيح ، لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدّية مجاز، وإنما هو مبدأ صوته،والجمهور لما لم يقولوا بهذاالمجاز، بل جعلوا حروف المد جوف الحلقسلكت مسلكهم » ، وأردف:«وإنما سميت حروف الحلق لخروجهن من الحلق . فالأولان ، الهمزة والهاء، يخرجان من أقصى الحلق أي أبعدها من الفم ، وهو ما ولي الصدر، والمتوسطان : العين والحاء ، من وسط الحلق ، والآخران : الغين والخاء من أدنى الحلق ، أي أقرب الى الفم ، وهو أوله مما يلي الفم ، على ما في شرح الجزري — ص/١/٢١ و ٢٢ » .

قياس يفصل فيما جاء من الثلاثي مضاعفاً

ذهب كثير من الأئمة كوفيين وبصريين الى أن مضارع ما جاء من الثلاثي مضاعفاً إنما يكون مضموم العين إذا كان الفعل متعدياً ، وبالكسر إذا كان لازماً ، خلافاً لما تقرر غالباً ، في غير المضاعف من الثلاثي . ومن ذلك ما قاله الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد ، شيخ الكوفة (٢٠٧ هـ) . فقد جاء في الصحاح (مادة شد) : « قال الفراء ما كان على فعلت من ذوات التضعيف غير واقع ، أي غير متعد ، فان يفعل منه مكسور العين مثل عففت أعف بالكسر ، وما كان واقعاً أي متعدياً مثل وددت ومددت فان يفعل منه مضموم العين إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة ، وهي : يشدّه بالضم ويشدّه بالكسر ، وعلّه يعلّه ويعلّه من العلل وهو الشرب الثاني ، ونم الحديث ينمه وينمه.

قال فان جاء مثل هذا أيضاً مما لم يسمعه فهو قليل وأصله الضم . وقد جاء حرف واحد بالكسر من غير أن يشركه الضم ، وهو حبه يحبه » .

وهكذا جعل الفراء القياس في المضاعف من الثلاثي ، أن يضم مضارعه إذا كان متعدياً ، وأن يكسر إذا كان لازماً . فاذا سمع من المتعدي ما اكسرت عين مضارعه ، فلابد أن يكون الى جانبه ضم العين ، كما هو الحال في شدّه وعلّه ونمّه ، ولم يأت بالكسر وحده إلا حرف واحد شاذ ، هو حبه يحبه .

وجاء في الصحاح :« يقال أحبه فهو محب، وحبّه يحبه بالكسر فهو محبوب . وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعُل بالضم إذا كان متعدياً ، ماخلا هذا الحرف » . وفي المصباح : « وحببته أحبه من باب ضرب والقياس أحبه بالضم لكنه غير مستعمل .. » .

وقد حكى ابن قتيبة عن الفراء ما ذهب إليه (أدب الكاتب/ ٤٧١) وذكر مما جاء باللغتين من المتعدي ما ذكره وزاد : بت الشيء يبته بالضم ويبته بالكسر ، كما ذكر مما جاء باللغتين من اللازم ، جد يجد ويجد ، وشب الفرس يشب ويشب ، وجم يجم ويجم وصدّ يصد ويصد بمعنى ضجّ ، وشح يشح ويشح ، وقال: « وعن أبي زيد فحّت الأفعى تفحّ وتفحّ » .

وهكذا جاء من المتعدي باللغتين ثلاثة أحرف حكاها الفراء ، كما تقدم ، ورابع حكاه ابن قتيبة عن سواء هو (بتّ) . وجاء باللغتين من اللازم خمسة أحرف هي (جدّ وشبّ وجمّ وصدّ وشحّ) وزاد أبو زيد (فحّ) . فاذا سمع الكسر في المضاعف المتعدّي فالضم الى جانبه لأنه القياس ، أو سمع الضم في اللازم منه

فالكسر الى جانبه ، لأنه القياس أيضاً • وحكى ابن السكيت في الاصلاح (٢٤٤ هـ) عن الفراء ما حكاه الجوهري وابن قتيبة وقد نحا هذا النحو المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد (٢٥٨ هـ) وهو شيخ البصرة ، في كتابه الكامل (ص/١٠٩٩) ، كما نحاه الفارسي أبو علي الحسن (٣٧٧ هـ) في تذكرته ، على ما حكاه السيوطي في مزهره (٢/٧١) •

وهكذا فعل ابن جني أبو الفتح (٣٩٢ هـ) في الخصائص (١/٣٨٥) ، كما فعله المعرّي أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي (٤٤٩ هـ) في رسالة الغفران (ص/١٣٧ ــ ط دار كرم دمشق) •

وجرى هذا المجرى ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (٦٤٦ هـ) في شافيته • وشارحو هذه الشافية ومنهم رضي الله محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ) في شرح الشافية (ص/٥٢ و ٥٣) •

ويمم سمت هؤلاء جميعاً ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الاشبيلي (٦٦٣ هـ) في كتابه (الممتع في التصريف/ ١٧٤) • وقد تقدم أنه أخذ بقياس يفعل ويفعل بالكسر والضم في فعل المفتوح العين من الصحيح غير المضاعف ، سمع أم لم يسمع •

على أن ممن بسط القول في هذا الموضع ابن القوطية أبو بكر محمد الأندلسي (٣٦٧ هـ) في مقدمة كتابه (الأفعال) إذ قال « والضم يستثقل في المضارع ، فما كان منه على فَعَل مفتوح العين متعدياً فان مستقبله على يفعل بضم العين مثل : ردّه يردّه وشدّه يشدّه ، غير أفعال جاءت باللغتين : هرّه يهرّه ويهرّه ، كرهه وعلّه بالشراب يعله ويعله ، وشده يشدّه ويشدّه ، وقال الفراء نم الحديث ينمّه وينمه ، وبتّ الشيء يبته ويبته • وشذ من ذلك حب الشيء يحبه بالكسر » وأردف : « وقرأ العطاردي : فاتبعوني يحببكم

الله ــ آل عمران/٣١ » أي قرأ : يحببكم بكسر عين المضارع من (حبه) المضاعف الثلاثي والقراءة المشهورة (يحببكم) بضم أوله من أحبه . ثم قال : « وما كان غير متعد فانه على يفعل بالكسر ، غير أفعال أتت باللغتين : شحّ يشح ويشح ، وجدّ في الأمر يجد ويجد ، وجم الفرس يجمّ ويجمّ ، وشب يشب ويشب ، وفحت الأفعى تفحّ وتفحّ ، وترّت يده تترّ وتترّ ، وترّت ، غلظت ، وطرّت المرأة تطرّ وتطرّ : تدللت في الشيء وفي المثل : أطرّي فانك ناهلة ، وصدّ عني يصدّ ويصدّ ، وحدّت المرأة تحدّ وتحدّ : إذا تركت الزينة ، وشذّ الشي يشذ ويشذ ، ونسّ الشي ينسّ وينس اذا يبس ، وشطّت الدار تشط وتشط : بعُدت ، ودرّت الناقة وغيرها تدرّ وتدرّ » ثم استدرك فقال : « وأما ذرّت الشمس وهبت الريح فانهما على يفعل بالضم ، إذ فيهما معنى العتدي وشذ منه أل يؤل بالضم : برَق ، وألّ الرجل أليلاً : رفع صوته ضارعاً » . وفي تأويل مجيء غير المتعدي في المضاعف حيناً بالضم ، والقياس فيه الكسر يقول الفيومي في مصباحه : « وإن كان متعدياً أو في حكم المتعدي فقياس المضارع الضم نحو يردّه ويمدّه ويذبّ عن قومه ويسدّ الخرق ، وذرّت الشمس تذر لأنه بمعنى أنارت غيرها، وهبت الريح تهب ، ومدّ النهر إذا زاد يمدّ بالضم لأن معناه ارتفع فغطى مكاناً مرتفعاً منه » . يريد أن يقول : جاء يذبّ عن قومه بالضم لأنه بمعنى حمى المتعدّي ، كما جاء مدّ النهر بالضم لأنه معنى غطى بفيضانه ضفتيه .

ولكن ما علة جريان الثلاثي من المضاعف ، في مستقبله ، مجرى الضد من غير المضاعف ؟ قال ابن جني في الخصائص (١/٣٨٥) : « قيل إنما جاء هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح » .

وقد عرض الجوهري أبو نصر (٣٩٣ هـ) لهذا في صحاحه فحدّ ما جاء باللغتين من اللازم بسبعة أحرف ، ومن المتعدّي بخمسة أحرف ، إذ أغفل مما ذكره ابن القوطية من اللازم (شدّ ونسّ وشطّ ودرّ وطرّ) لكنه زاد (علّ) ، كما أغفل مما ذكره من المتعدّي (هرّ) ، لكنه زاد (رمّ) . ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من المتعدي إلا (حبّه) وقد ذكره في مادته ، ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من اللازم ، خلافاً لابن القوطية .

على أن من الأئمة من لم يفرّق بين مضاعف وغير مضاعف فقال بغلبة مجيء يفعِل بالكسر والضم ، فيما كان ماضيه على (فَعَل) بفتح العين ، وايثار الكسر فيه لخفته فيما لم يسمع بابه من المضارع .

قال ابن سيده في المخصص (١٤/١٢٣) : « وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فعَلَ بالفتح ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو فالوجه أن يجعل يفعِل بالكسر ، وهذا أيضاً لما قدّمت من أن الكسرة أخف من الضمّة ، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف وحكي عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز فيه الوجهان في مستقبل فَعَل بالفتح ، في جميع الباب » .

ومضى ابن سيده يذكر ما اعتقب عليه المثالان من المضاعف وغير المضاعف ، فقال : فأما ما يعتقب عليه هذان المثالان من المضاعف نحو شدّ وشحّ وعلّ ونمّ ، فأستقصيه في موضعه إن شاء الله تعالى . وأشباه هذا في الكلام كثير جداً لكني ذكرت منه عامة ليدلك على أن المثالين يكثران .. » . قال هذا ولم يفرّق في المضاعف بين متعد وغير متعدّ . وجرى ابن سيده هذا المجرى في موضع آخر (المخصص ــ ١٥/٦٤ ــ ٦٨) ، فقال « قد ذكرت اختلاف النحويين في هذا الفصل وما ذهبوا إليه ، وأذكر الآن شيئاً من المسموعات

وأوجز في ذلك » • وأخذ يعدد ما جاء بالكسر والضم من المضاعف وغيره ، والمتعدى من ذلك وغير المتعدى •

القياس في مضارع افعال المغالبة

اذا كان الفعل جارياً بين اثنين وغلب أحدهما فيه الآخر ، أحلت باب المفاعلة فيه الى باب نصر ، ولو كان في الأصل من غير هذا الباب فضممت عين مضارعه ، هذا هو الغالب • فأنت تقول شاتمته فشتمته أشتمه بضم عين المضارع ، ما دام للمغالبة ، والشتم في الأصل من باب ضرب •

ويمكن النظر الى القياس في أفعال المغالبة من جهتين :

الأولى : هل لك أن تقيس في كل فعل جاء على (فاعلته) فتأتي منه بفعلته أفعله من باب نصرته أنصره بالضم ، إذا أردت المغالبة ؟ أقول لا قياس في هذا فأنت تقول نازعني فلان ولا تأتي منه بنزعنه أنزعه من باب نصر للمغالبة ، قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٣٩) : « واعلم أن يفعل من هذا الباب ، باب المغالبة ، على مثال يخرج بالضم نحو عازّني فعززته أعزّه ، وخاصمني فخصمته أخصمه ، وشاتمني فشتمته أشتمه ، بضم عين المضارع فيها •• وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان من باب وعدَ ، فان ذلك لا يكون إلا على أفعله بكسر عين المضارع ، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل بكسر العين » ، وأردف : « وليس في كل شي يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته أنزعه ، أستغني عنها بغلبته وأشباه ذلك » •

الثانية : هل ينبغي لكل فعل جاء على (فاعلته ففعلته أفعله) على سبيل المبالغة أن يكون (فعلته أفعلُه) فيه ، من باب نصر قياساً مطرداً ؟ أقول في ذلك مذاهبٌ

المذهب البصري :

أما البصريون فيقولون بضم عين المضارع في الصحيح من أفعال المغالبة مطلقاً ، ويجعلون هذا قياساً مطرداً . فاذا سُمع فيه غير الضم أوجبوا الضم فيه ، ما دام الفعل صحيحاً . قال السيوطي في المزهر (٢/٢٥) : « وشذ الكسر في قولهم خاصمني فخصمته أخصمه بكسر الصاد ، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم ، وهذا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر فانه يبقى على حاله في المغالبة ، نحو سايرني فسِرته أسيره ، وواعدني فوعدته أعِده ، وراماني فرمينه أرميه » .

والبصريون يقولون بالضم ، ولو كانت عين المضارع أو لامه حرفاً حلقياً . قال السيوطي في المزهر (٢/٢٥) : « وأما فَعَل بفتح العين ، الصحيح ، إن كان لمغالبة ، فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقاً نحو كاتبني فكتبته أكتبه ، وعالمني فعلمته أعلمه ، وواضأني فوضأته أوضؤه » . فقد جاء عين المضارع فيها جميعاً مضمومة ، ولام الفعل في واضأني فوضأته أوضؤه ، من حروف الحلق .

منهب الكسائي والجوهري وجماعة :

إذا كان البصريون قد رأوا ضم عين الفعل في المضارع ما دام للمغالبة ، مهما كان بابه في الأصل ، فقد ذهب الكسائي في هذا ، وهو شيخ الكوفية ، مذهباً آخر ، فقد علّق الضم الذي تستوجبه المغالبة على خلو الفعل من حرف حلقي عيناً أو لاماً ، فاذا كان الفعل حلقياً وجب الفتح في عين مضارعه . وقد أخذ على الكسائي في هذا أن حلقي الفعل لا يجب الفتح في عين مضارعه أصلا ، كما تقدم ، ولو كثر فيه ذلك . فالفتح في عين المضارع يستلزم أن يكون الفعل

حلقياً ، ولا عكس كما فصّلناه . والكسائي ، حين أوجب الفتح في حلقي العين من أفعال المغالبة ، لم يلتزم فيه وحسب ، بل ألغى ما كان يستدعيه قياس المغالبة الذي أخذ به النحاة . فقد جاء في التاج (مادة شعر) : « شاعره فشعره يشعره بالفتح ، أي كان أشعر منه وغلبه ، قال شيخنا " واطلاق المصنف في الماضي يدل على أن المضارع بالضم ككتب على قاعدته لأنه من باب المغالبة ، وهو الذي عليه الأكثر » . فصاحب التاج قد حكى (يشعره) الذي هو من أفعال المغالبة بالفتح ، كما فعل الجوهري ، لكنه أشار إلى أنّ المصنف ، أي صاحب القاموس ، قد جاء به بالضم كما هو شأن أفعال المغالبة . وقد حكاه أبو زيد بالضم كذلك . وأردف صاحب التاج : « وضبطه الجوهري بالفتح كمنع ذهاباً الى قول الكسائي في اعمال الحلقي حتى في باب المغالبة » . وفي هذا ما يشير الى أن الجوهري قد أخذ بمذهب الكسائي في اعمال الحلقي ، في باب المغالبة . قال السيوطي في المزهر (٢/٢٥) : « وجوز الكسائي في حلقي العين فتح عين مضارعه ، كحاله إذا لم يكن لمغالبة » والجمهور لم يوجب الفتح في حلقي العين في غير المغالبة ليوجبها في المغالبة .

وثمة (فاخره ففخره يفخره) ، وهو حلقي العين ، من أفعال المغالبة ، وقد جاء به القاموس بالضم ، وجاء بـ (يشعره) كذلك ، كما تقدم ، وكذلك حكاه اللسان والتاج ، أي (يفخره) بالضم . على حين جاء به الجوهري في صحاحه بالفتح . قال الجوهري : « فاخرت الرجل ففخرته أفخره فخراً إذا كنت أكرم منه .. » وعلق الهوريني أبو الوفا على ذلك فقال : « قوله ففخرته أفخره ، بفتح الخاء في الماضي والمضارع ، فان قلت قاعدة باب المغالبة أن المضارع الصحيح فيه ، يكون من باب نصر . قلت محل ذلك ما لم تكن عينه حرف حلق ، كما هنا ، وإلا كان بالفتح ... » .

وجاء (خاصمه فخصمه يخصمه) بكسر عين مضارعه . فحكاه الجوهري بالكسر ، ونفى عنه الضم ، إذ قال : « وخاصمت فلاناً فخصمته أخصمه بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ » ، وكذلك حكاه القاموس ، لكن أبا حيان الأندلسي قد أضاف الى الكسر الضم . فقد جاء في التاج « خاصمه فخصمه يخصمه بالكسر ، من حد ضرب ، ولا يقال بالضم ، غلبه ، وهو شاذ مخالف للقياس والاستعمال . قال شيخنا لكن حكى أبو حيان أنه يقال على القياس أيضاً بالضم » .

المختار في افعال المغالبة

والمختار في قياس الصحيح من أفعال المغالبة ، أن يؤخذ بالسماع أولاً ، فاذا سمع فيها غير الضم في عين المضارع أخذ به ، وأضيف إليه قياس المغالبة وهو الضم ، سواء أكان حلقي العين أم لم يكن ، وقد أخذ بهذا جماعة .

القياس في ما اعتل من افعال المغالبة

القياس في فعل المغالبة ، إذا اعتلت ، فاؤه (كوعد) ، أو اعتلت عينه أو لامه بالياء (كباع ورمى) أن يبنى عين مضارعه على الكسر . تقول واعدته فوعدته أعده ، وبايعته فبعته أبيعه ، وراميته فرميته أرميه ، بكسر عين المضارع فيها جميعاً . قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٣٩) : « وتقول خاصمني فخصمته أخصمه بالضم ، وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان باب وعد ، فان ذلك لا يكون إلا على أفعله بالكسر ، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل بالكسر » . فاذا اعتلت عين المضارع أو لامه بالواو ، فانها تبنى على الضم كخاف وأصله خوف بفتح فكسر ، ورضي وأصله رضو بفتح فكسر ، قال الجوهري في الصحاح (مادة خصم) : « وأما ما كان من المعتل مثل وجدت وبعت

ورميت وخشيت وسعيت ، فان جميع ذلك يردّ الى الكسر ، إلا ذوات الواو فانها ترد الى الضم تقول راضيته فرضوته أرضوه وخاوفني فخفته أخوفه » •

وقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري « وخايرته فخرته بالضم ، أي كنت خيراً منه » ، وهو خلاف ما يوجبه ما تقدم من النص • فما اعتلت عينه بالياء من أفعال المغالبة ، بنيت عين مضارعه على الكسر • فالأصل أن تقول (خايرته فخرته بالكسر أخيره) لا (خرته أخوره) أي كنت خيراً منه ، وما أظن ما جاء في أساس البلاغة إلا محرّفاً • وفي اللسان : « وخايرته فخِرته بالكسر ، أي غلبته » •

شأن الفعل في التعبير

الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية ، وبعض أشكال الجملة الاسمية • وعلى ما للفعل من موقع رئيس في تأليف الجملة عامة وشدة اتصاله بالاسم ، فقد نزع النحاة الى الاهتمام بالاسم خاصة ، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومحور بحثهم ودراستهم، وتولوا أمر الاعراب فيها برحب صدر وسعة ذرع ، دون الاعراب في الجملة الفعلية ، ذلك أن علم النحو لديهم كان هو الاعراب ، كما أشار إليه الزمخشري في (المفصل) ، والاعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبها غالباً ، المسند والمسند إليه على السواء ، لتغير الآخر فيهما ، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها ، وهو المسند إليه ، أي الفاعل • أما المسند وهو الفعل فحكمه البناء في معظم أحواله ، فلا يتغير آخره بعوامل الاعراب • وقد تركوا لعلم الصرف أمر تصريف الفعل ، في صيغه المختلفة ليعبر عن متباين دلالاته •

منهب الجارم في الفعل والجملة الفعلية :

عمد الشيخ علي الجارم ، رحمه الله ، الى بحث الجملة الفعلية ،

في مقال له ، في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام ١٩٥٣ للميلاد ، فقال : « تقتضي العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية ، الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سليقته ودفعته فطرته الى الاهتمام بالحدث ، في الأحوال العادية الكثيرة ، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع الى الاهتمام بما وقع منه الحدث ، أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث ، فالأساس عنده في الاخبار أن يبدأ بالفعل فيقول : عدا الفرس ، ورعت الماشية، وعاد المسافر . وقد يلتجيء العربي الى الجملة الاسمية ، إذا كان القصد الى الفاعل ، والى الاسراع بازالة الشك فيمن صدر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولاً ، قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ، ويمنعه من أن يظن به الغلط أو التزيد » .

وقد كشف الأستاذ زكي الأرسوزي ، رحمه الله ، بحدسه ، في كتابه (العبقرية العربية في لسانها/٢٢٧) عن نحو من هذا في شأن الفعل في اللسان العربي ، فقال : « إن اللسان العربي لسان بدئي ، نشأ مع يقظة الحياة على المعنى ، فسجل حركات الفعل ، في حين أن اللغات الأخرى حديثة ، وتحمل طابع المنطق فتهتم بالموضوع ، أي الفاعل الذي يبدأ الجملة عندهم » .

وعقب الدكتور ابراهيم السامرائي ، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) على ما ذهب إليه الجارم ، فقال : « إن الجارم مفتقر أن يثبت هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي ، ليطلع علينا فيقول : إن الأساس عند العربي في الاخبار أن يبدأ بالفعل .. وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء ، وكيف يتحقق وكلام العرب المأثور لا يظفر به انسان ، والذي ضاع من كلامهم أكثر/٢٠٦ » .

أقول قد جاء الجارم في كلامه هذا ، بطرف مما جاء به الامام عبد القاهر الجرجاني (٤٨١ هـ) ، في كتابه المعروف (دلائل الاعجاز) ، في تمييز الجملة الفعلية من الاسمية . وقد استعاد بعض ألفاظه . كما سنبسط القول فيه ، بعد .

وقول الجارم إن الجملة الفعلية ، هي الغالب الكثير في التعبير ، وإن الأساس عند العربي في الاخبار أن يبدأ بالفعل ، يصح فيه الاستقراء ، إذا طال من كلام الفصحاء ، قدراً وافياً من الأمثلة . وهذا ما عمد إليه الامام الجرجاني حين استقرأ آي التنزيل وكثيراً من شعر الأوائل ، فتبين له أن العرب إنما تقدم الفاعل (في المعنى) إذا كان ثمة داع الى تقديمه ، كتبديد الشك أو دفع الانكار في ذهن السامع ، فتبدأ بذكره وتوقعه أولاً ، فاذا لم يكن في الحديث ما يتطلب ذلك ، وهو الأكثر والأغلب ، فانها تبدأ بالفعل لتخبر السامع بحدث ابتدائي ، أي بخبر خلا ذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه (دلائل الاعجاز/٨٩) .

ولاشك أن الاستقراء أقصر سبيل للفحص عن ذلك والوصول الى الحكم فيه ، ولكنه ليس السبيل الوحيد ، في كل حال ، كما أراد السامرائي أن يقول ، إذ ثمة سبل أخرى ، ومنها النظر في حال (الفعل) وشأنه في اللغات التي أسموها بالسامية . فاذا كان الأرسوزي قد نحا نحو المثالية ، المتصوفة في الاهتداء الى شأن الفعل في اللسان العربي ، فقد دل البحث أن الفعل هو الركن الرئيس ، الشائع في التعبير ، في هذه اللغات ، كما أشار الى ذلك الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) حين قال : « أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع للاسم والضمير ، بل نجد الضمير مسنداً الى الفعل ، ومرتبطاً به ارتباطاً

وثيقاً ، ١٥ » فالفعل هو الغالب في التعبير ومتى ارتبط الاسم الظاهر أو الضمير بالفعل ارتباطاً وثيقاً ، كان فاعلا للفعل وكانت الجملة فعلية، على أن صحة التعبير أن يقال : أسند الفعل الى الضمير أو الظاهر ، لا العكس . ولا يمنع شيوع استعمال الفعل في التعبير أن يخلو الكلام المفيد منه حيناً ، على حين لا يخلو من الاسم البتة .

ولا يخفى أن الذي عنوه باللغات السامية اللغات الأكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية ... وهي تعد أخوات للغة العربية ، بل هي لهجاتها الموغلة في القدم . ومن هذه اللغات : الأوغاريتية ، أو الكنعانية الشمالية التي اكشفت حديثاً في رأس شمرة ، على بعد تسعة كيلو مترات من اللاذقية . وقد اعتدها عضو المجمع الفرنسي ، كلود شيفر ، أقدم مصدر للغة العربية وهي في حقيقة الأمر أقدم لغة ذات أبجدية ، إذ ترجع الى القرن الرابع عشر ، قبل الميلاد . والأوغاريتية تشبه العربية كل الشبه ، لا من حيث قواعد نحوها في الأداء والتعبير وحسب ، بل من حيث قواعد نحوها في الأداء والتعبير ، فهي ليست الا لهجة عربية قديمة ، عدا شبهها بالآشورية والبابلية والآرامية .

ومن هذه اللهجات لهجة قديمة داخلية تحدثت رقمها التي كشفت في موقع أو مدينة ابلا عن حضارة شامية زاهرة تعود الى الألف الثالث قبل الميلاد . وقد سطرت بخط مسماري لا يتألف من حروف بل من رموز مقطعية ، وقد بسط القول فيها علماء في مقدمتهم العالم الايطالي جيوفاني بيتيناتو .

وقد كتبت الأكادية وفروعها بالكتابة المسمارية التصويرية والمقطعية أيضاً ، كما كتبت بها اللغة السومرية ، وليست السومرية هذه من أخوات العربية ، بل هي لغة قائمة برأسها ، ولو كانت حضارة السومريين سلفاً حضارياً للأكاديين خاصة ، بل أقدم سلف حضاري

للعرب عامة . شأنها في ذلك شأن الحضارة المصرية القديمة . على أن من العلماء من قال حديثاً بتقارب اللغتين السومرية والأكادية وانما ذواتا أصول واحدة وقد أثبتت الكشوف الأثرية أن بلاد الشام مهد حضاري تلاقت به ثقافات لم تخف فيها ملامح الوحدة ، وهي تؤلف وبلاد الرافدين جزءاً من وحدة جغرافية ، هي بلاد العرب جميعاً وأثمن ما حملته حضارتها أبجدية الكتابة والوحدانية في الدين والعقيدة .

الاستئناس بأصول ما أسمي باللغات السامية في تبين اصول العربية

وليس الاستئناس بأصول هذه اللغات للكشف عن بعض أصول اللغة العربية بدعاً ، في هذا الباب ، فقد شاع في لغة طيء وبني الحارث من كعب وأزدشنودة ، اسناد الفعل الى الضمير والى الظاهر معاً ، وقد أسموا هذا لغة (أسروا النجوى الذين ظلموا) أو لغة (أكلوني البراغيث) . وقد عمد النحاة الى تأويل ما جاء من ذلك بابدال الظاهر من الضمير ، أو رفع الظاهر على أنه مبتدأ مؤخر ، أو أن ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع ، لا ضمائر ، وهو الأكثر .

ومما جاء من ذلك في التنزيل قوله تعالى : « وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ــ الأنبياء/٣٣ » ، وقوله تعالى : « ثم عَموا وصَمّوا كثيرٌ منهم ــ المائدة/٧٢ » . ومنه الحديث الشريف : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، والحديث الشريف : « من كنّ له ثلاث بنات يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن ، وجبت له الجنة البتة » . وقال الامام أبو البقاء العكبري في كتابه (اعراب الحديث النبوي) : « وقع في هذه الرواية : كنّ بتشديد النون ، والوجه : من كان له أو كانت له . والوجه من الرواية المشهورة : أنه جعل

النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسماً مضمراً – ١٣٧/١٣٨ » .
وقد جاء نحو من ذلك أيضاً في الشعر الجاهلي والأموي والعباسي .

ويمكن القول : إن اسناد الفعل على الوجه المذكور ، قد شاع كذلك في بعض اللغات السامية ، ومنها اللغة الآرامية . فانظر الى ما جاء في كتاب (الآثار الآرامية في لغة الموصل العامية) للدكتور داود الحلبي الموصلي . قال الأستاذ داود الموصلي : « ومن الآثار النحوية في القواعد العربية أن الفعل اذا تقدم الفاعل لا يطابقه في الجمع والتثنية ، بل يبقى على افراده . أما في الآرامية فيطابقه في الافراد والجمع . وقد تابعت العامة القاعدة في الآرامية فهي تقول : راحوا اخوتي ، وكان الأجدر أن يقال : راح اخوتي » ، وأردف : « ان هذا النوع من تأثير الآرامية وقع في القديم للعرب المحتكين بالأقوام الآرامية كعرب الحيرة ، وشمالي الحجاز ، وعرفته النحاة وسمته لغة أكلوني البراغيث ٥ » وواقع الأمر أن مساكن طيء كانت في وسط نجد ، وبني الحارث في نجران من اليمن ، والقبيلتان من أشهر القبائل اليمنية ، وكان لهما شأن في التجارة ، بشمال بلاد العرب .

وقد فعل مثل ذلك وسبق إليه الدكتور فيليب حتى ، في كتاب (اللغات السامية المحكية في سورية ولبنان/١٩٢٢) إذ أشار الى ما في السريانية من إسناد الفعل الى فاعلين مضمر وظاهر ، والسريانية ، كما لا يخفي لهجة من لهجات الآرامية الشرقية .

وكل ما يرد من التعقيب على كلام الأستاذ داوود الحلبي والأستاذ فيليب حتى ، أنه لا يشترط فيما تشابه من الأصول في لغتين ساميتين ، أن تكون احداهما قد حكته عن الأخرى ، ما لم يثبت ذلك بدليل علمي تاريخي ، فقد يتفق أن يكون هذا الأسلوب من اسناد الفعل

الى الضمير والظاهر معاً ، شائعاً في طور من أطوار العربية ، ثم تحولت عنه في ارتقائها ، وبقيت منه نماذج تدل على ما كان عليه حالها في اسناد الفعل ، في ذلك الطور الغابر . وقد بدت هذه اللغة في أشعار اليمنيين ، وفي شيء من أشعار المضريين ، ولو أنها ندرت في لغات سائر العرب .

هذا ما رأيت أن أعرض له في الكلام على الفعل تعريفه واقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير ، وقد تذرعت بذلك ليكون وصلتي الى بسط القول في قسمة الجملة الى فعلية واسمية والى ما تشعب عن هذه القسمة من وجوه الرأي في السكون إليها والوثوق بصحتها ، أو الشك في سدادها والعزوف عنها وردها ، ومن الله العون .

مسرد بمصادر الفصل الرابع (الفعل وتعريفه واقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير)

١ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان (ج/٢) .

٢ ـ معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد .

٣ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت أبي يوسف يعقوب .

٤ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم .

٥ ـ الكامل للمبرّد أبي العباس محمد بن يزيد .

٦ ـ كتاب الخط لابن السرّاج أبي بكر محمد بن السري .

٧ ـ الإيضاح لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .

٨ ـ الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .

٩ ـ الأفعال لابن القوطية أبي بكر محمد بن عمر .

١٠ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني .

١١ ـ اللمع في التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني .

١٢ ـ المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني .

١٣ ـ المنصف في شرح تصريف المازني لأبي الفتح عثمان بن جني .

١٤ ـ الواضح في العربية لأبي بكر الزبيدي الأندلسي محمد بن الحسن .

١٥ ـ رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي •

١٦ ـ دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني •

١٧ ـ المخصص لعلي بن سيده الأندلسي •

١٨ ـ أساس البلاغة لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري •

١٩ ـ المفصّل لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري •

٢٠ ـ أمالي ابن الشجري أبي السعادات هبة الله بن علي •

٢١ ـ شرح المفصّل لموفق الدين بن يعيش الحلبي •

٢٢ ـ الكافية لابن الحاجب عثمان بن عمر جمال الدين •

٢٣ ـ الشافية لابن الحاجب عثمان بن عمر جمال الدين •

٢٤ ـ شرح كافية ابن الصاحب لعمر بن الحسن الرضي الاستراباذي •

٢٥ ـ شرح شافية ابن الحاجب لعمر بن الحسن الرضي الاستراباذي •

٢٦ ـ إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله العكبري •

٢٧ ـ التفسير في أنوار التنزيل لعبد الله أبي الخير بن علي البيضاوي •

٢٨ ـ الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي •

٢٩ ـ الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي •

٣٠ ـ الممتع في التصريف لعلي بن عصفور •

٣٢ ـ متن الألفية لابن مالك جمال الدين الطائي •

٣١ ـ مختار الصحاح لأبي بكر الرازي •

٣٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين الطائي .

٣٤ ـ الأجرومية لابن آجروم محمد بن داود الصهناجي .

٣٥ ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام أبي محمد جمال الدين الأنصاري .

٣٦ ـ قطر الندى وبل الصدى لابن هشام أبي محمد جمال الدين الأنصاري .

٣٧ ـ شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين بن جمال الدين الطائي (ابن الناظم) .

٣٨ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن .

٣٩ ـ شرح ألفية ابن مالك لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني .

٤٠ ـ شرح أوضح المسالك للشيخ خالد الأزهري .

٤١ ـ الأزهرية للشيخ خالد الأزهري .

٤٢ ـ همع الهوامع لجلال الدين السيوطي .

٤٣ ـ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي .

٤٤ ـ الاقتراح لجلال الدين السيوطي .

٤٥ ـ المزهر في علوم العربية لجلال الدين السيوطي .

٤٦ ـ تلخيص الأساس في شرح البناء لعلي بن عثمان .

٤٧ ـ الآثار الآرامية في لغة الموصل للدكتور داود الحلبي .

٤٨ ـ تاريخ اللغات السامية للدكتور إسرائيل ولفنسون .

٤٩ ـ علم اللغة للدكتور عبد الواحد وافي .

٥٠ ـ الآداب السامية لمحمد عطية الأبراشي •

٥١ ـ العبقرية العربية في لسانها لزكي الأرسوزي •

٥٢ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٧ عام ١٩٥٣ ـ الجملة الفعلية للأستاذ علي الجارم) •

٥٤ ـ في النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي •

٥٥ ـ الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي •

٥٦ ـ دراسات في الفعل للدكتور عبد الهادي الفضيلي •

٥٧ ـ نحو الفعل للدكتور أحمد عبد الستار الجواري •



الفصل الخامس

النحاة ومصادر الأفعال

ما عُرّف به المصدر :

المصدر هو اللفظ الدال على حدث الفعل المجرد من الزمان ، متضمناً احرف فعله ، فهو يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله ولكن على وجه العموم والابهام ، غير مقيد بزمن . والفعل كذلك موضوع للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام ، كما يقول صاحب الكليات ابو البقاء الكفوي ، ولكن في زمن معين . فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر فان المفهوم من لفظه الحدث وحده .

قال ابن جني في الخصائص (١/٢٥ ـ ط/١٩١٣) : « وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله ، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذاً انما هو جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها . فنظير القومة الواحدة من القيام ، الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جليّ » .

المصـدر واسـم المصـدر :

فالمصدر من حيث المعنى ، يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله . قال الرضي في شرح الكافية : « الحدث ان اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سُمي مصدراً ، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سمي اسم مصدر » . وقال ابن القيم في بدائع الفوائد: « وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسم المصدر فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله . فاذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك ، دل على الحدث ومن قام به ، فيدل التسليم على السلام والمسلِّم وكذلك التكليم والتعليم . وأما اسم المصدر فانما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لا يدل لفظهما على مسلّم ومكلّم بخلاف التسليم والتكليم ، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث» . وهكذا فان المصدر يدل على معنى الفعل من حيث تعلقه بفاعل أو مفعول ، قال صاحب الكليات (٨٢٣) : « وقيل المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الابهام . ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول ، ويحتاج الى تعيينهما في استعماله . واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو ، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه في الموضوع له ، وإن كان له تعلق في الواقع ، ولذلك لا يقتضي الفاعل والمفعول ، ولا يحتاج الى تعيينهما » .

خصوص اسـم المصـدر :

والمصدر من حيث اللفظ ، هو الجاري على فعله متضمناً أحرف هذا الفعل . قال ابن القيم في (الفوائد) : « إن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالافعال من أفعل والتفعيل من فعّل والانفعال من انفعل والتفعل من تفعل . وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ، ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم » .

ويدل هذا على أن المصدر ماساوت حروفه حروف فعله لفظاً كجري جرياً. أو تقديراً كجادل جدالا فقد خلا الجدال من ألف جادل لفظاً لا تقديراً أو معوضاً مما حذف كوعد عدة فقد خلا (عدة) من واو (وعد) ولكن عوّض منها التاء • أو زادت حروفه كقاتل مقاتلة وأعلم اعلاما•

أما اسم المصدر من حيث لفظه فهو ما نقصت أحرفه عن أحرف فعله كالصلح اسم مصدر للمصالحة ، والوضوء اسم مصدر التوضؤ. فهما خاليان لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعليهما • ويكون (المصدر الميمي) بهذا الاعتبار مصدراً ، كقال مقالا وأكرم مُكرماً ، خلافاً لمن اعتدّه من أسماء المصادر • قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : « اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها ما يعمل اتفاقاً ، وهو ما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً •• والثاني ما لا يعمل اتفاقاً وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً كسبحان علَماً للتنسبيح وفجارِ وحَماد علَمين للفجرة والمحمدة • والثالث ما اختلف في اعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه في الأصل اسم لما يُثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله •• »

ولاسم المصدر خصوص آخر ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ، كما تقدم ، ذلك أنه اسم للحدث من جهة واسم للعين من جهة أخرى ، ولا يعنينا أيهما الأصل اسم الحدث أو العين • فقد ذكر الرضي في شرح الكافية أن اسم المصدر هو اسم العين المنقول

الى الحدث إذ قال : « اسم المصدر هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله :

اكفراً بعد ردّ الموت عني   وبعد عطائك المائة الرتاعا

أي اعطائك .. والعطاء في الأصل لما يعطى » . فذهب الرضي بهذا الى أنه ليس ثمة اسم مصدر دال على الحدث إلا واسم العين أصل له . وأكد صاحب المصباح أن (الكلام) ، اسماً للعين ، هو الأصل ، وأنه اسماً للحدث ، هو الفرع ، فقال : « كلّمته تكليماً والاسم الكلام .. والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم . وفي اصطلاح النحاة هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه ، وليس هو فعل المتكلم . وربما حصل ذلك نحو : عجبت من كلامك زيداً » . فالكلام الذي هو فعل التكليم هو الفرع .

وإذا كان ما ذهب إليه صاحب المصباح من أن (الكلام) في أصل اللغة ، هو أصوات متتابعة لمعنى مفهوم ، أي أن اسم المصدر الذي هو موضوع (الحدث) هو الفرع ، والدال على (العين) هو الأصل ، فان في طبيعة نشوء اللغة وتوالد معانيها ، ما يؤيد هذا المذهب ويدعمه ، ولو أن مدار البحث لدى النحاة حيناً أن اسم المصدر في الأصل هو اسم الجنس المراد به الحدث .

أقول على ذلك جرى الأوائل من النحاة . فقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص (١/٢٣) الى أن الكلام هو موضوع الحدث حين قال : « وذلك أن الكلام اسم من كلّم بمنزلة السلام من سلّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم » . فما دام الكلام كالتكليم من حيث معناه فانه اسم للحدث . كما أنه أشار الى أنه اسم عين حين قال (١/٣٠) : « ان الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها

المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها ، أهل هذه الصناعة ، الجمل على اختلاف تركيبها » . وهكذا فعل أبو محمد عبد الله الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) في سر الفصاحة . فقد نبه أن (الكلام) اسم للحدث حين قال (٢٤) : « الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير . وذكر السيرافي أنه مصدر ، والصحيح أنه اسم مصدر ، والمصدر التكليم. قال الله تعالى : وكلم الله موسى تكليماً » . فما دام الكلام اسماً للتكليم فهو اسم للحدث ، كما نبه على أنه اسم عين حين قال (٤١): « الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه » .

الأسماء المصدرية :

ويخرج عن المصدر واسمه أسماء مصدرية أشبهت المصادر بجريانها على أحرف الفعل لفظاً ، وخالفت المصادر وأسماءها بخلوها من الحدث معنى . وذكروا من ذلك الطهور بفتح أوله وهو اسم لما يُتطهر به ، والوضوء بالفتح للماء يُتوضأ به ، وكذلك الوقود والولوع والقبول بالفتح ، وبالضم المصدر . وقال آخرون الطهور والوضوء بالفتح اسمان ومصدران كالوقود والولوع والقبول بالفتح ، فاذا كانا بالضمّ فهما مصدران البتة (الكامل للمبرد ـ ٧٧/٢ ، وأمالي المرتضى ـ ٣٩٧/١ ، والنهاية لابن الأثير ـ مادة طهر ، والمصباح ـ مادة وضؤ) .

وجاء (الغسل) بالضم لما يُغسل به ، وهو بالفتح مصدر ، وقال آخرون الغسل بالضم اسم ومصدر ، فاذا كان بالفتح فهو المصدر البتة (الصحاح والأفعال لابن القوطية والمصباح) .

وجاء (النقل) بالفتح مصدراً ، وجاء بالفتح والكسر والضم لما يتنقل به على الشراب (الصحاح ، وليس لابن خالويه ، وبحر العوّام لابن الحنبلي الحلبي) .

فهذه أسماء مصدرية ساوت المصادر في حروفها ولفظها أو ساوتها في حروفها وقاربتها في لفظها ، وقد أريد بها اسم الذات ولم يُرد بها الحدث . قال السيوطي في الأشباه والنظائر (١٨٥/٢) : « وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظاً ، أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل ، كالطهور بالضم والطهور بالفتح والأكل بالفتح والأكل بالضم . فالطهور بالضم المصدر والطهور بالفتح اسم لما يتطهر به . والأكل بالفتح المصدر والأكل بالضم لما يؤكل » .

وقد يراد بالاسم المصدري هذا اسم المعنى دون اسم الذات فيكون اسماً للحال التي تحصل بالمصدر . فقد جاء في الفروق لاسماعيل الحقي (١٣٢/١٣٣) : « الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر أن المصدر نفس الايقاع الذي هو أمر معنوي ، والحاصل بالمصدر هو الأثر الذي يحصل بالايقاع » .

وقال صاحب الجاسوس على القاموس (١٩٥) : « والفرق بين المصدر والاسم أن المصدريتضمن معنى الفعل فينصب مثله،والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل . مثال ذلك الغَسل بالفتح والغُسل بالضم . تقول قد بالغت في غسلك هذا الثوب فتنصب الثوب . فاذا أردت الحال قلت : لست أرى في هذا الثوب غسلا بالضم ، هذا ما ظهر لي » . أي أن الغسل بالفتح هو المصدر الدال على حدث الفعل ، والغسل بالضم هو الحال أو الأثر الحاصل من حدث الفعل . قال ابن القوطية في الأفعال : « غسَل الشيءَ غَسلا بالفتح ، والغُسل بالضم ما يُغتسل به ، وهو أيضاً تمام الطهارة » . فقد جاء الغُسل بالضم ، وهو اسم مصدري ، بمعنيين فهو ما يُغسل به أي الماء فهو اسم للذات ، وهو تمام الطهارة فهو اسم للمعنى . وقد لمح ذلك

صاحب المصباح حين قال : « وقيل الغُسل بالضم هو الماء الـذي يُتطهر به ، وقال ابن القوطية : والغسل بالضم تمام الطهارة » . لكنه أردف « وهو اسم من الاغتسال » . أقول الغسل بالضم هو اسم للغسل بالفتح أي اسم للحال الحاصل به ، فهو اسم للمعنى . وقوله « اسم من الاغتسال » قد يوهم أنه اسم للحدث .

ومن الأسماء المصدرية المعبرة عن أسماء المعاني الخالية من الحدث (الطُهر) بالضم قال صاحب المصباح : « طهر الشيء من بابي قتل وقرُب والاسم بالضم .. ومنه قيل للحالة المناقضة للحيض طهراً بالضم والجمع أطهار ، مثل قفل وأقفال » فالطهرُ بالضم اسم معنى خال من الحدث كالغُسل بالضم ، وقد جمع الغُسل كذلك على أغسال كما في المصباح .

ومنها (الولاية) فالغالب أنه بالكسر للاسم دون الحدث . وبالفتح للحدث والمصدر . ومنهم من جعل الكسر والفتح لغتين في المصدر (الصحاح والاصلاح لابن السكيت ومفردات الراغب والمصباح والكليات) .

وثمة (النصرة) بالضم فقد جاء اسماً ، والمصدر (النصر) بالفتح . قال الجوهري في صحاحه « نصره الله على عدوه ينصره نصراً والاسم النُصرة بالضم » وكذلك قال ابن سيده في محكمه والفيومي في مصباحه ، ومنهم من جعل (النصرة) مصدراً كالنصر . ففي مفردات الراغب : « ونصرة الله للعبد ظاهرة ونصرة العبد لله هو نصرته لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده واعتناق أحكامه واجتناب نهيه » فجاء به مصدراً . وكذلك فعل الزمخشري ، ففي أساس البلاغة « نصره الله تعالى على عدوه ومن عدوه نصراً ونصرة » . وأكد ذلك صاحب التاج فقال (نصر المظلوم نصراً ونصوراً ونصرة

بالضم ، وهذه عن الزمخشري » . وجـاء في « ونصره منه نصـراً ونصرة بالضم نجّاه وخلّصه . وفي البصائر : «ونصرة الله لنا ظاهرة ونصرتنا لله هو نصرتنا لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهـوده وامتثال أوامره واجتناب نواهيه » . أقول ما دام (النصرة) بالضم قد حلت في كلامهم محل (النصر) فهي اسم للحدث على كل حال ، سواء سميت مصدراً أو اسماً . وعندي أن (النصرة) مصدر لانطوائه على الحدث دون الأسماء المصدرية الخالية منها . ويؤكد مصدريته جريانه على فعله وكونه اسماً للحدث دون سواه ، وأسماء المصـدر غير جارية على أفعالها ، وهي للحدث تارة ولغيره أخرى . و (فُعلة) بالضم ليس غريباً في مصادر الثلاثي ، ومن ذلك (البُغية) بالضم ، ففي القاموس « بغيته أبغية بُغـاء وبُغية بضم البـاء فيهما وبغية بالكسر ... والبغية بالضم والكسر ما ابتغى » . وكذلك (القدرة) بالضم ففي الأفعال لابن القوطية « وقدر الله على كل شيء قدرة ملكه وقهره ، وقدر الرزق ضيّقه .. » ، وفيه أيضاً « وكدُر الماء والشيء كدراً وكُدرة وكدورة ، وكلف الرجل كلَفاً وكُلفة .. » ، والغالب في (فُعلة) بالضم أنه مصدر الفعل اللازم ، أو اسم بمعنى المفعول كنخبة ونكتة .

جمـع المصـادر

تقدم أن المصدر جنس لفعله ، كما ذكر ابن جني ، ذلك أنـه يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله على وجه العموم والابهام . وما دام الأمر كذلك فالمصدر لا يثنى ولا يجمع لا لأنه يتناول الجنس وحسب ، والجنس يدل على القليل والكثير ، بل لأنه يدل على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً . قال أبو البقاء في الكليات (٣٢٥) : « وعدم تثنيته وجمعه ـ أي المصدر ـ لا لكونه اسـم جنس ، بل لكونه دالا عـلى الماهية من حيث هي هي ، والا كـان

الأصل في اسم الجنس ألاّ يثنى ولا يجمع ، ولم يقل بـه أحد »
أقول ما أظن الأمر كما ذكر أبو البقاء ، ذلك أن الأصل في اسم الجنس ألاّ يجمع لأنه يدل على القليل والكثير ، فاذا جمع فقد عدل به عن دلالته ، فالتمر اسم جنس ، فاذا جمعته على (تمور) فقد دللت بالتمر الذي هو احد التمور ، على نوع من أنواعه ، وبهذا يكون قد جُذب من الجنس ودلالته العامة وشموله ، الى النوع ودلالته المحددة وخصوصه . وانظر الى قول أبي البقاء نفسه ، في الكليات : « اسم الجنس ، وان كان يتناول آحاد مدلوله ، إلا أنه لا يدل على اختلاف فاعله ولا على تنوع مدلوله ، ولهذا جمع العمل في قوله تعالى : الأخسرين أعمالا ، ليدلّ على الأمرين » فدلّ بذلك على أن الذي جمع هو النوع والصنف لا الجنس الجامع . قال صاحب المصباح: « لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة ، وإنما تجمع أصنافه والجمع يكون في الأعيان كالزيدين ، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها كالارطاب والأعناب والألبان واللحوم ، وفي المعاني الحقيقية المختلفة كالعلوم والظنون » .

وبحث الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك وهو ولد ابن مالك صاحب الألفية ، الأسماء الدالة على الجمع فذكر منها الجمع واسم الجمع واسم الجنس . قال الشيخ بدر الدين شارح الألفية : « الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل ، إما أن يكون موضوعاً للآحاد دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعاً المجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه ، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ، الا أن الواحد ينتفي بنفيه ، فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع ، سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود أو لم يكن كأبابيل . والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من

لفظه كركب وصحب ، أو لم يكن كقوم ورهط ، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس ، وهو غالباً فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة ، وعكسه كمأة وجبأة » أي أن الكمأة واحدها كمء على غير قياس ، وكذلك الجبأة واحدها الجبء .

وقصارى ما هناك أن المصدر اذا حُدّ بما ذكرنا فلا سبيل الى جمعه سماعاً أو قياساً ، فاذا عُدل به عن دلالته الجنسية أو حدثه المتعلق بفاعله جاز جمعه في الأصل قياساً على الأسماء عامة . وكل ما جمعوه من المصادر وتأولوا لجمعه بالسماع واختلاف الأنواع قد خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن العامل ، فزال بذلك المانع من جمعه وعاد إليه حكم الأسماء في جمعها .

فكلام الأئمة مثلا على أن (العقول والألباب والعلوم والظنون) مصادر قد جمعت لاختلاف أنواعها ، وهي على التحقيق مصادر عُدل بها الى الاسمية فلم يبق لها من مصدريتها إلا اللفظ ، ذلك أنها فقدت دلالة المصدر من حيث كونه جنساً لفعله وحدثه المتعلق بالفاعل . قال صاحب المصباح « ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب » فغدا بهذا القوة المتهيئة لقبول العلم ، كما قال صاحب المفردات ، أو هو قوة للنفس الناطقة ، أو هو ما يعقل به حقائق الأشياء ، كما في التعريفات للجرجاني .

وهكذا (اللب) فهو مصدر في الأصل ، تقول : (لبّ بمعنى عقل) ثم سُلخ عنه ، حين جُمع على الألباب ، دلالته المصدرية . قال صاحب المفردات : « اللب العقل الخالص من الشوائب » ، وكذا (الحلم) بالكسر فهو مصدر بمعنى الأناة وقد أنزل منزلة العقل المجرد من مصدريته فجمع على أحلام وحلوم .

أما (الظن) فقد حكى ابن منظور عن صاحب المحكم أنه

يكون اسماً ومصدراً ، وأن الذي جمع هو الاسم . وهكذا (العلم) اذا قصد به المعرفة المتصلة بموضوع ، كقولك (علم النحو وعلم الفقه) فهو يجمع على علوم ، وهو لا يدل على الحدث . قال أبو البقاء في الكليات : « واستعمال العلم بمعنى المعلوم شائع وواقع في الأحاديث كقوله ﷺ وتعلموا العلم ، فان العلم هنا بمعنى المعلوم» . قال الشيخ مصطفى الغلاييني في (جامع دروس اللغة العربية — ٢/٤١٤) : « فالمصدر الذي يراد به الاسم لا حدوث الفعل كما تقول : العلم نور ، فان لم يرد به الحدث فلا يعمل » .

ولما كان الأمر على ما بيناه فليس شيء مما جمع وأصله المصدر باقياً على مصدريته . فكل ما جمع فقد جذب الى الاسمية وخرج به عن المصدرية . واذا كان صاحب المصباح قد حكى عن الجرجاني قوله : « ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما ينجذب الى الاسمية نحو العلم والظن ، ولا يطرد » ، فان الغلبة التي أشير إليها هي قياس لا ينكسر . فاذا قال الأئمة فيما جمع أنه مصدر فقد أرادوا أن ينبهوا على أصله الذي كان له قبل الجمع . وهكذا تصرّف الأئمة في جمع ما كان أصله المصدر ثم دعت حاجة التعبير الى انزاله منزلة الاسم فجمعوه .

ما جمعه الأئمة من المصادر حملا على الاسمية :

جرى الأئمة على جمع مصادر ما فوق الثلاثي فأكثروا منه ، وترددوا في جمع مصادر الثلاثي فأقلوا منه . فهم جمعوا استعمالا واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً والزاماً واختياراً وابتداءً . على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات .. كل ذلك بالألف والتاء ، كما جمعوا تقريراً وتحديداً وتدقيقاً وتصحيفاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأويلاً وترخيصاًوتعريفاً

فقالوا تقريرات وتحديدات وتدقيقات وتصحيفات وتنبيهات ... بالألف والتاء ، وجمعوا الحاقاً واشكالاً واعراباً والزاماً على الحاقات واشكالات واعرابات والزامات بالألف والتاء أيضاً ، كما جمعوا تصرفاً على تصرفات ... لكنهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريفاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف ... جمع تكسير ، شاع ذلك في مؤلفات الأئمة شيوعاً متعالماً ، كالامام ابن جني في خصائصه والقاضي الجرجاني في وساطته والخفاجي في سر الفصاحة والزمخشري في كشافه وأساسه ، بل الجاحظ في بعض رسائله ، فقد جاء في (التربيع والتدوير/٢١٧) : « وعادته كطبيعته، وآخره كأوله ، تحكي اختياراته التوفيق ومذاهبه التسديد » .

وهكذا ابن هشام في مغنيه والسيوطي ومن حكى عنهم في مزهره والأشباه والنظائر وفي همعه ، والصبان في حاشيته على الأشموني ، والأشموني في شرح الألفية .

وآذا كان الأئمة قد استساغوا الجمع في مصادر ما فوق الثلاثي فجمعوه جمع سلامة ، فقد ضمنوا بجمع السلامة سلامة مفرده ، كما ضمنوا في جمع منتهى الجموع تعرّف واحده ، واذا كانوا قد ترددوا في جمع مصادر الثلاثي فذلك لاختلاف صيغ جمعه ، على وفرة ما نقل عن العرب من جمع مصادر الثلاثي . قال ابن منظور في (مادة نزل) :«وقول ابن جني المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد .. انما جمع تنزيلا هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف اليه تنزيلات في وجوه كثيرة ، منزلة الاسم الواحد ، فكنّى بالتنزيلات عن الوجوه المختلفة . ألا ترى أن المصدر لاوجه له الا تشعب الأنواع وكثرتها ، مع أن ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحذق ، فأما

على مذهب العرب ، فلا وجه له ، الا ما قلناه » • أقول ان ما فعله ابن جني وتسمَّح به قد جرى عليه العرب أنفسهم ، ولا بد لمثل هذا التسمح ما دام تسمَّح تحضر وتحذق أن يتسع نطاقه وتمتد آفاقه مع الزمن ما مسَّت اليه حاجة التعبير •

قال الجوهري : « والثني واحد أثناء أي الشيء تضاعيفه •• والثني من الوادي والجبل منعطفه وثني الجبل ما ثنيت » فحكى عن العرب جمع (تضعيف) وهو مصدر ، على (تضاعيف) وجاء هـذا الجمع في خطبة (المفصَّل) للزمخشري فقال : « ثم انهم في تضاعيف ذلك يحمدون فضلها » قال ابن يعيش شارح المفصَّل : « التضاعيف جمع تضعيف هو مصدرجمع ضعَّف اذا أردت مثله أو أكثر» وأردف: « وانما جمع ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنـه أراد أنواعاً مـن من التضعيف مختلفة ، كما يقال العلوم والأشغال » •

القيـاس في جمـع المصـدر :

فالصحيح على هذا أن يؤخذ بقياس جمع المصدر كلما مسَّت إليه حاجة الاستعمال بانزال المصدر منزلة الاسم ، جرياً على ما استنه العرب واقتاسوا به • وقد قال بذلك بعض الأئمة •

قال صاحب الهمع (١٨٦/١) : « أمـا النوع ففيه قولان : أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سُمع منـه كالعقول والألباب والحلوم » •

واذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا : « ولا يطرد ، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتول وسلوب ونهوب » كمـا جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الامام الجرجاني ، وأضاف « وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدل كلامهم على أن جمـع

المصدر موقوف على السماع » أقول : اذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا ، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا الى انزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتول ونهوب وسلوب ، كما تجمع الأسماء . قال ابن يعيش في شرح المفصل . « .. فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياساً على أفلس وأكعب وألعب » .

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر ــ ٢/١٨٣) : « ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم : فانه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به ، مثال الأول أن يسمَّى بضرب فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب ، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب » . وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضي (٢/١٨٧) فمثل له بالضروب والقتول . وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول). فتبين بذلك أنك إذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء . ونظائر ما ذكرناه ، مما جمعته العرب من المصادر حملا على الاسمية أو جمع قياساً على ما جمعوه ، لا يحصيه عد .

ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري :

فهذا ابن جني فقد جمع من المصادر (قصداً) على (قصود) حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص (١/٤٢-٤٣) : « من غير اعتقاد لعلله ولا لقصد من قصوده » . وقد تكرر منه هذا الجمع . وجمع (الحذف) على حذوف في قوله (١/٨٨) : « ألا ترى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ، فحذف المضاف وحذف الموصوف » . وجمع (الحمل) على حمول ، فقال (١/٢٢٢) :

« ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان . ثم قالوا قرّاوان حملاً على كساوان ... وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها » . وهكذا جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على فصول (١/٣٣٤) ، و (الوصل) على وصول (اللسان ـ وصل) و (الغلط) على أغلاط (١/٤٨) ، كما جمعه على (غلاط) (اللسان ـ غلط) . بل جمع (الوعد) وهو مصدر في الأصل ، على وعود . فقد أنكر الجوهري جمع (الوعد) لمصدريته وكذا فعل الأزهري ، والأصبهاني في المفردات . واستدرك ابن منظور في اللسان فقال « والوعد من المصادر المجموعة ، حكاه ابن جني » ، أقول لعل الأظهر أنه جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله منزلة الأسماء من المصادر .

وجمع الزمخشري (الوَجَل) بفتحتين ، وهو الخوف ، على (أوجال) كما في أساس البلاغة .

جمع البيان والبلاغ والعذاب :

وتردد المجمعيون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جمع (البيان) فقال الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري : « المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه إلا اذا كان عددياً أو نوعياً ، وهنا لا دليل على التعدد . ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يُجمع هذا الجمع » . وهكذا أنكر الأستاذ عباس حسن جمع (بيان) على (بيانات) لسببين ، الأول : أنه لا دليل على تعدده ، والثاني : أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً ، اذا صح جمعه .

والجواب عن ذلك أن (البيان) بمعناه الذي أرادوا ليس مصدراً ، وانما هو اسم : لما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه .

وما دام قد عدم حدثه وجنسه فقد جذب الى الاسمية فساغ جمعه •
والبيان بالمعنى المذكور متعدد كبيان انتقرير والتغيير والتبديل على ما ذكره الجرجاني في تعريفاته • وقد جمع (البيان) في شرح المنـــر في أصول الفقه لابن ملك فقــال : « فصل في بيــان أقسام البيانات / ٢٣٤ » وجعل هــذه الأقسام بيــان التقرير والتفسير والتغيير •
وأفتى صاحب الوساطة القاضي الجرجاني (ص/٣٣٢) فقال : « ان أصل الجمع التأنيث •• فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعــه فأجراه على الأصل ، أي بالألف والتاء ، لم يسغ الرد عليه ، ولــم يجز أن ينسب الى الخطأ لأجلها » وعلى هذا جرى الأئمة • فقد جمع الصحاح (البلاغ) على البلاغات ، وكذلك فعل الجاحظ في كتــاب (حجج النبوّة) ، والهمذاني في خطبة كتابه (الألفاظ الكتابية) ، فسقط بذلك اعتراض المعترض ، ويصح عندي جمع (البيان) كذلك على (أبينة) كما جمع العذاب على (أعذبة) • قال ابن منظــور : « قال أبــو عبيد في قوله تعالى : يضاعف لهــا العذاب ضعفين ــ الأحزاب/٣٠ ، معناه تجعل الواحد ثلاثة ، أي تعذب ثلاثة أعذبة »•
والبيان والعذاب اسمان للمصدر الأول من التبيين والثاني من التعذيب، واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل ، مالم ينزل منزلة الاسم •

جمع ما انتهى بالتــاء مــن المصــادر :

ومما صرح الأئمة بجواز جمعه من المصادر باطراد ما انتهى منها بالتاء • فقد ذكر العلامة ياسين في (حاشية التصريح) : « المصــدر لا يثنى ولا يجمع مالم يكن بالتاء » • وسترى أن ما انتهى بالتاء من المصادر انما جمع حملا على الاسمية، ولو تأولوا له باختلاف الانواع•
قال ابن الأثير في (النهاية) : « التحيات جمــع تحية قيل أراد بهــا

السلام • وانما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيّون بتحيات مختلفة ... فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى » • وواضح أن (التحية) التي جمعت قد خرجت عن حدثها بل جنسها فأضحت اسماً من من الأسماء • وهكذا (النية) ففي المصباح : « والنية لأمر والوجه الذي تنويه » •

ويدخل فيما تقدم مصدر الوحدة ومصدر الهيئة فانهما يثنيان ويجمعان • وعلّة ذلك على ما انتحيناه أنك اذا قلت (جلت جولة) لم يبق في قولك (جولة) دلالة على جنس الفعل الذي يدل على القليل والكثير ، بحكم قولك (جلت جولات) • وهكذا قولك (مشيت مِشية الفزَع) فقد خصّصت (المشية) بنوع من (المشي) فخرجت به عن جنس الفعل ولو دل على حدثه •

ومما صرح الأئمة بامتناع جمعه البتة (المصدر المؤكد) • قال صاحب الهمع (١/١٨٦) : « المصدر نوعان مبهم ، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً وجلست جلوساً ، وهو لمجرد التأكيد ، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع » • فالمصدر في قولك (قمت قياماً وجلست جلوساً) قد ماثل فعله من حيث دلالته على الحدث وجنسه دون تحديد ، فهو باق على مصدريته •

اعمال المصدر

شرط اعمالِ المصدر عمل فعله ، تعدياً ولزوماً ، بقاؤه على مصدريته بدلالته على حدثه وجنسه ، ذلك ليستقيم نيابته عن فعله أو حلولُ الفعل المصحوب بأن أو ما المصدريتين ، محله • مثل ذلك قولك (يعجبني قيامك بما يجب عليك) وقولك (يعجبني أن تقوم

بفعل الخير) أو (يعجبني ما تقوم الآن بفعل الخير) . فاذا دل على الوحدة لم يعمل . قال الاشموني (٣/١٠٥) : « فالموحد بالتاء أي تاء الوحدة لم يعمل » فاذا قلت (ضربت ضربة الرجل) فالرجل منصوب بالفعل لا بضربة ، وكذا قولك (ضربت ضربتين الرجل) فالمصدر المبني للعدد لا يعمل لتحديده ، فاذا كانت التاء في أصل بناء المصدر كالرحمة والرغبة والرهبة عمل المصدر . قال أبو البقاء في الكليات « المصدر المحدد بتاء التأنيث لا يعمل إلا في قليل من كلامهم. ولو كان مبنياً على التاء عمل في قوله :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا بالموارد

فأعمل رهبة لكونه مبنياً على التاء » أي لكون التاء في أصل بناء المصدر .

والمصدر المؤكد لا يعمل ، على ابهامه ودلالته على الحدث وجنسه ، لأنه انما أتى ليؤكد عامله وهو الفعل . فاذا قلت (علّمت التلميذ تعليماً المسألة) فالمسألة منصوبة بالفعل لأنه هو العامل في الأصل . فاذا قلت (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه ، كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٠٣) فقد صح عمل المصدر (ضَرْب) المضاف الى زيد رفعاً في فاعله المضاف اليه ونصباً في مفعوله ، لأنه لم يأت مؤكداً لعامله ، وانما أتى مبيناً لنوعه .

اعمال المصدر المجموع :

والأئمة على خلاف في اعمال المصدر المجموع ، فمنهم من حكم بمنعه واختاره أبو حيان . ذلك أن المصدر لا يجمع حتى يكون قد فقد مصدريته فعدم جنسه أو حدثه ومتى افتقد مصدريته امتنع عمله .

ومنهم من أجازه واختاره ابن مالك اذ ذهب الى أن المصدر يجمع حيناً فيقصد به مجرد تكرير – الفعل ويبقى على حدثه وجنسه فيعمل . قال صاحب الهمع (٢/٩٢) : « وجوّزه قوم – أي عمل المصدر – في الجمع المكسر واختاره ابن مالك ، قال لأنه وان زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باق ، ويتضاعف بالجمعية لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف ، وقد سُمع .. قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر .. » . وهكذا أقر ابن مالك جمع المصدر الذي لم يعر من حدثه وجنسه واعماله ، وهو نادر في الاستعمال ، ومما جاء على ذلك قول :

ثم جرَّبوه فما زادت تجاربهم   أبا قدامة الا المجد والفنَعا

والفنَع زيادة المال ، ومسك ذو فنَع ذكيّ الرائحة . وقد جاء (أبا) منصوباً بتجارب وحاول ابن جني أن يجعله مفعولا به لِ (زادت) لكنه قال : « والوجه أنه انتصب بتجاربهم لأنها العامل الأقرب » . وقد حكى ذلك السيوطي في (الأشباه والنظائر) فقال : « وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوباً بزادت ، أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم اياه الا المجد . والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد اعمال الأول لكان حرياً أن يعمل الثاني أيضاً ... » . على أن في اعمال (التجارب) نظراً على كل حال . ذلك أن العرب قد جرت على استعمال (التجربة) اسماً . ففي المصباح : « قال الأزهري جربت الشيء تجريباً اخترته مرة بعد أخرى والاسم التجربة والجمع التجارب » . فالتجربة في الأصل مصدر كالتجريب لكنه قد عُدل به عن مصدريته فأنزل منزلة الأسماء ، فجمع على (تجارب) ، فقولك (فلان ذو تجربة) كقولك (فلان ذو خبرة) . وفي الأساس « ورجل مجرّب : ذو تجارب » . ولا يمنع

هذا من استعمال (التجربة) بمعنى (التجريب) مصدراً على الأصل، كقولك (ان تجربتك فلاناً قد كشفت خصاله) • فالتجربة هنا مصدر باق على مصدريته عامل عمل فعله • ويبقى الاشكال ، على كل حال، في جواز جمعه على هذا الحد • ومما نحن فيه قول الشاعر :

وعدتَ وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

فقد انتصب فيه (أخاه) بمواعيد ، جمع المصدر • فمواعيد مفعول مطلق لوَعَد وعرقوب مضاف اليه ، ومحلّه الرفع بالفاعلية وأخاه مفعول مواعيد •

السماع والقياس في مصادر الثلاثي

الأكثرون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع • وقد ذهب جماعة الى امتناع القياس فيها ، ولو لم يكن سماع • فقد حكى السيوطي في الهمع : « لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع ، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع» •وأجاز آخرون القياس حين يفتقد السماع• فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية(٣/١١٢) « والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا •• » • على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزمخشري • قال الصبان في حاشيته على الأشموني (٣/١٢٢) : ومذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سُمع غيره » • وجاء في (المطلوب شرح المقصود/ـ ١ ٢١ و ٢٢) : « مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه ، وأما الزمخشري فيرى أنها قياسية لكثرتها » • وقال أبو البقاء في الكليات : « القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح ، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون » •

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه

محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح) فقال: « اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعَلَ متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين ان كان متعدياً ، وعلى وزن فُعول بضمتين ان كان الفعل لازماً . مثاله من الباب الأول : نصَرَ نصراً ، قعد قعوداً . ومن الباب الثاني : ضرب ضرباً ، جلس جلوساً ومن الباب الثالث : قطع قطعاً ، خضع خضوعاً . ومتى كان فَعِلَ مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضاً ، ان كان الفعل متعدياً ، وعلى وزن فعل بفتحتين ، ان كان لازماً . مثاله فَهِمَ فَهماً ، طَرِبَ طرباً . ومتى كان فعُل مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فُعولة بالضم أو فِعَل بكسر الفاء وفتح العين ، وفعالة بالفتح هي الغالب . مثاله ظرُف ظرافة ، سهُل سُولة ، عظُمَ عِظَماً ، هذا هو القياس في الكل.» .

خلاف النقاد في مصادر بعض الأفعال ومعانيها

أنكر كثير من النقاد أن يكون (الصمود) مصدراً لِ (صَمَدَ) لازماً ، وأن يكون (الثبات) معنى له . ومن هؤلاء الدكتور مصطفى جواد ، عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، اذ قال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) : « فهذا الصمود الذي استعمل بمعنى الثبات والمقاومة لايزال على سوء استعماله ، لأنه حركة وتقدم ، لا ثبات واستقرار . ثم ان العرب لم تعرف الصمود مصدراً ، وانما المصدر الصَمد كالقصد وزناً ومعنى .. فالصمد ان كان قد استعمل في حروب العرب للقصد والسير الى العدو ، فكيف يستعمل للثبات والقرار ، هذا استعمال" للكلم في عكس معانيه ، وهو خطأ محض لا يسوّغه مرور الزمان أبداً » . وقد عاد جواد الى بحثه هذا في كتابه (قل ولا تقل) ولم يخرج في الجملة عما ذكره في كتابه الأول .

وتقصّى البحث في هذا الأستاذ محمد العدناني أيضاً وبسط في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) رأي جواد ، وأكثر من الأدلة واستفرغ ما أتت به المعاجم في (صمد) ومصدره ، وخلص الى مخالفة جواد فأنكر أن يكون معنى (الصمد) مقصوراً على (الحركة) ، والى مشايعته فأنكر أن يكون (الصمود) مصدراً للفعل لانفراد المعجم الوسيط بذكره ، فما صواب المسألة ؟

الرأي عندي أن (الصمد) قد انطوى على معان متجاذبة متداعية ، فهو التوجه والطلب ، وهو العزم والتحفز للوثوب ، وقد يخص بالمضي في استقامة واستواء دون ميل ، والقرينة كفيلة بابراز المعنى الغالب الذي أريد بالفعل ، والمسرى الذي سلكه فنزع اليه ،

معنى (صمد) :

ففي المعاجم صمَد كقصَد وزناً ومعنى، تقول صَمَدته كقصدته متعدياً ، وصَمدت له واليه كقصدت له واليه لازماً ، فاذا صَمَدت فلاناً فقد يممته ، وطلبته ، واذا صمَدت له واليه فقد توجهت نحوه وتقدمت اليه تبتغيه ، هذا هو الأصل ، فاذا كان المصمود أو المصمود اليه (الله تعالى) وهو ذو القوة ومحل الثقة والاعتماد ، وقد طلبه الصامد ليستعين به ويفوض أمره اليه ، ف (الصمد) هو التوجه والاعتزام ، ذلك أن الصامد يتوجه الى الله يبتغيه ويلوذ به ويعتزم تسليم الأمر اليه ، يقول الجوهري في الصحاح : « وصمده يصمده صمداً قصده ، والصمَد السيد لأنه يُصمد اليه في الحوائج » ، ويشف (القصد) عما عنيناه بالصمد ، كما ستراه ، ويقول ابن القوطية في كتابه الأفعال : « صمدتُ الى الله صَمداً وصموداً ، وأصمدت ، لجأتُ » ، وفي معنى اللجوء توجه الى المصمود اليه ؛ واعتزام تسليم الأمر اليه ، ويقول الزمخشري في الأساس : « صمَده

قصَده ، وصمَد صمد هذا الأمر اعتمده ، وسيد" صمَد ومصمود. والله الصمَد ، عن الحسن : أُصمدت اليه الأمور فلا يقضي فيها غيره » • ونحو ذلك في المصباح والابدال والكليات • فأنت تصمد الى الله بحاجتك ، تعتمده فهو السيد المصمود المقصود بالحوائج •

واذا قلت (صمدت للعدو) ، وهو ما نحن بسبيل الكشف عن معناه ، فليس (الصمد) فيه التوجه والمضي الى العدو وحسب . وانما هو اعتزام قتاله والتحفز للوثوب عليه أيضاً • ففي حديث معاذ بن الجموح في قتل أبي جهل ، وقد رواه ابن الأثير في النهاية : « فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة » قال ابن الأثير : أي ثبتُ له وقصدته وانتظرت غفلته » • وفي القصد الذي فُسر به الصمد ما أشرنا إليه من معاني التوجه والطلب ، ومن العزم على القتال • والتهيؤ للوثوب كما سنبسطه لك • وأنت اذا قلت في تفسير (فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة) : مضيت إليه حتى أمكنتني منه غفلة ، ضعف المعنى وتخلف ، واذا قلت في تفسيره : مضيت الى العدو أبتغيه معتزماً قتاله متحفزاً للوثوب عليه ، حتى أمكنتني منه غفلة فرميته ، وضح المعنى وحسن ودق ، قال الدكتور جواد : «فكيف يثبت له يقصده بفعل واحد ، واكيف تجمع الحركة والسكون أو الركون والحركة في فعل واحد ؟ » •

أقول ان ابن الأثير قد أضاف (ثَبَتُّ له) ليزيد في ايضاح المعنى • فان نص الحديث « فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة » أي استمر صمدي له حتى كان ذلك • كأن تقول (وطئت الوعثا حتى ذللت الصعاب) أفكنت تخطىء لو قلت في تفسيره (استمر وطئي للوعثاء حتى ذلّلت الصعاب) ؟ فالثبات الذي أضافه ابن الأثير تأكيد لهذا الاستمرار الذي دلت عليه القرينة •

أما قول الدكتور جواد (كيف تجتمع الحركة والسكون) فعجب حقاً) فمن قال له أن الثبات أو الاستمرار الذي شفت عنه العبارة هو السكون ؟ وهل يعني قولك (ثبت فلان في الحرب) أو (ثبت فلان قبالة خصمه) أنه سكن وجمد فلم يتزحزح أو يُبدِ حراكا ؟ فالثبات في هذا الموضع هو ثبات القلب في القتال ومداومته العزم على المواثبة . أفليست الحرب جولات من كر وفر ؟ فكيف يسكن الشجاع فيها والجولان حركة مستمرة ، أفيصح أن يكون ثبات الشجاع سكون جسمه وجمود حركته ، أو ثبوت أصله في الأرض كرسو السفينة في سيف البحر ؟

والغريب أن الأستاذ عز الدين علم الدين ، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ، محقق كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي قد أخذ برأي جواد في المسألة ، وذيّل قول أبي الطيب (صمدت فلاناً أصمده صمداً ..) ، فقال : « ومن أغلاط الكتاب استعمال صمد بمنعى ثبت والصمد حركة والثبات سكون فهما ضدان » . أقول : الصمد في المعركة حراكة بلا شك والثبات الذي شف عنه تأكيد لاستمرار الصمد ومواصلة النضال ، لا دعوة لسكون الجسم وجمود الحركة.

وهكذا القول في حديث علي (ر ض) : « فصمداً صمداً حتى ينجلي عمود الحق » فان معناه كما يتضح: استمروا في الصمد واثبتوا عليه حتى يتبين عمود الحق . وقد أورد الأستاذ جواد في هذا تفسير الأستاذ ابن أبي الحديد اذ قال : « صمدت لفلان قصدت له » وهو صحيح مستقيم لكنه شرح مقتضب معجمي ونحن نورد فيه شرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد اذ قال : « الصمد القصد . وتقول صمده وصمد له وصمد إليه من باب ضرب ونصر ، أي فأثبتوا على قصدكم » . فقول علي (رض) (صمداً صمداً) دعوة الى استمرار

الصمد والثبات عليه ، وتفسيره : أثبتوا على الصمد واستمروا فيه حتى ينجلي عمود الحق ويسطع نوره .

وقد حكى اللسان والتاج رواية أخرى لتفسير ابن الأثير في حديث معاذ . قال ابن منظور : « أي وثَبتُ له وقصدته فانتظرت غفلته » بدلا من « أي ثبتّ له » ، أفلا يعني هذا أن في الصمدللعدو معنى الوثوب عليه والتحفز لقتاله . وذكر التاج ما ذكره اللسان، وقال في موضع آخر « الصماد بالكسر الجلاد والضِراب من صامده » . وفي التهذيب للأزهري : « ويقال ناقة مصماد وهي الباقية على القُرّ والجدب الدائمة الرسِل ، ونوق مصامد ومصاميد » . أفليس في هذا ما يشير الى أن (الصمد) يعني المجالدة والمصابرة ، فالناقة المصماد هي التي امتحنت بالبرود والجدب فكان بها طاقة بملاقاتهما، فهي تمضي في اعطاء لبنها ، على ما تلقاه وتعانيه من برد ومحل ويبس. وتقول (الصَّمَد من الرجال الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرب) أي يثبت ويصابر ، وتقول (انه لمصماد من الميامين المصاميد) على معنى المجاهدة والمغالبة .

ومن معاني (الصمد) الصلابة كما ذكر ابن فارس في المقاييس اذ قال : « الصاد والميم والدال أصلان أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء » . والذي عناه ابن فارس بالصلابة ، في الأصل، صلابة المكان ، اذ قال : « الأصل الآخر الصمد ، وهو كل مكان صلب » ، وفي التاج « الصمد : المكان المرتفع الغليظ من الأرض »، ولا يبعد هذا من معنى المصامدة التي تعني المجالدة .

مصدر (صَمد) :

ولكن ما القول في مصدر الفعل أهو الصمد أم الصمود ، أقول أنكر الدكتور جواد أن يكون (الصمود) مصدراً للفعل ، بل سخر

من رأى هذا الرأي • والصحيح أن (الصمود) مصدر للفعل اللازم كالصمد • قال ابن القوطية في كتابه ، وهو الامام المحقق : « صمدت الى الله صمداً وصموداً ، وأصمدت ، لجأت » وأردف « وصمدت الشيء صمداً قصدته » فخص (الصمود) بالفعل اللازم ، وجعل (الصمد) للازم والمتعدّي • والغريب أن جواداً قد جعل (الصمد) هو المصدر دون الصمود ، لأمر يتصل بدلالته ، فذهب الى أن ما كان معناه الحركة دون السكون فمصدره (الفعل) بسكون العين• قال جواد : « والظاهر أن هذا الذي ابتدع الصمود حسبه بمعنى الثبات ، فأطال مصدره كالجلوس والقعود •• وفي قِصَر الفعل صمد، دليل على أنه يعني الحركة لا السكون ، والتقدم لا الوقوف » •

والذي ذكره الأئمة كالرازي أن الأصل فيما جاء على (فعَل) بالفتح من الأفعال أن يكون مصدره (فَعلاً) بسكون العين اذا كان متعدياً ، و (فعولا) اذا كان لازماً • وفصّل الامام الرضي فتطرق في شرح الشافية (١٥٣/١) الى دلالة الفعل فقال : « قوله الغالب في فعَل ، بفتح العين ، اللازم ، على فعول ، ليس على اطلاقه ، بل اذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ، من الأصوات والأدواء والاضطراب » ، وأردف « ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فعل بسكون العين ، من أي باب كان ، نحو قتل قتلا وضرب ضرباً وحمد حمداً ، وفعل بفتح العين اللازم على فعول نحو دخل دخولا » • وليس (الصمد) الذي نحن في سبيله من أفعال الأصوات والأدواء والاضطراب لينفرد بوزن مصدري خاص ، فالأغلب اذاً أن يكون (الفعول) مصدراً للازم منه و (الفَعل) مصدراً لمتعدّيه •

وهذه (نهض ودلف ونهد) فهي من أفعال (الحركة) على حد

تعبير جواد مثل (صمَد) وهي لازمة ، ومصادرها النهوض والدلوف والنهود وهكذا (ذهب) تقول : ذهب ذهاباً وذهوباً • فقد جاء في النوادر (٢٢٦/٢) لأبي مسحل الأعرابي : « ويقال في ثلاثة من المصادر : ذهب ذهاباً وذهوباً وكسد كساداً وكسوداً وفسد فساداً وفسوداً ، وزاد ابن خالويه : صلح صلاحاً وصلوحاً » فثبت بذلك أن لا صلة بين مصدر الفعل فعلا أو فُعولا ، وبين دلالته على الحركة أو السكون • ولو أتى جواد المسألة من وجهها ومأتاها لاتضح له الأمر واستبصر الطريق •

مصدر نضج :

ومما نحن فيه قول الكتاب (النضوج) وهو مستقيم لو صح ما تصوروه من أن فعله (نضَج) بالفتح ، ولم يسمع ، فالذي حكته المعاجم (نضج) بالكسر • فلا سند اذاً لصحة قولهم (النضوج) قياساً ، لأن القياس هو (النضَج) بالتحريك للزوم الفعل • أما المحكيّ من مصادره فهو (النضج) بفتح فسكون وضم فسكون و (النضَج) بفتح النون والضاد • ففي المصباح : « نضج اللحم والفاكهة بالكسر نضجاً بفتحتين ، من باب تعب ، والاسم النضج ، بالضم ، والفتح لغة » •

وعندي أن (النضج) بالضم هو الاسم ، أما (النضج) بالفتح فهو المصدر ، وليس الاسم • وقد رأى سيبويه وابن جني مثل هذا حين اعتدا (الحرد) بفتح فسكون مصدراً لـ (حَرِدَ) بالكسر • ذلك أن الصفة قد أتت على (ناضج) و (نضيج) ، ومجيء ناضج من نضج بالكسر ، كما قيل حارد من حَرِدَ بالكسر ، ومصدره (الحرْد) بفتح فسكون • وقد جاء على التحريك قيل (الحَرَد)

بفتحتين ، كما قيل (النضَج) بفتحتين • وقد نص التهذيب واللسان والتاج على أن (النُضج) بالضم ، هو الاسم •

وقد عرض الأب أنستاس ماري الكرملي لهذا ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق لشهري آذار ونيسان من عام ١٩٤٥ ، فقال : « •• ويقال أيضاً النضج بفتح فسكون والنضج بضم فسكون ، وهما اسما مصدر » أقول ان الاسم هو (النُضج) بالضم ، دون (النضج) بالفتح • وقد ذكرنا أن مجيء الصفة على (ناضج) يؤكد اتفاق مصدر لنضج بالكسر على (النضج) بفتح فسكون • وهكذا تواءم (ناضج) صفة و (نضج) مصدراً بفتح فسكون ، فاقتضى كل منهما الآخر ، و (فاعل) من (فعل) بالكسر انما هو صفة للمتعدّي في الأصل ، كما أن (الفَعل) بفتح فسكون مصدر له ، وكلاهما قياس • وبيان ذلك أن الأصل في (فَعِل) بالكسر اذا كان لازماً ألاّ يكون منه (فاعل) ، فاذا سمع منه (فاعل) فقد شبه بالمتعدي وحمل عليه ، وكذلك (فعل) بفتح فسكون فالأصل أن يكون مصدراً للمتعدي دون اللازم ، فاذا سمع مصدراً لفعل لازم فقد حُمل على المتعدي وشُبه به أيضاً ، فمجيء ناضج صفة من نضج اللازم قد واءم مجيء النضج بفتح فسكون مصدراً له واقتضاه • قال ابن سيده في المخصص (١٣/١٢٢) : « فأما سيبويه فقال : حَرِد بالكسر حرْداً بسكون الراء ورجل حرِد بفتح فكسر وحارد ، أدخله في باب العمل وقولهم حارد دال على ذلك » وأردف: « يعني أنهم جعلوه بمنزلة المتعدي كحِمده بالكسر حمداً بفتح فسكون ، والا كان حكمه حرِد بالكسر حَرَداً بفتحتين ، لأنه غير متعد كغضب غضباً • وقوله حارد دليل على ذلك يعني أنه لو كان على باب ما لا يتعدى لكان حَرِداً أو حردان كضجر بفتح فكسر وغضبان » ، قال أيضاً (١٤/١٣٤) : « وقوّى حملهم ذلك على ما

يتعدى أنهم قالوا حارد ، وكان القياس في مثله أن يكون حرِدَ حرَداً فهو حردان ، كما قالوا غضب غضباً فهو غضبان ، فأخرجوه من باب غضبان بتخفيف الحرَد وبقولهم حارد . وتخفيف (الحرد) بفتحتين معناه تسكين الراء فيه ، وفي المخصص أيضاً (١٤/١٣٤) : « ومثل الحارد بسكون الراء قولهم حميت الشمس تحمى حمياً بفتح فسكون ، وهي حامية » . وقد حكاه عن سيبويه بلفظه (الكتاب ٢/٢١٦) .

المسّ والمساس :

منع الشيخ ابراهيم اليازجي قول القائل (فعلت كذا لمساس الحاجة) بكسر الميم ، وقال : « والصواب لمسّ الحاجة أو لمسيسها » وأردف : « وأما المساس بالكسر فهو مصدر ماسّه على فاعل مثل القتال من قاتل » ، وتابعه كثيرون . قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : « ويقولون مَساس الحاجة بالفتح والصواب مسّ الحاجة ومسيسها .. » .

ويفهم مما تقدم أن اليازجي قد قصر الصواب في (مس الحاجة) على المسّ والمسيس ، ومنع قول القائل (مساس الحاجة) ، بالكسر ، وطابقه العدناني ، وأشار كذلك الى منع (مساس الحاجة) بالفتح .

أقول في الجواب عن ذلك : لاشك أن (المساس) بالكسر هو مصدر (ماسّه) بالتشديد ، تقول (ماسّه مماسّة ومساساً) كقاتله مقاتلة وقتالا ، ولكن (ماسّه) بمعنى (مسّه) ، وعلى ذلك تقول (مساس الحاجة) بالكسر لمسّها ومسيسها . قال الزمخشري في الأساس : « مسّه مسّاً ومسيساً ، وماسّه مماسّة ومِساساً » فقرن هذا الى ذلك ولم يفرّق . وقال صاحب المصباح « وماسّه مماسّة ومِساساً من باب قاتل بمعنى مسّه » .

وجاء في التنزيل : « قال فاذهب فان لك في الحياة أن تقول : لا مِساسَ — طه/٩٧ » بكسر الميم وفتح السين • قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط : « وقرأ الجمهور لا مِساسَ بفتح السين والميم المكسورة ، ومِساس مصدر ماسَّ كقتال من قاتل •• أي لا تمسَّني ولا أمسَّك » ففسَّر (لا مِساسَ) بالقول (لا تمسَّني ولا أمسَّك) • وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١٤١٥) : « مثلي ومثلك من مِساسِ حاجتي اليك وتناهي رغبتي في وصلك والنيل منك •• » فجاء بما أنكره اليازجي والعدناني وكثيرون ، وتكرر ذلك منه (ص/٣٣٠ و ٩٠٧) •

وفي قوله تعالى « لا مِساسَ — طه/٩٧» قال الامام البيضاوي في تفسيره : « لا مساس بكسر الميم • وقرىء لا مَساس بفتح الميم كفجار ، وهو علم للمسَّة » فمساس بفتح الميم اسم يدل على ما يدل عليه المصدر ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو برّة غير مصروف بمعنى المبرّة وفَجارِ مبنياً على الكسر بمعنى الفجور » • وقال الزمخشري في الأساس : « ويقال لا مِساسَ بكسر الميم ولا مَساس بفتحها » • وفي اللسان : « ولا مَساس بفتح الميم أي لا تمسَّني » • وفي شرح الحماسة للمرزوقي (٢٣٣) في شرح قول يزيد بن الحكم :

مَسِسنا من الآباء شيئاً وكلنا الى حسَب في قومه غير واضع

« وقول مسسنا يجوز أن يكون : أصبنا واختبرنا ، لأن المس باليد قد يقصد به الاختبار • ويجوز أن يكون بمعنى طلبنا • وقد قال بعض الناس في قوله تعالى : لا يمسَّه الا المطهَّرون ، ان المعنى: لا يطلبه •• فمن الأول قولهم مسَّه الكبر ، وأفضى الرجل الى امرأته افضاء مسيس ، ومن الثاني : مَساس الحاجة • فأما قولهم : به

مسّ من جنون فيصحّ أن يكون من الأول ومن الثاني جميعاً »فأتى بمَساس بفتح الميم في قوله (مَساس الحاجة) • وجاء في خطبةشرح الشافية ، قال الامام الرضي : « فان الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الاعراب ، وهذا مع قرب التصريف من الاعراب ، في مَساس الحاجة اليه » • فأتى بمساس بفتح الميم أيضاً •

المصادر واشتقاق الفعل

الأصل في الأفعال أن تنتزع من أسماء الأعيان • قال ابن مالك في التسهيل : « ويطّرد صوغ فعَل من أسماء الأعيان لاصابتها: نحو جَلَدَه ورأسَه ، أو انالتها نحو شحمه ولحمه أي أطعمه ذلك ، أو عمل بها : نحو رمَحَه وسَهَمه أي أصابه بالرمح والسهم » • فقد قال العرب جَلَدَه اذا أصاب جلده ورأسه اذا أصاب رأسه ، وكبده ودمغه وأذنه وأنفه ونابه ومعده ، اذا أصاب ما سُمي بهذه الأحرف من الأعضاء ، ومن ذلك رآه اذا أصاب رئته ، فاشتقوا بذلك من اسم العين الثلاثي • وقالوا حصاه اذا ضربه بالحصى ، ودَبَره اذا تلا دبره ، وحنك الدابة اذا جعل الرسن في حنكها ، وأسد الرجل اذا أشبه الأسد ، وتاس الجدي اذا صار كالتيس •

وقالوا عسَله اذا جعل فيه العسل فعلا أو مجازاً • ففي الحديث « اذا أراد الله بعبد خيراً عَسَله » • قال صاحب النهاية « العسل بسكون السين طيب الثناء مأخوذ من العسل بفتحتين » •

ويقال بدر الغلام اذا تم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامهوكماله، كما في النهاية وقال الراغب في مفرداته « •• والأقرب عندي أن يجعل البدر أصلا في الباب ، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه ، فيقال تارة بدر كذا أي طلع طلوع البدر » • وقال الأموي : « سمعتهم يقولون ما أحب أن تشوكك شوكة" وقال الكسائي : ما أحبّ أن تشيكك

شوكة ، وهما لغتان » • (النوادر لأبي مسحل ــ ٢/١١٦) • وتقول عصوته بالعصا وسطته بالسوط وهروته بالهراوة ورمحته بالرمح ونبلته بالنبل اذ طعنه ورماه (٢/١٧٢) •

واشتقوا من الثلاثي المزيد بحذف الزائد فقالوا : حنأ لحيته اذا خضبها بالحناء ، لكنهم قالوا حنَّأها بالتشديد أيضاً • وقالوا أركت الابل تأرك إذا لزمت الأراك ، والأراك شجر من الحمض يُستاك بقضبانه ، والواحدة أراكة •

واشتقوا الثلاثي المزيد من اسم العين الثلاثي فقالوا : تأبَّل اذا اتخذ الابل وتأرض اذا لصق بالأرض وتخشب صار كالخشب،وهكذا تحجر من الحجر • وقالوا تأسّد واستأسد ، من الأسد ، كما قالوا تليَّث اذا أشبه الليث في جرأته واقدامه ، وقالوا تمزّن على قومه اذا تفضَّل عليهم من المزن أي السحاب •

ويقال أرض مُخلة فيها خُلَّة والخلّة ما فيه حلاوة من النبات ومُروضة كثيرة الرياض ومُعشبة كثيرة العشب وعاشبة ذات عشب مثل لابن وتامر•• وآهله الله لهذا الأمر أي جعله له أهلا ، وأهَّله •• وفلان يعتصي على عصاه أي يتوكأ ، وقالوا استفيل واستنوق واستتيس واستنسر واستذأب واستجمل ، من الفيل والناقة والتيس والنسر والذئب والجمل •

واشتقوا من الرباعي فقالوا ثعلب الرجل اذا راغ ، وطحلب الماء اذا علاه الطحلب واشتقوا من الرباعي المزيد فقالوا قرطس الرامي اذا أصاب القرطاس أي الغرض •

وقالوا تنكَّب القوس اذا ألقاها على منكبه فاشتقوا بذلك من أسم العين المشتق ، ومن هذا القبيل قولهم : تمنطق وتمدرع وتمسلم وتمسكن ••

وكَثُرَ (أفعَلَ) في اشتقاقهم من أسماء الأمكنة فقالوا أهضب اذا دخل الهضبة وهكذا أصحر وأسهل وأبحر وأبرّ وأغرب وأعرق وأيمن وأعمن وأحرم اذا دخل الحرم وأساف اذا أتى السيف بالكسر، وهو ساحل البحر .

وكثر (أفعل) كذلك في اشتقاقهم من أسماء الأزمنة فقالوا أربعَ وأفجر وأظهر وأعصر وآصل ...

واشتقوا من أسماء الأصوات فقالوا من النعيق والخرير والصهيل والحسيس والأزيز والصرير والأنين والزئير والفحيح والطنين والهزيم والعواء والنباح والخوار والثغاء . نعق وخرّ وصهل وحسّ وأزّ ... وليست هذه مصادر الأفعال في الأصل وانما هي أسماء للأصوات حاكوا بها أصداء الطبيعة مذ كانت اللغة في طراءة سنها وحداثة نشأتها ، وكان اتصالُ الانسان بالطبيعة اتصالا لا انفصام له ، تنبثق أداته في التعبير من أصدائها وأحداثها ، يرعى أذنه فيتسقط حركاتها ويذكي الخاطر فيترصد سكناتها .

ولكن اذا صح أن الأفعال في الأصل إنما انتزعت من أسماء الأعيان ، وكان الأمر على هذا جارياً ، فما تأويل قول ابن جني في الخصائص (٢/٤٣٣) : « اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً ، والأكثر من المصدر » ، وقولُ السيوطي في المزهر (١/٢٠٣ ــ ط . المكتبة الأزهرية) : « والتاسع كون الأصل جوهراً والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية ، ولا شأنه أن يشتق منه ، فان الرد الى الجوهر حينئذ أولى لأنه الأسبق ، فان كان مصدراً تعيَّن الردّ إليه ، لأن اشتقاق العرب من الجوهر قليل جداً والأكثر من المصادر » .

أقول لا شك أنه اذا نظر الى اشتقاق الفعل بملحظ (نشوئي) فان أسماء المحسوسات كالجواهر أو أسماء الأعيان ، هي الأصل في

هذا الاشتقاق فهي الأشياء التي تتناولها الحواس قبل أن تنتهي مدلولاتها الى آفاق النفس • لكنك اذا اعتبرت كلام الأئمة وجدت أنهم قد نحوا في اشتقاق الفعل منحى آخر ، ذلك أنهم لحظوا أن المصدر ألصق بالفعل من حيث بناؤه وما يعتري هذا البناء وما يعترضه من الاتباع والابدال والقلب والاعلال ، فقرنوا هذا الى ذاك ، لأن كلاً أشبه بصاحبه من حيث كيانه وما يمكن أن يتعرض له في التصريف • وملحظهم هذا ملحظ (صرفي) لا (نشوئي) •

وقد ذهب الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة/١٩٩) الى أن الأئمة قد بنوا مذهبهم في رد الأفعال الى المصادر، على اعتقاد وجود أسماء المعاني قبل أسماء الأعيان ، وهو محال ، ومن ثم وجب رد الأفعال في نشأتها الى أسماء الأعيان • قال الدكتور الصالح « ان البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس ، قبل أسماء المعاني • لذلك كانت الأعيان ، هي أصل الاشتقاق دون المصادر •• كيف وقد امتلأت معاجمنا وكتبنا اللغوية بما لا يُحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال » • أقول لم يسبق الى اعتقاد الأئمة أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة ، وهذا حالهم حين قالوا الاسم قبل الفعل ، فانظر الى ما قاله ابن جني في الخصائص (١/٤٢٩ ــ ٤٣٢ • ط ــ ١٩١٣) : « وانما يعني القوم بقولهم أن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس ، وأسبق في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان •• فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم •• » وأردف « فاذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق

نفسه » وانتهى من ذلك الى القول « وأيضاً فان المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسم .. » .

وهكذا ذهب ابن جني الى أن المصدر ، وهو الأصل في اشتقاق الفعل عند البصريين قد انتزع من الجوهر . وحين بحث الأئمة أسماء الأعيان وأسماء المعاني أيهما أسبق في النشأة وأوغل في القدم قدروا أن الأعيان في الموازنة هي المتقدمة ، والمعاني هي المتخلفة حقيقة وأصلا . فانظر الى ما ذهب اليه السكاكي في كتابه مفتاح العلوم ، فقد جعل الكلم المستقراة نوعين : الأول ما « يشهد التأمل بتقدمه في باب الاعتبار والثاني ما جاء بخلاف ذلك » وهو المتخلف ، فسلك في المتقدم (الجوامد) أي الجوهر ، وفي المتخلف (الأفعال وما يتصل بها من الأسماء) أسماء المعاني والصفات . بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء هو فرع من الأفعال ، وأردف « الا المصدر عند أصحابنا البصريين ، رحمهم الله/١٤ » فانهم يعتدّون الفعل فرعاً عليه. وهو لم يشايعهم فيما انتحوه وقرروه ، بل جاز مجاز الكوفيين في مخالفة البصريين ، وذهب مذهبهم وجرى مجراهم فاعتد المصدر فرعاً على الفعل .

لم يكن كلام الأئمة أقل وضوحاً وأدنى دقة وجلاء حين بحثوا الجوهر والعرض فلم تغم عليهم معرفة في ذلك ، أو تستسر حقيقة . فانظر الى ما حكاه السيوطي في (الأشباه والنظائر/١٦٨) عن (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) : « قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وان كانت لم توجد الا مجتمعة . ألا ترى أنا نقول ان السواد عرض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع

والاستحقاق • وان العرض قد يجوز أن يتوهم زائلا ، والجسم باق!
فنقول ان الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من
السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ، بل
لا يجوز رؤيته لأن المرئيات انما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك
خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة » •

المصدر والفعل

البصريون والكوفيون على خلاف في أصل الاشتقاق • فقدأكد
البصريون أن الفعل فرع على المصدر في الاشتقاق ، على أن من
هؤلاء من رد الصفات الى المصدر أيضاً ، ومنهم من ردها الى الفعل•
وخالفهم الكوفيون فأكدوا أن الفعل هو الأصل والمصدر هو الفرع•
قال سيبويه في الكتاب : (١/١) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من
لفظ أحداث الأسماء • والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد •• »
فجعل أحداث الأسماء وهي المصدر الأصل في الاشتقاق وقال ابن
جني في الخصائص (١/١٢٧) : « واذا ثبت أمر المصدر الذي هو
الأصل ، لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع » فاعتد المصدر
هو الأصل والفعل هو الفرع • على أنه رد الصفات الى الفعل فقال
(١/٤٣٢) : « •• قيل يمنع من هذا أشياء ، منها وجودك أسماء
مشتقة من الأفعال ، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ألا تراه
يصح لصحته ويعتل لاعتلاله نحو ضرب فهو ضارب وقام فهو قائم
وناوم فهو مناوم • » •

ولكن ما حجة البصريين في أصلية المصدر وفرعية الفعل ؟•

الاشتقاق عند البصريين هو اقتطاع فرع من أصل يدور في
تصاريفه حول الأصل • ويراد بالأصل هنا الحروف الموضوعة على

المعنى وضعاً أولياً • فالفرع لفظ فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ، ينضم إليه معنى زائد على الأصل • فالضرب يدل بلفظه على الحركة المعلومة المسماة بهذا الاسم وحدها فهو الأصل ، أما ضرب ويضرب وضارب ومضروب فهو الفرع ، ذلك أن فيه حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية ، وهو ينطوي بهذه الحروف والزيادات على معنى الأصل وهو الضرب ومعنى آخر ، وهكذا بنى البصريون رأيهم على أن الفرع ما كان فيه معنى الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق •

وقد أيد البصريين فيما ذهبوا إليه ، واقتاس بهم ، وجرى على منهاجهم كثير من الأئمة ، وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وأبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين الامام محب الدين العكبري (٦١٦ هـ) في كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ولم يبق من هذا الكتاب إلا نقول جاءت في بعض كتب الخلف ، ومنها كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي إذ جاء فيه (١/١٢٨) : « قال أبو البقاء في التبيين: الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق ، منها : وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر •• وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد ، وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الافراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده ••• » وأردف :

« وطريقة أخرى وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر •• ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة •• » •

وقال بقول البصريين كثير من المحدثين ومنهم الأستاذ عبد الله أمين ، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (١/٣٨٢) ، وقد استند في ذلك الى أن الأنباري صاحب الانصاف قد ساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالا لقائل ، وقد خلص الى الأخذ بمقالة البصريين • قال الأستاذ أمين : « المبحث الأول في أن أصل المشتقات المصدر ، كما قال البصريون ، لا الفعل ، كما قال الكوفيون • وإذ كان الامام الجليل كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي ، رضي الله عنه ، قد ساق في المسألة الثامنة والعشرين ، في الصفحة الثانية بعد المائة ، من كتابه المسمى ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، آراء البصريين والكوفيين في أصل المشتقات ووازن بينها ولم يدع فيما جاء به مقالا لقائل ، فاني أكتفي في هذا المبحث بما كتب ونقلت عنه وعولت عليه •• » • ومن هؤلاء الدكتور صبحي الصالح ، إذ رأى في ذلك رأي البصريين ونزع منزعهم واستن بسننهم • فقد استشهد بما جاء في (أصول النحو) للاستاذ سعيد الأفغاني • قال الأفغاني : « المصدر يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن وزيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل والمفعول » •

أقول لم يزد الأفغاني على أن جاء بمقالة البصريين القائمة على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق • فالمصدر هو الأصل لأنه يدل على الحدث مطلقاً والفعل هو الفرع ففيه ما في

المصدر من الحدث وزيادة هي الدلالة على الزمن المعين • وكذلك الوصف فالوصف فرع على المصدر كالفعل • وقيل بل الوصف منطو على ما في الفعل من حدث وزمن وزيادة هي الدلالة على الموصوف فهو فرع على الفعل ، فالفعل فرع وأصل ، وعليه السيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني •

وقصارى ما هناك أننا اذا جرينا مجرى البصريين في قضية الاشتقاق من حيث تعريف (الفرع) المشتق منسوباً الى (الأصل) المشتق منه بأنه (ما دل على ما دل عليه الأصل وزيادة) انتهينا الى ما انتهوا إليه ، فعلى هذا مدار الكلام ومتصرفه ، ولكن هل ثمة ما يوجب اعتبار هذا التعريف الحقيقي بالضرورة ، والاقتداء به والانتصار له ، أليس هناك موقف فسحة وسعة أخلق بالايثار وأحرى بالاختيار !

قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضو المجمع (٢/٢٠٢) : « رجحوا ما رأى أهل البصرة من أن المصدر هو الأصل ، بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، وهي أقوى ما عندهم من الحجج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها ، ولو قام برهان كذلك لأكره عقول أهل الكوفة على قبوله ، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر الذي لا يدل إلا على الحدث فرعاً من الفعل ، الذي يدل على الحدث والزمان المعين • فان في ذلك زيادة الأصل على الفرع • فالمسألة ظن واجتهاد ، وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض » •

وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/٢٥١) : « وكونه أي المصدر أصلا في الاشتقاق لهذين أي للفعل والوصف•• هو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما ؛ وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، ليس أحدهما

مشتقاً من الآخر » ، وأردف : « والصحيح مذهب البصريين لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة » .

وقد عقب على ذلك الامام الصبان فقال : « قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه الأصل وزيادة .. ما هنا ليس كذلك ، أفاده الدنوشري .. وقد ناقش قولهم أن من شأن الفرع الزيادة على أصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك » .

فاذا نحن لم نخلد الى التعريف اللفظي للفرع والأصل ، في مقالة البصريين ، وفزعنا الى تعريف حقيقي يكون للماهية فيه تحقق وثبوت ، كأن تقول « الأصل ما سبق تصوره وقيامه في الذهن » كان التعريف أليق بالواقع اللغوي . واذا كان المدرك الحسي أسبق الى الذهن من المدرك المعنوي ، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر ، كان المصدر الدال على العموم والجنس والمطلق متخلفاً عما يمكن تصوره من أسماء الأعيان وما انتزع منها من أفعال واشتق من هذه من صفات ، وما صح أنه الأسبق هو الأصل .

قال ابن جني في الخصائص : « ورتبة المشتقّ منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه » .

وأشار الكوفيون الى نحو من هذا فقالوا ان المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له ، فعل يفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر . أما احتجاجهم بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ، والاعتلال حكم تسبقه علته ، فاذا كان الاعتلال في الفعل أولا ، وجب أن يكون أصلا ، وكذا قولهم بأن الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ،

والقوة تجعل القوي أصلا لغيره… أقول احتجاجهم بهذا وذاك احتجاج اعتباري لا يكاد يقف فيه الجدل على وجه يخلد إليه بيقين .

وقد بحث المسألة الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي ، رحمه الله ، في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف) فناقش ووازن وكايل وأدلى بحججه وانتهى من بحثه الى الأخذ بمذهب الكوفيين ، واستدل على صحة دعواه بثلاثة عشر دليلا فقال « هذه ثلاثة عشر دليلا تنتقض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصدر ، وهي أدلة نحن اهتدينا إليها ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم » .

أقول إني لأستسرف دعوى جواد هذه ، فاذا كان قد أصاب في ذهابه مذهب الكوفيين وقياسه قياسهم فان جل ما جاء به من الأدلة على سداده واستقامته ، اصطلاحي اعتباري . ويكاد يكون أظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد والمجسد أسبق الى الذهن من المجرد ، وليس هذا جديداً كما أوضحناه ، وكذلك قوله انك تكتب ثم تسمي فعلك الكتابة وهو ما صرح به الكوفيون حين ذكروا أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . فليس صحيحاً أنه قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى مبتكراً ، بما لم تفتح العين على مثله أو نزع مقترحاً ، الى ما لم يسبق إليه سابق أو ينازعه فيه منازع .

وتابع السكاكي أبو يعقوب (ت ٦٢٦ هـ) في (مفتاح العلوم) الكوفيين فاقتاس بهم ووطىء مواقع أقدامهم واعتل لأصالة الفعل بأن المصدر يتبع الفعل في اعلاله وتصحيحه ، ودليل السكاكي هذا اعتباري اصطلاحي .

على أن ثمة منحى يوضح الأمر ويجلوه ويكشف عن مكنونه ، ذلك أن اللغات السامية قد اعتدت الفعل أصلا للاشتقاق دون المصدر ،

كما أوضح ذلك الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية/١٤) إذ قال : « تتميز اللغات السامية في بعض أحوالها عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخصائص تجعل من كل من هذه اللغات كتلة واحدة . وأهم تلك المميزات تنحصر : ١ ـ في أن هذه اللغات تعتمد على الحروف الصامتة وحدها ولا تلتفت الى الحروف الصوتية كما هي الحال في اللغات الآرية ... ٢ ـ وأن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه الى أصل ذي ثلاثة أحرف ... ٣ ـ واشتقاق الكلمات من أصل هو الفعل ... » وأردف : « وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر هو الأصل الذي يشتق منه أصل الكلمات والصيغ، لكن هذا الرأي خطأ في رأينا لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية » .

عزا ولفنسون مذهب الأئمة في اعتداد المصدر أصلا في الاشتقاق ، الى مجاراتهم الفرس فقال : « وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي . أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير بل نجد الضمير مسنداً الى الفعل ومرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً » .

وقد عالج الأستاذ الأفغاني هذا الرأي فقال : « ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة ، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الافرنج . ومع رغبته في أن يعم بنظريته هذه اللغة العربية ولغته العبرية ، يجدر بالمتأمل الوقوف وعدم القطع ، ما لم يقم عليه البرهان الساطع ، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات » .

أقول لابد للغات عامة أن تتغاير فيعزى ما تقارب منها في أصوله الى فصيلة واحدة ، فالذي يقع فيه التغاير بين فصيلة وأخرى إنما هو القواعد والأصول الأخرى كالبنية اللغوية والاشتقاق ، دون الأشكال والمفردات • فالذي ذكروه أن العربية خالفت بعض أخواتها في أداة التعريف وعلامة الجمع ، كما أورده الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) والأستاذ محمد عطية الابراشي في كتابه (الآداب السامية) ، ولكنها لم تخالفها في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق ، كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية ، ورد الكلم الى أصل ثلاثي ، ووحدة الأصل في بنيتها وعدم تعدده كما يتعدد في اللغات الآرية • قال الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (علم اللغة/١٣٣) : « وقد اعتمدنا في التفرقة بين هاتين الفصيلتين ــ أي السامية والآرية ــ على أمور تتصل بالقواعد لا بالمفردات ، وذلك لأن ناحية القواعد هي أهم ما تمتاز به الفصائل بعضها عن بعض ، فمنها تتكون شخصية اللغات وإليها ترجع مقوماتها ، وهي التي تمثل المظهر الثابت المستقر في اللغات ، فهي لا تكاد تتغير •• فتشابه لغتين في القواعد يدل اذن على انتمائهما الى فصيلة واحدة ، واختلافهما فيها يدل على اختلاف فصيلتيهما •• » •

فاذا استقر الأمر على ما بيناه ، صح معه أن مغايرة العربية لأخواتها السامية إنما كانت في الأشكال والفروع ؛ لا في القواعد والأصول ، واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل ، إنما هو من هذه القواعد والأصول •

هذا ما رأينا أن نعرض له من مذاهب النحاة وآرائهم في مصادر الأفعال والكشف عن دلالاتها وطرائق جمعها وصوغها وقياسها واشتقاقها واعمالها ، فيما صدقت نيات الأوائل في تحري صوابه وابتغاء حقائقه بأفصح لسان وأبلغ بيان •

وقد استعنا في البحث بما استقر في هذا الباب من ضوابط وقواعد ، ليقطع في الأمر برأي لا يعوزه تدبر ، ويقين لا خفاء به ولا ارتياب ، هذا وجه مطلبه والوقوع عليه .

ونحن نعتذر مما بسطنا القول فيه ليقف القارىء في كل مسألة على ما استبهم من وجوهها واستغلق من أحنائها ، فتخف الكلفة عليه في تحصيلها ، ويكون على ثقة من اصابة الرأي فيما تشعبت مذاهب القول في قبوله وردّه ، واشتدت الحاجة إليه في التعبير والاصطلاح ومسّت في تحقيق المعاني وضبط دقائقها .

ولابد في مسلك البحث هذه من انعام الفكر وإعمال الروية ليخلص الرأي من كل شائبة ويصفو من كدر أو معابة ، فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده لا يخالف في رأي أو ينازع في حكم وأرجو أن أكون قد أدركت من بحثي ما أردت فلم أخطىء القصد .



تعقيب

للدكتور يحيى المصري استاذ النحو والصرف بكلّية الآداب من جامعة حلب على موضوع : (النحاة ومصادر الافعال)

للاستاذ صلاح الدين الزعبلاوي

وقد نشر في العدد (٣٣) من المجلة في تشرين الأول من عام ١٩٨٨ . قال الدكتور المصري :

١ ــ إننا نطالع في ص ٣٤ كتاب ابن القيم : بدائع الفنون ، وكذلك في ص ٣٥ ، ولا يخفي عليكم تسميته ، فهو « بدائع الفوائد » وليس بدائع الفنون .

٢ ــ نرى في منتصف الصفحة ٥٥ ما يلي : « ... وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧) ... » .

يقوي في نفسي حذف لفظة (ابن) ، فتكون العبارة كما يلي : « وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات الأنباري » ، لأن ابن الأنباري ــ كما هو معلوم ــ من رجال القرن الثالث الهجري (ت ٢٢٨ هـ) .

٣ ــ فرّق الأخ صلاح بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ فقط ، وذلك في الصفحة ٣٥ تحت عنوان : خصوص اسم المصدر ، لأنّ ثمة فرقاً بينهما من جهة المعنى ، وقد افترق العلماء في ذلك على ستة مذاهب ، كان ذكرَها المرحوم العلامة محمد الخضر

حسين سنة ١٩٥٠ تحت عنــوان : اســم المصدر في المعاجم • ونشر البحث في الجزء الثامن من مجلة مجمع اللغة العربية•••

٤ ــ نرى في الصفحة ٣٦ تحت فِقرة : الأسماء المصدرية• نرى الأخ قد ذكر خمسة ألفاظ فقط : (وضوء ، طهور ، ولوع ، قبول، وقود) كان سيبويه ذكرها في الكتاب ٢/٢٢٨ بولاق ، ومِثلُه المبرد في المقتضب٢/١٢٨،وابن عصفور،كما في البحر١/١٠٢•

وأقول للفائدة : زاد الكسائي : الوزوع • قال أبوحيان: وينبغي أن يضاف الى ذلك : لغوب ، فتصير سبعة (البحر ٨/ ١٢٩) •

ثم رأيت الصاغاني في العباب ، مــادة (لغب) يذكــر : الدّحور ، فيكون العدد ثمانية •••

٥ ــ في ص ٣٨ تحت عنوان : جمع المصادر • لابد من الاشارة الى أن تثنية المصدر وجمعه عند بعض النحويين جائزة قياساً ، وهو ظاهر كلام ابن جني في (اللّمَع ص ١٣٥) ، وإليه ذهب ابــن مالك ، كما في (المساعد على تسهيل الفوائد١/٤٦٦) • قال أبو حيان في الهمع ٣/٧ « والتثنية أصلح من الجمع قليــلا ، تقولُ : قمت قيامين ، وقعدت قعودين ، والأحسن أن يقــال : نوعين من القيام ، ونوعين من القعود » •

والقولُ بعد قياس تثنية المصدر النــوع هو ظاهر كــلام سيبويه ، واختاره الشلوبين ، وابن أبي الربيع كما في كتابــه (الملخص في ضبط قوانين العربية صفحة ٣٥٦) •

هذا ، وقــد عبّر الفارسي في (المسائل المنثورة ص ٣) عن سبب عدم تثنية المصدر أو جمعه « بأنه اسم يؤدي غرضاً

من الجنس ، فاذا كان عبارة عن الجنس لم يجز أن تثنيه وتجمعه ، لأنه يستغرق به جميع ما تريد أن تذكره ، فاستغنيت عن ذلك » •

٦ ـ في ص ٤١ تحت عنوان : القياس في جمع المصدر • أذكر ما يلي للفائدة :

أ ـ ذكر الفراء في موضعين من كتابه (معاني القرآن) أن المصدر يثنى ويجمع في ج ٢/٥٤ و ٤٢٤ • وفي موضعين أن المصدر لا يثنى ولا يجمع في ج ٢ ص ٢٦٣ ، وفي ج ٣/١٧٢ •

ب ـ ان المصدر إذا اختلفت أنواعه لا يجمع بقياس واطرادعند سيبويه وجمهور البصرة •• وأجاز القياس فيه الفراء (معاني القرآن ٢/٤٢٤) • قال استاذي العلامة المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة : « جاء جمع المصدر كثيراً في في القرآن مما يرجّح مذهب الفراء» ثم ذكر الشيخ هذه الآيات :

ـ « ولي فيها مآرب أخرى » ٢٠ : ١١

ـ « والى الله ترجع الأمور » ٢ : ٢١٠

ـ « أم تأمرهم وأحلامهم بهذا » ٥٢ : ٣٣

ـ « فألوا أضغاث أحلام » ١٢ : ٤٤

ـ « وجعلناها رجوماً للشياطين » ٧» : ٥

ـ « فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا » ٣٤ : ١٩

ـ « ان أنكر الأصوات لصوت الحمير » ٣١ : ١٩

ـ « تبخلوا ويخرج أضغانكم » ٤٧ : ٣٧

ـ « وتظنون بالله الظنونا » ٣٣ : ١٠

ـ « أوفوا بالعقود » ٥ : ١

ـ « فيضاعفه له أضعافاً كثيرة » : ٢٤٥

(كلام الشيخ عضيمة والاستشهاد من كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم) .

٧ ـ في ص ٤٤ تحت عنوان : اعمال المصدر :

أقول : لم يتعرض الأخ صلاح الى ناصب اسم المصدر ، ففي نحو قوله تعالى :

« وتبتّل إليه تبتيلا » ، « والله أنبتكم من الأرض نباتاً» نرى ـ مثلاً ـ أن حديث المبرد كان مجملاً في المقتضب ، الجزء الأول ، ولكنه في ج ٣/١٨٤ كان صريحاً في أن الناصب هو الفعل المحذوف ، وسيبويه مع المبرد . (الكتاب ٢/٢٤٤ بولاق) .

وقد نسب إليه ابن يعيش ١/١١٢ ، والرضي ١/١٠٤ أن الناصب هو الفعل المذكور .

أما السيوطي فقد نسب الى المبرد أن الناصب هو الفعل المحذوف (الهمع ١/١٨٧) .

٨ ـ في ص ٤٥ تحت فقرة : السماع والقياس في مصادر الثلاثي . ذكر صاحب البحث ما جاء في (المطلوب شرح المقصود/١ ـ ٢١ و ٢٢) أن « مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه ...».

وأقول : ان سيبويه يقول في الكتاب ٢/٢١٥ بولاق = ٤/٧ هارون :

« وبعض العرب يقول : كَتْباً على القياس » .

وقال في ٤/٤ هارون : « وقد قالوا على القياس : أتْياً »

وقال في ج ٢/٢١٦ = ٤/٩ هارون : « ضربها الفحل ضِراباً ، كالنِّكاح . والقياس : ضَرْباً ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون: نكحاً ، وهو القياس » .

ينظر (سيبويه ٢/٢١٨ ب = ٤/١٥ هارون ، و ٢/٢٢٩ بولاق = ٤/٤٥ ط . هارون، والمقتضب ٢/١٢٧، والخصائص ١/١٥٩ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٧١٤) .

٩ ـ انه اذا وُصف بالمصدر فلا يثنى ، أو يجمع ، أو يؤنث . تقول : رجل عزب وامرأة عزب ، ورجل خصم ، وامرأة خصم. (الأشباه والنظائر ٤/٢٠٨) .



ايضـــاح

حول تعقيب الدكتور يحيى المصـري على موضوع النحـاة ومصـادر الأفعـال للاستاذ صلاح الدين الزعبلاوي

قال الأستاذ الزعبلاوي :

اطلعت على كلمة الدكتور يحيى المصـري ، أسـتاذ النحـو والصرف بكلية الآداب بحلب ، وقد علّق بهـا على فصل (النحـاة ومصادر الأفعال) الذي نشر لي ، في العدد الثالث والثلاثين من مجلة التراث العربي ، كتب الله لها النمو والارتقاء ، وقـد صدر في تشرين الأول من عام ١٩٨٨ . وهذا ما بدا لي أن أوضح به الرأي في هـذا التعقيب :

باشر الأستاذ المصري كلمته بتقسيم (ملاحظاته) عـلى تسـع فقرات ، معدداً بها ما ارتآه من اضافة وتصحيح . وكنت أرجـو أن يستنّ بسنّة العلماء فيستفتح كلمتـه بتحيّة يسديها الـى صاحب الفصل . كما اعتاد الباحثون أن يفعلوه ، كلما اتفق لهم أن يتواصلوا في بحث مسألة من مسائل اختصاصهم . وقد عرف الأستاذ المصري ، ولاشك ، أني لا أقعد عن السعي في خدمة العربية كتابة وتأليفاً ، منذ أكثر من نصف قرن .

وهاك جوابي عما جاء في فقرات هذا التعقيب :

١ ــ ذكر الأستاذ المصري في فقرته الأولى أن كتاب ابن القيم هو (بدائع الفوائد) لا (بدائع الفنون) ، كما جاء في الفصل ، وقد أصاب في تنبيهه هذا • على أني عدت الى الأصل الأول الذي كتب به الفصل فوجدت اسم الكتاب قد جاء فيه على وجه الصحة (بدائع الفوائد) • ولست أدري كيف حُرِّف الاسم بعدئذ ، فآل الى ما آل إليه ، واني لأعتذر من هذا السهو على كل حال • ولكن ما الرأي في الفقرات الأخرى ؟

٢ ــ ذكر الأستاذ المصري أنه جاء في الفصل ، « وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري » فقال : « ويقوى في نفسي حذف لفظة ــ ابن ــ فتكون العبارة : أبو البركات الأنباري » ، وأردف: « لأن ابن الأنباري كما هو معلوم من رجال القرن الثالث الهجري ، ت ٢٢٨ هـ » •

وهكذا ذهب الأستاذ الى أن صحة الاسم هــو : أبو البركات الأنباري ، بحذف (ابن) ، ولم يذكر لماذا قوي هذا في نفسه • ونحن نرى أنه لم يوفَّق في اعتراضه هذا ، ففي ما لدينا من المصادر القديمة والحديثة ما يثبت صحة ما جئنا به • فهذا مثلاً ابن خلكان في كتابــه المشهور (وفيات الأعيان) يقــول : « ابن الأنباري النحوي أبــو البركات عبد الرحمن ــ ٣/١٣٩ » فيثبت لفظة (ابن) قبل الأنباري ولا يحذفها • بل هذا الامام السيوطي يقولَ في مواضع مختلفة مــن كتابه (المزهر) : « قال الكمالُ بن الأنباري في لمع الأدلة ــ ١/١٢٥ و ١/١٠٨ » ، ويقول أيضاً : « ألَّف في الأضداد جماعة من أئمة اللغة منهم قطرب والتوّزي وأبــو بكر بن الأنباري وأبــو البركات بن الأنباري ــ ١/٣٩٧ » ، كمــا يقولَ · « الكمال أبــو البركات ابن الأنباري عبد الرحمن ــ ٢/٤٢١ » فيثبت لفظة ــ ابن ــ كلما ذكــر

الاسم ، كما أثبتها ابن خلكان ، خلافاً لما قوي في نفس الأستاذ المصري •

أقول وهكذا فعل المؤلفون حديثاً كالدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي ـ ص/١٣٢) والدكتور محمد علي سلطاني في كتابه (فصول في النحو ـ ص/١٩) والدكتور عبد العزيز عتيق في كتابه (المدخل الى علم النحو والصرف ـ ص/١٦١) والدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة كتاب (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) وهو لأبي البركات ابن الأنباري ، هذا وقد قام الأستاذ عبد التواب بتحقيقه ، فما رأي القارىء ؟

أما قول الأستاذ المصري : لأن ابن الأنباري من رجال القرن الثالث الهجري » ففيه نظر أيضاً • فالأستاذ لم يعرّف (ابن الأنباري) هذا الذي ذكره ولم يكشف عن اسمه ، فاذا كان هو أبا بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، وهو الغالب ، لأنه علم الكوفية المشهور ، فانه توفي عام (٣٢٧ هـ) على ما في معجم الأدباء لياقوت (ص/٣٠٦ ـ ٣١٣) أو عام (٣٢٨ هـ) كما في معجم المؤلفين (١١/١٤٣) وسواه ، لا عام (٢٢٨ هـ) كما حسب المصري!

٣ ـ ذكر الأستاذ المصري أني فرّقت بين المصدر واسمه من حيث اللفظ فقط ، ولم أفرق بينهما من جهة المعنى ، فما رأي القارىء، إذا عاد الى الأصل فتحقق أني اجتزأت من الكلام على الفرق بينهما من حيث اللفظ ببضعة أسطر ، وبسطت القول في الفرق بينهما من حيث المعنى في أكثر من صفحتين كاملتين من صفحات الفصل ، ولو لم أجعل ما بسطت القول فيه تحت هذا العنوان •

٤ ـ لم يتبين الأستاذ المصري في هذه الفقرة ما عنيت بما جئت به من الألفاظ على زنة (فعول) وهي : الوضوء والطهور والوقود

والقبول والولوع ، على وضوح ما عنيت • فقد تخيرت بهذا ألفاظاً من (فعول) ، جاء كل منها بفتح الفاء وضمها ، فكان أحد هذين الوجهين دالاً على المصدر والآخر دالاً على الاسم ، وهكذا فعلت فيما أوردته على زنة (فَعْل) بسكون العين كالغسل بالفتح وهو المصدر ، والغسل بالضم وهو الاسم ، فلا يكون الفارق في اللفظ بين المصدر واسمه في جميع الأمثلة غير حركة الفاء ، فحسِبَ الأستاذ المصري أني أردت استقصاء ما جاء من مصادر (فَعول) بالفتح ، فأضاف ثلاثة ألفاظ ، لا يصح فيها ما صح في الألفاظ الخمسة التي أوردت ، وهي (اللغوب والوزوع والدحور) فماذا يكون الأستاذ قد فعل ؟

وهو لو استطاع باضافته هذه أن يستقصي حقاً ما جاء من (فعول) من المصادر بفتح الفاء ، مما لا يتصل بغرضنا من قريب أو بعيد ، لهان الأمر أيضاً ، لكنه لم يبلغ مأربه من ذلك ، والا فما باله لم يذكر من المصادر (الهويّ) مثلاً بتشديد الياء، من قولك هَوَى الشيءُ يهوِي هويّاً اذا سقط من علو ، فقد جاء مصدراً بفتح الهاء وضمها ، وهو على (فعول) كما لا يخفى • فانظر الى ما جاء في المصباح : « ••• ولا يوجد مصدر على فعول بالفتح الا ما شذ نحو الهوي من قولهم هوى الحجر هويّاً والقبول والولوع والوزوع••» وقد جاء مصدر الهويّ هذا بفتح الهاء وضمها في المصباح واللسان والتاج •• وان شاء الأستاذ دللناه على مصادر بحثه هذا ومنها القاموس وشرحه وشوارد اللغة للصاغاني (ص/١٥) والمحتسب لابن جني (٤٨/١ و ٣٥١/٢) وخاتمة المصباح ، ومزهر السيوطي وسواها ••

٥ ــ حاول الأستاذ المصري هنا أن يضيف أيضاً ما حسب أنه جديد علينا فقال : « لابد من الاشارة الى أن تثنية المصدر وجمعه

عند بعض النحاة جائزة قياساً .. » وكلامه هذا يوهم بأننا لم نشر الى ذلك ، فجاء هو ينبه عليه ، واذا عاد القارىء الى الفصل تحقق بما لا ريب فيه ولا خفاء أننا ذكرنا ذلك صراحة وأكدناه واستشهدنا بقول صاحب الهمع (١/١٨٦) : « أما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك ، قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والعلوم .. » وقد جئنا على ذلك بكثير من الأمثلة ، وليعد الأستاذ ثانية الى ما بسطنا القول فيه تحت عنوان (القياس في جمع المصدر ، ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري ، جمع البيان والبلاغ والعذاب ، جمع ما انتهى بالتاء من المصادر ..) ليتبيَّن ألاّ وجه لاضافته !

وقد أضاف الأستاذ الى هذا فذكر ما قاله الفارسي في مسائله المنشورة من أن سبب عدم تثنية المصدر وجمعه هو استغراق الجنس. واذا عدنا الى كتاب أبي علي الفارسي هذا وجدنا أنه ذكر ما ذكر تعليقاً على قول القائل (وحده) اذ قال : « إنما نصبوا وحده في كل وجه لأنه جُعل في مواضع المصدر كأنه أراد : أفردته إفراداً » وهكذا شبه الفارسي قولك (وحده) وهو المصدر المنصوب ، بالمصدر المؤكد ، لا يثنى ولا يجمع لدلالته على الجنس . وهذا ما ذكرنا في فصلنا بالحرف الواحد حين قلنا : « فالمصادر في قولك قمت قياماً وجلست جلوساً قد ماثل فعله من حيث دلالته على الحدث وجنسه دون تحديد فهو باق على مصدريته » فما الجديد الذي أتى به صاحبنا المصري في كل هذا ، وقد عالجنا الأمر فيه ، وفصَّلنا القول تفصيلاً لا يكاد يكون فوقه زيادة لمستزيد،ولم نقف فيما قلناه عند النصوص، بل ذهبنا وراء ذلك ما وسعنا ، بكثير من التبصُّر والتدبُّر .

٦ ــ ذكر الأستاذ المصري أن الفراء أشار في موضع من كتابه

(معاني القرآن) الى أن المصدر يثني ويجمع (٢/٥٤ و ٢/٤٢٤) وفي موضعين آخرين أن المصدر لا يثنى ولا يجمع (٢/٢٣٦ و ٣/ ١٧٢) ، ولم يكشف عن سر ذلك ، وكأن شأن الأستاذ أن يدل على النص ولا يعنيه بعد ذلك أن يستشف ما وراءه ، أفاتخذ الفراء شرطاً لتثنية المصدر وجمعه فاذا تحقق الشرط امكن أن يثنى وسجمع ، والا امتنع ؟ أم نقض ما كان أثبته من القول فاستلزم الأمر ألا يؤخذ برأيه. وهو حكم لا يصدق في إمام كالفراء ؟

ثم ذكر أن سيبويه وجمهور البصرة لم يأخذوا بقياس جمع المصدر ولو اختلفت أنواعه ، خلافاً للفراء في كتاب (معاني القرآن ـ ٢/٤٢٤) وأن أستاذه العلامة محمد عبد الخالق عضيمة ، رحمه الله . قد رجح القول برأي الفراء لكثرة ما ورد في التنزيل من المصادر المجموعة ، وقد أتى منها بأحد عشر مصدراً .. أقول كل ما ذكره الأستاذ المصري لا يغني عن معرفة متى يمكن جمع المصدر ، وهو ما لم يتعرض له من قريب أو بعيد ، وقد ألححنا على ذلك بنصوص أثبتناها من الهمع وشرح الكافية والمفصل والكليات والمصباح،أما ما عدده أستاذه من المصادر المجموعة في التنزيل،فقد عددنا منه الكثير مما جاء في التنزيل وعلى لسان العرب والأئمة الفحول ، وكنت أرجو أن يأتي الأستاذ المصري بنص واحد يجمع فيه بين ذكر المصادر المجموعة والسر في امكان جمعها للأخذ بقياس الجمع هذا ، كلما توفر شرطه، لكنه لم يفعل ! فأين الجديد في ما أضاف ؟.

٧ ـ ذكر الأستاذ المصري أنني لم أتعرض لناصب اسم المصدر. وفي الجواب عن ذلك أقول : ما حاجتي الى أن أتعرض لهذا ، وكل ما أنا بسبيل بحثه هو الكلام على إعمال المصدر ، وقد قلت : شرط إعمال المصدر عمل فعله متعدياً ولازماً بقاؤه على مصدريته بدلالته على حدثه وجنسه ، ذلك ليستقيم له أن ينوب عن فعله أو يحل محل

الفعل المصحوب بأن أو ما المصدريتين محله • وكأن المعترض لم يتبين ما قصدته هنا أيضاً ، وقد دفعه حب الاضافة الى أن يضيف سواء اتصل ذلك بما نحن بسبيله من البحث أم لم يتصل !•

٨ ـ علق الأستاذ المصري على ما جئنا به في باب (السماع والقياس في مصادر الثلاثي) فاسترعى نظره ما جاء في كتاب المطلوب شرح المقصود (ص/٢١ ـ ٢٢) من أن سيبويه قد قال بالسماع في هذه المصادر خلافاً للزمخشري القائل بالقياس • فعمد الى نصوص من كتاب سيبويه يحاول بها أن يثبت أن سيبويه قد قال بالقياس في هذه المصادر ، خلافاً لما جاء في كتاب المطلوب •

وفي الجواب عن ذلك أقول : لو عاد المعترض الى كتاب (المطلوب شرح المقصود) ، لَوَجَدَ أن صاحب المقصود قد قسم مصادر الأفعال الى ثلاثية (أي مجردة) وغير ثلاثية فنسب السماع الى الأولى في مقابلة نسبة القياس الى الأخرى ، كما قسم مصادر الثلاثي الى غير ميمية وميمية فوسم الأولى بالسماعية والأخرى بالقياسية ، وهذا واضح لا خفاء به •

ثم جاء صاحب المطلوب يشرح هذا فيقول : « ان كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سُمع من العرب فهو سماعي ، وهذا إنما يتصور في مصدر الثلاثي المجرد » • وهذا واضح أيضاً معناه أن القياس لا يثبت ولا يعمل به ازاء المسموع من مصادر الثلاثي وهذا مذهب سيبويه حقاً • ومضى صاحب المطلوب يعلل نسبة السماع الى مصدر الثلاثي فيقول : « لتعذر ضبطه حتى قيل ان مصدر الثلاثي لا يمكن تعداده لأنه يرتقي ، على ما ذكر سيبويه ، الى اثنين وثلاثين باباً •• » • ويردف : « فما تعذر ضبطه لكثرته أبقي على ما سُمع من العرب ، هذا مذهب سيبويه • وأما مذهب الزمخشري فانمصدره

قياس » . وكلامه هذا لا لبس فيه . فاذا قيل ان سيبويه قد أخذ بالسماع في مصدر الثلاثي فذلك يعني أن السماع لديه ها هنا يبطل القياس ، وأنه لا يعمل بالقياس حتى يُفقد السماع . خلافاً للفراء والزمخشري فانهما يقولان بالقياس اذا لم يعرف السماع فاذا عرف أضافا إليه القياس أيضاً .

وقد جاء المعترض نفسه بنصوص من كتاب سيبويه تؤيد هذا الذي قلناه ، دون الذي أراده . قال سيبويه : « وقالوا ضربها الفحل ضراباً كالنكاح ، والقياس ضرباً ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون نكحاً ، وهو القياس » . ومعنى ذلك أن القياس أن تقول : ضربها الفحل ضرباً لا ضراباً ، لكن العرب قالت ضراباً ، ولم تقل في ذلك ضرباً ، فيؤخذ بالسماع ، أي بما قالت العرب ، دون القياس .

وهذا كلام الأشموني في المصدر الثلاثي (٢/١٩٢) ، قال : « والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيس على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش » . وقال الصبّان في تعليقه على هذا : « وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه ، وان سمع غيره » .

وقصارى ما هناك أن سيبويه لم يأخذ بمذهب القائلين بالقياس اذا وجد السماع ، فهو لذلك قائل بالسماع كلما خالفه القياس ، لأن السماع عنده يبطل القياس ، وهذا ما أراده صاحب المطلوب ، وعليه كلام سيبويه في الكتاب . على أن سيبويه لم يأخذ بمذهب المنكرين للقياس اذا فقد السماع ، فهو قائل بالقياس من هذه الجهة وحدها ، أي حين يُفقد السماع . وقد نهج هذا النهج أبو علي الفارسي وابن جنّي ، كما جاء في كتاب : (تصريف أبي عثمان المازني) .

وبعد فاننا لم نذكر ماذكرناه هنا لنوضح نصاً أوردناه في مقالنا .

فالنص المعني واضح لكل متأمل • وقد جاء فيه أن الزمخشري يخالف سيبويه فيرى الأخذ بالقياس الى جانب السماع ، اذا خالفه السماع ، فسيبويه ، على هذا ، لا يرى الأخذ بالقياس حين مخالفة السماع • وإنما ذكرنا في ردنا ما ذكرنا لنؤكد أن المعترض لم يتبين النص المذكور ، في هذه الفقرة أيضاً ، فجاء اعتراضه بلا دليل •

٩ ـ وأخيراً حاول الأستاذ المصري ، على عادته ، أن يضيف الى ما قلناه شيئاً فذكر ما جاء في الأشباه والنظائر (٢٠٨/٤) : « واذا وصف بالمصدر لا يثنى أو يجمع أو يؤنث •• » فنبه بذلك على وجوب الاشارة إليه •

أقول قد خلا فصلنا فعلاً مما ذُكر لأمر راعيناه بالتدبر • ذلك أن بحثنا قد تناول جمع المصدر مفرداً ، لا جزءاً من تركيب ، كما هو حال المصدر اذا وصف به • فالوصف بالمصدر باب قائم برأسه ، لا بد في معالجته من احصاء مسائله واستقراء دقائقه ، خلافاً لما يوهمه ظاهر النص الذي أتى به الأستاذ المصري • وقد مرَّ به الأئمة على عجل حيناً لكنهم بسطوا القولَ فيه بمباحث جزيلة مشبعة الفصول حيناً آخر ، وتباينت وجهاتهم في جواز جمع المصادر اذا وصف بها • وممن جاء بتفصيل الكلام فيه الامام المرتضى في أماليه (١٠٥/١) وابن جني في خصائصه (٢٠٢/٢ ـ ٢٠٨) والبغدادي على شرح بانت سعاد (٣٦٧/١ : الاختلاف في جواز جمع المصادر ان وصف بها) فضلاً عما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٧١ •

وبعد فقد صحَّ بما قدمنا أن لكل باحث أن يفصح عما بدا له من القول في مباحث الآخرين ، على أن يكون طويل النَفَس حسن التثبيت فيما يتخذ من رأي • ونحن نشكر للأستاذ المصري ، على كل حال ، مسعاه هذا الذي إنما أراد به وجه الحقيقة ليس غير ، فقد

حملنا بتعقيبه على جلاء جوانب من البحث اللغوي ، ولو لم تتصل بموضوعنا الأول في كل حين . ونود أن ننبه على أن الاستكثار من نصوص الأئمة لا يجدي فتيلاً ، ما لم نعمد فيه الى معارضة النص بالنص ، وبسط الموجز من هذه النصوص وحل مشكلها والكشف عن أغراضها ومقاصدها . وعلينا ألا نكتفي بعد ذلك بحفظ ما أثر عن النحاة لنشير برأي أسلافنا وتتكلم بكلامهم في كل حين ، فانه لابد من انعام النظر فيما انتهوا إليه من حكم،وتصريف الفكر فيما استنّوا من قياس ، فلا يكون اقبالنا على التراث إقبال محاكاة واحتذاء ، بل إقبال معالجة واصطفاء . وبهذا وحده يمكن أن ننهج في تأسيس معاصرة لغوية على أسس قويمة من الأصالة ودعائم محكمة من التراث ، والله من وراء القصد .

مسرد بمصادر الفعل الخامس (النحاة ومصادر الأفعال)

١ ـ نهج البلاغة للامام علي (رض) .

٢ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو .

٣ ـ معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد .

٤ ـ التصريف لأبي عثمان المازني .

٥ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت أبي يوسف يعقوب .

٦ ـ التربيع والتدوير لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .

٧ ـ حجج النبوّة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .

٨ ـ النوادر لأبي مسحل الأعرابي .

٩ ـ الكامل للمبرّد أبي العباس محمد بن يزيد .

١٠ ـ الإبدال لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي .

١١ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني أبي الحسن علي بن عبد العزيز .

١٢ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ج/١) .

١٣ ـ الصحاح لأبي نصر إسماعيل الجوهري .

١٤ ـ شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي .

١٥ ــ الأمالي للشريف المرتضى الموسوي العلوي •

١٦ ــ المخصص لعلي بن سيده الأندلسي •

١٧ ــ سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي •

١٨ ــ مفردات القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني •

١٩ ــ الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري •

٢٠ ــ أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري •

٢١ ــ النهاية لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك •

٢٢ ــ مختار الصحاح لأبي بكر بن عبد القادر الرازي •

٢٣ ــ شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي •

٢٤ ــ شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي •

٢٥ ــ شرح ألفية ابن مالك لمحمد بدر الدين بن جمال الدين بن مالك •

٢٦ ــ شرح منار الأنوار في أصول الفقه لابن ملك عبد اللطيف •

٢٧ ــ المصباح المنير لأبي العباس الفيومي •

٢٨ ــ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية أبي عبد الله محمد شمس الدين •

٢٩ ــ شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري •

٣٠ ــ شرح ألفية ابن مالك للأشموني أبي الحسن علي بن محمد •

٣١ ـ همع الهوامع لجلال الدين السيوطي .

٣٢ ـ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي .

٣٣ ـ حاشية الصبان محمد بن علي المصري على شرح ألفية ابن مالك للأشموني .

٣٤ ـ الكليات لأبي البقاء الكفري .

٣٥ ـ الفروق لاسماعيل الحقي .

٣٦ ـ تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي .

٣٧ ـ الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق .

٣٨ ـ المطلوب شرح المقصود لعمر بن عسكر الحموي .

٣٩ ـ جامع دروس اللغة العربية لمصطفى الغلاييني .

٤٠ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (آذار ونيسان عام ١٩٤٥) .

٤١ ـ المباحث اللغوية في العراق للدكتور مصطفى جواد .

٤٢ ـ معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني .

★ ★ ★

الفصل السادس

المفاعلة عند النحاة

المفاعلة مصدر من مصادر (فاعل) ، تقول فاعل يفاعل مفاعلة كقاتل يقاتل مقاتلة ، وهو المصدر القياسي بالاجماع ، ولفاعل مصادر أخرى هي :

الفعال بكسر أوله ، وهو كثير في الاستعمال ، تقول يقاتل قتالا ، ولا يطرد . وهو يندر فيما أوله الياء ، تقول ياسر يياسر مياسرة ولا تقول يساراً ، وقد سمع هذا في (ياوم) ، تقول : ياوم يياوم مياومة ويواما . وجاء في الهمع للامام السيوطي (٢/١٦٧) :« ولفاعل فِعال بكسر الفاء وتخفيف العين ، ومفاعلة كقاتل قتالا ومقاتلة . ويلزم مفاعلة فيما فاؤه ياء كياسر مياسرة ، وندر فيه فِعال كياوم يواماً » وفي شرح الشافية للرضي : « ولا يجيء فعال فيما فاؤه ياء للاستثقال فلا يقال يسار في ياسر » .

والفيعال بالياء مصدر فاعل ، وهو قليل في الاستعمال ، فقد ذهب سيبويه الى أن الأصل في (فعال) بالكسر والتخفيف هو (الفيعال) بالياء ، إذ قال : أنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن وعللوا تقديم (الفعال) بالكسر والتخفيف ، على (الفيعال) بالياء ، بكثرة استعماله . وذهب آخرون أن الأصل هو (الفعال) بالكسر والتخفيف لأن حروف الفعل ، أي الفعل الماضي ، ثابتة فيه ، وأن (الفيعال) بالياء هو الفرع لأن الياء قد حصلت باشباع كسرة الفاء

وهو المختار عند الزمخشري صاحب الكشاف ، وأن الفيعال بالياء لغة اليمن وحدهم والفعال بلا ياء لغة سواهم . على أن الفعال والفيعال لا يطردان على كل حال . قال ابن سيده في المخصص (١٤ ــ ١٨٥/١٨٦) : « واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة ، وقد يدعون الفيعال والفعال في مصدره ، ولا يدعون مفاعلة . وقالوا جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة ولم يسمع جلاساً ولا جيلاساً ، ولا قيعاداً ولا قعاداً » .

والمصدر الرابع لفاعل بعد المفاعلة والفعال والفيعال هو الفِعّال بكسر الفاء وتشديد العين ، وموزون ذلك من (قاتل) قاتلة وقتالا وقيتالا بالياء وقتّالا بتشديد التاء . وجاء من ذلك (المراء) بكسر الميم وتشديد الراء تقول ماريته مماراة ومراء بالتخفيف وميراء بالياء كما جاء مراء بالتشديد ذكر هذا في شرح البناء للكفوي حكاية عن التفتازاني في تأسيسه . على أنه شاذ في المفاعلة . وجاء (كذاب) بكسر أوله وتشديد ثانيه في التنزيل فلم يحمل على المكاذبة بسبب شذوذه فيها . قال تعالى : (وكذبوا بآياتنا كِذّابا ــ النبأ/٢٨) فقال الجوهري في الصحاح « وقوله تعالى كذابا أحد مصادر فعّل بالتشديد » . وقال الامام البيضاوي : « وكذبوا بآياتنا كذابا : تكذيباً . وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه بمعنى تفعيل مطّرد ، شائع في كلام الفصحاء » . وجاء في التنزيل (لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذابا ــ النبأ/ ٣٥) فقال الراغب في مفرداته « ولا كذابا ، الكذاب بتشديد الذال التكذيب » .

وجاء في شرح الشافية للرضي : « وجاء كذّاب هذا وان لم يكن مطرداً كالتفعيل ، لكنه هو القياس ، كما مر في شرح الكافية . قال سيبويه : أصل تفعيل فعّال جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف

الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الافعال ، فغيروا آخره كما غيروا أوله .. ولم يجىء فِعال بكسر أوله وتشديد ثانيه في غير المصدر الا مبدلا من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان . وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل . وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في مصدر فعّل بالتشديد ، وفيعال بالياء وفِعال بالكسر والتخفيف في فاعل ، وتفعال في تفعل بالتشديد ، وان كانت قياسا لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها ــ ٥٨ ــ ٥٩ » .

ويستنبط مما تقدم أن (المفاعلة) هو المصدر القياسي لفاعَلَ . واذا عرفنا أن مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين ، فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق إما بزيادة الحركة أو الحرف ، فمصدر (فاعل) مشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول ، لتقارب الميم والفاء مخرجاً ، كما يقول النحاة ، وبزيادة التاء في الآخر لشيوعها في كثير من المصادر كعدة واستقامة .

ولكن ما الذي تعنيه المفاعلة ؟

الذي تعنيه (المفاعلة) غالباً ، كما قرره النحاة ، هو (المشاركة)، ولكن ما الذي تعنيه هذه المشاركة ؟ أقول ذكر الامام الرضي في شرح الشافية أمثلة مختلفة للمفاعلة التي تعني المشاركة منها أن تكون المفاعلة للمشاركة فعلا وهو يريد بالمشاركة هنا أن يقع التشارك بين اثنين ، بحيث يوقع أحدهما بالآخر فعلا فيقابله هذا بمثل هذا الفعل ، كقولك (ضارب زيد عمراً) أو شاتمه أو قاتله . وقد اشترط لذلك أن يكون (المفاعل) بفتح العين ، أي الذي شورك في الضرب وهو (عمرو) هو المفعول في أصل الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً)فيكون الفعل قد اكتفى بعد تحوله الى صيغة (فاعلَ) بأن أفاد المشاركة على

الوجه المذكور ، ولم يتجاوز في تعديه المفعول الواحد الذي كان يتعدى إليه .

ومثل ضاربت فلاناً شافهته وفاوهته وخاطبته وواجهته وفاوضته وباثثته وذاكرته وثافنته وقاولته ...

وزاد الامام محمد الكفوي في كتابه (شرح البناء) في شرح المثال ، فقال ان قولك (ضارب زيد عمراً) قد دل صريحاً على صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية) ووقوعه على عمرو . كما دل ضمناً على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبية) ووقوعه على زيد، فيكون كل منهما فاعلا ومفعولا . لكن الغالب يكون فاعلا والمفعول مفعولا لفظاً ، وبالعكس معنى . وهكذا ذهب الكفوي الى اعتداد (زيد) فاعلا لفظاً (أي لفظاً ومعنى) واعتداد عمرو مفعولا لفظاً (أي لفظاً ومعنى) ، والى جعل (زيد) مفعولا معنى أو ضمناً ، و (عمرو) فاعلا معنى أو ضمناً .

ويأتي الرضي بمثال آخر هو (جاذبت فلاناً الثوب) ، وأصله (جذبت الثوبَ) ، فيقول انه ليس من قبيل المشاركة في (المضاربة). ذلك أن (المضارَب) بفتح الراء ، وهو (عمرو) هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) ، وهكذا ظل للمضاربة مفعول واحد ، أما (المجاذَب) بفتح الذال فليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (جذبت الثوبَ) فقد ضمت المشاركة ها هنا الى المفعول الأصلي وهو (الثوب) مفعولا آخر هو (فلان) فأصبح للمجاذبة مفعولان . وقد حصل التشارك في الجذب هنا ولكن بين المتكلم وفلان ، فهما قد تنافسا في جذب الثوب .

ونظير ذلك (نازعت فلاناً الحديث) أي جاذبته اياه . اذ ليست المشاركة فيه كالمشاركة في المضاربة ، وذلك أن (المنازع) هنا بفتح

الزاي ، وهو (فلان) ليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (نزعت الحديث) ، وهو (الحديث) • فقد جرى التشارك في النزع هنا بين المتكلم وفلان أيضاً فهما قد تنافسا في نزع الحديث •

ويتبين مما تقدم أنه اذا كانت المشاركة في المضاربة قد أفادت ايقاع أصل الفعل من المتضاربين أحدهما على الآخر ، فان المشاركة في المجاذبة والمنازعة قد أفادت منافسة المتجاذبين والمتنازعين في ايقاع الفعل على مفعول آخر هو الثوب أو الحديث • والأصول الثلاثية لأفعال المشاركة هنا متعدية وهي ضرب وجذب ونزع •

وثمة أفعال للمشاركة اشتقت من ثلاثي لازم ، كقولك (ساير) ذلك أنه من (سار) ، تقول (سايرته في البرية) ، والمسايرة هنا مشاركة قد وقع الفعل فيها من اثنين ، لكنه لم يقع من أحدهما على الآخر • فالمساير بكسر الياء لم يوقع أصل الفعل على المساير بفتح الياء ، كما لم يوقع جاذب أصل فعله على المجاذَب بفتح الذال •

ومثال آخر جاء به الرضي هو (كارمت فلاناً) أو (شاعرت فلاناً) ، وفعلهما من الثلاثي المجرد لازم • وقد اشبهت المشاركة هنا مشاركة المضاربة لأن (المفاعل) فيهما بكسر العين قد أوقع أصل الفعل على (المفاعَل) بفتح العين كالمضارب ، بكسر الراء ، الذي أوقع فعل الضرب على المضارب بفتح الراء ، خلافاً لما ذكر في (المجاذب والمساير) بكسر الياء فانهما لم يوقعا أصل الفعل على (المجاذب والمساير) بفتح الياء •

وليس كل ما جاء على (فاعلَ) هو من أفعال المشاركة • فقد بقي من أمثلة الرضي في (المفاعلة) مثال ، هو من أقوال عليّ (رض)، قال الرضي : « وقد يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو المعامَل بفتح الميم ، بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة ، كما في

قول علـي ، رضي الله عنـه ، كاشفتك العظات ، وقولـك عاودته وراجعته .. » . فقد اتفق في (المكاشفة) ، على ما يقول الرضي ، أن يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو (المعامَل) بفتح الميم في أصل الفعل ، وأن تكون المفاعلة على غير وجـه مشاركة . فأنت تقول (كاشفتك العظات) كما ورد النص في نهج البلاغة (٢/٢٤١)، وتقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأصله في الفعل الثلاثي ، (كشفت لك العظات) . فالذي زاد من المفعول بتحويل (كشف) الى (كاشف) هو (ضمير المخاطب) أي الكاف ، ولا مشاركة للمخاطب في الكشف، خلافاً لقولك (جاذبتك الثوبَ) فالمفعول المزيد في المفاعلة ، (وهـو ضمير المخاطب) مشـارك في الجذب . وهكذا (عاودتك في كذا) و (راجعتك في كذا) فان المخاطب ليس مشاركاً في العود أو الرجوع. إليه حيناً بعد حين . قال ابن أبي حديد في شـرح قـول الامام علي (ولقد كاشفتك العظات وآذنتك على سواء) : « والعظات جمـع عظة ، وهو منصوب على نزع الخافض » أي أن تقديره (كاشـفتك بالعظات) ، وأردف : « وروي العظات بالرفع ، على أنه فاعل ، أي كاشفتك العظـاتُ وآذنتْـك أي أعلمتـك ، وعـلى سـواء أي على عدل وانصاف » . فمكاشفتك فلاناً موالاة الكشف له .

ما جـاء مـن المفاعلـة لغير المشاركة :

ومما جاء به الرضي من المفاعلة في غير المشاركة قولك (ضاعفته) بمعنى (ضعّفته) بالتشديد أي كثّرت أضعافه ، وسافرت بمعنـى سفرت أي خرجت الى السفر . قال الرضي : « ولابد في سافرت من المبالغة » ، وعنـدي أن في (المسافرة) معنـى المـوالاة كالمعاودة والمراجعة ، أي أن (سافر) بمعنى سفر عن المكان مسافة بعد مسافة. وذهب الراغب في مفرداته مذهباً آخر فقال : « وسافر خُصّ بالمفاعلة اعتباراً بأن الانسان قد سفر عن المكان ، والمكان سفر عنه » ذلـك

أن (سفر) بمعنى خرج للارتحال أي بعُد • والمختار أن تكون (المدافعة) أيضاً موالاة في الدفع •

وللمفاعلة في غير معنى المشاركة منحى آخر هو الصيرورة كعافاك الله اذا صيَّرك ذا عافية • قال الرضي : « وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعَّل بالتشديد نحو راعنا سمعك أي اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، وصاعر خدّه جعله ذا صعر ، وعافاك الله أي جعلك ذا عافية ، وعاقبت فلاناً أي جعلته ذا عقوبة ، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية » • ويمكن أن تحمل (المباركة) على باب الصيرورة ، فبارك الله لك في هذا أي جعله مباركاً •

وبلابد في كل مفاعلة اذا كانت بمعنى أصلها الثلاثي من أن تحمل معنى زائداً على الأصل ، لزيادة لفظها كجاوز بمعنى جاز • فجاز الطريق لزم جوزه أي وسطه ، كما في المفردات ، قال الجوهري « جاز الموضع سلكه وسار فيه » ، أما جاوز الطريق فمعناه تجاوز جوزه أي وسطه ، كما ذهب إليه الراغب •

ويقي أن نذكر للمفاعلة ، في غير المشاركة ، معنى شائعا في الاستعمال لم يشر إليه الرضي ، وقد ألح عليه بعض الأئمة ، فقد جاء في كتاب (البناء في علم التصريف) لمحمد الكفوي : « وذكر الكشاف في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال ، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ، ومن الطرف الآخر ما يقابله ، بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه ، كقولك بايع زيد عمراً ، فان الصادر عن أحدهما البيع ، ومن الآخر الشراء » • أي أن معنى قولك (بايع زيد عمراً) صدور أصل الفعل وهو البيع ، من زيد ، وصدور ما يترتب عليه في مقابلة ذلك وهو الشراء ، من عمرو • ونحو ذلك قولك (ناوله) فقد صدر أصل الفعل وهو النول بمعنى

العطاء من أحدهما ، وصدر ما يترتب عليه في مقابلة ذلك من الآخر وهو الأخذ والتناول . ومن ذلك (المعاطاة) ففي اللسان (المعاطاة : المناولة) فعاطاه الشيء معاطاة وعطاء بكسر العين ناوله إياه فتعاطاه أي تناوله .

وقد جاء في التنزيل (قاتلهم الله أنى يؤفكون ــ التوبة/٣١) ولا تصح في مثل هذه المقاتلة مشاركة أو مقابلة . ففي (قاتل) هنا نسبة أصل الفعل الى الفاعل حقيقة بلا اقتضاء مشاركة ، كما في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان . فقاتلهم الله دعاء بمعنى أهلكهم ، والأصل في (فاعلَ) اذا جاء بمعنى (فعلَ) أن تكون نسبة أصل الفعل الى الفاعل بطريق المجاز لا الحقيقة . قال علي بن عثمان : « فثبت التغاير بينهما على ما في بعض شروح الشافية » .

بعض ما جاء على فِعال بالكسر مصدراً لفاعل

فعال بالكسر ليس بالضرورة مصدراً لفاعَل فقد يكون اسماً غير مصدر مفرداً أو جمعاً ، وقد يكون مصدراً لفعل أيضاً . ويلتبس الأمر حيناً ، فيما جاء منه معتل العين ، أهو مصدر لهذا أم مصدر لذاك . فثمة (لاذ به) مثلا بمعنى لجأ إليه واستتر به واختص ومصدره (اللوذ) بفتح فسكون . وجاء (لاوذ) على فاعلَ أيضاً. وسمع (اللواذ واللياذ) بكسر اللام فيهما ، على (فعال) بالكسر ، فأيهما مصدر (لاذ) الثلاثي ، أو مصدر (لاوذ) المزيد ؟ وجاء قام وقاوم وسمع من مصادرهما القوام والقيام بكسر القاف ، فأيهما مصدر الثلاثي أو مصدر المزيد ؟

جاء في الصحاح « لاذ به لجأ إليه وعاذبه ، وبابه قال ، ولياذاً أيضاً بالكسر » . فتبين بهذا أن مصدر لاذ هو اللوذ كالقول ، وهو اللياذ أيضاً بكسر أوله . وفي الصحاح « ولاوذ القوم ملاوذة ولواذاً

أي لاذ بعضهم ببعض . ومنه قوله تعالى : « قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ـ النور/٦٣ » ، وأردف « ولو كان لاذ لقال لياذاً » [١] أي أن اللواذ في الآية مصدر لاوذ ، ولو كان مصدر لاذلكان اللياذ . فاللياذ مصدر لاذ الثلاثي ، واللواذ مصدر لاوذ على فاعل . وأكد ذلك الراغب في مفرداته فقال : « ولو كان من لاذ يلوذ لقيل لياذاً ، إلا أن اللواذ هو فعال من لاوذ ، واللياذ من لاذ » . فلماذا قلبت الواو ياء في اللياذ مصدر الثلاثي ولم تقلب في اللواذ مصدر لاوذ .

أقول القاعدة أن الواو تقلب ياء اذا وقعت حشواً بين كسرة وألف زائدة ، في المصدر الأجوف الذي أعلّت عين فعله . ومن ذلك لاذ وصام وعاد [١] فان عين الفعل فيها أعلّ ، وجاء الواو في مصادرها حشواً بين كسر وألف ، ولذا قيل لاذ لياذاً وصام صياماً وعاد عياداً . على حين صحت العين في (لاوذ) ولذا قيل لاوذ لواذاً . وهكذا تقول جاور جواراً وعاود عواداً . وقد جاء في اعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله العكبري : « لواذاً في قوله تعالى : يتسللون منكم لواذاً أو يتسللون تسللا ، وإنما صحت الواو في لواذاً مع انكسار ما قبلها لأنها تصح في الفعل الذي هو لاوذ ، ولو كان مصدر لاذ لكان لياذاً صام صياماً » .

وهكذا (قام) وأصله (قوَم) بفتحتين ، كما كان (لاذ) أصله (لَوَذ) بفتحتين [١] ما دام قد أُعلَ فمن حق مصدره أن يُعل فيقال (قام قياماً) وأصل الياء في (قيام) واو . ففي الأفعال لابن القوطية : « قام الى الشيء قوماً وقياماً نهض إليه » . أما (قاوم) فمصدره المقاومة والقوام بالكسر ، اذ لم يعلّ فعله ليعلّ مصدره ، وقوام الشيء بالكسر أيضاً عماده الذي يقوم به ، وقوام الأمر ملاكه .

ولم تعلّ الواو هنا وكذلك في سواك وسواء بكسر أولهما لانتفاء المصدرية . وقد جاء في الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (في باب الاعتصام) : « ولاذ به لواذاً ولياذاً . قال ابن خالويه : هذا غلط والصواب أن تقول لاذ به لياذا ولاوذ به لواذاً . ومنه قول القرآن الجليل : يتسللون منكم لواذاً فليحذر . فالأول مثل قام قياماً والثاني مثل قاوم قواماً » .

وقد شذ في هذا الباب (نار) تقول نارت الظبية تنور نواراً بكسر النون أي نفرت . ففي الأفعال لابن القوطية : « نار الشيء نياراً فأنار : أضاء » وقد جاء على القياس ، لكنه قال كذلك : « نار نوراً بالفتح ونواراً بالكسر : نفر » ، فأتى به على غير قياس . ومثل ذلك في الصحاح . قال الجوهري : « نُرت من الشيء أنور نوراً بالفتح ونواراً بالكسر » . وجاء في اللسان « النوار المصدر » بنون مفتوحة « والنوار الاسم » بنون مكسورة [6] وفيه تحريف والصواب ما جاء في التاج « والنوار بالكسر المصدر وبالفتح الاسم » كما يدل عليه نصوص المعاجم ، ومنها الأفعال لابن القوطية والصحاح ، وسياق كلامها . كما شذّ شار الدابة شواراً بالكسر إذا راضها . ففي القاموس : « شار العسل شوراً وشياراً استخرجه من الوقبة » فجاء هذا على القياس . والوقبة النقرة في الصخر والكوة فيها العسل . لكنه جاء : شار الدابة شواراً وشياراً بكسر الشين فيهما إذا راضها ، فجاء هذا على غير قياس . ففي اللسان : « شارها شوراً بالفتح وشواراً بالكسر .. راضها أو ركبها عند العرض على مشتريها » وفي التاج مثل ذلك . ولا نظن لنار إذا نفر وشار إذا راض ثالثاً .

ونختم هذ االباب بما جاء في الهمع للامام السيوطي (٢/١٢٢): « تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معل العين

موزون بفعال ، نحو قام قياماً وعاد عياداً ، بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كراوح أو المضموم كقوار أو المكسور الذي لم تعلّ عين فعله كلاوذ لواذاً وعاود عواداً .. » .

ما القول في (آجر) بالمدّ ، هل هو (فاعَل) او (افعَلَ) ؟

أقول (آجر) بالمدّ اما (أفعَلَ) واسم الفاعل منه (مؤجر) ومصدره (الايجار) على (افعال) ، واما (فاعلَ) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) كمقاتل والمصدر (المؤاجرة) كالمقاتلة . وليس منه (اجار) كقتال ، فمصدر المفاعلة من (فاعلَ) قياس ، أما مصدر (الفعال) بالكسر ، فهو سماع .

قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : « ويخطئون من يقول أجَّره الدار فهو مؤجِّر بتشديد الجيم ، ويقولون : ان الصواب هو أجَره الدار فهو مؤجر ، لأن المعاجم كلها تقول ان الفعل هو : أجر ايجاراً ، لا أجَّر تأجيراً » .

والغريب أن يذكر الأستاذ العدناني في معجمه (أجر) بلا مد على (فعَل) ويجعل اسم الفاعل منه على (مفعل) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، أي مؤجر ، والمصدر منه على (افعال) أي ايجار .

ولست أدري أي ناقد يقول : « أجره الدار بلا مد فهو مؤجر » فيهدم كل ما قيل في القياس عن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي ، بل أي معجم يمكن أن ينص أن (أجر) بلا مدّ ، مصدره (الايجار) فينقض كل ما أبرمه الأئمة حول مصادر الفعل الثلاثي ؟ إلا أن يكون في النص تحريف قد اتفق لمعجم فلا يعقل أن يشمل كل معجم ، فكيف يصرف الأستاذ قوله : « ان المعاجم كلها تقول ان الفعل أجر ايجاراً .. » .

وأغرب مما ذكرنا وأذهب في العجب قول الأستاذ العدناني : « وهناك الفعل آجر بالمد بمعنى أجر ولكن اسم الفاعل منه هو مؤجر أيضاً ، لا مؤاجر حسب القاعدة » ! فانظر الى قوله (أيضاً) فكيف يكون (مؤجر) اسم فاعل لـ (أجر وآجر) معاً ؟ فالمؤجر اسم فاعل من (آجر) إذا كان على (أفعل) ، وليس هو اسم فاعل من (أجر) على (فعل) بحال من الأحوال ، لأن الفاعل من هذا هو (آجر) ، وإذا كان على (فاعَل) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) ، فأي قاعدة هذه قد أوجبت أن يكون الفاعل من (آجر) على (مؤجر) سواء كانت زنته على (فاعَل) أو (أفعَل) ؟

وإذا كان الأستاذ قد قصد أن (آجر) بالمد على (أفعل) دون (فاعل) لأنه كذلك في (آجرت الدار) على ما ذهب إليه الزمخشري ، كما سيأتي ايضاحه ، فلماذا لم يُبن ولم يُفصح ، وأنى للقارىء أن يهتدي الى ما يقوم في نفس الأستاذ ، وما يقع في خلده ؟ .

التصحيف في نسخ المعاجم :

بقي أن نقول ان الخطأ الذي حكاه الأستاذ العدناني بقوله (أجره فهو مؤجر) قد يكون أتى به من عثار المصباح : (واختصر الأزهري على أجرته فهو مؤجر) . على أن هذا التصحيف قد تداركه المحقق في نسخة أخرى للمصباح طبعت سنة (١٣٤٢ هـ) ، إذ جاء فيها (واقتصر الأزهري على آجرته فهو مؤجر) . ومثل هذا التصحيف قد عرض في التهذيب . قال الأزهري (ج/١١) : «فأجرته أوجره ايجاراً فهو مؤجر » والصواب (آجرته أوجره ايجاراً ..) بالمد ، وهو واضح ، لا يذهب على القارىء المتأمل . وإلا كيف يكون (فعَل) في عبارة التهذيب مضارعه (يُفعل) بضم حرف المضارعة كيكرم أو يكون مصدره (الافعال) ؟

واتفق نظير ذلك في القاموس ، في مادة (وجب) . قال الفيروزابادي : « وأوجب لك البيع مواجبة ووِجاباً » وهو تصحيف، والأصل فيه (واجب) لا (أوجب) لأن (أوجب) مصدره الايجاب، لا المواجبة والوِجاب . وقد حكى القاموس ما حكاه عن اللحياني ، وعبارة اللحياني في (المحكم) محكمة ، وهي : « وقد أوجب البيع واستوجبه ، وواجب البيع مواجبة ووجاباً » . وقد أشار الى تصحيف القاموس المحشي فقال : « هذا التصريف لا يُعرف في الدواوين ولا تقتضيه قواعد ، فان مصدر أوجب الايجاب ، والمواجبة والوجاب مقيسان في واجبه » .

وقد اعتذر صاحب التاج من تصحيف القاموس ، فقال : « ان المصنف ، أي صاحب القاموس ، لم يغفل .. لكنه أجحف بكلام اللحياني » .. وقد عجب من مثل هذا الاعتذار صاحب الجاسوس على القاموس ، فقال : « وهو اعتذار غريب ، فان الاجحاف هو عين الغفلة » . واذا عدنا الى اللسان ألفينا فيه التصحيف نفسه اذ جاء فيه : « وأوجب البيع مواجبة ووجاباً » . وذكر صاحب الجاسوس أن اللسان قد أورده صحيحاً ، فلعل بعض نسخ اللسان قد عريت من هذا التصحيف .

القول في (آجر) متى يكون (افعل) ومتى يكون (فاعل) ؟

في المعاجم : (أجرت الدار) من الثلاثي فأنا آجر بالمد والدار مأجورة والمصدر الأجر . وثمة (آجرت الدار) بالمد من المزيد ، وهو إما من (أفعل) فأنا مؤجر بالكسر والدار مؤجرة بالفتح ، والمصدر الايجار ، وإما من (فاعل) فأنا مؤاجر بكسر الجيم والدار مؤاجرة بفتحها ، والمصدر المؤاجرة .

قال صاحب المصباح : « وأجرت الدار والعبد » فأتى به من

(فعَلَ) . وقال : « وآجرت الدار والعبد من أفعل ، لا من فاعل، ومنهم من يقول آجرت الدار على فاعل فيقول آجرته مؤاجرة » . وقال صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي : « واختلف في قولهم آجرت الدار أو الدابة بمعنى أكريتها ، هل هو أفعل أو فاعل، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما لأنه جاء فيه لغتان ، احداهما فاعلَ ومضارعه يؤاجر ، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر ، وجاء له مصدران: فالمؤاجرة مصدر فاعَلَ والايجار مصدر أفعل » . وأضاف المصباح فقال : « ويتعدى الى مفعولين فيقال آجرت زيداً الدار ، وآجرت الدار زيداً على القلب ، مثل أعطيت زيداً درهما وأعطيت درهماً زيداً ، ويقال آجرت من زيد الدار ، للتوكيد ، كما يقال بعت زيداً الدار وبعت من زيد الدار .

والمملوك كالدار والعبد فقد جاء في اللسان : « وأجر المملوك يأجره فهو مأجور ، وآجره بالمد يؤجره ايجاراً ومؤاجرة » . وقال ابن القطاع في كتاب الأفعال : (أجره الله أجراً وآجره يؤجره ، والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما كذلك . وآجره يؤاجره ، فصار صورة أفعل وفاعل واحدة ـ ص ١/٢١) . ولم تفرق المعاجم بين الأجير والدار عامة فلم تخص أحدهما بأفعل أو فاعل ، وقد أطلق صاحب المتن للأجير الايجار والمؤاجرة جميعاً .

وذهب جماعة الى التخصيص فخصّوا (الدار) بالافعال أي الايجار وعدوا الفعل الى اثنين ، وخصوا (الأجير) بالمفاعلة أي المؤاجرة وعدّوه الى واحد . قال الزمخشري في الأساس : « وآجرني فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر ولا تقل مؤاجر فانه خطأ قبيح ، وليس هذا فاعل ولكن أفعل ، وإنما الذي هو فاعل قولك آجر الأجير مؤاجرة كقولك شاهره وعاومه ، وكما يقال عامله وعاقده » .

وحكى ذلك صاحب المصباح فقال : « قال الزمخشري وآجرت الدار على أفعلت فأنا مؤجر ولا يقال مؤاجر فهو خطأ ، ويقال آجرته مؤاجرة مثل عاملته معاملة وعاقدته معاقدة ، ولأن ما كان من فاعل في معنى المعاملة كالمشاركة والمزارعة إنما يتعدى لمفعول واحد ، ومؤاجرة الأجير من ذلك ، فآجرت الدار والعبد من أفعل لا من فاعل .. ويتعدى الى مفعولين فيقال آجرت زيداً الدار وآجرت الدار زيداً »

وحكى ذلك صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي فقال : « والمفهوم من ـ الأساس ـ وغيره اختصاص آجرت الدابة بباب أفعل ، واختصاص آجرت الأجير بباب فاعل . واسم الفاعل من الأول مؤجر بالكسر ، واسم المفعول مؤجر بالفتح . ومن الثاني اسم الفاعل مؤاجر بالكسر واسم المفعول مؤاجر بالفتح » .

خلاصة الرأي في الايجار والمؤاجرة :

يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ هبت جماعة الى جواز استعمال الايجار والمؤاجرة للدار وآخرون الى جواز استعمالهما للأجير . وفرّق بعضهم فخص الايجار بالدار والمؤاجرة بالأجير ، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية . وحجة أولئك السماع وحجة هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في ايقاع أصل الفعل ، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلا لايقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة ، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة ، وليست كذلك للدار ، فالدار إذاً أولى بالايجار منها بالمؤاجرة . والرأي في هذا جزل نضيج ، لاسيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الافعال قد خص بمعنى زائد ولم يكن للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الايجار معنى زائد . فنحن إذا عوّلنا على القياس أخذنا

بمذهب الزمخشري ومن معه ، وإذا عولنا على السماع أخذنا باستعمال الصيغتين لكل منهما ، ويبقى اتباع القياس أليق بالمعنى •

اجَّرت الدار بالتشديد :

أما (أجَّرت الدار) بالتشديد فليس فيه نص معتمد ، إذ ورد في (أجَّر) بالتشديد « أجَّرت الطين إذا جعلته آجراً » • وقد منع الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته والأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) استعمال (أجَّره الدار) بالتشديد بمعنى أجره أو آجره • قال الأستاذ داغر : « ويقولون أجَّرني الدار بالتشديد وهو خطأ صوابه آجرني ايجاراً أي أكراني ... فهو مؤجر وأنا مستأجر • أما أجَّر فلم ترد إلا بمعنى صنع الآجر • يقال أجَّر الرجل أي طبخ الطين آجراً .. » والصواب ما ذهب إليه • وقد أساغ الشيخ ابراهيم اليازجي (أجَّره الدار) بالتشديد فقال في رسالته (لغة الجرائد) : « ويقولون أجَّر المنزل تأجيراً أي اكتراه ، وهو عكس المعنى لأن التأجير يكون من المالك ، تقول أجَّرته المنزل فاستأجره » • وقد أكد ما ذهب إليه في مجلة الضياء (١/٦١٢) على ما حكاه الأب البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) إذ عاب في المجلة قول القائل (أجَّر الدار) بالتشديد بمعنى استأجرها ، وقال : « والصواب أجَّره الدار أي أكراه إياها فاستأجرها أي اكتراها » • وقد أورد المعجم الكبير الذي ألف باشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أجَّره) • بالتشديد ، لكنه أشار الى أنه (مولَّد) ، كما أشار الشيخ العلايلي في معجمه الى أنه من اللهجات العامية الشائعة •

ما القول في (آمن) بالمد :

ويقول الكتاب حيناً (ومنهم من لا يؤامنون بهذا القول) فيأتون بآمن على فاعل ، وليس في العربية آمن كفاعل ، وإنما هو

عامي ، فآمن يؤمن كأفعل يُفعل فهو مُفعل • تقــول أمن البلد إذا اطمأن فهو آمن • فاذا عدّيته بالتضعيف فقلت (أمَّنتــه) بتشديد الميم ، ومنه ما جاء في الحديث (أمِّنوا السبل) أي اجعلوها آمنة • والسبُل بضمتين جمع سبيل • وأنت تعدّيه بزيادة الهمزة فتقــول آمنته إيماناً خلاف أخفته • ومنه قوله تعالى (وآمنهم من خوف) • وفي اللسان : « آمن فلان العدو إيماناً فأمن يأمن ، والعدو مؤمَن » بفتح ما قبل آخره • وفي اللسان « واستأمنني فلان فآمنته أومنــه إيماناً » • وهكذا قولك « « آمنت بالله إيماناً » فهو أفعل افعالا • وانظر الى ما جاء في المخصص لابن سيده (١٣/٨٣) : « الايمــان التصديق وقد آمن وزنه أفعل ولا يكون فاعل • قال الفارسي : لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة ، وليس في القسمة أن تكون أصلا • فلا يجوز أن تكون زائدة لأنها لو كانت كذلــك لكانت فاعل ، ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب ، فلما كان مضارع آمن يؤمن دلّ ذلــك على أنها غير زائدة • وإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة ، وإذا كانت منقلبة لم يخلُ انقلابها من أن يكون عن الياء أو الواو أو الهمزة، فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجز انقلابها • وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء • فاذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة • وإنما انقلبت عنهــا ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح • فكما أنها إذا خففت في راس وفاس وياس انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كذلك قلبت في نحــو : آمن وآجــر وآتى ، وفي الأسماء نحو : آذر وآخر وآدم • إلا أن الانقلاب هــا هنا لزمها لاجتماع الهمزتين ، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمــة لــزم الثانية فيهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحــو آمن ، أومن ، ايذَن ، ايتمان » •

يقول أبو علي الفارسي أن الألف التي تلي الهمزة في (آمن) ليست زائدة لأنها لو كانت كذلك لكان (آمن) علم فاعل ، ولم يسمع . وهي ليست منقلبة عن واو أو ياء لأن هذين إنما ينقلبان الى الألف إذا تحركا والموضع موضع سكون . قال ابن جني في كتاب التصريف : « فأما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً .. نحو قام وباع وأصلهما قوَم وبَيع ، وكذلك طال وخاف وهاب والأصل طول بالضم وخوف بالكسر وهيبَ بالكسر ، فأبدلتا ألفين لما ذكرنا » . فلا يبقى إلا أن تكون قد انقلبت عن همزة ، وإنما تقلب الهمزة ألفاً إذا سكنت . قال ابن جني : « متى سكنت الهمزة وانفتح ما قبلها فتخفيفها وابدالها جميعاً أن تصيِّرها ألفاً في اللفظ ، فالتخفيف في قولك في رأس راس ، وفي فأس فاس ، وفي اقرأ اقرا وفي اهدأ اهدا . والبدل في قولك آدم وآمن والأصل أأدم وأأمن فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها » .

القول في (آنس)

ويقول الكتاب حيناً (هو يؤانس من فلان ميلا إليه) أي يشعر منه بميل ، فيأتون بالفعل من صيغة فاعل على ما يوهم لفظ ماضيه، لأنه بعد الاعلال يصير آنس بالمد . وإنما هو أفعل لا فاعل لأن أصله أأنس بهمزتين ، فالصواب في مضارعه يؤنس مثال يكرم . هذا ما أورده الشيخ ابراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) .

والقول عندي أن ما سمع هو قولهم (أنست به أنَساً) بفتحتين ضد توحشت و (أنست إليه) إذا سكنت إليه واطمأننت . ومنه (الأنس) بالضم خلاف الوحشة . ومنه الأنيس أيضاً . ويأتي متعديه على (آنسه ايناساً) . ففي الصحاح : « والايناس خلاف

الايحاش » فدل بهذا على أن (آنسه) بهذا المعنى كأفعله • وقال : « والأنيس المؤانس » فدل به على أن (آنسه) كفاعله بالمعنى نفسه• أما قولك (آنست الشيء بالمد بمعنى أبصرته وعلمته ، كما في الأفعال لابن القوطية ، وسمعته كما في الصحاح ، فليس فيه إلا الايناس • ذلك أنه من أفعله يفعله افعالا ومنه قوله تعالى : « اني آنست ناراً لعلّي آتيكم منها بقبس ـ طه/١٠ » وقوله تعالى « فان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً ـ النساء/٥ » • قال الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى : « اني آنست ناراً » وقيل الايناس ابصار ما يؤنس به » ، فأتى بالايناس اشارة الى أن المصدر هو الافعال • وجاء في الحديث : « ألم تر الجن وابلاسها ويأسها من بعد ايناسها » قال ابن الأثير في النهاية : « أي أنها يئست مما كانت تعرفه وتدركه من استراق السمع » فأورد الايناس بمعنى المعرفة والعلم •

القول في آسى وآخى

آسى على فاعلَ وأصله أاسى بهمزة مفتوحة بعدها ألف (فاعلَ) ، ومضارعه (يؤاسي) بضم أوله على يُفاعل •. وكذلك (آخى) فان مضارعه يؤاخي ، والمصدر المؤاساة المؤاخاة • وقدشاع على الألسنة قولهم (المواساة) بالواو بدلا من الهمزة ، فمنع ذلك بعضهم • قال صاحب الصحاح « وآسيته بمالي مؤاساة أي جعلته أسوتي فيه ، وواسيته لغة ضعيفة فيه » •. وقال أيضاً : « وقد آزيته إذا حاذيته ولا تقل وازيته » وجاء في درة الغواص للحريري أبي القاسم : « وأما اياس فهو عند المحققين مصدر أسته أعطيته والاسم منه الأوس الذي اشتقت منه المواساة » فأتى بالمواساة بالواو، وعقب عليه الخفاجي أحمد شهاب الدين شارح الدرة فقال : « وقولهاشتقوا

منه المواساة فيه أن مادة أوس من الأجوف والمواساة معتلة اللام فهما أصلان مختلفان . وأيضاً المواساة بالواو وإن جوّزت على قلة خطأ عند المصنف والصواب المؤاساة بالهمزة » .

أقول أجاز ابن جني قولك (أواسيه) بالواو في كتابه الخصائص (١/١٨٧) فقال : آسيت الرجل فأنا أواسيه وآخيته فأنا أواخيه » وعلل ذلك فقال : « اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها .. أصله أ آسِوُك ، بهمزة مضمومة بعدها مد وسين مكسورة بعدها واو مضمومة ، لأنه أفاعلُك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أواخيك وأصله أ آخِوُك بكسر الخاء وضم الواو من الأخوة » وأردف : « وأما .. تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمعت في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة ، وكلتاهما حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها وهي الضمة واواً .. » . ومن ثم ترى أن في قولك (المواساة) بالواو وجهاً صالحاً ومذهباً متقبلا ، وجرى ذلك في شعر معتمد ، كما جرى في كلام الفصحاء . ففي شرح الحماسة للمرزوقي (ص/٤٠٤) : « قال محمد بن عبدالله الأزدي :

ولكن أواسيه وأنسى ذنوبه   لترجعه يوماً الي الرواجع

قوله أواسيه أي أجعله أسوة فأقاسمه مالي وملكي . يقول : لكن أتناسى ذنوبه وهفواته وأتغابى جرائمه وزلاته ، وأحسن التأتي في أثناء ذلك لمواساته » . أقول أورد الشاعر الأزدي (أواسيه) بالواو لأنها لغة اليمن ، وقد جروا على ذلك ، وأقره المرزوقي واستحسنه . وجاء في المصباح : « ويجوز ابدال الهمزة واواً في لغة اليمن فيقال أواسيه » .

وجاءت (المواساة) بالواو في الحديث . قال ابن الأثير في النهاية : « وقد تكرر ذكر الأسوة والمواساة في الحديث ، والأسوة بكسر الهمزة وضمها القدوة ، والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، وأصلها الهمزة فقلبت واواً تخفيفاً » .

فالمواساة في الأمر تعني المساواة فيه ، وهي ترد من ثَمَّ ، في ما يسر وما يحزن على السواء . فقد جاء في لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي قول علي بن الجهم « ان واسيناكم ساويناكم » وقال دعبل الخزاعي :

انّ أولى البرايا أن تواسيه عند المسرّة من واساك في الحزَن

القول في تعدية المفاعلة

لاشك أن الأصل فيما جاء من المفاعلة للمشاركة فعلا ، وأصله الثلاثي لازم ، أن يتعدى الى مفعول واحد كجالسه وكارمه وساهره وما شاه وجاراه وسايره وفاخره ونازله من جلس وكرم وسهر ومشى وجرى وسار وفخر ونزل ، وقد ذهب ابن هشام في مغني اللبيب (٢/١١٣) في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، الى أن ألف المفاعلة من هذه الأمور ، إذ قال : « الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر أحدها همزة أفعل نحو أذهبتم طيباتكم .. الآية : الثاني : ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيداً وماشيته وسايرته .. » ويغلب هذا أيضاً فيما كان فعله الثلاثي متعدياً الى واحد ، إذ تتعدى المفاعلة فيه الى مفعول واحد أيضاً كضاربه وقاتله وشاركه وصارعه من ضربه وقتله وشركه وصرعه .

وقد تتعدى المفاعلة الى اثنين ويكون أصلها الثلاثي متعدياً الى واحد كما يجري في المفاعلة التي يوقع فيها كل من الطرفين أصل

الفعل على مفعول ، بدلا من أن يوقع كل منهما أصل الفعل على صاحبه • ومن ذلك (نازعته الأمر) • ففي نهج البلاغة : « وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي – ٢/١٠٣ » وفي الأساس (نازعه الكلام)•

ومنه (ناقشته الحساب) • فعن عائشة رضي الله عنها : « من نوقش الحساب عُذِّب » وهو من ناقشه الحساب ، وقد حكاه الزمخشري في الأساس •

ومنه (قاسمه الأمر) • ففي الصحاح : « قاسمه المال وتقاسماه واقتسماه بينهما » •

ومنه (جاذبه الحديث) • ففي الصحاح : « وجاذبته الشيء إذا نازعته » • وفي الأساس « وجاذبه الثوب وتجاذبوه » •

ومنه (شاطره الربح) • ففي الصحاح : « وشاطرت فلاناً مالي إذا ناصفته » •

ومنه (نافسه الأمر) • قال الشاعر :

وإن قريشاً مهلك من أطاعها تنافس دنيا قد أحم انصرامها

فقول الشاعر (تنافس دنيا) على معنى (تنافس في دنيا) كما في اللسان • فصح بذلك (نافسه دنيا) كنافسه في دنيا • وجاء (تنافسوه) ففي اللسان : « وتنافسنا ذلك الأمر وتنافسنا فيه » • وفي الحديث : أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم » •

على أن من هذه المفاعلة التي تتعدى الى اثنين ما أصله الثلاثي لازم • ومن ذلك (ساقطه الحديث) • ففي الافصاح : « ساقطه الحديث سقاطاً ومساقطة إذا سقط منه إليك ومنك إليه » •

قصد النحاة بالحذف والايصال حذف الجار وايصال العامل الى المجرور ليباشره ، دون ما حاجة إلى صلة من حرف فاذا كان الفعل العامل يباشر مفعولا واحداً ويصل الى متعلقه بجار ثم حذف الجار. أصبح يباشر مفعولا آخر الى مفعوله الأول مباشرة لفظية . وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا ـ الأعراف/١٥٤ » فقد قيل أن الأصل فيه (اختار موسى من قومه سبعين رجلا) ثم حذف الجار فانتصب (قومه) وأصبح الفعل متعدياً الى مفعولين ، بعد أن كان متعدياً الى واحد . وقالوا ان ذلك موقوف على السماع إذ يقتصر فيه على المسموع ، عند الأكثرين . ومنه قولهم (استغفر الله ذنباً) والأصل فيه (من ذنب) ، وقولهم (أمرتك الخيرَ) . قال سيبويه في الكتاب : « وليس استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخير ، كثيراً في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم به بعض العرب . وليس كل ما كان متعدياً من الفعل بحرف جر جاز حذفه ، إلا ما كان مسموعاً » . وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٨/٥١) : « وهذا الحذف وان كان ليس بقياس ، ولكن لابد من قبوله لأنك إنما تنطق به وتحتذي في جميع ذلك ، أمثلتهم ، ولا تقيس عليه » . فهل في أفعال المفاعلة ما يتعدى الى مفعولين بحذف الجار ، وأصله التعدي إلى مفعول واحد ؟

أقولَ مر بنا قولهم (ناقشه الحساب) فانك تقول فيه (ناقشه في الحساب) أيضاً ، وهما بمعنى . ففي الأساس : « وناقشه الحساب وفي الحساب » ، فاذا كان الأصل ها هنا تعدية المفاعلة الى مفعول واحد ، وأنها عدِّيت الى اثنين بحذف الجار ، فقد صح بذلك أن قولك (ناقشه الحساب) من قبيل الحذف والايصال . ومما يدلك

على أن الأصل فيه التعدية الى واحد اكتفاء بعض المعاجم بالقول « وناقشته مناقشة استقصيت في حسابه » ، دون التصريح بتعديته الى المفعول الثاني ، كما فعل صاحب المصباح • وقد ابتدأ الصحاح بالقول « والمناقشة الاستقصاء في الحساب » ثم أورد الحديث « من نوقش الحساب عُذب » ، فدل به على جواز تعديته الى اثنين • ولا ننس أن الأصل في المفاعلة التي هي للمشاركة عامة أن تتعدى الى واحد •

كما مر بنا قولهم (نافسه الأمر) و (نافسه فيه) وأن الأصل نافسه فيه ، وهما بمعنى ، فثبت بهذا أنه على الحذف والايصال •

وثمة (نازعة الأمر) و (نازعه فيه) ، وليسا هما بمعنى عند التحقيق • فنازعه الأمر على معنى مجاذبة الشيء ، واذا جاذب خالد صاحبه شيئاً فقد حاول كل جذب الشيء إليه ، وكذلك نازعه الأمر • ولا تقتضي المجاذبة هنا أو المنازعة مخاصمة أو عداوة بالضرورة • فانظر الى قول الزمخشري في الأساس « ونازعه الكلام •• والفرس ينازع فارسه العنان ، ونازعني بنانه : صافحني » فليس في أي صورة من هذه الصور مخاصمة أو معاداة • وفي النهاية : « ومنه الحديث : مالي أنازع القرآن أي أجاذب في قراءته كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه » أي أنه نازعهم قراءة القرآن حين جهروا به فجاذبوه القراءة •

فاذا عرفنا أن (نزع) في الأصل بمعنى (جذب) • قال الزمخشري في الأساس : « نزع من يده : جذبه وانتزعه •• ونزع الدلو من البئر •• ونازعه الثوب : جاذبه » • أقول إذا عرفنا أن (نزع) بمعنى جذب أصلا فقد اتضح بهذا أن (نازعه الكلام) بتعدية المفاعلة الى مفعولين ، هو الأصل كجاذبه إياه • فقد جاء في

الأساس « ونازعه الكلام » كما جاء فيه « وتجاذبوا أطراف الكلام».
وفي الصحاح : « وجاذبته الشيء إذا نازعته إياه » فهما بمعنى .
وكذلك تنازعوه كتجاذبوه وتبادلوه وتقاسموه . ففي الأساس :
« وتنازعوا الكأس تعاطوها » . وجاء في كتاب كليلة ودمنة (في باب
عرض الكتاب) : « ويكون مثل أصغر الاخوة الثلاثة الذين خلّف
لهم أبوهم المال الكثير ، فتنازعوه بينهم ، فأما الكبيران فانهما أسرعا
في اتلافه وإنفاقه في غير وجهه . وأما الصغير فانه عندما نظر الى ما
صار إليه أخواه .. أقبل على نفسه يشاورها .. » . فقوله
(تنازعوه بينهم) بمعنى تناولوه وتقاسموه .

أما (نازعه فيه) فان له شأناً آخر . قال صاحب الأساس :
« نازعته في كذا : خاصمته ، منازعة ونزاعاً » فنازعه فيه على معنى
خاصمه فيه وقد يتجاوز هذا المعنى الى عاداه . وهذا المعنى مجاز من
معنى المجاذبة الذي هو الأصل . فقولك (نازعه الأمر) جاء على
الأصل ، فليس هو إذاً على الحذف والايصال . أما (نازعه فيه)
فقد جاء على معنى (المخاصمة أو المعاداة) فحمل عليها حين ضُمِّن
معناها .

وقد عاب النقاد قول الكتاب (واني لأشاركك أحزانك) بحذف
الجار وتعدية (المشاركة) الى مفعولين حملا على (المشاطرة) فهل
هذا صحيح ؟ أقول ان حذف الجار هنا من قبيل الحذف والايصال
إذا صح ، لكنه ليس صحيحاً لأن حذف الجار سماع وليس قياساً ،
كما تقدم ، فليس حمل المشاركة على المشاطرة سائغاً أو مستقيماً ، فاذا
أخذت به كنت آخذاً بفاسد . فقولك : (شاركت في كذا) يعني أنك
شريك فيه ، تقول أنا شريكك فيه ، تقول أنا شريكك فيما عراك من
هذه النائبة وفيما نالك وفيما ضربك وفيما دهاك ، كما قال الهمذاني

في ألفاظه الكتابية . وتقول بمعناه : أشاركك فيما عراك ونابك وفيما ضربك ودهاك . قال الشاعر :

اذا انت لم تشرك رفيقك في الذي   يكون قليلا لم تشاركه في الفضل

وهو من أبيات ديوان الحماسة .

ولكن جاء في المقامة الشيرازية لأبي الفضل بديع الزمان الهمذاني : « قد أرضعتك ثدي حرّته ، وشاركتك عنان عصمته »، فهل يعوّل على هذا في تعدية المشاركة الى مفعولين إذا صح أنه نص معتمد ؟ أقول لا يعوّل على هذا ، وقد يكون الهمذاني قد دُفع إليه قصد المزاوجة بين (ثدي حرّته) و (عنان عصمته) واحكام السجع ، وقد أجاز الأئمة للشاعر والساجع ما لم يجيزوه للناثر . قال ابن جني : « فان صح عندك أن العرب لم ينطق بقياسك أنت ، كنت على ما أجمعوا عليه البتة » وأردف : « وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد أو لساجع أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصّى أبو الحسن ــ الخصائص ــ ١/١٣٢ » . وقال الامام ابن بري في كتابه (اللباب في الرد على ابن الخشاب) منتصراً لأبي محمد القاسم الحريري صاحب المقامات : « اعلم أن للسجع ضرورة الشعر وأن له وزناً أيضاً هي ضرورة الوزن في الشعر ، في الزيادة والنقصان والابدال .. » .

ومرّ بنا (قاسمه الأمر) . ففي اللسان : « وقاسمته المال أخذت منه قسمك وأخذ قسمه . وقسيمك الذي يقاسمك أرضاً أو داراً أو مالاً بينك وبينه .. وهذا قسيم هذا شطره » فقد أشار الى أن (القسيم) قد يكون بمعنى المقاسم وأوضحه فقال : « وقسيم فعيل بمعنى مقاسم مفاعل كالسمير والجليس والزميل » وقد يكون بمعنى المقسوم ، كما هو جلي في قوله « وهذا قسيم هذا شطره » فالفعيل

هنا بمعنى المفعول . وقد تضمن النص تعدّي (المقاسمة) الى مفعولين ، قال الشاعر :

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا — تعالي أقاسمك الهموم تعالي

وقالت امرأة من بني شيبان :

وقالوا ماجدا منكم فقلنا — كذاك الرمح يكلف بالكريم

بعين اباغَ قاسمنا المنايا — فكان قسيمها خير القسيم

قال المرزوقي في شرح الحماسة : « كأنه كان للمنايا نصيب فيهم فقاسمتهم على نصيبها ، فوقع إليها خير النصيب . والمعنى اختارت منهم الأمثل فالأمثل وغادرت الفلّ منهم والمسترذل . وقوله : قسيم، في معنى مقسوم ، وقد يكون القسيم المقاسم .. » وأردف : «وقاسم يقتضي مفعولا آخر كأنه قال قاسمنا المنايا الناس أو الأصحاب . وقوله قسيمها كقولك نصيبها ، وخير القسيم خير الأنصباء ـ ٨٨٢» .

فقد أوضح المرزوقي أن قول الشاعر (قاسمنا المنايا) إنما جاء على حذف المفعول الثاني ، لأن الأصل (قاسمنا المنايا الناسَ أو الأصحاب) . أما قول المرزوقي (فقاسمَتهم على نصيبها) أي قاسم المنايا الناس على نصيبها ، فلا ينقض ما قلناه من تعدي (المقاسمة) الى مفعولين . فعبر بقوله (قاسمَهم على نصيبها) أن المقاسمة قد جرت بين المنايا والناس على نصيبها ، فقد ساق (المقاسمة) على أنها معاقدة في القسمة قد جرت على هذا النصيب فأغنى ذلك عن نصب المفعول . وقال الشاعر :

وقاسمني دهري بني بشطره — فلما تقضّى شطره عاد في شطري

فقال المرزوقي : « ومعنى بشطره كأن الدهر ادّعى أنه قسيمه في بنيه وأن له منهم الشطر وهو النصف ، فقاسمه على ذلك ، فلما

استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان أقر له بـه وساهمه عليه » . فقد رأيت أن المرزوقي قد عاد الى استعمال (قاسمه عليه) وأشار من جانب خفي الى العقد الذي تصوره بين الشاعر ودهره حول اقتسام البنين بقوله : « فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان قد أقر له به ، وساهمه عليه » . وتقول (قارع القوم على كذا وتقارعوا واقترعوا) إذا قاسموا أو تقاسموا واقتسموا بالقرعة، أي تعاقدوا فاتفقوا على تعيين أسهمهم وانصبائهم بالقرعة . وقد تكون المقاسمة وجهاً من وجوه المقارعة والمساهمة .

وهل يصح قولك (قاسمه في كذا) ؟ قول إنما يصح (قاسمه في كذا) على حذف المفعول أيضاً ، إذا كان في الكلام ما يغني عن ذكره . فانظر الى ما جاء في مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني : « وما عقوق الوالد البرّ ، وقطيعة الأخ المشفق ، بأشنع ذكراً ، ولا أقبح وسماً من عقوق من ناسبك الى أكرم آبائك ، وشاركك في أفخر أنسابك ، وقاسمك في أزين أوصافك ، ومتّ إليك بما هو حظك من الترف وذريعتك الى الفخر .. » . فقوله (وقاسمك في أزين أوصافك) إنما يصح على حذف المفعول ، كأن يكون تقدير الكلام (وقاسمك نصيبك أو حظك في أزين أوصافك) .

أما (ساهمه) فالأصل في معناه (قارعه) . ففي اللسان « استهم الرجلان تقارعوا، وساهم القوم فسهمهم سهماً قارعهم فقرعهم، واستهموا اقترعوا وتساهموا تقارعوا» . وإذا كان من معاني المقارعة المضاربة بالسلاح، فان منها المغالبة في القرعة ، والقرعة بالضم السهم والنصيب، والقاء القرعة عمل يتعين به سهم الانسان ونصيبه .

وتقول من ذلك أسهمت لنفسي في كذا إذا جعلت لها نصيباً فيه ، كما في الأفعال لابن القوطية ، فأسهمت في كذا إذا شاركت .

وهكذا انتهت (المساهمة) الى معنى المشاركة • قال زهير بن أبي سلمى :

أيا ثابت ساهمت في الحزم أهله فرأيك محمود وعهدك دائم

وقد أنكر بعضهم ذلك ومنهم أحمد العوامري عضو المجمع القاهري ومحمد محمود البزم الشاعر اللغوي الدمشقي ، رحمهما الله • قال الأستاذ البزم في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: «ساهمت بمعنى قارعت ، وهي قريبة بمعناها مردودة بلزومها ، وهي متعدية • عدد شهري تموز وآب ٩٤٤/٣٦٨ » • أقول إذا قال الكتّاب (ساهمت في كذا) فليس هو على اللزوم ، وإنما هو على حذف المفعول لظهور معناه • وانك لتقول (ساهمت في كذا) كما تقول شاركت في كذا ، والقاعدة أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ ، كما يقول ابن جني في الخصائص • ومعنى المشاركة في المساهمة قائم ، على كل حال ، كما رأيت ، وعليه النصوص وكلام الفصحاء • ففي النهاية لابن الأثير (مادة شدد) : « يريد أن القوي من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة » وفيها أيضاً (مادة أسا) : والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق » •

وجاء في كتاب الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : « وقد ساهمتك في جمع ما وقرته في أذني من ألوان الشكوى ، بالجزع والترجع والاستفظاع والتوجع» •وقال ابن منظور في مقدمة معجمه (لسان العرب) : « فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك » • وفي مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني قوله : « وأهل النقص رجلان : رجل أتاه التقصير من قبَله وقعد به

عن الكمال اختياره ، فهو يساهم الفضلاء بطبعه ويحنو على الفضل بقدر سهمه ، وآخر رأى النقص ممتزجاً بخلقته .. » .

أما (التساهم) فقد جاء بمعنى التقاسم. قال الحكم الخُضَري:

تساهم ثوباها ففي الدرع رادة وفي المرط لفّاوان ردفهما عبل

قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص/١٣١٧) : « تساهم تقاسم ، ولذلك قيل سُهمة فلان بالضمة من هذا كذا ، أي قسمته ونصيبه .. وانقسم جسم هذه المرأة بين درعها وازارها ، ففي درعها بدن ناعم وخصر دقيق ، وفي مرطها فخذان غليظان عليهما ردف ضخم. والرأدة الناعمة واللفّاء الكثيرة اللحم » .

أراد الشاعر أن ثوبي المرأة قد تساهما أو تقاسما جسمها ، فكان نصيب الدرع منهما بدناً ناعماً وخصراً دقيقاً ، وكان نصيب المرط منهما ، وهو الكساء من صوف أو خَزّ ، فخذين مكتنزين ردفهما ضخم سمين . وقد أورد الزمخشري في الأساس هذا البيت فقال : « وتساهموا الشيء تقاسموه » .

وقال ابن جني في الخصائص (١/٦٨) : « وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء و ... التأمل له » . وجاء في اللسان (مادة عدد) : « تساهموه بينهم » .

على أن في قولك (ساهمه في كذا) إذا شاركه و (تساهماه) إذا تقاسماه نظراً ، ذلك أنه إذا كان (فاعلَ) متعدياً الى مفعول واحد نحو (ضاربه) ، جاء (تفاعل) لازماً بلا مفعول صريح نحو (تضاربا). وإذا كان متعدياً الى مفعولين نحو (جاذبته الثوب) ، جاء (تفاعل) بمفعولٍ واحد ، نحو (تجاذب الثوبَ) . فكيف أتى (ساهمته في كذا) متعدياً الى مفعولٍ واحد ، وجاء (تساهماه) متعدياً الى مفعولٍ

واحد أيضاً ؟ والأصل أن يأتي (تساهماه) بمفعول واحد من (ساهمه الشي) بمفعولين ، كما جاء تقاسماه من قاسمه الشيء ، ولم يسمع (ساهمه الشيء) ، وإنما هو (ساهمه في الشيء) ! وسبب ذلك وعلته عندي أن (المساهمة) ليست أصلا في معنى المشاركة وإنما تدرج معناها إليها ، وكذلك (التساهم) ليس أصلا في معنى التقاسم وإنما تدرّج معناه إليه . ولو كان (التساهم) بمعناه هذا وهو التقاسم أصلا لكانت (المساهمة) بمعنى المقاسمة ، وليست كذلك ، وإنما هي المشاركة ، فتأمّل .

ولكن إذا قلت (ساهمته في كذا) بمنعى شاركته فيه فهل تقول (فتساهمنا فيه) إذا اشتركنا فيه أو تشاركنا ؟.

أقول جاء في (كتاب فضل هاشم على عبد شمس) للجاحظ ، في حديثه عن حلف الفضول: «فكان هذا الحلف في بني هاشم وبني المطلب وبني أسد بن عبد العزى وبني زهرة وبني تيم بن مرة، تعاقدوا في دار عبدالله بن جُدعان في شهر حرام قياماً ، يتماسحون بأكفهم صعداً ليكونُنّ مع المظلوم حتى يؤدوا إليه حقه ، ما بلّ بحرٌ صوفه . وفي التآسي في المعاش والتساهم بالمال » فعدّى التساهم كما يتعدّى التآسي . ففي القاموس « وآساه بماله مواساة أناله منه » أي أشركه فيه . فالتآسي في المعاش الاشتراك فيه ، وكذلك التساهم بالمال . فانظر الى ما جاء في النهاية لابن الأثير : « والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق » . وإذا كانت المواساة مشاركة ومساهمة في المعاش ، فالتآسي والتساهم اشتراك فيه .

وقد حضر الرسول ﷺ هذا الحلف وقال فيه : « لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبدالله بن جدعان ما أُحب أن لي به حمر النعم ، ولو دعيت إليه في الاسلام لأجبت » .

بعد فهذا ما اتفق لنا من البحث في باب المفاعلة من أفعال المشاركة ، ان من حيث البنية اللفظية أم من حيث الاستعمال في وجوه التعبير المختلفة ، مما يلتبس على الكتاب موضعه . ولم نخلد في ذلك الى سانح خاطر أو نزوة فكر بل عمدنا الى النظر والمقابلة والموازنة التماساً للصواب وتحريراً للمراد ، وحرصاً على ألا يغمض منه شيء على القراء أو يستتر عنهم ، وتوطئة لانقياد ما تصعب منه وامكان ما امتنع .

ونرجو ألا يكون قد قصر سعينا عن تحري الحق في هذا السبيل، وان عزّ مطلبه واشتد ادراكه . وحسبنا أننا دللنا على منهاج البحث وأرينا موضوعه ليعرف وجه مطلبه والوقوع عليه فتخف الكلفة في الكشف عن غامضه ، ومن الله العون .



التفاعـل عنـد النحـاة

اتفق لنا ، في فصل سابق ، البحث في المفاعلة من مصادر أفعـال المشاركة، فعمدنا الى تفصيل الكلام في بنيتها اللفظية ومختلف دلالاتها، ووجوه لزومها وتعديها ، وسنحاول البحث هنا في زنة أخـرى ، مـن المصادر ، تقترن بها وتمت إليها ، وهي التفاعل ، فنكشف عما بينهمـا من نسبة قد تعني التكامل حيناً ، لكنها لا توجب ذلك كل حين .

التفاعل والمفاعلة :

يرد التفاعل للمشاركة ، كما ترد المفاعلة ، فيشترك جانبا التفاعل في ايقاع الفعل كـل على الآخر ، في مثـل قولك (تضارب خالـد وصالح) . ولكن إذا كانت المفاعلة ، في مثـل قولك (ضارب خالد صالحاً) تعني اشتراك الأول ، أي خالد ، في الفاعلية لفظاً ومعنى ، والمفعولية معنى ، واشتراك الثاني ، أي صـالح في المفعولية لفظـاً ومعنى ، والفاعلية معنى ، فان كـلا من جانبي التفاعل ، في قولـك (تضارب خالد وصالح) شريك في الفاعلية لفظاً ومعنى ، وفي المفعولية معنى ، ولا فرق بين التفاعل والمفاعلة بعـد ، في افادة كونهما لاثنين فأكثر ، ما داما للمشاركة .

وإذا كانت المفاعلة تتعدى الـى واحد ، كالمضاربة في قولـك (ضارب خالد صالحاً) فان التفاعل منها لا يتعدى الى شيء ، في مثل قولك (تضارب خالد وصالح) لانتقال المفعول الذي كان للمفاعلة،

وهو (صالح) الى الفاعلية في التفاعل • وإذا كانت المفاعلة تتعدى الى اثنين ، كقولك (نازع خالد صالحاً الأمرَ) فان التفاعل منها يتعدى الى ثاني المفعولين وحده ، وهو المفعول المزيد في المنازعة ، أي (الأمر) فنقول (تنازع خالد وصالح الأمر) ، ويرتفع المفعول الأول وهو (صالح) داخلاً في الفاعلية •

ما يعنيه التفاعل :

ولا يشترط في (التفاعل) أن يفيد التشارك فقد يفيد المطاوعة في مثل قولك باعدته فتباعد ، والمطاوعة هنا قبول أثر الفعل ، وقد يفيد اظهار ما ليس واقعاً نحو تجاهل وتغافل أي أظهر الجهل والغفلة من نفسه ، وهما منتفيان لديه • ومنه تحالمت • قال ابن قتيبة في أدب الكاتب : « وليس تفعّلت في هذا بمنزلة تفاعلت • ألا ترى أنك تقول تحالمت فالمعنى أنك أظهرت الحلم ، ولست كذلك • وتقول تحلّمت فالمعنى أنك التمست أن تصير حليماً/١/٣٥٠ » • وكذلك تمارض وتغابى أي تظاهر بالمرض والغباء • وهكذا تعامى ، قال الحريري في مقامته البرقعيدية :

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى — عن الرشد في انحائه ومقاصده

تعاميت حتى قيل اني اخو عمى — ولا غرو ان يحنوالفتى حنووالده

وأخذ الزمخشري في المفصّل بقياس تفاعل إذا أريد به ما ليس واقعاً لكثرة ما جاء منه بهذا المعنى • وقد استعمل الجاحظ (تحاذق) في رسائله في ذم أخلاق الكتّاب فقال : « فان أحدهم يتحاذق عند نظرائه بالاستقصاء على مثله » • ولم يسمع عن العرب (تحاذق) ، فاذا صح هذا كان قولهم (تعالم) إذا أظهر العلم صحيحاً قياساً على تجاهل •

ومما يفيده التفاعل وقوع الحدث تدريجاً كتفاقم الأمر وتواردت الابل وهكذا تزايد وتنامى وتكاثر وتعاظم وترافد ونحو ذلك تهافت أي تساقط قطعة قطعة ؛ كما في الصحاح •

وهكذا يصف امرؤ القيس نفسه في نزعه فيقول :

وبُدِّلت قَرحاً دامياً بعد صحة فيا لكِ نُعمى قد تحولتِ ابؤسا

فلو أنها نفس تموت سوية ولكنها نفس تساقط انفسا

أي تتساقط أنفساً •

وقد يعني التفاعل مجرد وقوع الحدث كتخاطأ بمعنى أخطأ ؛ تقول تخاطأته النبل أي تجاوزته وتعدته فلم تصبه •

وجاء في أدب الكاتب لابن قتيبة : « وتأتي تفاعلت وتفعّلت بمعنى ، تقول تعطيت وتعاطيت وتجوزت عنه وتجاوزت عنه وتذأبت الريح وتذاءبت ، أي جاءت مرة من ها هنا ومرة من ها هنا/٣٥٠» •

بناء التفاعل :

تقول تفاعل تفاعلا ، بضم العين في المصدر كتنازع تنازعاً بضم الزاي في المصدر • فاذا كان الفعل ناقصاً كتجافى يتجافى تجافياً ، جاء المصدر بكسر العين أي كسر ما قبل الياء ليجانس الياء • وهكذا التحامي والتفاني والتصابي والتواني ••• ومثل ذلك ما جاء على (التفعل) بتشديد العين كالتمني والترجي والتوقي والتجني • قالوا جاءت العين مكسورة لمجانسة الياء في المصدر الناقص ، بدلا من الضم الذي هو الأصل ، لأنك لو ضممت عين الناقص قبل الياء لانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، فعدلوا عن الضم الى الكسر ليسلم بناء الياء من القلب •

وقد شـذ من مصادر التفاعل (التفاوت) • قال الجوهري في الصحاح « وتفاوت الشيئان أي تباعد ما بينهما تفاوتاً بضم الواو • وقال ابن السكيت : قال الكلابيون في مصدره تفاوتاً ففتحوا الواو • وقال العنبري : تفاوتاً فكسر الواو • وحكى أبو زيد أيضـاً تفاوتاً وتفاوتاً بفتح الواو وكسرها ، وهو على غير قياس •• » ويبقى التفاوت بالضم هو الأصل ، أما التفاوت بالكسر أو الفتح فهو أثر مما خلفته العربية في طور من أطوارها ، قبل أن تستقر فتنتهي الى الضم •

واذا كان فاء (التفاعل) قريباً في المخرج من تاء (تفاعل)كحرف الثاء مثلا ، جاز أن تقلب التاء ثاء للتخفيف فتدغم فيها فيسكن أول المثلين في المدغم فتجتلب همـزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن ، فتقول (اثاقل) بتشديد الثاء بوزن (افّاعل) بتشديد الفاء ، مقلوباً من (تثاقـل) ، كمـا كان (افّاعل) بتشديد الفـاء مقلوباً مـن (تفاعل) •

وقد جاء في التنزيل : « يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم الـى الأرض ـ التوبة/٣٩ » • قـال البيضاوي في تفسيره : « وقرئ تثاقلتم على الأصل » • وفي الأساس « واثّاقل الى الدنيا أخلد إليها » •• وتثاقل عنه تباطأ كما في القاموس •

وجاء على ذلك (ادّارأ) بتشديد الدال وأصله (تدارأ) قلب فيه (تفاعل) الـى (افّاعل) بتشديد الفـاء • قال الجوهري في الصحاح : « الدرء الدفع ••• وتدارأتم وادّارأتم بتشديد الـدال تدافعتم واختلفتم » • وجاء في التنزيل : « وإذا قتلتم نفساً فادّارأتم فيها ، والله مخرج ما كنتم تكتمون ـ البقرة/٧٢ » • قال البيضاوي في تفسيره : « فادّارأتم فيهـا : اختصمتم في شأنها إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً ، أو تدافعتم بأن طرح كل قتلها عن نفسه الـى

صاحبه ، وأصله تدارأتم فأدغمت التاء في الدال ، واجتلبت لها همزة الوصل » . وقال أبو البقاء العكبري في اعراب القرآن : « فادارأتم. أصل الكلمة تدارأتم ، ووزنه تفاعلتم ، ثم أرادوا التخفيف فقلبوا التاء دالاً لتصير من جنس الدال التي هي فاء الكلمة فيمكن الادغام. ثم سكنوا الدال ، إذ شرط الادغام أن يكون الأول ساكناً فلم يمكن الابتداء بالساكن فاجتلبت له همزة الوصل ، فوزنه الآن افّاعلتم بتشديد الفاء مقلوب من تفاعلتم .. »

وجاء (ادّارك) بتشديد الدال ، وأصله (تدارك) . ففي التنزيل : « كلما دخلت أمة لعنت أختها حتى إذا ادّاركوا فيها جميعاً قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا ـ الأعراف/٣٧ » . ومعنى (ادّاركوا فيها) تلاحقوا ، كما في الجلالين . قال أبو البقاء العكبري : « يقرأ بتشديد الدال وألف بعدها ، وأصلها تداركوا فأبدلت التاء دالاً وأسكنت ليصح ادغامها ثم اجتلبت لهذه همزة الوصل ليصح النطق بالساكن .. » .

وجاء في التنزيل كذلك : « بل ادّارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عَمون ـ النمل/٦٦ » . وقد جاء في تفسير الجلالين : « ... ادّارك بتشديد الدال وأصله تدارك ، أبدلت التاء دالاً وأدغمت في الدال واجتلبت همزة الوصل ، أي بلغ ولحق أو تتابع وتلاحق .. » .

وقد جاء من ذلك اتّابعوا واصّابروا واضّاربوا واسّاقطوا واشّاجروا واذّاكروا واجّاوروا (شرح الشافية/٣٧١) واصّالحوا، كما في الصحاح .

ويجري مثل هذا الابدال والادغام في (تفعّل) أيضاً . ومن ذلك : اطيّر واسّمع واصّدق ... بتشديد الطاء والسين والصاد

وأصله تطيَّر وتصدّق وتسمَّع • ففي التنزيل : « قالوا اطّيّرنا بك ومن معك ــ النمل/٤٧ » • وفي الصحاح : « وتطيرت من الشيء وبالشيء ، والاسم الطِّيَرَة مثل العِنَبَة وهو ما يُتشاءم به من الفأل الرديء • وفي الحديث أنه كان يحب الفأل ويكره الطِّيرة • وقوله تعالى : « قالوا اطّيّرنا بك ــ النمل/٤٧ ، وأصله تطيَّرنا فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت الألف ليصحّ الابتداء به » • وثمة اشّقق بتشديد الشين والقاف وأصله تشقق ، ومنه قوله تعالى : « وان منها لما يشّقق فيخرج منه الماء ــ البقرة/٧٤ » •

وجاء في التنزيل أيضاً : « لا يسَّمَّعون الى الملأ الأعلى ــ الصافات/٨ » بتشديد السين والميم ، وهو من التسمع • قال البيضاوي : « وتعدية السماع بالى لتضمنه معنى الاصغاء مبالغة لنفيه وتهويلا لما يمنعهم عنه • ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص بالتشديد من التسمع وهو طلب السماع ، والملأ الأعلى الملائكة أي أشرافهم » • وفي الصحاح : « وتسمَّع إليه واسّمع إليه بالادغام » •

وفي التنزيل : « ان المصَّدقين والمصَّدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم ــ الحديد/١٨ » • قال الجوهري في الصحاح : « وقوله تعالى : ان المصَّدقين والمصَّدقات ، بتشديد الصاد أصله المتصدقين فقلبت التاء صاداً وأدغمت في مثلها » •

وجاء من ذلك اتَّرس واتَّبع وادّثر وازّيّن وازّمّل واضّرّع واهّوّق واطّوّع (شرح الشافية/٣٧١) ، بتشديد الفاء والعين فيها جميعاً ، كما هو في اطيَّر واسَّمع واصَّدق ، وجاء (اصَّلح) بتشديد الفاء فيه ، لأن الأصل فيه اصطلح بوزن افتعل •

القول في حَمى وحامى وتحامى

تقول حميت القوم حماية إذا نصرتهم . وحميت المكان من الناس إذا منعته منهم ، والمصدر الحمي والاسم الحماية . كما في المصباح . وفي الكامل للمبرّد « يقال حميت الناحية أحميها حمياً وحماية .. ومعنى ذلك منعت ودفعت ، ويقال أحميت الأرض جعلتها حمى لا تقرب ـ ١/٢٥٩ » .. ونحو ذلك في الأساس قال الزمخشري : « حميت حماية .. حميت المكان : منعته أن يُقرب ، فاذا امتنع وعزُ قلت أحميته أي صيَّرته حمى ، فلا يكون الإحماء إلا بعد الحماية ولفلان حمى لا يقرب .. ومن المجاز حميته أن يفعل كذا إذا منعته». وحمي فيما تقدم فعل متعد الى مفعول واحد ، فهل يتعدّى الى اثنين. فنقول (حميته الشر والأذى) إذا حميته منهما ؟ أقول جاء لأبي ذؤيب أو لمالك بن خالد الخناعي قوله :

يحمي الصريمة احدان الرجالِ له صيدٌ ومستمعٌ بالليل هجّاسُ

فقرىء احدان بالرفع على الفاعلية والصريمة بالنصب على المفعولية . لكنه قرىء كذلك بنصب الصريمة ونصب احدان ، والصريمة موضع واحدان ما انفرد من الرجال،وهجّاس يجس ويفكر في نفسه . وقد قال الأخفش في معناه : يحمي الصريمة من احدان الرجال على حد قولك حميت الدار اللصَّ . هذا ما جاء في شرح أشعار الهُذَليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (١/٢٢٧). وعلى هذا قول ابن جني في الخصائص (١/٤٤٢) : « فأما هجنه الطبع وكدورة الفكر وخمود النفس وخيس الخاطر وضيق المضطرب فنحمد الله على أن حامناه » بمعنى حمانا منه ، فعدّى الى مفعولين .

وجاء في رسالة ابن القارح علي بن منصور الحلبي الى المعري ، حديث رسول الله ﷺ : « إذا أحب الله عبداً حماه الدنيا/٢٧ » أي

حماه من شرورها ، وكأن قولك حميتك الشر محمول على وقيتك الشر • ففي الأساس : « وقاه الله كل سوء ، ومن السوء وقاية » ، وهكذا قولك حميتك الشر ومن الشر •

ويتعدى (حمى) الى مفعولين بمعنى آخر • ففي الأساس « وحميت المريض الطعام حِمية » •

ويسألون هل يأتي (حمي) بمعنى الحماية لازماً ؟ أقول قال أبو علي المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١/٣٨١) في قول الشاعر حريث بن جابر :

فكنت أنا الحامي حقيقة وائلٍ كما كان يحمي عن حقائقها أبي

قال : « ويقال حميت الحقيقة وحميت عن الحقيقة ، وهو يحمي عليه ويحامي عليه » •

فيتبين بذلك كله أن (حَمى) من الحماية يأتي لازماً فيتعدى بعن وعلى ، ويأتي متعدياً الى مفعول ومفعولين •

أما (حامى) وليس هو من أفعال المشاركة ، فانه يتعدى بالحرف تقول (يحمي عليه ويحامي عليه) بمعنى كما قال المرزوقي فيما تقدم • وقد تكرر منه ذلك إذ قال في موضع آخر « فدافعت دونه وحاميت عليه ١/١٣٣ » وقال : « مدحهم بحسن المحاماة على الجار » وقال : « لأن عادتنا تفرض علينا المدافعة عن الكرم والمحاماة على الشرف/١٩٦٤ » • وقد جاء هذا في كلام الجاحظ إذ قال في كتاب التربيع والتدوير : « فأما المحامي على الهزل والمفضل للمزح فانه قال : أول ما أذكر من خصال الهزل ومن فضائل المزح أنه دليل على حسن الحال وفراغ البال •• » • وفي الأساس : « حماه حماية وحامى عليه » •

وجاء في اللسان : « وحاميت عنه محاماة وحماء . يقال : الضروس تحامي عن ولدها » . وقالت ريطة بنت عاصم :

فوارس حاموا عن حريم وحافظوا بدار المنايا والقنا متشاجر

قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١١٠١) : : « وقولها فوارس .. وصفتهم بأنهم حفظوا ما وجب عليهم حفظه من حُرَمهم .. والحرمة ما لا يحل لك انتهاكه ، وكذلك المحارم واحدتها مَحرمة .. ومن ذلك قيل حريم الدار .. وقولها وحافظوا بدار المنايا ، أي ثبتوا الحفاظ ودافعوا وصبروا ولم ينتقلوا عنها طلباً للسلامة » .

ويأتي (حمى عليه وحامى عليه) بمعنى آخر . ففي اللسان : « وحاميت على ضيفي إذا احتفلت له قال الشاعر :

حامَوا على أضيافهم فشَوَوا لهم من لحم مُنقية ومن أكباد

وحميت عليه : غضبت » . ولم يسمع (حامى) متعدياً .

فتبين بذلك أنك تقول حاميت عنه وحاميت عليه حِماء ومحاماة بمعنى الحماية .

وأما (تحامى) ، وليس هو من أفعال المشاركة فانه يتعدى ولا يتعدى . ومثال المتعدي قول ابن جني في الخصائص : « تحاميت ما تحامت العرب ، من ذلك ـ ١/١٠٣ » . وجاء في الأساس :« ويقال احتميت منه وتحاميته » ومنه قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني في رسائله : « ويتحامى من أخلاق الشيخ تعاطي الشرب ويقتدي به في سائر أخلاق الفضل ـ ط . الجوائب/١٩٩ » . وقول الحريري في مقامته الرقطاء : « فحييته ثم تحاميته » . وفي مختار الصحاح : « وتحاماه الناس أي توقوه واجتنبوه » . ومثالَ (تحامى) المتعدي بالحرف قول ابن جني في الخصائص : « تحامياً من اجتماع الاعلالين

ـ ١/٣٩٧ » ، وقول الهمذاني في المقامة البشرية : « قد كانت تحامت عن ذلك الطريق/٤٤٦ » أي تباعدت .

القول في تعدية التفاعل

مر بنا أن الأصل في مفاعلة المشاركة إذا تعدت الى مفعولين أن يتعدى (التفاعل) الى واحد . فأنت تقول (نازعته الأمرَ) إذا جاذبته اياه فتعدّيه الى اثنين فاذا قلت (تنازعوا الأمر) عدّيته الى واحد . وأنت تقول (جاذبته الأمرَ) فتعدّيه الى اثنين ، فاذا قلت (تجاذبوا الأمر) عدّيته الى واحد أيضاً . ففي الأساس : « نازعه الكلام ... وتنازعوا الكأس » . وفي الصحاح : « جاذبته الشيء إذا نازعته إياه ... والتجاذب التنازع » .

فاذا تعدت مفاعلة المشاركة الى واحد جاء التفاعل منها لازماً لا يتعدى . فأنت تقول (نازعت فلاناً) إذا خاصمته ، فاذا قلت (تنازع القوم) إذا اختلفوا وتخاصموا جئت به لازماً لا يتعدى الى شيء . ففي المصباح : « نازعته في كذا منازعة ونزاعاً خاصمته وتنازعا فيه وتنازع القول اختلفوا » .

وتقول ساءلته عنه فتعدّيه الى واحد ، وتساءل القوم فتأتي به لازماً . ففي الأساس « وساءلته عنه مساءلة وتساءلوا عنه » . وفي مختار الصحاح : « وتساءلوا سأل بعضهم بعضا » .

وما دام (تساءل) من أفعال المشاركة فلابد أن يأتي من اثنين فأكثر . ويقول الكتاب حيناً (تساءل فلان عن كذا) فيجعلون فاعله واحداً ، فهل لهذا وجه من العربية .

أقول الأصل أن يسند (تساءل) الى اثنين فأكثر ، تقول (تساءلا) إذا سأل كل منهما الآخر و (تساءلوا) إذا سأل بعضهم

بعضاً . كقولك (تشارك وتشاركوا) • قال الاستاذ محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) : « يقولون تساءل الرجل عن الأمر ، والصواب تساءل الرجلان أو الرجال » • ولكن ألا يأتي (تساءل) لغير المشاركة فيصح اسناده الى واحد ؟ أقول جاء في الكشاف للزمخشري في تفسير قوله تعالى : « عمَّ يتساءلون • عن النبأ العظيم ــ ١/النبأ » : « يتساءلون يسأل بعضهم بعضاً أو يتساءلون غيرهم عن رسول الله ﷺ والمؤمنين نحو يتداعونهم ويتراءونهم » فقد فسَّر (تساءلوا) بمعنى (سألوا) أيضاً • وقد ذكر ذلك البيضاوي فقال : « كقولهم يتداعونهم ويتراءونهم أي يدعونهم ويرونهم » أي أن (يتسألون عنه) يصح أن يعني (يسألون عنه) • فاذا ثبت هذا صح قول الكتاب (تساءل الرجل عن كذا) إذ سأل عنه ، ويكون (تساءل) هنا فعلا متعدياً لا يمت الى أفعال المشاركة •

وثمة (تعارف) وهو من أفعال المشاركة تقول (تعارف القوم) إذا عرف بعضهم بعضاً ، كما جاء في الصحاح ومختاره والقاموس واللسان والتاج ، فالفعل لازم • وقد جاء في التنزيل: «ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا الا ساعة من النهار يتعارفون بينهم ــ يوس/٤٥ » • قال البيضاوي : « يتعارفون بينهم : يعرف بعضهم بعضاً كأنهم لم يتفارقوا إلا قليلا » • كما جاء في التنزيل : « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير ــ الحجرات/١٣ » • قال البيضاوي: « لتعارفوا • يعرف بعضكم بعضاً » فتأكد بهذا أن (تعارف) فعل لازم • ولكن جاء على ألسنة الفصحاء تعدية (تعارف) كأن تقول (تعارفوا الشيء) إذا عرفوه فيما بينهم • فانظر الى ما جاء في الصحاح (مادة وقى) : « وأما اليومَ فيما يتعارفه الناس ويقدّر عليه الأطباء

فالأوقية عندهم وزن عشرة دراهم .. » فقد عدّى الفعل فقال (يتعارفه الناس) . وقد جاء نحو ذلك في مختار الصحاح . وجاء في مفردات الراغب (مادة ضاف) : « وصارت الضيافة متعارفة في القرى » . وفي (مادة كبر) : « والكبيرة متعارفة في كل ذنب تعظم عقوبته » . فقوله (متعارفه) من (تعارفوه) كقولك متداولة ومتناقلة من (تداولوه وتناقلوه) ، وقد جاء مثل ذلك في رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني إذ قال : « الكتابة التي يتعاطاها أهل الزمان ، المتعارفة بين الناس/٣٧ » ، وقال في موضع آخر : « ولا خرجت عن متعارف الناس/٢٢٠ » . وفي كلام الأئمة قولهم (تعورف الأمر) بالبناء للمجهول ، وهو من تعارفوه أيضاً ، كما جاء هذا في كلام الراغب الأصبهاني في (مادة كف) . فثبت بذلك كله أن (تعارف) لازم ومتعد . ويقول الكتاب حيناً (هذا أمر متعارف عليه) و (هذه عادات متعارف عليها) ولا وجه له في العربية، وإنما الصواب (أمر متعارف وعادات متعارفة) .

تفاعل معه

جرى الكتاب في استعمال ما كان من أفعال المشاركة على (تفاعل) أن يسندوه الى فاعل واحد ثم يتبعوا الفاعل أداة المصاحبة. يقولون (تبارى فلان مع فلان) ، والأصل أن يقولوا (بارى فلان فلاناً) أو (تبارى فلان وفلان) بالعطف .

ذلك أن ما كان من أفعال المشاركة كتفاعل ، لابد فيه من تعدد الفاعل ، فاذا أسند الفعل الى أحد فاعليه ، فلابد من استيفاء الآخر بالعطف . ومن خصوص العطف بالواو اشراك الفاعلين في الحدث . ولا محل لاحلال أداة فيه محل العاطف ، لأن الاشتراك في الحدث

ها هنا يقتضي المصاحبة بطبيعة الحال ، كما هو ظاهر في قولك (تبارى فلان وفلان) .

فاذا كان الفعل مما يسند الى واحد ، وقد ذكر الفاعل ، فإن العطف عليه بالواو يفيد مجرد اشراك المعطوف في الحدث ، دون المصاحبة ، كقولك (جاء زيد وخالد) فقد عنيت أن كلاً منهما قد جاء ، فالعطف فيه قد أغنى عن اعادة العامل وهو الفعل ، ولا يلزم من مجيئها هذا أن يتصاحبا فيه . فاذا أردت المصاحبة فعلاً جئت بأداتها (مع) ليكون تسلط العامل على ما قبلها هو وقت تسلطه على ما بعدها فقلت (جاء زيد مع خالد) فأخبرت بمجيئهما معاً . ولو لم تأت بهذه الأداة لم تثبت المصاحبة ، كما رأيت .

وإذا أسند الفعل الى ضمير كما في قولك (زيد جاء) وأردت العطف على الضمير المرفوع ، امتنع ذلك حتى تؤكد الضمير فتقول (زيد جاء هو وخالد) . وكذلك الأمر في (تفاعل) ، تقول : (زيد تبارى هو وخالد) لأن عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكد .

وتفيد ما تفيده (مع) ، واو المعيّة ، فاذا جاز العطف في الكلام جاز الوجهان : العطف والنصب على المفعول معه . تقول : (جئت أنا وزيد) على العطف ، كما تقول : (جئت أنا وزيداً) بالنصب على المفعول معه ، وإذا لم يجز العطف تعين النصب كقولك (جئت وزيداً) إذ يضعف العطف هنا لعدم تأكيد ضمير الرفع ، فلا تقول (جئت وزيد) . ولا يعني جواز الوجهين هنا تطابق المعنيين فيهما ، قال أبو البقاء الكفوي في الكليات (٥/١٨٧) . « شرط باب المفعول معه أن يكون فعله لازماً ، حتى يكون ما بعد الواو على تقدير العطف مرفوعاً فيكون العدول الى النصب لكونه نصباً على المصاحبة ، فان

العطف، لا يدل إلا على أن ما بعد الواو شارك ما قبلها في ملابسة معنى العامل لكل منهما . والنصب كما يدل عليه يدل أيضاً على أن ملابسته لهما في زمان واحد » وفي الهمع للسيوطي (١/٢٢٢) : « والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد ، دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر » .

فاذا لم يسبق الفعل ، كما في نحو قولك (كيف أنت وزيد) أو قولك (ما أنت وزيد) ، فقد أجاز كثرة النحاة الوجهين : الرفع والنصب ، واختاروا الرفع . والتحقيق أنه لا اختيار في المسألة بينهما . فأنت إذا أتيت بالرفع فقلت : (ما أنت وزيد) ، فأنت تسأل عن المخاطب وعن زيد، وإذا أتيت بالنصب فقلت (ما أنت وزيداً) فأنت تسأل عن صلة ما بينهما . ففي مثل قولهم : (كيف أنت وقصعةً من ثريد) لا وجه فيه إلا النصب ، لأنك إنما تسأل عما بين المخاطب وهذه القصعة ، لا عن المخاطب وعن القصعة ، خلافاً لمن أجاز فيه الوجهين، بل اختار الرفع . قال الرضي في شرح الكافية : « الأولى أن يقال : ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا » .

اداة المصاحبة وافعال المشاركة

من أفعال المشاركة ما جاء على (افتعل) كاجتمع واتفق واتحد، والأصل في هذه الأفعال أن تسند الى اثنين فصاعداً ، تقول (اجتمع القوم واستجمعوا بمعنى تجمعوا) كما في المصباح ، و (اتفق الشيئان تقارباً وتلاءماً) كما في المقاييس ، و (اتحد الرجلان وبينهما اتحاد) كما في الأساس . ولكن سمع قولهم (اجتمع معه) و (اتفق معه) و (اتحد معه) باسناد فعل المشاركة الى واحد واتباعه أداة المصاحبة (مع) ، فكيف أمكن هذا وامتنع قول القائل (تبارى معه وتنازع معه) والحكم في الحالين واحد ؟

ففي الصحاح « جامعه على أمر كذا اجتمع معه » ، وفي مختار الصحاح والقاموس مثل هذا النص . وفي اللسان : « وجامعه على الأمر مالأه عليه واجتمع معه » .

وهكذا (اتفق) ففي اللسان : « قال ابن سيده : وقد وافقه موافقة ووفاقاً واتفق معه » ونحو ذلك في أكثر المعاجم ، وكذا (اتحد) فقد جاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي (١/٣٥) : « فقال بعضهم باتحاد النفس مع البدن ، وذهب بعضهم الى اتحاد النفس مع العقل الغول ، وزعم قوم من المشائين أن النفس إذا عقلت شيئاً اتحدت مع الصورة المعقولة .. » .

وقالوا (انتظم فلان مع فلان في كذا) ، ففي الأساس « انتظم كلامه وأمره » والانتظام الاتساق كما في الصحاح ، بل قال « الاتساق : الانتظام » ففي لطف اللطائف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي : « كتب أبو الفتح ذو الكفايتين الى رجل يستهديه الشراب: قد انتظمت يا سيدي مع رفقة في سمط الثريا ، فان لم تحفظ علينا النظام باهداء المُدام صرنا كبنات نعش ، والسلام » .

ونحو ذلك (التقى معه) . فقد جاء في النهاية : « دخل أبو قارظ مكة فقالت قريش حليفنا وعضدنا وملتقى أكفنا ، أي أيدينا تلتقي مع يده وتجتمع » . وحكى ذلك صاحب اللسان فلم ينكر منه شيئاً . وقال المرزوقي في شرح الحماسة : « قالت هذه المرأة لما التقيت معها » . قال ذلك في شرح قول الشاعر :

الا قالت العصماء يوم لقيتها أراك حديثاً ناعم البال افرعا(ص/٣٢١)

وقال في موضع آخر : « والمعنى تمنيت أن رجالا فعلوا في معناكِ ما فعلوا من الهمّ بقتلي .. التقوا معي/٣٢٤ » . والأصل

التقى فلان وفلان إذا تلاقيا ، والتقى الرجال إذا تلاقوا . وقال الجاحظ في بعض رسائله (كتاب الحجاب) : يتلاقى مع المعارف والاخوان والجلساء » .

وثمة (تلاحق) وهو من أفعال المشاركة . ففي الأساس : « وتلاحق القوم وتلاحق الركاب : تتابعوا » قال المرزوقي : « أي تسير النهار كله حتى يتصل سيرها بالليل طلباً للتلاحق معها/١٠٨٩» .

فثبت بذلك أن الفصحاء قد نصوا أو قالوا : اجتمع معه واتفق معه واتحد معه وانتظم معه ، كما قالوا : التقوا معهم وتلاقوا معهم بل تلاحقوا معه ... وقد هون هذا على المتأخرين بل استدرجهم الى أن يقولوا نحواً منه . فقد ذكر الدكتور مصطفى جواد مما جاء على هذا المنوال ما قاله اللغوي البغدادي صاحب خزانة الأدب (١/١٢٢) : « روى المرزباني .. أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة»، وما جاء في المستطرف للابشيهي : « وتخاصم بدوي مع حاج عند منصرف الناس» ذكر جواد ذلك في كتاب (المباحث اللغوية في العراق). فما الذي قاله النقاد في هذه المسألة ؟

ذهب بعض النقاد الى امتناع قول القائل (تفاعل معه) و (افتعل معه) ما داما من أفعال المشاركة ما لم تنص المعاجم على جواز ذلك فيؤخذ به ولا يقاس عليه كقولهم اتفق معه واجتمع معه ... وقال بعضهم يؤخذ بما جاء في كلام الفصحاء واعتبار ما يكتبونه بمنزلة ما يروونه، فاذا صح هذا صح قولك التقى معه وتلاقى معه وانتظم معه.. وذهب آخرون الى أن ما ثبت بحكم لابد من الأخذ بقياسه فلا يقتصر فيه على ما قاله العرب واستجازه الأئمة .

فانظر الى ما جاء في شرح درة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي ، وبحر العوّام للشيخ محمد بن ابراهيم المعروف بابن

الحنبلي الحلبي ، في الرد على ما ذهب إليه أبو محمد القاسم الحريري في كتابه درّة الغواص .

القول في اسناد افعال المشاركة الى فاعل واحد والاستغناء بالمصاحبة عن العطف

قال الحريري أبو محمد القاسم في كتابه (درة الغواص) : « ويقولون اجتمع فلان مع فلان فيوهمون فيه ، والصواب أن يقال اجتمع فلان وفلان ، لأن لفظة اجتمع على وزن افتعل ، وهذا النوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل ، وما كان أيضاً على وزن تفاعل مثل تخاصم وتجادل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد ، فمتى أسند الفعل منه الى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير ، وإنما اختصت الواو بالدخول في هذا الموطن لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوعه من اثنين فصاعداً ، ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل أيضاً ، فلما تجانسا من هذا الوجه وتناسب معناهما فيه استعملت الواو خاصة في هذا الموضع ولم يجز استعمال لفظة مع فيه لأن معناها المصاحبة وخاصيتها أن تقع في الموطن الذي يجوز أن يقع الفعل فيه من واحد ، والمراد بذكرها الابانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عرفت . وقد مثل النحويون في الفرق بينها وبين الواو فقالوا إذا قال القائل جاء زيد وعمرو كان اخباراً عن اشتراكهما في المجيء على احتمال أن يكونا قد جاءا في وقت واحد أو سبق أحدهما ، فان قال جاء زيد مع عمرو كان اخباراً عن مجيئهما متصاحبين ، وبطل تجويز الاحتمال الآخر ... » . ويتبين مما تقدم من كلام الحريري أنه قد استمسك بمنطق النحو ولم يتزحزح عن الأصل أو يأبه لاستعمال الفصحاء أو نص المعاجم كقول الجوهري : « وجامعه على أمر كذا اجتمع معه » ، وقد توفي الجوهري (٣٩٣ هـ) قبل نحو

قرن وربع من وفاة الحريري ، وقد كانت نحو (٥١٥ هـ) وما أظن الجاحظ وقد توفي (٢٥٥ هـ) قد انفرد بنحو قوله (يتلاقى مع المعارف) والمرزوقي ، وقد توفي (٤٢١ هـ) قد ابتكر نحو قوله (التقوا معي) وقد تكرر منه ذلك ، فهل ثمة ما يُخرّج عليه استعمال هؤلاء الثقات في اسناد فعل المشاركة الى واحد والاستغناء عن العطف فيه بأداة المصاحبة ؟.

كان الحريري من أشهر علماء العربية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري وأوائل القرن السادس ، وكان من فحول النقاد ، وقد أثار نقده انتقاد الآخرين عليه ، فقد تعقبه في مقاماته الامام أبو محمد المعروف بابن الخشاب البغدادي فعاب كثيراً مما جاء في هذه المقامات . وانبرى لابن الخشاب هذا شيخ المحققين في عصره أبو محمد عبدالله ابن بري المقدسي المصري النحوي اللغوي في كتابه (اللباب في الرد على ابن الخشاب) ، فرد عليه معظم أقواله وفندها وانتصر للحريري بالبينات والبراهين .

ولم يفت ابن بري ، وقد انتصر للحريري على ابن الخشاب واستفرغ في ذلك وسعه وبذل طوقه ، أن يتعقب الحريري نفسه في كثير مما عاب به كلام الخاصة في (درة الغوّاص) . ومما أخذه ابن بري على الحريري إنكاره (اجتمع فلان مع فلان) . فقد جاء في (بحر العوّام) للشيخ محمد بن ابراهيم المعروف بابن الحنبلي الحلبي : « ومن ذلك قولهم اجتمع فلان مع فلان ، وصوّب الحريري أن يقال اجتمع فلان وفلان ، دون أن يقال ذلك ... وقد تعقبه ابن بري فقال : لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر ، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً ، واستوى الماء والخشبة ، وواو المفعول معه بمعنى مع مقدّرة بها ، فكما يجوز

استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة ' هذا كلامه ... » . وجاء نحو من ذلك في شرح درّة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي : « في الحواشي لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم مع بكر ، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً واستوى الماء والخشبة ... فكما يجوز استوى الماء والخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة ، واستوى في هذا مثل اختصم فان المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام ، فاذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز دخول مع كقولهم استوى الحر والعبد في هذا الأمر » .

فأنت ترى أن ابن برّي قد أجاز أن يكون (استوى) في المثَل من أفعال المشاركة كتساوى ، وما دام النحاة قد أتوا بواو المصاحبة بعد (استوى) ' وهو عند ابن برّي من أفعال المشاركة ، فقد صح أن يؤتى بمع في هذا الموضع لأنها في منزلة واو المصاحبة ، وجاز قولك استوى الماء مع الخشبة بمعنى تساويا في العلو ، وجاز قياساً عليه اختصم فلان مع فلان وما كان في حكمه كقولك تخاصمت مع صالح وتشاجرت مع خالد ، وهو الدائر على ألسنة الكتاب في هذا العصر .

والغريب أن المرزوقي شارح ديوان الحماسة ، وقد تكرر قوله (التقى معه) و (التقوا معه) كما رأيت ، قد أوجب العطف إذا أسند فعل المشاركة الى واحد ، ومنع أن تحل فيه المصاحبة محله ، مؤكداً ما ذهب إليه أكثر النحاة ، خلافاً لابن برّي ، وقطع بأن (استوى) في المثل المشهور إنما أسند الى واحد فليس هو من أفعال المشاركة بحال من الأحوال . فقد جاء في ديوان الحماسة قول الأعرج المعني :

تلوم على أن أعطي الورد لِقحةً وما تستوي الوردَ ساعةَ تفزعُ

فحكى المرزوقي (ص/٣٥٠) البيت بنصب الورد والواو قبله للمعية ، وقال : « يريد لا تستوي هي مع الورد » فأسند الفعل الى واحد وجعل معناه (وما تساوي الورد) ، وهكذا قولهم : استوى الماء والخشبة فان معناه (ساوى الماء الخشبة) . وأردف « ولو أراد ما تستوي هي وما يستوي الورد لم يكن يجوز إلا الرفع » أي لو كان الاستواء استواء مشاركة للزم الرفع والعطف وامتنعت المصاحبة والنصب . على أنه أقر رواية (وما تستوي والورد) في البيت بالرفع والعطف ، وقال بضعف هذا الوجه لأن عطف الظاهر على الضمير المرفوع ضعيف حتى يؤكد .

على أن من الأئمة من أثبت الرأيين في أمثلة المصاحبة ، الرأي السائد في امتناع أن تكون أفعالها من أفعال المشاركة ، والرأي الآخر في امكان ذلك وهو مذهب ابن بري . فقد جاء شرح الاظهار والمسمى بنتائج الأفكار للشيخ مصطفى حمزة ببعض أمثلة المصاحبة وحاول بيان معنى المصاحبة هل تحتمل المشاركة ، فقال : « والمشاركة فيه ، أي في الفعل ، ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة ، أي ارتفع ، وسرت والنيل ، إذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل » وأردف: « وأجيب بأنه أريد بالأول معنى التساوي أي تساوى الماء والخشبة في العلو ، وبالثاني الانتقال فيوجد المشاركة ، ويصح العطف » . وهكذا جعل (استوى) في مثال المصاحبة من أفعال المشاركة . فصح بذلك أن تقول استوى الماء والخشبة بالنصب، واستوى الماء والخشبة بالرفع على العطف واستوى الماء مع الخشبة باحلال مع محل واو المصاحبة ، على المعية وهكذا تقول اختصم فلان وفلاناً بالنصب على المعية واختصم فلان وفلان بالرفع على العطف ، واختصم فلان مع فلان ، وهذا ما ذهب إليه ابن بري .

ولكن إذا صح قولك اختصم فلان وفلان واتحد فلان وفلان ، وكان هذا هو الأصل في أفعال المشاركة ، فما الذي حمل الكتاب أن يؤثروا عليه بالسليقة اختصم فلان مع فلان ، واتحد فلان مع فلان • فتجري به أقلامهم بغير عنان ؟ فهل ثمة حاجة في التعبير قد استدرجت كتاب العصر الى استعمال (مع) في هذا الموضع واقتادتهم إليه ؟

أقول عمد بعض الأئمة الى بيان الفارق المعنوي بين (المفاعلة) و (التفاعل) إذا كانا للمشاركة فقال : « وقد يقال في الفرق المعنوي أن المبادىء بالفعل أو الغالب فيه معلوم في المفاعلة بخلاف التفاعل ، فان المبادىء فيه أو الغالب غير معلوم » هذا ما جاء في شرح البناء للامام محمد الكفوي • أي انك إذا قلت قاتل خالد زيداً فقد أردت أن تخبر بأن البادىء في القتال هو خالد ، ولو اشترك فيه زيد وعلى هذا قوله تعالى : « فإن قاتلوكم فاقتلوهم ــ البقرة/١٩١ » قوله فان قاتلوكم معناه إذا بادروا الى قتالكم فاقتلوهم • وعليه قوله ﷺ: (أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها •• » • أما اذا قلت تقاتل خالد وزيد فليس في قولك ما يشير الى البادىء فيه ، وعلى هذا قوله تعالى : « فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه ــ القصص/١٥ » إذ ليس في قوله يقتتلان ما يشير الى البادىء بالقتال ، ويقتتلان في هذا كيتقاتلان • ونحو ذلك قول الرشيد للكسائي : « ان أعز الناس من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين » •

وقد يُعترض على هذا بقول الحسن بن علي رضي الله عنهما لبعض من خاصمه : « سفيه لم يجد مسافهاً » إذ ليس المسافه فيه ، لو وجد ، هو السابق والبادي وهو ما احتج بــه الامام الرضيّ في

شرح الشافية لرد قول القائل ان المفاعل بكسر العين هو الغالب أو البادىء دون المفاعل بفتح العين . وعندي أن قول الحسن رضي الله عنه لا يسقط الأصل ولا يلغيه ، لأن في كلامه قرينة تدل على أن المسافه بكسر الفاء ليس هو البادىء بالسفه ، حين قال « سفيه لم يجد مسافهاً » أي سفيه لم يجد من يقابل سفهه بمثله فيشاركه فيه .

ولكن إذا عدمت القرينة في الكلام كان الأصل أن يكون المخاصم بكسر الصاد هو البادىء أو هو الموصوف بالخصام أولا والمقصود به ، دون المخاصَم بفتح الصاد ، فاذا قلت قاتل خالد صالحاً أشرت الى أن البادىء هو خالد ، بدليل أن لمخاطبك أن يجيب بل قاتل صالح خالداً ، خلافاً لقولك (تخاصم خالد وزيد) فليس فيه ما يشير الى البادىء والموصوف بالخصام أولا ، أو المقصود به . فاذا قلت (تخاصم خالد مع زيد) ولم تزد ، فهم بقولك هذا أن خالداً هو البادىء بالخصام ، وهو المقصود بالحديث أيضاً ، ولو تعلق الخصام بسواه . وليس هذا بدعاً في قياس العربية ، فالمخاصم ، بكسر الصاد ، في المخاصمة هو العمدة أما المخاصم بفتحها فهو الفضلة . أما في التخاصم فكل منهما متخاصم بكسر الصاد وهو عمدة كما هو واضح في قولك (تخاصم خالد وزيد) على الأصل .

وقد يضطر المتخصصون كالكيميائيين مثلا الى أن يقولوا « يتحد الكبريت مع مادة كذا وكذا » ليعربوا عن أن أحاديثهم إنما هي في الأصل عن الكبريت فهو موضوع بحثهم دون المواد الأخرى . والكبريت في قولهم (يتحد الكبريت مع ..) هو المرفوع وهو العمدة دون سواه . وليس يغنيهم إذا أرادوا هذا المعنى ، أن يقولوا « يتحد الكبريت ومادة كذا وكذا » إذ ليس بالضرورة أن المقصود بالكلام أولاً هو الكبريت ، فليس الكبريت في قولهم (يتحد

الكبريت و ..) هو العمدة وحده وان تقدم . وإنما هو وما عطف عليه في ذلك سواء ، فالعطف هنا لا يبين عن مراد المتكلم صراحة خلافاً لأداة المصاحبة فانها تبين عنه وتكشف عن غرضه .

فقد استقر بما ذكرنا أن التصرف في أفعال المشاركة على الوجه المذكور لا ينقض أصلاً ولا تأباه طرائق العربية ، فقد جاء اتفق معه واجتمع معه في نصوص المعاجم ، وتلاقوا معه والتقوا معه واتحدوا معه وانتظم معه وأمثاله في كلام الفصحاء . وقد صح هذا عندالمحققين من الأئمة إذ لم يتعقبوا هذا التصرف على قائله ولا ردوه الى الشذوذ ، أو قالوا بتوهين ما جاء على مثاله ، بل وجدوا فيه وجهاً ومذهباً متقبلاً ، كما فعل ابن بري وسواه ، وقد أدرك به الكتاب حاجتهم في التعبير ، ولو خفي عليهم ما حكينا وفسرنا من أمره . وأنت إذا التمست أمثال هذا التصرف في كلام الأئمة المتقدمين وتتبعتها في مصنفاتهم هدتك الى نفسها ودلتك على سر استعمالها ، وكلها في هذا الباب شرع واحد ، وما يتوجه على أحدها يتوجه على الآخر . ومن ذلك شيوع قولهم (اشترك معه) . فانظر الى ما جاء في سر الفصاحة لأبي محمد بن سنان الخفاجي : « فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني/٢٢٢ » ، وما جاء في زهر الآداب لأبي اسحق الحصري القيرواني : « قال أبو الفرج قدامة بن جعفر في معنى أبيات زهير الأولى : لما كانت فضائل الناس ، من حيث هم ناس ، لا في طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان.. إنما هي العقل والعفة والعدل والشجاعة كان القاصد للمدح بهذه الأربعة مصيباً ، وبما سواها مخطئاً ـ ٢/٧١ » . وانظر الى قول ابن جني في الخصائص (١/٤٥٣) بعد كلامه على تداخل الأصلين الثلاثي والرباعي : « أما تزاحم الرباعي مع الخماسي فقليل ، وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً » . وأصل الكلام عند النحاة (أما تزاحم

الرباعي والخماسي) • وليس من هذا بسبيل قول الجاحظ : « تشاغلت مع الحسن بن وهب أخي سليمان بن وهب بشرب النبيذ أياماً ، فطلبني محمد بن عبد الملك لمؤانسته ــ زهر الآداب ــ ٢/١٨٤ » • إذ ليس (تشاغل) ها هنا من أفعال المشاركة بدليل قولك (تشاغلت) واسناده الى واحد كتمارضت وتغابيت وتعاميت وتحامقت • قال الشاعر : « تحامق مع الحمقى إذا ما لقيتهم •• » •

وجاء في الأدب الكبير لابن المقفع قوله : « أشركونا معهم في ما أدركوا » ويمكن أن يعقد على هذا في المطاوعة فيقال : (فاشتركنا معهم في هذا) •

ولكن هل تقول (القتال مع فلان أمر لابد منه) وأنت تريد (قتالك إياه) ؟ أقول الأصل أن تعني بالقتال مع فلان قتالك الى جانبه مناصرة له على عدوه ، ولكن جاء في (الباب الأول) من كتاب (كليلة ودمنة) ما أريد به خلاف ذلك • قال : « وإنما حدثتك لتعلم أن القتال مع صاحبنا لا أراه لك رأياً • فأجاب : فما أنا بمقاتل صاحبك ولا ناصب له العداوة سراً ولا علانية » • فقد أريد بقوله (القتال مع صاحبنا) مقاتلته ، ولا شك • فما سر ذلك ؟

أقول إذا جئت بالفعل فقلت (قاتل مع صاحبنا) لم يتسع معناه إلا لمناصرتك إياه • وعلى هذا قوله تعالى : « فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً ــ التوبة/٨٤ » ، فقوله : لن تقاتلوا معي عدواً يعني لن تشاركوني في قتالي عدواً • لكن في قولك (القتال مع صاحبنا) شيئاً آخر ، ذلك أن (مع) ها هنا ، وهي ظرف مكان ، ليست متعلقة بالقتال تعلقها بالفعل في قولك (قاتلت مع صاحبنا) ، وعلة ذلك أنها ظرف مستقر بفتح القاف ، متعلقه فعل عام أو ما يشبهه والتقدير (القتال يحصل مع صاحبنا لا أراه لك ••) ونحو ذلك

قولك (القتال بيني وبين صاحبنا) ، فان الظرف فيه مستقر متعلقه محذوف • ومثل هذا البناء أي (القتال مع صاحبنا) يحتمل الأمرين: مناصرته ومقاتلته ، وهو يعني المقاتلة قصراً إذا قامت قرينة على نحو ما سبق ، ومتى تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف ، انتقل الى الظرف اعراب هذا المحذوف • فاذا تعلق الجـار والمجرور بمذكور كان الظرف لغواً ، ليس له حظ من الاعراب ولا يتم الكلام دونه • ومما نحن بسبيله ما جاء في كتاب فضل هاشم على عبد شمس من قول الجاحظ في بني هاشم : « ثم ما كان في أيام تحزبهم وحربهم مع علي ومعاوية » وكأن الكلام عـلى اللف والنشر المرتب وتقديره (أيـام تحزبهم مع علي وحربهم مع معاوية) فيكون الأول من النشـر للأول من اللف ، والثاني للثاني • وقوله (تحزبهم مع علي) معناه تحزبهم له أي تجمعهم وتعصبهم له • أما قوله (حربهم مع معاوية) فتقديره: حربهم الجارية أو القائمة مع معاوية ، أي التي جرت بينهم وبينـه • ويعزز هذا ما سبق أن قدمناه وبسطنا القول فيه •

وبعد فقد تبين بما شرحناه وأوسعنا الكلام فيـه ، أن عـلى الباحث في تصريف (المفاعلة والتفاعل) ألا يجتزىء بما يقع له مـن نصوص العلماء في الأمهات اللغوية • إذ لابد أن يلتمس ما يمكن أن يتفق له من كلام الفصحاء فيُعمل الفكر فيه ويدقق النظر إليه ليتعرف مسرى الصيغتين في الوضع والاستعمال جميعاً ، فلا يقدم على قول حتى يتبين له الصواب وتتضح الحقيقة في ضوء موازنته ومكايلته ، فينتهي من البحث الى خير ما يرجوه من التمحيص والتلخيص •

مسرد بمصادر البحث ـ الفصل السادس

(المفاعلة التفاعل عند النحاة)

١ ـ نهج البلاغة للامام علي (رض) .

٢ ـ كليلة ودمنة لابن المقفع أبي محمد عبدالله .

٣ ـ الأدب الكبير لابن المقفع أبي محمد عبدالله .

٤ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان .

٥ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق .

٦ ـ فضل ابن هاشم على عبد شمس للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر .

٧ ـ التربيع والتدوير للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر .

٨ ـ كتاب الحجاب للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر .

٩ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة أبي عبدالله محمد بن مسلم .

١٠ ـ الكامل للمبرّد محمد بن يزيد .

١١ ـ الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني .

١٢ ـ الأفعال لابن القوطية أبي بكر بن عبد العزيز .

١٣ ـ الأفعال لابن القطاع أبي القاسم علي .

١٤ ـ تهذيب اللغة للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد •

١٥ ـ الخصائص لابن جني أبي الفتح عثمان •

١٦ ـ التصريف لابن جني أبي الفتح عثمان •

١٧ ـ الصحاح للجوهري أبي النصر اسماعيل بن حماد •

١٨ ـ زهر الآداب لابراهيم الحصري القيرواني (ج/٢) •

١٩ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن بن عبد العزيز الجرجاني •

٢٠ ـ المقامات لأبي محمد القاسم الحريري •

٢١ ـ درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد بن القاسم الحريري •

٢٢ ـ اللباب في الردّ على ابن الخشاب لابن بري •

٢٣ ـ سر الفصاحة لأبي محمد بن سنان الخفاجي •

٢٤ ـ المقامات لأبي الفضل بديع الزمان المهذاني •

٢٥ ـ أساس البلاغة لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري •

٢٩ ـ شرح أشعار الهذليين لأبي منصور السكري •

٢٧ ـ لطف اللطائف للنيسالوري الثعالبي أبي منصور •

٢٨ ـ رسالة ابن القارح الى المعرّي (رسالة الغفران) •

٢٩ ـ شرح أشعار الهذيين لأبي منصور السكري •

٣٠ ـ شرح الحماسة لأبي علي المرزوقي •

٣١ ــ أنوار التنزيل في تفسير القرآن لعبدالله بن علي البيضاوي •

٣٢ ــ همع الهوامع لجلال الدين السيوطي •

٣٣ ــ تفسير الجلالين لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي •

٣٤ ــ شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين •

٣٥ ــ المصباح المنير لأحمد بن علي الفيومي •

٣٦ ــ خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي •

٣٧ ــ شرح درة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي •

٣٨ ــ بحر العوام لابن الحنبلي الحلبي •

٣٩ ــ الكليات لأبي البقاء الكفوي •

٤٠ ــ البناء في علم التصريف لمحمد الكفوي •

٤١ ــ تلخيص الأساس لعلي بن عثمان •

٤٢ ــ لغة الجرائد للشيخ ابراهيم اليازجي •

٤٣ ــ مغالط الكتاب ومناهج الصواب للأب البولسي •

٤٤ ــ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء الثاني ــ عام ١٩٣٥) •

٤٥ ــ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (لعام/١٩٤٤) •

* * *

الفصل السابع

الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة

جرى النحاة على تقسيم الجملة الى فعلية واسمية .. وقالوا في تعريف الفعلية : انها الجملة التي تبتدىء بالفعل ، وفي الاسمية : انها الجملة التي يتصدرها الاسم ، ولاشك أن مقالتهم هذه في تعريف الجملتين وتمييز احداهما من الأخرى تبدو شكليّة تتناول الجملة من حيث شكلها ولا تتجاوزه الى مضمونها ومادتها . قال ابن هشام في مغني اللبيب : « فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم...والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد .. » . فهل أصاب النحاة حقاً في هذه القسمة وهل تبيّنوا في بنية كل من الجملتين ما تتميز به فعلاً من أختها من حيث اسنادها ودلالتها وشأنها في الأداء ؟

ما الفارق في الأداء بين الجملة الفعلية يتقدم فيها الفعل فيسند الى فاعله ، والجملة الاسمية يتقدم فيها الفاعل وهو لايزال مسنداً إليه ليكون مبتدأ ، ومتى نختار هذه الجملة أو تلك ؟

أشار الامام عبد القاهر الجرجاني ، في كتابه (دلائل الاعجاز)، الى أنك إذا حدّثت عن محدّث عنه ، بالفعل ، بدأت به ولم تقدّم

ذكر المحدّث عنه ، كلما كان الفعل مما لا يُشك فيه ولا يُنكر ، وهو الغالب ، قال الجرجاني : « ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال ، لم يكد يجيء على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم ، فاذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة ، قلت : قد خرج ، ولم يحتج الى أن تقول : هو قد خرج ، ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه ، الى أن تقدّم فيه ذكر المحدث عنه . وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضي الى موضع ، ولم يكن شك وتردد أن يركب أو لا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : قد ركب ، ولا تقول : هو قد ركب/١٠٤ » . ولا شك أن الشيخ علي الجارم ، وقد تحدثنا في مقال سابق ، عن مذهبه في تعويل العرب في كلامهم على الفعل ، قد أفاد مما قاله الجرجاني في ما تقدم .

ويقول الجرجاني في موضع تقديم المحدّث عنه . « ويشهد لأن تقديم المحدّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه ، اننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار منكر أو اعتراض شاك ، أو تكذيب مدّع ، كذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة » .

وسنرى أن القول ما قاله الجرجاني ، ولكن كيف استدلّ إمامنا على صحة ما انتهى إليه من الحكم ، وأي سبيل سلك في هذا الاستدلال ؟ أقول إنما أتى الجرجاني بالدليل من أي التنزيل ومن كلام العرب . وقد استكثر من الشواهد وأخذ باستقرائها وتحليلها . وإذا تعذر الذهاب بالاستقراء الى حد الاستقصاء الذي أوجبه السامرّائي ، فيما سبق من القول في مقال سابق ، فانه لا يمتنع التعويل في الحكم على هذه الشواهد لكثرتها وتنوعها ، ومكانتها من

البلاغة ، ومبلغها من إحكام السبك الى حد الاعجاز في البيان • فالاستدلال الاستقرائي هذا ، إنما هو استقراء للنظائر واستشهاد بها على الأمر المطلوب اقامة الحجة على صوابه• وهو يصل بصاحبه الى التعميم عن طريق ملاحظة عدة نماذج متشابهة في ناحية من نواحيها ، يفعم الحكم عليها بحيث يجعلها زمرة واحدة ، ويقوي اليقين بهذا الاستدلال كثرة النظائر والأمثلة المنتمية الى هذه الزمرة •

ولكن ما رأي العلماء المعاصرين في ما قيل عن فارق الأداء بين تقديم الفعل واسناده الى فاعله ، وتقديم الفاعل ليكون مبتدأ وهو لا يزال مُسنداً إليه ؟ وما يتفرّع على ذلك من قسمة الجملة الى فعلية واسمية •

منهب الجواري في قسمة الجملة الى فعلية واسمية :

ذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، رحمه الله في كتابه (نحو الفعل) الى أن الجملة في مثل قولك (قام زيد) قد أسند فيها القيام الى زيد ، وفي (زيد قام) قد أسند فيها القيام الى زيد أيضاً ، وليس بين الجملتين ، عند الموازنة ، الا اهتمام المتكلم في الأولى بالاخبار عن المجيء ، وقد دعاه هذا الى الابتداء بالفعل، فقال : (قام زيد) ، واهتمام المتكلم في الثانية بالاخبار عن (زيد) • فقاده هذا الى تقديم ذكره فقال : (زيد قام) ، فالجملة في الحالتين كلام أسند فيه ما تخبر به ، أي (المسند) وهو الفعل ، الى ما تخبر عنه أي (المسند إليه) وهو الاسم • قال الأستاذ الجواري : « وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو قام زيد ، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب • فالمسند فعل في الجملتين ، وإذن فطبيعة الاسناد فيهما واحدة ، يقصد فيهما الى النص على معنى الزمن • والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام

به ، وتأكيد الحكم عليه • أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها ، وعلى الوجه المألوف منها ٢٠ و ٢١ » •

وهكذا يرى الأستاذ الجواري أن تقدم الفاعل بالابتداء» لا يغير من تركيب الجملة فيقول : « وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب ، فقد أجازه نحاة الكوفة ، وهو في اللغات الحديثة وما تحدرت عنه من اللغات القديمة ، وهو المألوف/٨٥ » •

فالجملة الفعلية عند الجواري هي التي أسند فيها الفعل الى الاسم ، أي الفاعل ، سواء تقدم هذا الفاعل أم تأخر • وأما الاسمية فهي التي أسند فيها الاسم الى الاسم • قال الجواري : « ويبدو أن الجملة العربية قد تميزت في صورتها التي وصلت إلينا بأن التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة وبين الاسم والاسم تارة أخرى • وتسمى الصورة الأولى الجملة الفعلية ، وتسمى الصورة الثانية الجملة الاسمية » ، ثم انتقل الى تفصيل الكلام على الجملة الاسمية فقال : « وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات ، ولاسيما الحديثة ، من فعل وان كان فعلاً ناقصاً يعين على الاسناد ويحدد زمانها/١٨ » •

ويمضي الأستاذ الجواري في الكلام على الجملة الاسمية ويورد لها الأمثلة فيقول : « فنحن نقول في العربية إذا أردنا اسناد القيام الى زيد : زيد قام ، ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربية : زيد يكون قائماً ، وهكذا » • ويعقب على ذلك فيقول : « وقد يكون التركيب الاسمي أو الجملة الاسمية في اللغة العربية ثمرة من ثمار التطور والتحول الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة ، موغلة في القدم ، لا نكاد نتبين لها ملامح ، أو نشهد لها آثاراً ، وإنما نقف في بعض المظان على ظواهر تدل على أن العربية كانت تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون ، كان الناقصة ، على الاسناد ، ولعل

من ذلك ما يذكره النحاة عن (كان الزائدة) ، في مثل قول أم عقيل ابن أبي طالب :

أنت تكــون مــاجد نبيــلُ   اذا تهبُّ شــمألٌ بليــلُ

وواضح أن فعل الكون في مثل هذه الجملة لا فائدة فيه ، فان تركيبها من اسمين غنيٌّ عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه ، اللهم إلا إذا أريد معنى المضيّ فيؤتى بالفعل ماضياً ، ويكون حينئذ هــو المسند أو يكون جزءاً منه/١٩ » .

خلاصة مذهب الجواري في الجملة الفعلية والاسمية :

أقول يمكن ايجاز مذهب الجواري هذا بأن الجملة الفعلية هي التي أسند فيها الفعل الى الاسم ، وهو الفاعل ، ولا يعني تقديم الفاعل أو تأخيره إلا الاهتمام به في مثل قولك (زيد قام) أو الاهتمام بمــا أسند إليه وهو الفعل في مثل قولك (قام زيد) . أما الاسمية فهي ما أسند فيها الاسم الى الاسم كقولك (زيد قائم) ، وهي صــورة حديثة انتهت إليها العربية بعد أن تجاوزت أطواراً كانت تستعين فيها على الاسناد بفعل ناقص ، هو فعل الكون ، كما تفعل اللغات الأخرى ، ولاسيما الحديثة .

الرأي في مــا تصوره الجواري حــداً لتمييز الجملة الفعلية مــن الاسمية :

خالف الجواري في ما انتحاه ، مذهب جمهور النحاة ، وتفرقت بينهما السبل . إذا اعتدّ قولك (زيد قام) جملة فعليــة ، وقصــر الاسمية على مثل قولك (زيد قائم) . وسنجمل الردّ عليه وعــلى من اتخذ نحواً من مذهبه بعد . على أننا نود أن نشير هنــا الى أن قوله ان اللغات الحديثة لاتزال تستعين في الاسناد بفعل مساعد في مثل قولها : (خالد يكون قائماً) وأن العربية قد عرفت هذا في طور من أطوارها ، في نحو قول أم عقيل ابن أبي طالب :

حين اعتدّوا فعل الكون المضارع زائداً لا يفيد في موقعه معنى • أقول أن دعواه هذه فيها نظر ، ذلك أن اللغات الحديثة ، ومنها الآرية ، تستعين بأفعال مساعدة في الاسناد كفعلي الكون والملك • وهو أمر معروف • ولكن ما بال الجواري يقناس للعربية وطرائقها في الاسناد بما تستن به اللغات الأخرى كالآرية ، وينهج لها في التعبير سبيلها • وكيف اتفق له أن يتحقق أن العربية إنما كانت تجري على أسلوب هذه اللغات وتحاكيها في طريقة الاسناد • وهو لو برهن أن اللغات الأكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية من أخوات لغتنا العربية ، بل لهجاتها الموغلة في القدم ، إنما تستعين بأفعال مساعدة وأن العربية كانت تحذو حذوها وتطبع على غرارها لكان له في ذلك وجه صالح ومذهب متقبل ، ولم يتحدث المتخصصون في هذه اللغات عن شيء من هذا القبيل •

ولا نس أن ما خُصّت به العربية من ظاهرة الاعراب الذي تتكشف عن علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض قد أسقطت عنها ضوابط كان لابد للغات غير المعربة من التزامها ، فتميزت بذلك أصول كل منهما في التراكيب بسمات خاصة بها • وقد أشار الدكتور محمد خير الحلواني الى نحو من هذا فقال : « والاعراب بهذه الوظيفة أغنى اللغة العربية عن أن تجعل تركيبها ذا حدود صارمة مقيّدة لا يمكن تجاوزها والخروج على أعرافها ، كما هو الحال في اللغتين الفرنسية والانكليزية » ، وأردف : « ومن هنا لم يكن التركيب فيها بحاجة الى فعل الكون ، أو الى فعل مساعد ، كما لم تكن به حاجة الى تقديم الفاعل وتأخير المفعول تقديماً واجباً ، ولا يشترط أن يكون الاسم قبل الفعل المخبر عنه ، لأن صرامة التركيب جاءت في اللغتين الفرنسية والانكليزية تعويضاً عن فقدان الاعراب الذي كان لأمّهما

اللاتينية والجرمانية اللتين تفرّعتا عنهما ـ مجلـة الفيصل/العدد : ٣٧ » .

وهكذا أمكن في العربية تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره ، كلما أملت دقة التعبير ودعا إليه وجه الأداء ، وكان من شأن الاعراب أن يكشف عن الفاعل والمفعول على السواء ، خلافاً للغتين الفرنسية والانكليزية حين أوجبتا تقديم الفاعل وتأخير المفعول . ففي التنزيل: « إنما يخشى الله من عباده العلماء ــ فاطر/٨٥ » ، وقد بدا بالاعراب فاعلية (العلماء) ومفعولية (لفظ الجلالة) ، وكشفت عن ذلك القرينة المعنوية ، فالخشية إنما تقع من العلماء ، وقد تنزّه الله عن الخشية . وفي تقديم المفعول ، وهو اسم الله ، غرض هو الاخبار بأنّ الذين يخشون الله هم العلماء خاصة دون سواهم ، فقد قصد بتقديم المفعول حصر الفاعلية ، ولو أخّر لانعكس الأمر ، أي لو قيل : (إنما يخشى العلماء الله) لفُهم أن المخشيّ هو الله دون غيره ، ولا تكون الخشية مخصوصة بالعلماء ، مقصورة عليهم ، بل يشاركهم فيها غير العلماء ، فهم يخشون الله وقد يخشون سواه ، خلافاً للعلماء فهم لا يخشون سواه .

وهكذا قوله تعالى : « وإذا ابتلى إبراهيمَ ربّه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً/البقرة ١٢٤ » . فالفاعلية للفظ الجلالة والمفعولية لابراهيم ، وقد دلّت على ذلك قرينة المعنى ، فالمبتلي هو الله ، والضمير لابراهيم لتقدّمه لفظاً وان تأخر رتبة ، إذ يكفي أن يتقدم مرجع الضمير لفظاً أو رتبة . وأنت تقول : (أخطأني الحظّ) فتعلم أن الفاعل هو الحظ ، وقد تقدم عليه المفعول ، كما تقول : (أخطأت الحظّ) فتعلم أن الحظ هو المفعول ، وقد تقدّم عليه الفاعل .

أما دعوى الجواري أن العربية قد عرفت الاستعانة بفعل مساعد في طور من أطوارها بدليل قول أم عقيل « أنت تكون ماجد" نبيلُ » برفع (ماجد نبيل) على أنه خبر للمبتدأ ، فليس ذلك باليقين الثابت بالدليل المقنع .

زيادة (كان) في كلام العرب في غير موضع زيادتها :

ذكر النحاة أن (كان) تختصّ من بين أخواتها بجَواز زيادتها بلفظ الماضي ، بين شيئين ليسا جارّاً ومجروراً ، فتكون زيادتها للدلالة على الزمن الماضي . وهي اذ أشبهت (أمسِ) حكم لها بحكمها ، كما ذكر ابن عصفور أبو الحسن الاشبيلي الأندلسي ، في كتابه (الضرائر) . وقد ورد هذا في سعة الكلام كقول قيس بن غالب البدري : « وَلدت فاطمة بنت الخُرشَب الكَمَلَة من عبس لم يوجد كان مثلهم » .

وأما زيادتها بلفظ المضارع فانه نادر . وقد جاء عليه قول أم عقيل « أنت تكون ماجد نبيل » وقول حسّان :

كأن سبيئة من بيت رأس   يكون مزاجها عسل" وماء"

برفع (مزاجها) على المبتدأ ، ورفع (عسل) على الخبر ، كما قال ابن السيد في أبيات المعاني من كتابه (اصلاح الخلل) . والسبيئة بالهمزة الخمرة . وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر . وقد حمل ابن هشام في (المغني) رفع (عسل وماء) على اضمار الشأن . وروي (مزاجها) بالنصب أيضاً ، وجعلت المعرفة الخبر والنكرة الاسم ، وذهب سيبويه الى أن هذا غير جائز في الاختيار وأنه خاص بالشعر ، لأن الأصل أن يخبر بالنكرة عن المعرفة . وتأوله أبو علي الفارسي على أن انتصاب (المزاج) على الظرفية المجازية ،

أي يكون في مزاجها • وقد روي برفع (المزاج) ونصب (العسل) على الأصل • وأقرب ما يقال في تأويل ما جاء أنه من الضرائر الشعرية، كما قاله كثيرون (الضرائر لمحمود شكري الآلوسي/٣٠٨) •

المخزومي ومذهبه في الجملة الفعلية والاسمية :

وممن بحث تقسيم الجملة من الباحثين المعاصرين ، الدكتور مهدي المخزومي ، في كتابه (في النحو العربي) ، وقد نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحدّ في قسمة الجملة على (المُسند) ، كما فعل الدكتور الجواري • فالجملة فعلية إذا كان فيها المسند فعلاً فأفاد التجدد ؛ فقولك (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان فعليتان ، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة • قال المخزومي : « الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً • وبعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند ــ فعلاً ــ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها/٤١ » •

وقال المخزومي في ايضاح مذهبه : « ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع ، جملة فعلية • أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح ، وليس فيها خلاف مع القدماء • وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا ، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه ؛ وتقديم المسند إليه لا يُغيِّر من طبيعة الجملة ، لأنه إنما قدم للاهتمام به/٤٢ » •

فالجملة الاسمية ، عند المخزومي ، ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت والدوام ، كقولك (البدر طالع) • قال المخزومي: « أما الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو بعبارة

أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً ' على ما بينه الجرجاني في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا/٤٢ » •

وقد أخذ المخزومي على النحاة أنه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين ، فقال : « فإن تقسيم الجمل الى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض ، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين ، فضيقوا مجال الجملة الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيها الفعل ، ووسّعوا مجال الاسمية حتى أدخلوا فيها ما ليس منها ، من جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل •• » ، وأردف: « ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائماً على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين ، لكان عملهم أجدى ، ولكفوا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة ، عناء ما تكلّفوه من تأويل وتخريج/٢١٨ » •

الراي في ما جاء به المخزومي :

أقول الجواب عما جاء به المخزومي إنما يتناول جهتين :

الأولى : أن قوله (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان متشابهتان من حيث الاسناد ولذا كانتا فعليتين ، قوله هذا لا أظنه صحيحاً ' وسنبين في ما بعد دلالة كل من الجملتين ، حين الموازنة بينهما ، وأن النحاة على حق في الفصل بين الجملتين • وقد فات المخزومي الصواب كذلك حين قال : «أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام •• وبعبارة أوضح : هي التي يكون فيها المسند اسماً ، على ما بينه الجرجاني ، في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا » ، فالجرجاني لم يقصر الجملة الاسمية على الجملة التي جاء مسندها اسماً ، في ما اقتبسه المخزومي من كلامه ' وكل ما أشار

إليه في مثاله هو ثبوت الانطلاق لزيد في قولك : زيد منطلق ، وتجدده في قولك : هو ذا ينطلق ، لا أكثر من ذلك ولا أقل !

الثانية : ان في وصف الفعل بالتجدد ونسبة ذلك الى الجرجاني نظراً ، ذلك أن التجدد الذي عناه الجرجاني ، كما سنبسط القول فيه ، مقصور على المضارع ، على حين جاءت أمثلة المخزومي على الفعل الماضي .

مقالة الجرجاني في تجدد الفعل واستمرار اسم الفاعل :

ذكر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز/١١٥) أن الاسم الذي أسند الى (زيد) في قولك (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد ، دون أن يقتضي تجدداً ، وأن الفعل الذي أسند الى (زيد) في قولك (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدد فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيء . وأكد في موضع آخر (ص/١١٧) أن لكل من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسمية دلالة تغاير دلالة الآخر ، فقال : « ولا ينبغي أن يغرّك إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر أننا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول في زيد يقوم انه في موضع زيد قائم ، فان ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق ، فانهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين » ، فما الذي قصد إليه الجرجاني بقوله : الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدد ، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدد ؟

أقول صواب المسألة عندي أن الفعل الذي قرن بالتجدد ، في مقالة الجرجاني ، هو الفعل المضارع خاصة ، وأن الاسم الذي وصف بعدم التجدد هو اسم الفاعل ، المعدّ للعمل ، الجاري على معنى الفعل

ولفظه ، واسم الفاعل لا يُعد للعمل ما لم يكن للحال أو الاستقبال ، دون الماضي ، وما لم يكن معتمداً علـى نفي أو استفهام أو مبتـدأ صريح أو منويّ ، أو موصوف ، أو ذي حال .

فقد ذهب كثير من النحاة ، في مثل قولك (خالد دائب في عمله) أنه بمعنى قولك (خالد يدأب في عمله) . ورأى الجرجاني غير ذلك حين أكد أن في دلالة الفعل ، أي المضارع وهو (يدأب) من التجدد ما ليس في الاسم ، وهو اسم الفاعل (دائب) . وأشار الى مثل ذلك بعض الأئمة . قال ابن مالك في (ألفيّته) : « أحمد ربي الله خيـر مالك » فعقب الأشموني على هذا فقال : « أي أثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمه ، التي هذا النظم من آثارها » ، وأردف : « واختار صيغـة المضارع المثبت لمـا فيـه من الاشعار بالاستمرار التجددي . أي كما أن آلاءه تعالى تتجدد في حقنا دائماً، كذلك نحمده بمحامد لاتزال تتجدد .. » . وفي قوله : « واختـار صيغة المضارع » ما يشعر بخصوصية هذه الصيغة في الدلالة عـلى التجدد .

وهذه شواهد الجرجاني وأمثلته . ومنها قوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ـ الكهف/١٨ » . قال الجرجاني : « فـانّ أحداً لا يشك في امتناع الفعل ها هنا ، وأن قولنا : وكلبهم يبسـط ذراعيه ، لا يؤدي الغرض . وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولهـا من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً، بل تثبته بصفة هو عليها ، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب/١٣٤ » . وقد ذهب جماعة الى أن اسم الفاعل في الآية ، وهو (باسط) جـاء للماضي ، أي أن زمن حصوله للمخبر عنه سابق نزول الآية الكريمة

على رسول الله (ﷺ) ، وقد أجيب عن ذلك بأن الكلام قد جاء على حكاية الحال ، بدليل قوله تعالى ، (وكلبهم باسط) والواو للحال . ولا يحسن أن يقال هنا : وكلبهم بسط ، بالماضي ، وإنما يحسن أن يقال بعد واو الحال : وكلبهم يبسط . وقد جاء قبل الآية قوله تعالى : « ونُقلّبهم ذات اليمين وذات الشمال » فأتى فيه بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال .

ومن شواهد الجرجاني في هذا الباب ، قوله تعالى « هل من خالق غير الله يرزقكم ـ فاطر/٣ » فقد ذهب الجرجاني أن الفعل قد أتى بصيغة المضارع لأن الرزق يتجدد ساعة بعد ساعة ولو قيل (هل من خالق غير الله رازق لكم) بصيغة اسم الفاعل لكان المعنى غير ما أريد (ص/١٣٦) .

وهكذا قول الجرجاني (زيد منطلق) فانه لا يعني عنده غير اثبات الانطلاق لزيد ، أما (زيد ينطلق) فقد قال فيه : « فاذا قلته ، أي زيد ينطلق ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً جزءاً وجعلته يزاوله ويُزجيه .. » .

ويتبين بما قدمنا أن الجرجاني قد رأى التجدد في صيغة المضارع دون سواها ، وقد استنّ بسنته في وصف الفعل بالتجدد الدكتور المخزومي في ما اقتبسه عنه ، لكنه لم يقصر التجدد على المضارع منه ، فقال : « إن الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد .. وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها/٢٤١ » . ثم استشهد في اثبات مقالة التجدد هذه بمثال جاء به على صيغة الماضي فقال : « ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع جملة

فعلية .. » ، ففاته بذلك فهم مذهب الجرجاني في التجدد ، وفي دعواه أن (البدر طلع) جملة فعلية .

وانظر بعد الى ما جاء في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي . قال أبو البقاء : « اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ــ ٥/١٨٢ » ، فأشار الى نحو مما خلص إليه الجرجاني ، في هذا الباب ، ولم يشر الى ما يريده بالفعل صراحة . لكنه بحث هذا في موضع آخر فقال : « الجملة الاسمية إذا كان خبرها اسماً فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن » ، وأردف : « وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً ــ ٥/١٧٤ » ، فكشف عن أن ما يريده بالفعل هو المضارع .

وعلق أبو البقاء عمل اسم الفاعل ودلالته على الاستمرار ، على كونه للحال أو الاستقبال ، فقال : « اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً الى اشتماله على الحال والاستقبال ، والغاؤه لاشتماله على الماضي ــ ٥/٣١٧ » .

الثبوت في الصفة المشبهة :

وإذا دلّ اسم الفاعل على الاستمرار والدوام فان الصفةالمشبهة أصل في الثبوت . فقد جاء قوله تعالى : « ثم إنكم بعد ذلك لميّتون ــ المؤمنون/١٥ » . قال الامام البيضاوي في تفسيره : « لصائرون الى الموت لا محالة ، ولذلك ذكر النعت الذي للثبوت ، دون اسم الفاعل » . ولكن أو لا يصح ها هنا أن يقال : (ثم إنكم بعد لمائتون) بلفظ اسم الفاعل ؟ أقول يصح هذا إذا أريد به الاستمرار ، فقد أشار الى ذلك الامام البيضاوي نفسه ، حين أردف : « وقد قرىء به » أي قرىء باسم الفاعل أيضاً .

ولا يخفي أن دلالة (الميت) بتشديد الياء ، في الآية ، نحو دلالة (المائت) ، أي لابد أنهم صائرون الى الموت ، ولا يعني أنهم فارقوا الحياة . وكذلك قوله تعالى : « إنك ميِّت وإنهم ميِّتون ـ الزمر/ ٣٠ » بتشديد الياء . قال الراغب في مفرداته : « قيل معناه ستموت، تنبيهاً أنه لابد من الموت ، كما قيل : والموت حتم في رقاب العباد ».

وجاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي : « والميْت مخففة هو الذي مات ، والميِّت بالتشديد ، والمائت هو الذي لم يمت » : وقد ذهب الى هذا جماعة ، لكن الذي عليه نصوص المعجمات أن المائت هو الحي ، والميت بالتخفيف هو الذي فارق الحياة . أما الميِّت بالتشديد فقد يعني الحي كالمائت ، ويعني فاقد الحياة كالميت بالتخفيف . وجاء في الحديث الشريف : « يتبع الميت ثلاث : أهله وماله وعمله ، فيرجع اثنان ويبقى واحد ، يرجع أهله وماله ويبقى عمله » . والميت هنا فاقد الحياة ، وقد روي ها هنا بالتخفيف . (اعراب الحديث النبوي للعكبري ـ ص/١٢١) .

منهب الدكتور السامرائي في الجملة الفعلية والاسمية :

بسط الدكتور السامرائي مذهبه في هذه المسألة ، في كتابه (الفعل زمانه وأبنتيه) ، فسلك طريقة المخزومي في ما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية ، وجرى على منهاجه فجعل قوله (سافر محمد) و (محمد سافر) سواء في الاسناد ، لأن المسند فيهما هو الفعل ، وهذا هو سبيل الجواري نفسه في الموازنة بين الجملتين.

لكن السامرائي قد أخذ على المخزومي قوله بتجدد الفعل . قال السامرائي : « وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حد الجملتين الفعلية والاسمية . فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند اسماً ، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي

رسمه للجملة ، فان : سافر محمد ، جملة فعلية هي نفسها : محمد سافر . غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذه دليلاً للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية ، لم يفطن الى أن هذه المقالة حجة عليه . فالتجدد المنسوب للفعل المسند الى الاسم ، لم يتحقق في قولهم : محمد سافر وسافر محمد . ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين .. » ، وأردف : « أما نحن فنقول إن محمد سافر وسافر محمد جملتان فعليتان ، ما دام المسند فعلاً ، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا ، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم » .

وقد أوضح السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال : « وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد ،وهلك خالد وانصرف بكر . فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة لا يمكن لنا أن نجريها على التجدد والحدوث . واختيار الجرجاني لـ : ينطلق ، مفيد له في اثبات مقالته . أما أن يكون الفعل : سافر وذهب ومات ، وما الى هذا ، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني ، ولا ما ذهب إليه المخزومي ــ ٢٠٤/٢٠٥ » .

الجواب عما جاء به السامرائي :

أقول في الجواب عما جاء به السامرائي إنه لا حجة لمقالة القائلين أن (سافر محمد) و (محمد سافر) سيّان في الاسناد لأن المسند فيهما هو الفعل وسنبين ذلك بعد . أما تجدد الفعل الذي أتت به مقالة الجرجاني ، فقد تأكد أنه مقصور على المضارع ، خلافاً لأمثلة المخزومي . والسامرائي على حق حين أنكر تجدد الأفعال في ما أورده من الأمثلة ، لا لشيء سوى أنها أتت على صيغة الماضي ، لا المضارع ، كما بسطنا القول فيه . إذ ليس في قولك (سافر محمد)

و (محمد سافر) أو في قولك (البدر طلع) و (طلع البدر) ما يشعر البتة بتجدد الفعل . ولكن ما أورده السامرائي بقوله : « غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني ، واتخذها دليلاً للتمييز بين الجملة الاسمية والفعلية ، لم يفطن .. » ؟ فما الذي أفاده المخزومي من مقالة الجرجاني واتخذ منه دليلاً للتمييز بين الجملتين ؟

أقول الذي فعله الجرجاني هو أنه بسط القول في دلالة مختلف الصور التي تؤديها الجملة الفعلية والاسمية ، فأبان مثلاً فرق ما بين دلالتي (زيد ينطلق) و (زيد منطلق) الاسميتين ، وبين (قتل الخارجي زيد) و (قتل زيد الخارجي) الفعليتين ، وبين (ينطلق زيد) الفعلية و (زيد ينطلق) الاسمية ، وبين (ضربت زيداً)الفعلية و (زيد ضربته) الاسمية .. وهكذا .

ومما قاله الجرجاني مثلاً في الفرق بين أن يكون المسند في الجملة الاسمية اسماً لا تجدد فيه ، أو فعلاً متجدد الحدث ، فقال في كلامه على (فروق الخبر) : « ان موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء ، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء . أما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . فاذا قلت : زيد منطلق فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمر قصير . وكما لا يقصد ها هنا الى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث كما توجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضي بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد . وأما الفعل فانه يقصد منه الى ذلك .. فاذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً

فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيه .. ـ ١٣٣/١٣٤ » . فقد جاءت مقالة الجرجاني هذه للتمييز بين كون الخبر اسماً يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدد ، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدد . والذي أفاده المخزومي من هذا أنه اتخذ الفرق بين الخبرين حداً يميز به الجملة الاسمية من الفعلية ، وذلك ما لم يخطر للجرجاني على بال أو يجري له في حساب ، عدا ما ذهب على المخزومي من أن الذي عناه الجرجاني بالفعل ، هو المضارع دون سواه .

وقد أفاد السامرائي نفسه من مقالة الجرجاني هذه ، فحكاها عنه في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته/٢٠٢) ، وعقَّب عليها فقال : « وعلى هذا فالجملة الاسمية ما دلَّ فيها المسند على الدوام والثبوت » ، وأردف : « ومقالة الجرجاني هذه في التمييز بين الفعل والاسم ينبني عليها التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية » .

وهكذا فات السامرائي في استنباطه هذا ما فات المخزومي من مقالة الجرجاني . إذ كان غرض الجرجاني من مقالته هذه بيان الفرق في الاسناد بين أن يكون الخبر اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً (أي جملة فعلية فعلها مضارع) في جملة اسمية لم يتغير مبتدؤها ، ويؤيد ذلك قول الجرجاني بعد هذا : « ولا ينبغي أن يغرك ، إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر ، أنا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما تقول في زيد يقوم انه في موضع زيد قائم .. » ، فدلَّ بكلامه أن كلاً من الجملتين (زيد يقوم) و (زيد قائم) تتألف من مبتدأ وخبر ، فهما إذن جملتان اسميتان .

السامرائي وموضوع النحو :

نهج السامرائي ، كما ذكرنا ، نهج الجواري والمخزومي في التسوية بين قولك (قام الرجل) و (الرجل قام) ، فنقد على الشيخ

الجارم مذهبه في اتخاذ مذهب النحاة في التمييز بين الجملتين الفعلية والاسمية ، وكشف عما يعنيه بتقديم الفعل في الأولى وتأخيره في الثانية ، على ما انتحاه الجرجاني في (الدلائل) ، قال السامرائي : « وهذه المسألة البلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي . والشيخ الجارم يجد في دلائل الاعجاز للجرجاني ما أعانه على اثبات ما أثبته . وهو في ذلك كالأستاذ المخزومي في التماس مادته من المصدر نفسه/٢٠٦ » .

ثم أوضح رأيه فقال : « وعلى هذا فان هذا المنحى ليس منهجاً نحوياً ولا يقرب منه في أي من الوجوه/٢٠٨ » ، وخلص الى القول: « ولقد بحث علماء المعاني في الجملة العربية بحثاً خاصاً بهم ، ذلك لأن ما خاضوا فيه ليس من مادة النحو الذي يقتصر على أجزاء الجملة وعلاقات هذه الأجزاء ببعضها ، ووصفها كما تبدو في بناء الجملة / ٢١٢ » .

وهكذا سلك السامرائي في معالجة المسألة مسلكاً لا يتناول فيه حقيقة ما ذهب إليه الجرجاني وتابعه فيه الجارم ، في التفريق بين الجملتين ، أهو حقيقة علمية راهنة يدعمها البحث وتؤيدها الأدلة الواضحة والبيّنات المسلّمة وعلم اللغة الحديث ، فلابد من الأخذ بها ، أم هو شيء لا يتصل بهذا كله فلابد من معارضته واستبعاده ، وإنما يأبى الخوض في ذلك لأن المسألة مسألة بلاغية ، لا يمكن أن تكون مادة البحث النحوي ، وأن تحريرها يستلزم العدول الى منحى ليس هو منهجاً نحوياً ولا يقرب منه ، في أي وجه من الوجوه .

أقول يمكن الاجابة عما ذهب إليه السامرائي من جهتين :

الأولى : أن ما يجب الفحص عنه هنا ، هو حقيقة الحد الذي اقتاس به الباحثان الجرجاني والجارم ، سواء أكان البحث فيه من

شأن البلاغة أم من شأن النحو . فاذا صحّ أن لكل من الجملتين شأناً في التعبير لا تؤديه الأخرى ، فالجملتان متغايرتان ، وأن اشتراط النحاة في الفاعل أن يتقدم عليه فعله ليتميز بذلك من المبتدأ الذي تبدأ به الجملة الاسمية ، أمر يقتضيه الفصل بين شأنيهما ، وأي غرابة في أن تتغير معاني التركيب بتغير مواضع عناصره ؟

الثانية : أنه لا غنى لمادة النحو من بحث ما نحن بسبيله من الكشف عن تغير الدلالة في كل من الجملتين بتنقل أجزائها . فاذا كان غرض النحو الأول وقاية اللسان من اللحن والخطأ ، ولذا جعلوا منه العلم الذي تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، فكان علم الاعراب ، كما ذكر الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصّل) فان من أغراض النحو ، ولا شك ، انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره .. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، كما قال ابن جني في الخصائص (١/١٣٢ ــ ط/١٩١٣م)، وقد أشار الزمخشري في موضع آخر من مقدمته الى علاقة ما بين النحو والبيان فقال : « وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » ، فعبر بذلك عن اتصال النحو بالبلاغة وتلازمهما ، وقد برع الجرجاني في ذلك وبسط القول فيه ، وأكد ابن سيده أبو الحسن كلام ابن جني في مخصصه ، حين حاول تعريف علم النحو ، فاستعار ألفاظ ابن جني نفسها ولم يخرج عنها .

وقد عرضت لهذا في كتابي (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها/١١١) ، إذ جاء فيه : « ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراض النفس . وقد أشار الى ذلك الأشموني حين قال : وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من

استقراء كلام العرب ، الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، كما أشار إليه ابن عصفور في المقرّب حين ذكر أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربية ، لا قسيم الصرف • أهـ • أما عند المتأخرين فقد غدا النحو غالباً : علم الاعراب والبناء ، كما نبه عليه الصبّان حين قال : واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، وأردف : وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء • أهـ • وهكذا تحوّل النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض ، الى البحث في ضبط الأواخر اعراباً وبناءً ضماناً لسلامة اللسان من اللحن ، وبسط الكلام في عوامل ذلك والاسهاب في تعليله بالجدل النظري ، فبدا النحو وقد غار ماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه ، وإلا فان توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها ، ثم دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه ، وقد جرد النحو من هذا كله وخصصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان ••• » •

وهذا سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) إمام هذا العلم وعَلَم أعلامه ، قد ضمّن كتابه أبواباً جعلت بعد مادة لعلم المعاني ، فأشار بذلك الى أن هذه الأبواب ملازمة للنحو لا تنفك عنه بحال من الأحوال • قال سيبويه : « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ، وليس أحد خيراً منك ، وما كان أحد مجترئاً عليك • وإنما حسن الاخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل حاله شيء ، أو فوقه ، فان المخاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا • وإذا قلت : كان رجل ذاهباً ،

فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله،ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً ، حَسُنَ ، لأنه قد يحتاج الى أن تُعلمه أن ذاك من آل فلان، وقد يجهله . ولو قلت كان رجل في قوم فارساً ، لم يحسُن ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس ، وأن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ... ١/٢٦ و ٢٧ » .

فقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو ، في هذه المرحلة ، الى ما أسموه بعد بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات ، من علوم العربية ، بل علم النقد الأدبي ، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك بعضها من بعض، فجاء كتابه متضمناً كل ما يُستعان به على فهم كلام العرب والكشف عن سر تأليفه . وإذا عمد علماء العربية في دراساتهم بعد الى تخصيص كل علم منها بمادة وموضوع للغوص على جزئيات كل من هذه العلوم ، فلا يعني ذلك امكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب ، ففي كل علم منها تمام للعلم الآخر ، بل جلاء لأسراره ودقائقه .

ولاشك أن ما جاء به سيبويه ، ها هنا ، ونحوه مما ذكره في مواضع أخرى من كتابه قد أوحى الى الجرجاني ما أوحى ، في كتابه (دلائل الاعجاز) مما يتصل بعلم المعاني . وقد تحدث الجرجاني عن معاني النحو ، ونبّه على أن النظم ، وهو موضوع الكلام بشكل من الأشكال ، إنما يتوخى هذه المعاني . واذا كان العلماء قد قصروا الحديث عن المعاني المذكورة ، على ما أسموه بعلم المعاني ، فانهم لم يوافقوا في فصله عن النحو ، جملة وتفصيلاً ، لأنه نوره الذي به يُهتدى الى صوغ الكلام واحكام البيان .

وقد وفق الجرجاني حقاً في الكشف عن اتصال النحو بالبلاغة خاصة وتلازمهما . وقد حذا هذا الحذو ويمم هذا السمت الامام

أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في كتابه (مفتاح العلوم) فقد تحدث فيه عن علوم البلاغة فجعل ما تعلق منها بمطابقة الكلام لمقتضى الحال والتتبع لخواص تراكيب الكلام مادة علم المعاني ، وما اتصل بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه مادة علم البيان ، وما اختص بوجوه تحسين الكلام ، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة مادة علم البديع ، فهو أخص من علمي المعاني والبيان ، لكنه قال في مقدمة كتابه : « قد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب ، دون نوع اللغة ما رأيت أن لا بد منه ، وهذه عدة أنواع متآخذة ، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق .. » ، وأردف : « وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان ... » ، فدلّ بذلك على تعلق النحو بعلم البلاغة وتأكيد مهمة اللغة في الأداء والابلاغ .

وقال في موضع آخر من كتابه : « إن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب في ما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية . وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات ازاء ذلك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها ـ المفتاح/٣٧ » . وجاء في شرح السيد للمفتاح : « وأما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو » .

وهذا هو أبو اسحاق الشاطبي ابراهيم بن موسى (٧٩٠ هـ) يعرّف علم النحو في شرح (الخلاصة) فيقول : «وهو في الاصطلاح، علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال .. » .

بل هذا ابن كمال باشا (٩٤٠ هـ) يقول في رسائله ، وقدعرض فيها لعلم النحو : « ويشارك النحوي صاحب علم المعاني في البحث عن المركبات ، إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هياتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من حيث حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه ... » ثم خلص الى القول : « وهذا كون علم المعاني تمام علم النحو » .

وقال الأستاذ ابراهيم مصطفى ، رحمه الله ، في كتابه (إحياء النحو) : « وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، فرسم في كتابه ــ دلائل الاعجاز ــ طريقاً جديداً للبحث النحوي ، وتجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب ، وبيّن أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل الى الابانة والافهام وأنه إذا عدل الكلام عن سنن هذا النظم .. لم يكن مفهماً معناه ولا دالاً على ما يُراد منه/١٦ » .

وإذا كانت مادة النحو لا تتجاوز الحكم على أواخر الكلم وعلامات الاعراب ، فلا شك أن عالم النحو المحيط به خُبراً الواقف على جليل أحكامه ودقيقها ، لا شك يستطيع أن يتحاشى الخطأ في بيانه وتعبيره ويتبين صحيح الكلام من فاسده ، لكنه قاصر أن يتعرّف كيف يكون احكام الأداء واحسان التعبير واجادة السبك ، وتمييز سديد الكلام من سفسافه ، بل قاصر أن يتعرّف كيف يكون انتهاج سبيل الفصحاء في تأليف الكلام نثراً ونظماً ، وهو ما قد أشرنا إليه في كتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي ــ ص/٦٢) .. وأنّى لدارس النحو هذا أن يعي نظام صياغة كلام العرب ومتصرف قولهم ويستشف طرق نسجهم وحبكهم إذا انحرف عن غرض النحو في

تعرّف روح العربية ونهجها في التأليف والتعبير وتصريف المعاني فقصر النحو على بحث أثر العوامل في أواخر الكلم .

ولاشك أن الجرجاني قد وفق في ما ذهب إليه من تجاوزظواهر الاعراب الى تبين أسراره وأغراضه ودواعيه . فاذا نحن أفردنا مذهب الجرجاني لنجعل منه مادة لعلم المعاني وحسب ، وحبسناه عن مادة النحو ، فقد بخسنا النحو حقه بل أيبسنا نسغه وغضنا ماءه وأذهبنا ندوّته .

وقد كشف الدكتور أحمد البدوي في كتابه (عبد القاهر الجرجاني) عما انتهى إليه الجرجاني في كتابيه (دلائل الاعجاز) و (أسرار البلاغة) من أن أصل المعنى يمكن أن يعبَّر عنه بطرق مختلفة ، وأن لكل عبارة من ذلك معناها الخاص الذي تفترق به عن العبارة الأخرى ، لأن العبارتين لا يمكن أن تؤديا معنىً واحداً ، إلا اذا اتفقتا من جميع الجهات .

أقول هذا ما فات كثيراً من النحاة أن ينبهوا عليه ويفصحوا عنه ، في كثير من الأحيان ، فأغفلوه وتجاوزوه حين أغرقوا في الصناعة اللفظية ، وقصروا الاهتمام على ضبط أواخر الكلم .

منهب العلامة الحصري في الجملة الفعلية والاسمية :

وممن عمد الى هذا الموضع من البحث ، فسلك مسلك الجواري والمخزومي والسامرائي ، في مخالفة الحد الذي اتخذه جمهور النحاة في تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية ، وسوّى بين تقديم الفعل وتأخيره في مثل قولك (جاء خالد) و (خالد جاء) بل سبقهم الى ذلك العلاّمة الأستاذ ساطع الحصري في كتابه (آراء وأحاديث في اللغة والأدب) .

قال الحصري : « ومن المعلوم أن الجملة تنقسم الى قسمين فعلية واسمية ، ولكننا عندما ننظر الى الأمور نظرة منطقية ، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعلية : الجملة التي تحتوي على فعل ، وبتعبير آخر الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث . كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسمية الجملة التي لا تحتوي على فعل ، وبتعبير آخر : الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته » ، وأردف: « غير أن قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية ، بل تخالفها كلية ، فانها تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدىء بفعل ، واسمية عندما تبتدىء باسم . ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها ، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدىء بها دون أن تلتفت الى بقية كلماتها/١٠٧ » .

ويمضي الحصري في شرح مذهبه ونقد مذهب النحاة ، فيقول : « ونظراً لهذه القواعد الرسمية فان عبارة : نام الولد ، يجب أن تعتبر جملة فعلية ، في حين أن عبارة الولد نام ، يجب أن تعتبر جملة اسمية ، مع أن كلتيهما تتألفان من نفس الكلمتين وتؤديان نفس المعنى/١٠٨ » .

الرأي في ما جاء به الحصري ومن نحا نحوه ، في التسوية بين تقديم الفعل على فاعله وتأخيره عنه :

نقول في الجواب عما تقدم من كلام الحصري ، إن الذي نراه هو أن قولك (نام الولد) لا يؤدي مؤدّى قولك (الولد نام) عند التحقيق ، ولو أوهم ظاهر الجملتين غير ذلك . فلكل من هاتين الجملتين شأن في التعبير ، وموضع من الأداء ، لا تسد مسدّه الجملة الأخرى . إذ ليس يكفي أن تتفق العناصر التي تتألف منها كل من الجملتين ، بل ينبغي أن يتفق فيهما موضع كل عنصر من الآخر ،

وليست هذه الحقيقة وقفاً على اللغة العربية . ذلك أن قولك (جاء خالد) أو (نام الولد) في الجملة الفعلية ، قد دلّ على مسند أو خبر لم يطرق إذن السامع ، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام . فاذا ذكر الخبر أي المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه وهو الفاعل ، وإذا ذكر هذا اتصل بفعله فأصبح جزءاً منه .

أما قولك (خالد جاء) أو (الولد نام) في الجملة الاسمية . فقد دلّ على مسند إليه قد ذكر في السياق ، ومسند أو خبر معلوم يرادُ التوثق من اسناده إليه . قال الامام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) في كتابه (دلائل الاعجاز) : « لا يؤتى بالاسم مُعرّى من العوامل إلا لحديث قد نُوي اسناده إليه/٧٧ » . وقد أسند الخبر الى ماهو موضوع الكلام ، وهو (خالد أو الولد) وحُمل عليه دون أن يتصل اتصال الفاعل بفعله . وإن ما قدمناه في الموازنة بين دلالتي الجملة الاسمية والفعلية طرف من مذهب لغوي متكامل للامام الجرجاني قد أتى به منذ القرن الحادي عشر من الميلاد ، وجاءت المذاهب الحديثة تعزز مذهبه هذا وتؤيده .

وإنا لنسأل كل من قال بالتسوية بين (خالد جاء) و (جاء خالد) ، ألست تقول (خالد جاء) فتحدّث السامع عن (خالد) ، وقد جاء ذكره بينكما وبات السامع ينتظر منك أن تحدثه عنه ، فاذا أخبرته بمجيئة أزلت الشك لديه في حقيقة مجيئه ؟ كما تقول (جاء خالد) فتبادر السامع باخبار إياه عن مجيئه دون أن يقتضي ذلك تقدم ذكره ، فكيف يستوي القولان في التعبير إذاً ؟ ولا تستوي العبارتان في أداء معنى ، ما لم تتفقا في البنية وتتطابقا في موضع كل جزء من أجزائها .

وإذا كان النحاة قد ميزوا قولك (خالد جاء) من قولك (جاء

خالد) فأسموا الأول جملة فعلية والثاني جملة اسمية ، ولم يتطرقوا صراحة الى الكشف عن الفرق بينهما في أداء المعنى ، وانصرفوا الى الاهتمام بالصناعة اللفظية ، فقد جاء الجرجاني ليكشف عما قصّر النحاة غالباً في ايضاحه والافصاح عنه ، من حيث اختلاف الأداء في كل من الجملتين . ولا يخفى أن (خالد جاء) جملة اسمية مركبة ، تتألف من مبتدأ ومن خبر هو جملة فعلية ، فاذا أردت الجملة الاسمية البسيطة قلت (خالد آت) . أما (جاء خالد) فهو جملة فعلية وحسب .

واظر الى ثقوب رأي الجرجاني وبعد غوره ، بل أصالة فكره، في الاشارة الى المواضع التي يدعو فيها الأداء الى تقديم الفاعل ليكون مبتدأ . قال الجرجاني في دلائل الاعجاز (ص/٩٩) : « واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم ، قائم مثله في الخبر المثبت . فاذا عمدت الى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه قلت : زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد الى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم الى قسمين :

أحدهما : جليّ لا يشكل ، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أن فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد . ومثال ذلك تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت في بابه ، تريد أن تدعي الانفراد بذلك .. وتزيل الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه ما كتبت . ومن البيّن في ذلك قولهم في المثل : أتعلمني بضبٍّ أنا حرشته ؟

والقسم الثاني : ألاّ يكون القصد الى الفاعل على هذا المعنى،

ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً ، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه ، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الانكار . أو من أن يظن بك الغلط أو التزيّد . ومثاله قولك : هو يعطي الجزيل وهو يحب الثناء ، لا تريد أن تزعم أنه ليس ها هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره .. ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكّن ذلك في نفسه .. » .

ومن شواهد الجرجاني على هذا القسم قول الشاعر :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

قال الجرجاني : « لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ، ولكن نبه لهما قبل الحديث عنهما » ، وأردف : « وأبين من الجميع قوله تعالى : واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون ــ النحل/٢٠ ، فليس المراد أنهم وحدهم هم الذين يخلقون ، كما في المعنى الأول ، ولكن تأكيد أن الفعل ثابت لهم ».

ويشير الجرجاني الى ما يراد بتقديم المحدَّث عنه فيقول : « فأنت قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لاثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : هما يلبسان المجد . أبلغ في جعلهما يلبسان ، من أن يقال : يلبسان المجد/١٠١ » . وهو يعلل ذلك فيقول : « قلت ذاك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي اسناده إليه ، وإذا كان كذلك فاذا قلت : عبدالله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : قام ، أو قلت : خرج ، أو قلت : قدم ، فقد علم ما جئت به ، وقد وطّأت له وقدَّمت الاعلام فيه ، فدخل على القلب دخولَ المانوس به ، وقبله قبولَ المتهيىء له المطمئن

إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وامنع للشك وأدخل في التحقيق ـ ١٠١/١٠٢ » ، وأردف : « وجملة الأمر أنه ليس اعلامك الشيء بغتة مثل اعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الاعلام في التأكيد والاحكام » .

وذكر الجرجاني بعض المواضع التي لابد فيها من الاخبار عن الاسم بالفعل ، فقال : « ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم ، قوله تعالى : إنّ وليي الله الذي نزّل الكتاب وهو يتولّى الصالحين ـ الأعراف/ ١٩٥ ، وقوله تعالى : وقالوا أساطير الأوّلين اكتتبها فهي تُملَى عليه بُكرة وأصيلاً ـ الفرقان/٥ ، فانه لا يخفي على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبنيّ على الاسم ، فقيل : إن وليي الله الذي نزّل الكتاب ويتولّى الصالحين ، بحذف هو ، واكتتبها تُملى عليه ، بحذف هي ، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها ـ ١٠٥/١٠٦ » .

منهب الجرجاني في ضوء علم اللغة الحديث :

وقد عقد الدكتور جعفر دك الباب في كتابه (الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، في علم المعاني) فصولاً فريدة في مذهب الامام الجرجاني اللغوي ، في ضوء علم اللغة الحديث ، وأقام الموازنة بين مذهبه ومذاهب هذا العلم ، فخلص من بحثه الى أن من حق مذهب الجرجاني أن يظفر بالمكان اللائق به ، في علم اللغة الحديث ، لا لأن مذهبه هذا يكمل النظرية البنيوية الوظيفية الحديثة ، بل لأنه يعتمد على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة ، فهو يمثل بذلك اتجاهاً متطوراً في علم اللغة الحديث ، وأكد أن مذهب الجرجاني يثبت صحة تمييز علماء النحو العربي للجملة العربية .

ولا يخفى أن البنوية في الأصل مذهب فكري يتحرى رؤية المجتمعات ، والأعمال الفنية واللغة ، والأدب ، من خلال البنى التي تتألف منها هذه المركبات ، والبنية وحدة مستقلة قائمة على عناصر داخلية متساندة .

فالبنوية تتطلب في الأدب ، مثلاً ، تحليل النص الى بناه ، وتفكيك البنية الى أجزائها المتنقلة واعادة تركيب هذه الأجزاء بحيث تعود منتظمة مترابطة ، تختلف فيها الصورة باختلاف مواقع هذه الأجزاء بعضها من بعض .

وقد كان رائد هذا المذهب في القرن العشرين الفيلسوف الفرنسي رولان بارت ، ومضى في تكوينه علماء كتشوفسكي ومينيه وسوسير وماير ، وبدا بعد متكاملاً بفضل العالم الفيلسوف الفرنسي اكلود ليفي اشتراوس .

أما علم اللغة الحديث ، أو علم اللسان الحديث ، فهو العلم الذي ينظر الى اللسان أداة للابلاغ وظاهرة فيزيائية ونفسيةواجتماعية عامة الوجود .

وقد نحا هذا النحو ، بل سبق الى مواضع منه الامام الجرجاني، حين ذهب الى أن اللغة إنما هي أداة ابلاغ السامع ما يجهله ، وعمد الى تحليل النص الأدبي والانتهاء به الى وحدته ، وهي الجملة ، والكشف عن بنية الجملة الظاهرية الأصلية ، والافصاح عن اختلاف الصور في الجملة باختلاف مواقع أجزائها بالتقديم والتأخير ، وميّز ما قدّم من هذه الأجزاء لغرض تحويل الصورة عما هي عليه ، وما قدّم وهو على نية التأخير فلم يمل بالصورة عن اطارها . بل كشف عن موقع كل جملة من الأداء بتنقل أجزائها أو تغيرها ، فنفى أن تتفق جملتان فيما تعنيان ما لم تتماثلا من كل وجه .

ولا بأس أن نلمّ بطرف من حديث الجرجاني عن (التقديم والتأخير) ، وهو يتصل بما نحن بسبيله من الكلام على الفعل .

قال الجرجاني : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا في — تقديم الشيء — شيئاً يجري مجرى الأصل ، غير العناية والاهتمام . قال صاحب الكتاب ، سيبويه ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وان كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم . ولم يذكر في ذلك مثالاً . وقال النحويون : ان معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بانسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر من الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ، فاذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك، فانه يقدم ذكر الخارجي فيقول قتل الخارجيَّ زيدٌ، ولا يقول قتل زيدٌ الخارجيَّ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له، زيدٌ، جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه : متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم قد كفوا شرّه وتخلّصوا منه » .

ثم قال : « فان كان رجل ليس له بأس ولا يقدّر فيه أن يقتل رجلاً ، وأراد المخبر أن يُخبر بذلك ، فانه يقدم ذكر القاتل فيقول : قتل زيد رجلاً ، ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه ، وبعده كان من الظن ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه ، فهذا جيد بالغ » .

وقد خلص الجرجاني من حديثه الى القول : « إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدّم في موضع من الكلام مثل هذا

المعنى ، ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير • وقد وضع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : انه قدّم للعناية ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ، ولمَ كان أهمّ ، ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهوّنوا الخطب فيه ، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف ، ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه/٨٤ و ٨٥ » •

وتدبّر نضج الجرجاني في تقديم المفعول من قوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء الجنّ ــ الأنعام/١٠٠ »، إذ قال: « ليس بخافٍ أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب ، أنت لا تجد شيئاً منه أن أنت أخّرت فقلت : وجعلوا الجن شركاء لله ، وأنك ترى حالك حال من نقل الصورة المبهجة والنظر الرائق والحسن الباهر ، الى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير من طائل ، ولا تصير النفس به الى حاصل » ، وأردف : « والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنىً جليلاً ، لا سبيل إليه مع التأخير »•

وقد أوضح ذلك فقال : « وبيانه أنا وان كنّا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء ، وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم ، فان تقديم الشركاء يفيد هذ االمعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن • وإذا أخر فقيل : جعلوا الجنّ شركاء له ، لم يُفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الاخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما أن يُعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه ــ ٢٢١/٢٢٢ » •

أقول هذا ما بدا لنا بسط الكلام فيه على (الجملة الفعلية

والجملة الاسمية) ، وتأكيد صحة مذهب النحاة في هـذه القسمة ، والرد على من أخذ عليهم ذلك من علماء العصر ، وما جاء به الامـام الجرجاني في الكشف عن دقائق النظم وأسراره وتحليل بناه وتأييد علم اللغة الحديث لصائب فكره وثاقب نظره في هذا الاتجاه ، وسنعد مقالاً لما انتحاه هـذا العلم في مناصرة مذهب الجرجاني ، ومن الله العـون .

مسرد بمصادر البحث :

١ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري .

٢ ـ دلائل الاعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني .

٣ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ الجملة الفعلية لعلي الجارم (ج ـ ٢٧ ، عام ١٩٥٣) .

٤ ـ نحو الفعل للدكتور أحمد عبد الستار الجواري .

٥ ـ مجلة الفيصل ـ تكامل العناصر الأساسية في اللغة العربية للدكتور محمد خير الحلواني (العدد ـ ٣٧ ، عام ١٩٨٠) .

٦ ـ الضرائر لأبي الحسن علي بن عصفور الأندلسي .

٧ ـ اصلاح الخلل الواقع في الجمل (للزجاجي) لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي .

٨ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي .

٩ ـ في النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي .

١٠ ـ الألفية لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك .

١١ ـ شرح ألفية ابن مالك لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني .

١٢ ـ حاشية الصبان محمد بن علي المصري على شرح ألفية ابن مالك للأشموني .

١٣ ـ الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي .

١٤ ـ التفسير في أنوار التنزيل لعبدالله أبي الخير بن علي البيضاوي .

١٥ ـ اعراب القرآن المسمى (املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب) لأبي البقاء عبدالله العكبري .

١٦ ـ اعراب الحديث النبوي لأبي البقاء عبدالله العكبري .

١٧ ـ مفردات القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني .

١٨ ـ الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي .

١٩ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني .

٢٠ ـ المفصل لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري .

٢١ ـ المخصص لعلي بن سيده الأندلسي .

٢٢ ـ مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها لصلاح الدين الدين الزعبلاوي .

٢٣ ـ المقرب في النحو لأبي الحسن علي بن عصفور الأندلسي .

٢٤ ـ الكتاب لسيبويه لأبي بشير عمرو بن عثمان .

٢٥ ـ مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي .

٢٦ ـ شرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني على مفتاح العلوم للسكاكي .

٢٧ ــ الخلاصة في النحو للشاطبي أبي اسحاق ابراهيم بن موسى •

٢٨ ــ الرسائل لأحمد بن سليمان بن كمال باشا •

٢٩ ــ احياء النحو لابراهيم مصطفى •

٣٠ ــ مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلاوي •

٣١ ــ عبد القادر الجرجاني للدكتور أحمد بدوي (سلسلة أعلام العرب) •

٣٢ ــ أسرار البلاغة لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني •

٣٣ ــ آراء وأحاديث في اللغة والأدب لساطع الحصري •

٣٤ ــ الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني للدكتور جعفر دك الباب •



الفصل الثامن

علم اللغة الحديث
والجملة الفعلية والاسمية

بحث الدكتور جعفر دك الباب في كتابه (الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني) قسمة الجملة العربية الى فعلية واسمية فصوّب نهج النحاة في هذه القسمة ، ودفع ما ذهب اليه العلامة الحصري في نقده لمذهبهم ، واستظهر في ذلك بما ذكره المستشرقون في هذا الباب ، ومن هؤلاء الأستاذ ب. غرانده في كتابه (القواعد العربية في عرض تاريخي مقارن) ، والاستاذ م. برافمان في كتابه (دراسات في النحو العربي والعام) .

يقول الأستاذ دك الباب : « ويشير الأستاذ ب. غرانده الى أن علماء العرب يعرّفون الفرق الأساسي في الجملة الفعلية والجملة الاسمية على الشكل التالي : الجملة الاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم ، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل ، ثم يعقّب الأستاذ ب. غرانده على ذلك قائلاً : إن هذا التعريف ' وإن كان شكلياً يقوم على ترتيب تسلسل أجزاء الجملة ، فانه يتطابق تماماً مع المميزات الداخلية لكل نموذج من نموذجي الجملة العربية/ ٢٠ » .

ويردف الأستاذ ذلك الباب فيقول : « أما الأستاذ م. برافمان فانه حين يتطرق الى طبيعة الجملة الفعلية بالمفهوم العربي ، أي الجملة التي تبتدىء بفعل كضرب زيد يؤكد أن المسند إليه والمسند، والمفعول به في حال كون الفعل متعدّياً ، يؤلفان وحدة متحدة بعكس الحال في الجملة الاسمية حيث يتميز المسند إليه والمسند كوحدتين مستقلتين بعضهما عن بعض . ويضيف برافمان أنه بهذا المعنى فقط يمكن فهم النظرية العربية التي ترى أن الفعل في الجملة الفعلية يعمل في المسند إليه ، أي الفاعل والمفعول به . فالفعل يعتبر عاملاً ، أما المسند إليه ، أي الفاعل والمفعول به فيعتبران تكملة للأساس الضروري للجملة الفعلية ، أي للفعل الذي يعبّر عن الحدث / ٢١ » .

أقول أكد الأستاذ برافمان هنا أن المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية يؤلفان وحدة متحدة ، خلافاً للمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية ، وهو ما عرض له النحاة في كلامهم على قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف ، وتمييزهم الفعل من الاسم . فقد أوضحوا أن الفعل إنما يخبر به عن الاسم المتحدث عنه ، وهو مفتقر الى هذا الاسم ، أي الفاعل ، فلا يفيد حتى يسند إليه فيقترن به اقتراناً لا انفكاك عنه . وقد كشفوا عن أن علاقة الفعل بفاعله ليست كعلاقة المبتدأ بخبره ، بل هي أشد وثاقة ، لأن الفاعل إنما ينزل منزلة الجزء من الفعل ، وليس كذلك الخبر من المبتدأ .

قال الزمخشري في تعريف الفاعل (المفصل/١٨) : « ما كان المسند إليه من فعل أو شبه مقدماً عليه .. وحقه الرفع ، ورافعه ما أسند إليه ، والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه » . وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١/٥٧) : « تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ » .

ويمكن أن يقال في ايضاح ذلك أنك إذا ابتدأت بالفعل فقلت (قام الرجل) تطلب الفعل مسنداً إليه بالضرورة ، في صورة واحدة هي الفاعل ، فغدا كأنه الجزء منه لا انفكاك له عنه . وهكذا قولك (قام الرجال) . فاذا ابتدأت بالاسم ورفعته على الابتداء مسنداً إليه ، فثمة صور مختلفة للمسند أي الخبر ، ولابد أن يتطلب المبتدأ احداها لأنه محكوم عليه بالخبر . فاذا اخترت أن يكون الخبر فعلاً وفاعلاً ، في مثل قولك (الرجل قام) فلابد أن يحمل الفعل ضميراً عائداً الى المبتدأ لرفع الأجنبية بينهما ، ولا أجنبية بين الفعل وفاعله. ولابد للخبر في المثال المتقدم أن يطابق المبتدأ في جميع أحواله . تقول : (الرجل قام والرجلان قاما والرجال قاموا) و (هند قامت). وكذا الحال إذا كان الخبر صفة مشتقة كقولك : (الرجل قائم وهما قائمان وهم قائمون) و (هي قائمة) .

ولو قدمت الفعل فقلت (قام الرجل) لم تلزم المطابقة ، فأنت تقول : (قال الرجل وقام الرجلان وقام الرجال) كما تقول (قامت النساء وقامت المرأة) ، بافراد الفعل فيها .

وإذا اخترت أن يكون الخبر جملة اسمية نحو قولك : (اللؤلؤ المثقال بدينار) ، احتمل الخبر ضميراً عائداً تقديراً ، أي المثقال منه بدينار .

والدليل على أنهم أوجبوا العائد هنا لرفع الأجنبية بين المبتدأ والخبر أنك إذا أتيت بالخبر متحداً بالمبتدأ فأسقطت الأجنبية بينهما ، استغنيت عن العائد ، كأن يأتي الخبر جملة هي عين المبتدأ في المعنى لأنها مفسرة له ، كقوله تعالى : « قل هو الله أحد » ، أو كان بعضها عين المبتدأ لفظاً ، كقوله تعالى : « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين » ، أو كان بعضها عين المبتدأ معنى ، كقوله تعالى : « الذين

يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنّا لا نضيع أجر المصلحين » ، فان المصاحين هـم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى وهكـذا .. فثبت بما قدمنا أن الفاعل كالجزء من الفعل ، وليس كذلك الخبـر من المبتدأ .

قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف :

ونشير هنا الى أن العلاّمة ساطع الحصري قد تطرق الى الكلام على قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف فأنكر ذلك ، خلافاً لما رآه المستشرقون في هذه القسمة ، فمـا الذي استند إليـه الحصري في انكاره هذا ؟

قال الحصري في كتابه (آراء وأحاديث في اللغـة والأدب) : « من المعلوم أن الكلمات تقسَّم في قواعد اللغة العربية الى ثلاثـة أنواع : اسم وفعل وحرف ، في حين أنها تقسّم في سائر لغات العالم الى أنواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة أمثال ذلك ، فيجدر بنا أن نتساءل، تجاه هذا الفرق العظيم ، فيما إذا كانت هناك مبررات فعلية وأسباب حقيقية تستوجب التباعد الى هـذا الحد ، بين العربية وبين سـائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات .../١٠١ » .

أقول قد عرض الدكتور دك الباب في كتابه المشار إليه لكـلام الحصري هذا في انكاره قسمة الكلم الى اسـم وفعل وحرف فردّه عليه وأظهر مباينته للصواب وأكد صحة ما ذهب إليه النحاة في هذه القسمة ، مستظهراً بآراء بعض المستشرقين ومنهـم الأسـتاذ غ. ميلينكوف ، فقد رأى هذا حقاً أن مفردات الكلم في اللغات السامية، أو ما أسموه بهذا الاسم من اللغات ، ثلاثة أقسام هي : الأفعال وقـد وصفها بأنها الكلمات التي لـم تفقد علاقتها بما أسماه (ديناميكية الحدث) وهي تتصرف لتطابق الفاعل ، والأسماء وقد وصفها بأنهـا

التي فقدت علاقتها بـ (ديناميكية الحدث) وباتت تفهم عن طريق الحدث ، والحروف وقد وصفها بأنها الكلمات المساعدة التي لا ترجع الى جذر الفعل ، وقد جعل من هذه القسمة أساساً لوصف قواعد هذه اللغات .

وعقب الأستاذ دك الباب فقال : « وهكذا نجد أن الدراسات الاستشراقية الحديثة قد أكدت أن اللغات السامية ، والعربية واحدة منها ، تقسم الكلمات فيها الى فعل واسم وحرف ، لأن طبيعتها تستوجب مثل هذا التقسيم ، كما أكدت أن الفعل في العربية يتمتع بخاصة مميزة تجعل الذات ، المتمثلة بالفاعل ، متصلة بتركيبه الأصلي» وأردف : « وهذا يعني أن الأستاذ ساطع الحصري غير محق حين قال : ليس من المعقول أن نبقى متمسكين بهذا التقسيم القديم ، بل من الأوفق أن نعيد النظر فيه على أساس تكثير أنواع الكلمات أسوة بما يفعله لغويو العالم .. » . ومضى الأستاذ دك الباب يقول : « ونكتفي هنا بالاشارة الى أن الدراسات اللغوية المقارنة الحديثة تثبت صحة تقسيم الكلمات الى اسم وفعل وحرف ، وتوصي باتباع ذلك التقسيم بالنسبة للغات التي لا تتبعه قواعدها ، فقد توصل مثلاً الدكتور س. غالسان نتيجة دراسة مقارنة قام بها للغتين المنغولية والروسية الى ضرورة تمييز ثلاثة أقسام للكلمات في اللغتين المنغولية والروسية هي الاسم والفعل والحرف ، علماً بأن مثل هذا التقسيم غير متبع في دراسة قواعد اللغتين المنغولية والروسية ـ ص ٢٥ » .

صحة قسمة الكلمة في العربية الى اسم وفعل وحرف :

وتقسم الكلمة في العربية الى عناصر ثلاثة هي ، الاسم والفعل والحرف . فالاسم ما دلّ بذاته على معنى يلازمه ، مفرداً كان قبل دخوله في تأليف الجملة ، أم مركباً وهو جزء منها ، والاسم ما نمّ

كذلك على دلالة لا تكون له إلا في تأليف الجملة فيكشف عنها موقعه في هذا التأليف ، فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً ، فضلا عما ينطوي عليه من دلالات أخرى تكشف عنها صيغته اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة ، فيشبه الفعل أو يحل محله ، وعلى دلالة تبرزها لاحقة له فتكشف عن تعريفه أو تنكيره أو تذكيره أو تأنيثه .

ولا يخلو كلام مفيد من الاسم ، فلابدّ له منه في كل تركيب ، ذلك أنه يدل على المسمى من جهة ، كما ينوب مناب الفعل فيشبهه في الدلالة على الحدث وزمانه من جهة أخرى ، فهو أكثر تصرفاً من العنصرين الآخرين . قال الشلوبين : « والكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف » ، كما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (١/١١٩) .

والفعل ما دلّ بذاته أيضاً على حركة أو حدث يقوم به مسمى ، مقترن بزمان . فالفعل حركة الفاعل . قال الزجاجي في كتابه (الايضاح في علل النحو) : « الأسماء قبل الأفعال .. وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء/٨٣ » . فلفظ الفعل يدل على حدثه ، وصيغته تدلّ على زمانه ، ولواحقه تدل دلالات متعددة من تأنيث وتذكير ونفي وتوكيد ..

أما الحرف فلا يدل على معنى بذاته ، وهو يدلّ دلالات مختلفة تظهر في سياق التركيب ، وإنما يكشف عن دلالات الحروف متعلقها اسماً أو فعلاً ، فهي قد تختص بالاسم أو بالفعل أو تكون مشتركة بينهما . فالحروف روابط في التركيب ، ويتوقف معناها على ذكر متعلقاتها . قال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقولنا دلت على معنى في غيرها فصل ميّزه من الاسم والفعل ، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ، ومعنى الحرف في غيره ، ألا تراك إذا قلت الغلام فُهم منه

المعرفة ، ولو قلت : أل ، مفردة ، لم يفهم منه معنى • فاذا قرن بمابعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره ٢/٨» •

وتختلف الصورة التي يؤديها التركيب كلاً متكامل الأجزاء . باختلاف موضع كل جزء من الآخر • وتتكامل العناصر الثلاثة تكامل الأجزاء في وحدة عضوية • فالاسم يخبر عنه ويكون الاخبار عنه بالاسم تارة والفعل أخرى • ولا يُغني الاخبار بأحدهما مُغنىَ الاخبار بالآخر • والفعل يخبر به عن الاسم ويقترن به فلا ينفك عنه•

أما الحرف فقد اتخذ ليربط بين معاني العنصرين الآخرين • قال الشلوبين أبو علي عمر بن محمد الأندلسي (٦٤٥ هـ) ، على ما جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ــ ١١٩/١) : « فان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » • وينسب القول بتقسيم الكلمة الى ثلاثة عناصر ، في الأصل ، الى رقعة كتبها الامام علي (كرّم الله وجهه) . ودفعها الى أبي الأسود الدؤلي ، وقد جاء فيها « الكلام كله اسم وفعل وحرف • فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبىء به ، والحرف ما جاء لمعنى » كما جاء في نزهة الألباء لابن الأنباري أبي البركات •

ولا يقدح في هذا التقسيم ما ذهب إليه الفرّاء من القول بمفارقة (أسماء الأفعال) في ذاتها للأسماء، بل الأفعال في وجوه شتى، وما ذهب إليه أبو جعفر بن صابر/من جعل (اسم الفعل) قسماً برأسه وتسميته : بخالفة الفعل لأنه ينوب عن الفعل في الدلالة على معناه ، ماضياً أو مضارعاً أو أمراً • قال السيوطي في الهمع : « وزعمها ، أي أسماء الأفعال ، ابن صابر قسماً رابعاً ، على أقسام الكلمة الثلاثة سماه ــ الخالفة ــ ١٠٥/٢ » • ومعنى خالفة الفعل خليفته ونائبه في الدلالة على معناه •

مذهب الأستاذ ابراهيم مصطفى في الجملة الفعلية والاسمية :

عمد الأستاذ ابراهيم مصطفى، رحمه الله، في كتابه (إحياء النحو) الى الخوض في مباحث طريفة تتناول حد النحو، كما رسمه النحاة، وأصل الاعراب ومعانيه، فتبسط وتعمق وأوغل، ثم نادى بالتجديد في علم النحو واختطاط نهج حديث في فهمه واساغته، وفي معالجته وتعليمه، فدل في ما انتحى على فقهه لدقائق النحو ودخائله، واحصائه لحقائقه ومسائله، وقد خلص من ذلك الى القول : « ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي . فان من العقول ما أفاق لحظته من التفكير والتحرز، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها — ص/٢٠ » .

على أن الأستاذ ابراهيم مصطفى لم يشايع الجرجاني في كل ما رآه، وينزع منزعه في كل حكم . ذلك أنه قد انتهى في بحثه لمعاني الاعراب والموازنة بين (الفاعل والمبتدأ) الى خطة نقد بها على جمهور النحاة ما انتهجوه في تمييز أحدهما من الآخر، وما رسموه من تحريم تقديم الفاعل، إذ قال : « إن الاسم المتحدث عنه أو المسند إليه يتقدم على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً، وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها/٥٥ » . ويبدو أنه قد سبق الى هذا الرأي من تقدم ذكرهم من الباحثين، وفيهم العلاّمة ساطع الحصري .

قال الأستاذ ابراهيم مصطفى في التوطئة لرأيه : « وأما الفاعل والمبتدأ فان النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة، ولكن شيئاً من الامعان في درسها ينتهي الى

توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام ، والى أن هذا التفريق قد يكون منسجماً مع صناعة النحاة في الاعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية ــ ٥٤ و ٥٥ » .

وقد مضى الأستاذ في الكشف عن رأيه : « فأول ذلك أنهم يقولون ان الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ، لا يتقدمه بحال . أما المبتدأ فان أصله التقديم ، وربما جاء متأخراً ؛ فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل » ، وأردف : « هذا حكم النحاة أو جمهورهم، أما الأسلوب العربي فانك تقول : ظهر الحق ، والحق ظهر ، تقدم المسند إليه أو تؤخره ؛ وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً . ولكن النحاة ، والبصريين خاصة يحرمون أن يتقدم لفظ الحق في : ظهر الحق ، وهو فاعل كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من: الحق ظهر ، وهو مبتدأ . فالحكم إذاً نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه ؛ بل نحب أن نتحرر منه/٥٥ » .

الراي في ما ذهب اليه الأستاذ ابراهيم مصطفى :

وهكذا يرى الأستاذ ابراهيم مصطفى أن للاسم المتحدث عنه أن يتقدم أو يتأخر عن المسند اسماً كان هذا المسند أو فعلاً،وأن هذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها (ص/٥٦).

ونحن لا نرى غير هذا الذي جاء به الأستاذ ها هنا ، لكن جواز تقديم المسند على المسند إليه وتأخيره أمر ، والتسوية بينهما في الأداء والتركيب أمر آخر . ذلك أن جواز تقديم الفاعل على الفعل ليكون مبتدأ ، لا يعني البتة احتفاظه بموقعه وأثره في الجملة الجديدة . فأنت تقول في الاستفهام مثلاً (أأفعلت) فتبدأ بالفعل ، وتقول (أأنت

فعلت) فتؤخر الفعل وتبدأ بالاسم ، ولكل منهما وجه متقبل سائغ مأنوس . ولكن هل يعني هذا أنهما يستويان في الأداء، وأن كلاً منهما يغني غناء الآخر ، ساد مسدّه ، في إحكام البيان من كل وجه ؟.

وقد آثرنا في ما أقمنا من شاهد ، على تباين الجملتين في الأداء والتركيب ، ما أقامه الامام عبد القاهر الجرجاني نفسه في هذا الصدد. ونحن نستحب أن نستمع الى ما قاله في الشاهد المذكور ونروىء فيه.

قال الجرجاني في (دلائل الاعجاز) : « وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. وإنّ أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فان موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه/٨٧ » !

والأمر في هذا واضح ، فأنت إذا قدمت الفعل فقلت (أفعلت ؟) كان غرضك الاستفهام عما تشك فيه من وقوعه ، وانتظرت الاجابة لتتحقق ذلك . وإذا قدمت الاسم فقلت (أأنت فعلت ؟) كان غرضك الاستفهام عمن قام بالفعل ، وأنت ترتاب في من قام به بعد أن تحقق لديك وقوع الفعل فانتظرت أن تعلم الفاعل من هو ؟ وقد ثبت بذلك أن الجملتين لم تستويا في ما استؤدينا من دلالة .

وهكذا قولك ، على النفي : (ما فعلت هذا) بتقديم الفعل ، فليس هو في الأداء كقولك : (ما أنا فعلت هذا) بتقديم الاسم . قال الجرجاني : « إذا قلت ما فعلت ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قلت : ما أنا فعلت ، كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول .. ومما هو مثال بيّن في أن تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل قوله :

وما أنــا أسقمت جسمي بــه ولا انا أضرمت في القلب نارا

فالمعنى ، كما لا يخفى ، على أن السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ، ولكن الى أن يكون الجالب له ، ويكون قد جرّه الى نفسه .. ٩٦/٩٧» ، وأضاف الجرجاني :«وها هنا أمران.. أحدهما أنه يصح لك أن تقول : ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس .. فلو قلت ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس .. كان خلفاً من القول .. وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : ولست القائل ذلك فتثبت أنه قيل ثم تجيء فتقول : وما قاله أحد من الناس .

والثاني من الأمرين : أنك تقول ما ضربت إلا زيداً ، فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زيداً كان لغواً من القول، وذلك لأن نقض النفي بإلاّ يقتضي أن تكون ضربت زيداً ، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي أن تكون ضربته فهما يتدافعان ٩٧/٩٨» .

فقد رأيت بما لا مجال فيه للشك أن الامام الجرجاني قد دأب على أن يثبت أن نظم الكلام ، أي صوغه على شكل من الأشكال ، إنما هو تابع لمعناه يقتاس به ويقص أثره ، وأن اختلاف صوغ العبارة عامة يدل على اختلاف الأداء ، فليس يمكن أن تؤدي عبارتان معنىً واحداً ، حتى تتفقا من كل وجه .

ولنذكر هنا ما أشار إليه الجرجاني ، وقد عرضنا له في فصل سابق ، من أنك إذا حدّثت عن محدّث عنه بفعل فقدمت ذكر الفعل، كان الفعل مما لا يشك في وقوعه ولا ينكر ، كقولك قد خرج . فاذا قدمت ذكر المحدث عنه وأخّرت الفعل فقلت : هو قد خرج ، فقد أكدت الخبر وحققته في ما سبق فيه انكار منكر أو عتراض شاك.. خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو).

ويروي الجرجاني ، في هذا الصدد ، حديثاً جرى بين الفيلسوف يعقوب بن اسحاق الكندي وبين امام النحو البصري المبرّد أبي العباس بن محمد بن يزيد ، وكلاهما يماني • فقد ركب الفيلسوف الكندي الى أبي العباس المبرد ليحدثه عما بدا له من أمر العربية فقال له : « إني لأجد في كلام العرب حشواً ، فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ، فقال : أجد العرب يقولون : عبدالله قائم ، ثم يقولون: ان عبدالله قائم، ثم يقولون: ان عبدالله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد • وقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ • فقولهم : عبدالله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبدالله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : ان عبدالله لقائم ، جواب منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني/٢٤٢ » • قال الجرجاني : « وإنما دخلت ـ ان ـ في الجملة يجاب بها السائل لكي يثبت الجواب في نفس السامع ، فاذا كان الكلام منكر احتاج القائل الى أكثر من توكيد يقتلع به هذا الانكار » •

أقول إنما أثبت هذا الحديث الذي رواه الجرجاني حكاية عن ابن الأنباري ، اشارة الى اهتمام الامام بالفروق الدقيقة التي تشي بها مواضع الألفاظ ، واختلاف المعاني باختلاف التراكيب عامة • ولا ننس أن ما أجاب به الامام المبرّد قد غدا الأصل الذي عقد عليه علماء البلاغة ما أسموه (أضرب الخبر) • وقد مضى الجرجاني يبسط رأيه وينقّب عن مواضع استعمال (ان) ومختلف مواقعها في الكلام فعلَ متدبّر مدقق مبالغ في الفحص مغرق في البحث (٢٤٤ ـ ٢٥٢) • على أن من الثابت أن الفيلسوف الكندي لم يكن بعيداً عن مجال الأدب ، وقد روي له شعر ولو لم يكن الأدب الميدان الذي ظهرت فيه مواهبه وآثار عبقريته ، كما قال الأستاذ مصطفى عبد الرزاق في

كتابه (الكندي فيلسوف العرب والمعلم الثاني) • وعندي أن الذي نُسب من الجهل الى الكندي ، في الحديث المذكور آنفاً ، لا يخفى على الناشيء • وأوقع ما في ظني أن تكون رواية الحديث موضوعة، وهذا هو المتبادر من أمرها •

مذهب الأستاذ يوسف السودا في قسمة الجملة :

وقد لحق بركب هؤلاء في تخطئة جمهور النحاة ، في قسمةالجملة الى فعلية واسمية ، الأستاذ يوسف السودا في كتابه (الأحرفية / ١٩٥٩ م) إذ قال : « فبدلاً من اعتمادهم أن الجملة الخالية من فعل هي جملة اسمية ، والجملة التي تشتمل على فعل هي جملةفعلية، على ما هي الحال في سائر اللغات ، فضلوا أن يطلقوا على التركيب الأول الخالي من فعل : مبتدأ وخبر ، وهو أساس تلك التسمية ، فوقعوا في مشاكل لا تحل ــ ١٤ و ١٥ » • أقول ان النحاة أطلقوا (المبتدأ والخبر) على الجملة الاسمية ، أي الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه ، وقد يكون المسند فيها اسماً أو يكون فعلاً ، أي جملة فعلية • ومضى الأستاذ السودا يقول : « تقول في اعراب جرى الماء في السواقي، الماء فاعل،لكن عندما نقول:الماءجرىفي السواقي،لايبقى الماء فاعلاً،بل يصبح الماء مبتدأ•وعندما أصبح الماء مبتدأصارفيحاجة الى خبر ، فقالوا : ان الجملة : جرى في السواقي ، هي خبر • ولكن عندما نزعوا من الماء صفة الفاعل ، صار فعل ــ جرى ــ في حاجة الى فاعل ، فقالوا إن الفاعل مستتر تقديره ــ هو ــ أي الماء ، في حين أن كلمة ــ الماء ــ ظاهرة في التركيب الأول : جرى الماء في السواقي، لكن مركز الماء تغير ، ففي التركيب الأول تقدم الفعل ، وفي التركيب الثاني تأخر الفعل/٤٩ ــ ٥٠ » •

فالأستاذ السودا لم يزد شيئاً على ما قاله الآخرون ممن انتقدوا على جمهور النحاة مذهبهم في قسمة الجملة ، والجواب عما جاء به

هو ما تقدم بيانه في الجواب عن مذهب هؤلاء ، في فصلنا هذا وما قبلـه .

والمتأمل لما اختطه الأستاذ يوسف السودا في هذا الباب ، يلمح ثورة على النحو والنحاة ، فلا يعقل لنحو أنشىء وأسس في القـرن الثاني للهجرة ، على ما يرى ، أن تبقى أسسه قائمة وأعلامه مرفوعة وأصوله سائدة ، وقد انتهى القرن الرابع عشر أو كاد !

يقول الأستاذ السودا : « لـو قام اليوم الأئمـة الأقدمون ، ورأوا أن المتأخرين لايزالون عند القواعد التي وضعها القرن الثامن ، لعتب سيبويه والزمخشري وابن مالك على نحاة اليـوم واستفزوهم الى اعادة النظر في الأسس القديمة ، حرصاً على اللغة ، وسعياً لتذييعها بين أبنائها ، ونشرها بين الأمم ، كمـا تنشر الأمم لغاتها بين أبنـاء العروبة » .

أقول في الجواب عن هذا : إننا لا نقف من قواعد النحو موقف من يرى أنها مقدّسة مسلّمة مُلزمة ، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، لكننا مع ذلك لا تتعجل تعرف أسرارها لمبادرة النظر في تغيير ما أُرسي من قواعدها والعدول بهـذه القواعد الى نحـو جديد طريف يحلّ محل الموروث منـه ويُغني مُغناها . فاذا كان النحاة ، حين عمدوا الى اتخاذ هذه القواعد والأصول ، قد عرضوا لما انتهى اليهم من كلام العرب فتأمّلوه وتدبّروه وتتبعوه واستقروه ، فاستشفّوا نظام صوغه وكشفوا عن طرائق تأليفه واستنبطوا أحكامه وضوابطه ، أقول إذا كان النحاة قد انتهجوا هذا النهج فيما خلصوا إليه من الآراء ، فان علينا أن نسلك نحو مسلكهم ونقصد مثل قصدهم ونستن بسنة كسنتهم ، في تدبّر كلام العرب وتأمله واستشفافه واعمال النظر فيه ، كلما تراءى لنا تخطئتهم وتوهين آرائهم فيما انتهوا إليه

من ضوابط وصدروا عنه من أحكام . وإذا كان من حق العالم أن يكشف عما وقع من أوهام القدماء واتفق من زلاتهم في ما قننوه وقعّدوه ، فان عليه أن يكون حسن التحقيق والتثبت في ما يعيب ، بل طويل النَفَس في ما يتخذ من البحث والتنقير .

منهب الأستاذ عدنان بن ذريل في قسمة الجملة :

بسط الأستاذ عدنان بن ذريل رأيه في قسمة الجملة ' فيموضوع ما أسماه (الصور النحوية أو صور البناء) في كتابه (اللغة والبلاغة/ ١٩٨٣ م) ، فقال : « ليس للاسم ميزة على الفعل في اللغة العربية اللهم إلا المزية الذاتية أنه اسم ، ولذلك يمكن في اللغة العربية الابتداء بالاسم ، والتأثير بواسطته على المتلقي ، كما يمكن الابتداء بالفعل ، والتأثير بواسطته على المتلقي أيضاً/١٠٣ » . ومضى يقول: « لقد سهلت الحياة العربية ، ذرائعية اللغة ' فسهلت الاستعمال اللغوي لكل من الاسم والفعل ، كما سهلت الابلاغية بكلتا الجملتين، الاسمية والفعلية ، ومن هنا تمتع كل من الاسم والفعل عندنا بقيمته اللغوية والبلاغية .. في حين أن الفعل عند الغربيين مجرد عنصر محمولي ، لا يصح الابتداء به قط ، إلا مصدرياً » .

ثم عمد الى التفريق بين نوعي الجملة ، فقال : « واللغة العربية لا تلتزم جملة واحدة ، أو لنقل لا تلتزم بنية واحدة لتركيب الجمل، هي مثلاً ، بنية : فاعل وفعل ومفعول به ، التي يلتزمها الغربيون ، فهذه البنية عندنا تشكل ما يسمى جملة اسمية خبرها فعل ، أي : اسم وفعل وفاعل ومتعلقات ، والتي هي شكل من أشكال الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر وأشكال تركيبها » .

وقد أكد اتصاف الجملتين الاسمية والفعلية ، في الأداء العربي، بأوصافهما عند النحاة ، فقال : « الجملة الاسمية تبدأ بالاسم فتسند إليه اسماً آخر أو فعلاً ، أو صفة ، وتفيد ثبوت شيء لشيء ، فهي

إذن عماد التقرير في الاثبات والنفي .. والجملة الفعلية تبدأ بالفعل فتسنده الى الفاعل الذي قام بالفعل ، وتفيد بالتالي حدوث فعل في زمن معين ، أي حصوله في الماضي أو الحاضر أو المستقبل — ١٠٣/١٠٤ » .

فالأستاذ لم يخرج عما قرره النحاة في هذه القسمة ولا خالفهم في رأي أو نازعهم في حكم ، خلافاً لكثيرين ممن ذكرنا من الباحثين المعاصرين .

وقد طاف الأستاذ عدنان بن ذريل بمذهب الأستاذ زكي الأرسوزي ، رحمه الله ، في الجملة الفعلية ، وقد أشرنا الى ذلك في مقال سابق ، فقال : « وكان المرحوم زكي الأرسوزي يقول : إن الجملة الفعلية هي الأصل، فتركيب الكلام العربي في نظره يبدأ بالفعل، ثم يأتي الفاعل ، والملحقات المتممة للمعنى ، في حين أن اللغات الأجنبية ، كالفرنسية مثلاً ، فان التركيب فيها يبدأ بالفاعل ثم يلحقه الفعل/١٠٤ » ، وأردف : ويقدم زكي الأرسوزي تعليلاً لذلك ، هو أن اللسان العربي لسان بدئي نشأ مع يقظة الحياة على المعنى ، فسجل حركات الفعل ، في حين أن اللغات الأخرى حديثة تحمل طابع المنطق فتهتم بالموضوع ، أي الفاعل الذي يبدأ الجملة عندهم » .

وعلق الأستاذ على مذهب الأرسوزي هذا فقال : « إلا أننا نعتقد أن القطع بأن اللغة العربية تبدأ أو أيضاً كانت بدأت منذ نشأتها بالفعل هو أمر لا دليل عليه ، وغير علمي .. الأصح في نظرنا اعتبار الجملتين الاسمية والفعلية مظاهر بلاغية مرنة تستند الى أسلوبية ذرائعية واحدة تتفاعل مع الحياة ، تتأثر بها وتؤثر فيها » .

أقول قد بحثنا في مقال سابق وأتينا بما يوطّن للأخذ بمذهب الأرسوزي والشيخ علي الجارم في هذا الصدد ويدعو إليه ويعرف

به ، وهو ما يقود إليه ويوصي به مذهب الجرجاني أيضاً . ذلك أن الشيخ علي الجارم قد ذهب في مقال له (في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية القاهرية عام ١٩٥٣ للميلاد) ، الى أن العرب قد جعلوا من الجملة الفعلية الأصل الغالب الكثير في التعبير ، لأن العربي جرت سليقته ودرجت فطرته على الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة ، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع الى الاهتمام بما وقع منه الحدث ، أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث، فالأصل عنده في الاخبار أن يبدأ بالفعل ، يبدأ بذكره أولاً قبل أن يذكر الفاعل ، فاذا بدأ بالفاعل فاختار الجملة الاسمية فلكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ، ويمنعه من أن يظن به الغلط أو التزيّد ..

وقد رأيت أن الأستاذ زكي الأرسوزي قد نزع هذا المنزع بما نبّه عليه من شأن الفعل في العربية في كتابه (العبقرية العربية في لسانها/٢٢٧) ، كما فصلناه في مقال سابق ، فجاء الأستاذ عدنان ها هنا يذكّر بهذا ويشكك فيما ذهب إليه الجارم والأرسوزي ، قائلاً : إن هذا الأمر لا دليل عليه وغير عملي .

أقول إن مذهب الأرسوزي في شأن الفعل في العربية ، وذهاب الجارم الى أن الجملةالفعلية هي الغالب الكثير في التعبير وأن الأصل عند العربي في الاخبار أن يبدأ بالفعل ، أقول إن هذه الدعوى التي غدت مسلّمة إنما يصح فيها الاستقراء إذا طال الاستقراء الكثير من كلام الفصحاء . وهذا ما عمد إليه الامام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز) حين أخذ باستقراء آي التنزيل والجمّ من شعر الأوائل فتبين له أن العربي إنما يقدم الفاعل في المعنى إذا كان ثمة داع الى تقديمه كتبديد الشك أو دفع الانكار في ذهن السامع ،

فيبدأ بذكره ويوقعه أولاً ، فاذا لم يكن في الحديث ما يتطلب ذلك ، وهو الأكثر والأغلب فيها ، يبدأ بالفعل ليخبر السامع بحدث ابتدائي، أي يخبر خلا ذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه (كما جاء في دلائل الاعجاز/٨٩) ، أقول وهذا ما أفاد منه الشيخ الجارم فيما ذهب إليه .

ولعل من المفيد أن نضيف أن هذه الدعوى قد غدت مسلّمة ، لا بما أسفر عنه الاستقراء لكلام العرب من الأوائل وحسب ، بل بما قرره المتخصصون من الباحثين في ما أسموه باللغات السامية ، وهي لهجات موغلة في القدم للعربية ، ومنها الأكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية ، بل منها الأوغاريتية أو الكنعانية الشمالية وقد اعتدها عضو المجمع الفرنسي كلود شيفر أقدم مصدر للغة العربية ، وهي حقاً أقدم لغة ذات أبجدية ترجع الى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، وقد بسطنا القول في ذلك في فصل سابق (مجلة التراث العربي ، في العددين ٣٩ و ٤٠) . قال الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) : « أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع للاسم والضمير بل نجد الضمير مسنداً الى الفعل ومرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً/ ١٥ » . ومتى ارتبط الاسم الظاهر أو الضمير بالفعل ارتباطاً وثيقاً كان فاعلاً للفعل وكانت الجملة فعلية ، ولعل صحة التعبير فيما قاله ولفنسون : أسند الفعل الى الضمير أو الظاهر ، لا العكس .

الكوفيون وتقديم الفاعل :

إن مما أورده القائلون بالتسوية بين تقديم الفعل وتأخيره ، في الاسناد والأداء ، أن الكوفيين قد أخذوا بجواز تقديم الفاعل ، خلافاً لجمهور النحاة البصريين ، فما الذي اعتمده الكوفيون في مذهبهم هذا ؟

قالَ الجواري في كتابه (نحو الفعل) : « وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين قام زيد ، وزيد قام ، من حيث طبيعة التركيب ، فالمسند فعل في الجملتين والفرق بينهما ينحصر في تقديم المسند إليه في الجملة الثانية : زيد قام ، للاهتمام به وتأكيد الحكم عليه . أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها ، وعلى المألوف فيها/١٢ » .

وقال في موضع آخر : « وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب ، فقد أجازه نحاة الكوفة ، وهو في اللغات الحديثة وما تحدرت عنه من اللغات القديمة ، وهو المألوف/٨٥ » .

وقال المخزومي في كتابه (في النحو العربي) : « ومعنى هذا أن كلاً من قولنا : طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية . أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح ، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء ، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا ، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة ، لأنه إنما قدم للاهتمام به/٤٢ » .

وقال في موضع آخر : « وليس يمتنع أن يتقدم الفاعل ، كما تصور النحاة المناطقة وخاصة إذا عرفنا أن الكوفيين كانوا يذهبون الى جواز تقدم الفاعل ، وأنهم إنما ذهبوا الى هذا لأنهم عثروا من الشواهد على ما يؤيد مذهبهم .. وحين واجهوا به البصريين لم يستطيعوا رده ، ولكنهم تحيلوا على تأويله تأويلاً لا حاجة بنا الى ذكره/٤٤ » ..

وقال في موضع آخر : « ورأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول، وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي . وقد كان المخزومي مصيباً باتباعه رأي الكوفيين في هذا الموضوع/٢٠٩ » .

ونحا هذا النحو الأستاذ فيليب السودا ، كما سبق إليه الأستاذ

مصطفى ابراهيم في كتابه (احياء النحو) فجعل قولك (ظهر الحق) كقولك (الحق ظهر) ، أما الحكم الذي ذكره النحاة فاقتضى تمييز أحدهما من الآخر ، فقد اعتده حكماً صناعياً لا أثر له في الكلام • وهكذا نقد على البصريين مقالتهم في التمييز ، وأيّد الكوفيين في جواز تقديم الفاعل ، فما الرأي في هذا كله ؟

دليل الكوفيين على جواز تقديم الفاعل :

أقولُ اعتمد الكوفيون في اقرار مذهبهم قول مرار الفقعسي :

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فذهبوا الى رفع (وصال) بالفاعلية والى تقدمه على فعله • وأنكر البصريون ما ذهب إليه الكوفيون واتهموا من تقليب النظر فيه الى تأويله على وجوه كثيرة ، كما جاء تفصيله في كتاب (الضرائر لمحمود شكري الآلوسي — ص/٢٤٨) : وعندي أن بيت القصيد في الشاهد هو (قلما) فما الذي ينبغي أن يلي هذا التركيب إذا استقرينا كلام العرب ؟ ؟ الفعل أم الاسم ؟ فاذا كان (قلما) مما يقع معناه على الحدث تبعه الفعل المتحدث به ، أو على الاسم تلاه المتحدث عنه • والذي اجتمعت عليه كلمة جمهور النحاة ، وعليه كلام العرب عامة ، أن (قلما) يتطلب الفعل لا الاسم ، فاذا لم يذكر فلابد من تقديره • وقد أشار الى ذلك سيبويه في الكتاب فقالَ : « هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل •• » فذكر مما يليه الفعل من المركبات (ربما وقلما) ، قالَ سيبويه « وجعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل لأنه لم يكن لهم سبيل الى رب يقولْ ، ولا الى قل يقولْ : فألحقوهما وأخلصوهما للفعل » ، لكنه استدرك فقالَ : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم ، قالْ : صددت فأطولت

الصدود وقلما وصـال .. ـ الكتاب : ١/٤٥ » فقصر تقديم الاسم على الشعر ، ولم يجزه في الاختيار .

وذهب جماعة الى أن الفعل لم يذكر في هذا الشاهد ، إذ ولي (قلما) اسم هو (وصال) فكان لابد من تقدير الفعل على ما يوجبه سياق الكلام . ومن ثم ارتفع (وصال) بفعل مضمر دل عليه الظاهر، والتقدير (وقلما يدوم وصال على طول الصدود يدوم ، أو قلما يبقى أو يثبت ..) ، وفي هذا من التكلف ماهو بيِّن ظاهر .

ويبدو مثل هذا التكلف في ما ذُهب إليه من أن (ما) مصدرية، والتقدير (قلَّ أن يدوم وصال على طول الصدود يدوم) فهل يتأتى أن يقال نحو من ذلك في الاختيار ؟ وقد جرى النحاة على نحو من هذه التقديرات في أبواب كثيرة ، كقولهم في تأويل (زيداً رأيته) إنه في تقدير (رأيت زيداً رأيته) ، وفي تأويل (ان أحدٌ من المشركين استجارك) إنه في تقدير (إن استجارك أحد من المشركين استجارك)، وفي تأويل (وأما ثمودَ فهديناهم) ، إنه في تقدير (وأما ثمود فهدينا هديناهم) . وهكذا .. والأصل في التقدير أن يكون مما يقال في الاختيار ، وإلا فهو تقدير متكلف دعت إليه صناعة الاعراب .

ولنعد الى ما كنا بسبيله من تأويل النحاة للشاهد ، فقد قيل في ما قيل ان (ما) زائدة ، وارتفاع (وصال) فاعلاً ، إنما كان بفعل(قل) والتقدير (وقلَّ وصال يدوم) ، وهو وجه لابأس به ، لولا ما ثبت من أن (قلما) مركبة ، إنما تتطلب الفعل ، والمعنى يقتضيه .

وعندي أن وجه الرأي قائم في ما قيل من أن الفعل قد ذكر في الشاهد ، لكنه تأخر ، وهو يدوم ، وأن الضرورة قد حملت الشاعر على أن يؤخره ويقدم الفاعل ، وهو (وصال) . فالفاعل قدِّم لكنه على نية التأخير ، والفعل قد أخر وهو على نية التقديم . وعلى ذلك

ما ذهب إليه سيبويه ، كما ذكرنا ، إذ قال : « وإنما الكلام : قلما يدوم وصال ــ ١/١٢ » ، أي أن الأصل في الكلام أن يتقدم الفعل فيلي (قلما) ويتأخر الفاعل ، ذلك أن تقدم الفاعل من وضع الشيء في غير موضعه ، فلا يصح إلا في الشعر ، وهو غير جائز في الاختيار ، وذلك ما ذهب إليه ابن عصفور الأندلسي أيضاً في كتابه (الضرائر) . أما ذهاب الكوفيين الى رفع (وصال) على الفاعلية ، لجواز تقديم الفاعل ، فيمنع منه أن (قلما) مهيأة لأن يليها الفعل دون الاسم ، ولم يرد في سعة الكلام ما تقدم فيه الفاعل وتأخر الفعل فيتخذ حجة في جــوازه .

شاهد الكوفيين الآخر في جواز تقديم الفاعل :

وثمة شاهد آخر يستند إليه الكوفيون في الانتصار لمذهبهم ، وهو قول الزباء :

مــا للجمال مشــيها وئيدا اجندلاً يحملن أم حديــدا

فأصل الكــلام أن يقال (مــا للجمال وئيداً مشيها) فينصب (وئيداً) على الحال ، وهو صفــة مشبهة ، ويرفع (مشيها) عــلى الفاعل ، والفاعل فيه الصفة نفسها . وإنما تعمل الصفة أصلاً في مــا تلاها ، لا في ما تقدمها قال الشاعر :

رايت الوليد بن اليزيد مباركــاً شديدا باعباء الخلافة كاهلــه

فقوله (شديداً كاهله) كقولَ الشاعرة لو جاء على الأصــل (وئيداً مشيها) فكاهل فاعل (شديداً) ، كما كان (مشيها) فاعل (وئيداً) ..

لكن الزبّاء قدمت ما حقه التأخير ، وهو فاعل الصفة ، وأخرت ما حقه التقديم وهو الصفة العاملة ، على غير الأصل . ولو صح ذلك

في الاختيار لصح الاستشهاد بالبيت لجواز تقديم الفاعل . لكن الشاعرة قد فعلت ما فعلت من تقديم الفاعل وتأخير الصفة لأمرين :

أولهما : وزن الشعر وقد كان لا يستقيم لو جاء الكلام على الأصل ، فقيل (ما للجمال وئيداً مشيها) .

ثانيهما : السجع المرصّع ، في قوله (وئيداً) في صدر البيت . و (حديداً) في عجزه. والتصريع جعل العروض مقفاة تقفية الضرب. ومنه قول أبي نواس :

بأطراف المثقفة العوالي تفرّدنا بأوساط المعالي

وقد فعلت الزبّاء هذا في البيت الذي تلا الشاهد فقالت :

أم صرفاناً بارداً شديداً ام الرجال جثّماً قعودا

وقد كان يمكن أن يؤتى بالحال (جملة) فتقول : (ما للجمال مشيهاً وئيد) بدلاً من أن يؤتى بها في قوله (وئيداً) فتكون الجملة الاسمية في موضع النصب على الحالية . لكن حرص الشاعرة على المشاكلة بين حركتي (وئيداً) و (حديداً) بالنصب فيهما ، دفعها الى اختيار الحال المفردة ، وقولها (ما للجمال مشيها وئيداً) أوقع في تصوير الحركة من قولها (ما للجمال مشيها وئيد") . ومجيء الحال بعد قولك (ما لَكَ) شائع ، في كلام العرب ، كما جاء في التنزيل : « ما لَكَ لا تأمنّا على يوسف ــ يوسف/١١ » ، فجملة (لا تأمنّا) في موضع الحال . ومثل (ما لَكَ) في مجيء الحال بعدها (ما بالك). فأنت تقول : « ما بالك حزيناً » إذا أردت الحال مفردة .كما تقول في نحو قول الشاعر : « ما بال دينك ترضى أن تدنسه » ، إذا كانت الحال جملة فعلية ، أو نحو قول الشاعر: « ما بال عينيك منها الماء ينسكب» إذا كانت الحال جملة اسمية .

وبعد فقد تبين بما فصّلنا من القول أن النحاة قد أصابوا في ميز الجملة التي تبدأ بالاسم ، من الجملة التي تبدأ بالفعل ، وأنه لا مجال للتسوية بينهما في الأداء بحال من الأحوال ، فلكل شأن في التركيب لا يغني فيه أن يقال أن الداعي الى تقديم ما قدّم ، اسماً أو فعلاً ، إنما هو الاهتمام به ، فلا يمكن أن تتفق جملتان في الأداء ما اختلفت مواقع الأجزاء بعضها من بعض •

كما اتضح أن النحاة قد أنضجوا الرأي في قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف ، فلكل عنصر منها شأن يميزه في التركيب ، فاذا اجتمعت تكاملت وظائفها فكان منها "كل" مترابط الأجزاء • وإذا كنا قد مضينا في الأخذ بما قاله الأئمة في كثير مما انتحوه في هذا الباب ، فقد صدرنا في ذلك عن تأمل وتروئة ، بل تطلبناه من مأتاه فأوردنا عليه الأدلة والشواهد ، واستظهرنا بنصوص الاثبات •

ولسنا ، على كل حال ، مع القائلين : من العلوم علوم نضجت واحترقت ، وهي علم النحو ، فلايزال في كل علم من علوم العربية مجال للبحث والنظر ، وموضع للتعمق والتبسط ، قال الجاحظ : « وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرّة شديدة ، فمن أضر ذلك قولهم : لم يدع الأول للآخر شيئاً • قال فلو أن علماء كل عصر ، منذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم ، تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم من قبلهم ، لرأيت العلم مختلاً » ، فان علينا أن نتفهم ما نبحث ونتدبره وأن نجتهد لنعلل لكل ما نقول ونلتمس الاسباب والنتائج ، على أن نقف قبل كل شيء على ما انتهى إليه أسلافنا ، في ما ألفوه وحفظوه ، فلا يغيب عنا شيء مما أحاطوا به من أصول هذه العلوم وفروعها ووقفوا عليه من دقائقها وغوامضها • ومن ذلك علم البلاغة ، وقد اعترف الأوائل بحاجته الى مزيد من البحث والتقصي

حين قالوا : وثمة علوم لم تنضج ولم تحترق ، وهي علم البلاغة ، إذ لا يعقل أن نقف على ما جاء به أبو يعقوب يوسف السكاكي ، في مفتاح العلوم ، وجلال الدين القزويني في تلخيص المفتاح والايضاح فنلبث عنده ، على ما انطوى عليه كل منهما من نهج علمي بارع ضمّ شتات ما جادت به قرائح الأولين في هذا المضمار منذ القرن الثاني للهجرة ،سعياً وراء تقويم اللسان العربي لفظاً وأداء ، فصاغه وجعل له ، على الجملة ، أصولاً بينة وحدوداً مرسومة ومعالم واضحة ،ولعل كتاب (مجاز القرآن) الذي ألّفه أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري المتوفى (٢٠٦ هـ) هو أول كتاب ألّف في البلاغة العربية ، وأعقب ذلك ما ألّفه الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ): كتاب البيان والتبيين ، وتلاه ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) في كتابيه الشعر والشعراء وأدب الكاتب ، فالمبرّد أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه الكامل ، فابن المعتز عبدالله (ت ٢٩٦ هـ) في كتابيه البديع وطبقات الشعراء المحدثين .. وهكذا الى عهد الامام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) وأبي القاسم محمود عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فأبي يعقوب بن يوسف السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) فجلال الدين القزويني (ت ٧٣٩ هـ) .

وكان الامام الجرجاني من أعلام المؤلفين في البلاغة العربية ، في كتابيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) كما فصّلنا القول فيه ، وقد أخذ بمنهاجه ممارسة وتطبيقاً الزمخشري في تفسيره (الكشّاف)، وخلفهما السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، وقد نهج السكاكي فيه النهج العلمي في دراسة اللسان العربي في اكثير من التدقيق والتحليل والاستقصاء ، لكنه غلا في اتخاذ صيغ بلاغية أقرب ما تكون الى المنطق والفلسفة منها الى تعرّف صور البيان . وقد جعل

كتابه مقدمة وأقساماً ثلاثة ، فذكر في المقدمة علاقة ما بين علوم العربية من صرف واشتقاق ونحو ومعان وبيان . أما أقسامه الثلاثة فقد خصّ أولها بالصرف والاشتقاق في تحليل بنية الكلمة ، وخصّ ثانيها بالنحو في تعرف نظام تأليف الكلام ، وثالثها بالبيان والمعاني في عرض صور الأداء والتعبير ، وهو أبرزها وأشهرها ، وألحق بهذا القسم فصولاً في البلاغة والفصاحة وعلم البديع . وظل كتابه هذا مرجعاً للبلاغة العربية قروناً عديدة .

وخلفه القزويني ، وهو لم يخرج عما جاء به السكاكي لكنه عرّف علم المعاني في كتابه (الايضاح) وقد جاء هذا شرحاً لكتابه الأول (تلخيص المفتاح) فقال : إنه العلم الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ، فأغفل علاقة ما بين النحو وعلم المعاني ، على حين عرّفه السكاكي بأنه تتبع لخواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره . فكان السكاكي أوعى لما بين علم النحو وعلم المعاني من تكامل واتصال . وقد قال في مقدمته : « وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان » ، فدلّ بذلك على تعلق النحو بالبلاغة ، ومهمة اللغة في الابلاغ . وقد برع الجرجاني في بسط القول في ذلك بسطاً .

ولا نود أن نغادر هذا الموضع حتى نضم الى أعلام البلاغة علمين قد تقدّما الامام الجرجاني وأولهما أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ) وقد ألّف كتاب (النكت في اعجاز القرآن) فدلّ على براعته في الغوص على دقائق بلاغة القرآن والكشف عن أسرار اعجازه وسلطانه على النفوس ، واستبطان صور الجمال في نصوصه . وأوعى في الكتاب عشرة أبواب في البلاغة وقد رأى أنها تقوم على ايصال المعنى الى القلب في أحسن صورة من

اللفظ . وقصر شواهده أو كاد على نصوص من آي الذكر الحكيم، وبدا نهجه في الاعتزال واضحاً فيما أوّله من النصوص القرآنية .

وثانيهما : أبو سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ، وقد ألّف رسالة (بيان اعجاز القرآن) فضمّنها فصلاً في البلاغة وأقسامها ، وآخر في اعجاز القرآن الكريم فكشف عن بصره بمواطن الجمال في نظم القرآن واستشفاف باديها وخافيها .

أقول إذا كنا نحاول الاحاطة بهذا كله فنحن لا نعمد إليه لنجمد فيه ، إذ لابد من تجديد البحث في هذا العلم والغوص على حقائقه ، كما حاول بعض المعاصرين حين تجاوزا تقسيم السكاكي للبلاغة الى علم للبيان وآخر للمعاني وثالث للبديع ليسموا هذا العلم فن القول أو صناعة الكتابة ، وحين غادروا البحث في المفردات والجمل الى تحليل النص كلاً متكاملاً والى نقد الكلام مجتمع الشمل وتناوله من حيث استواء الصورة واتصال المعاني واتساق الأفكار وتلاحم الأجزاء ' كما أشار إليه الأستاذ عبد العزيز البشري، ولم يكن للتراث البلاغي من ذلك حظ جليل .

قال الدكتور جمال الدين الرمادي في كتابه (عبد العزيز البشري) : « ويرى البشري أن أظهر ما نحسّه من ضعف النقد الأدبي ، أو بعبارة أبين ، من تصور علوم البلاغة العربية في هذا العصر ، أن سلفنا وجهوا كل عنايتهم الى النقد الجزئي ، أعني نقد الكلمة في الجملة ، أو نقد الجملة في العبارة . فاذا كان الكلام نظماً جرى النقد للبيت مستقلاً ' وأحياناً للبيت من حيث اتصاله بما بعده » .

وما أحرانا أن نيمّم هذا السمت في دراسة هذا العلم ، وأن نؤسس على ذلك فنكمل البناء من حيث انتهى أسلافنا بعد أن بذلوا

الوسع في ارساء قواعده . ولا علينا إذا قبسنا من نتاجهم وتنسمنا منه ما نستعين به على استتمام ما بدؤوه وما سبقوا إليه وروّضوا الصعاب له ، ولاسيما ما أتحف العربية به الامام عبد القاهر الجرجاني في أثريه النفيسين : دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة .

وإذا أقبلنا على التراث البلاغي، كما أقبلنا على التراث النحوي، لم نقبل عليه اقبال محاكاة واحتذاء ، بل نبتغيه ابتغام معالجة واصطفاء ، فنقتدح له زناد الرأي ، ونصرف فيه أعنة الفكر ، فندع ما تعلق بمادة البحث من فلسفة ومنطق فحبس عنها دفقة الحياة وأحال نسغها الى يبس ، ونعيد النظر فيما اتصل بها من تعريفات وتقسيمات، كقول السكاكي : « المجاز عند السلف قسمان : لغوي وعقلي ، واللغوي قسمان : راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة ، والراجع الى معنى الكلمة قسمان : خال من الفائدة ومتضمن لها ، والمتضمن لها قسمان : استعارة وغير استعارة ... » .

وشبيه بذلك ما جاء به القزويني في كتابه الايضاح من أنواع البديع ، فكانت سبعة وأربعين نوعاً ، وتوالت الزيادة في هذه الأنواع حتى بلغت عند الصفيّ الحلّي (٧٥٠ هـ) ، في قصيدته البديعية الميمية مائة وأربعين نوعاً ، بل تعدّت هذا الحد عند الشيخ عبدالغني النابلسي صوفي دمشق (١١٤٣ هـ) ، في بديعيته الميمية فكانت مائة وستين نوعاً وقد أشار الى نحو من هذا ، الأستاذ عز الدين التنوخي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق ، في مقدمة كتابه (تهذيب الايضاح) الذي جاء شرحاً لكتاب (الايضاح) لجلال الدين القزويني ، على ما فصّلنا من ذلك في مقدمة الكتاب .

وعلينا بعد أن نحرر ما علق بهذا العلم من لبس وابهام . ومن فضول في القول لا يحلى بطائل أو يحظى بمحصول ، وأن نعوّل على

الحاسة الفنية ولنلتمس ما يشفّ عنه النص من صور جمالية تنبثق من كلٍّ متكامل الأجزاء .

وهكذا كان الأدب أولاً ، فتبعه النقد الأدبي تقويماً له وتثقيفاً. وأعقب هذا علم البلاغة لتتخذ مقاييسه مناراً يهدي الى تقويم النص وتثقيفه ، التماساً للتذوق الفني وابتغاء للجمال .

قال الامام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (أسـرار البلاغة) : « وهذا موضع لا يُبنى إلا إذا كان المتصفح للكلام حسّاساً يعرف وحي طبع الشعر وخفيّ حركته التي هي كالهمس وكمسرى النَّفَس في النفْس/٢٩٦ » .

ولا يعني هذا بالطبع تعذّر الوصول الى معرفة العلّة في الجمال، فالايمان بأن ثمة سبباً للجمال يحمل الناقد على التماس هذا السبب والتنقيب عنه وتتبـع ظواهر الجمال ، يهتدي إليـه ويبحث عـن مقاييســه .

هذا ما رأينا أن نعرض له من البحث في صدد الكلام على مذهب النحاة في قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف ، وقسمة الجملة الـى اسمية وفعلية ، ومذاهب بعض المعاصرين في مخالفتهم ، وحكم عـلم اللغة الحديث في هذا كله . ولم نقتسْ فيما انتهينـا اليه من الرأي بمذهب النحاة لما رسخ في الأذهان من أصالته وبعد غوره ، أو نولع به ونملْ إليه لما تقرر بأنهم القدوة وفيهم الركن والامام والعمـدة ، بل لم نعمل الرأي في مذاهب المعاصرين لنجد فيه محلاً للنقد وموضعاً للقول لقرب العهد بهم وحداثته ، وإنما حاولنا أن نثبت ذلك بالدليل والشاهد والبرهان ، ونحتكم بعد الى علم اللغة الحديث لنزيد البحث جلاءً ووضوحاً فيبرح عنه كل خفاء ويندفع كل اشكال ، والله الموفق للصـواب .

مســرد مصــادر البحــث :

١ ــ الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني للدكتور جعفــر دك الباب .

٢ ــ المفصل في النحو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .

٣ ــ شرح المفصل في النحو لموفق الدين بن علي بن يعيش الحلبي.

٤ ــ آراء وأحاديث في اللغة والأدب لساطع الحصري .

٥ ــ الايضاح في علل النحو للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق .

٦ ــ الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي .

٧ ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري أبي البركات .

٨ ــ همع الهوامع لجلال الدين السيوطي .

٩ ــ احياء النحو لابراهيم مصطفى .

١٠ ــ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني .

١١ ــ الكندي فيلسوف العرب والمعلم الثاني لمصطفى عبد الرزاق (أعلام العرب) .

١٢ ــ الأحرفية ليوسف السودا .

١٣ ــ اللغة والبلاغة لعدنان بن ذريل .

١٤ ـ الجملة الفعلية للشيخ علي الجارم (مقال في الجزء السابع من مجلة اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٥٣) •

١٥ ـ العبقرية العربية في لسانها لزكي الأرسوزي •

١٦ ـ نحو الفعل للدكتور أحمد عبد الستار الجواري •

١٧ ـ الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير لصلاح الدين الزعبلاوي (مقال في مجلة التراث العربي ـ نيسان ١٩٩٠)•

١٨ ـ في النحو العربي للدكتور مهدي المخزومي •

١٩ ـ الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي •

٢٠ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكر الآلوسي•

٢١ ـ الضرائر لابن عصفور الأشبيلي •

٢٢ ـ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان •

٢٣ ـ مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي •

٢٤ ـ الايضاح لجلال الدين القزويني •

٢٥ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى •

٢٦ ـ البيان والتبيين للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر •

٢٧ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم •

٢٨ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم •

٢٩ ـ الكامل للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد •

٣٠ ـ البديع لعبد الله بن المعتز •

٣١ ـ الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري •

٣٢ ـ أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني •

٣٣ ـ النكت في اعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني •

٣٤ ـ بيان اعجاز القرآن لأبي سليمان الخطابي •

٣٥ ـ عبد العزيز البشري للدكتور جمال الدين الرمادي •

٣٦ ـ تهذيب (الايضاح للقزويني) لعز الدين التنوخي •

٣٧ ـ القطوف الدانية في العلوم الثمانية لمحمد أمين السفرجلاني •



مضـــامين الكتـــاب

مضامين المقدمة والفصول

المقدمة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

(النحـاة والقيـاس)

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

الصفحة | الموضوع

الفصل الثالث

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

الفعل : تعريفه واقسامه وابوابه وشانه في التعبير

الموضوع	الصفحة

الفصل الخامس

النحاة ومصادر الأفعال

الموضوع	الصفحة

الفصل السادس : المفاعلة والتفاعل

١ ـ المفاعلة عند النحاة

٢ ـ التفاعل عند النحاة

الموضوع	الصفحة

الفصل السابع
الجملة الفعلية والاسمية

الفصل الثامن
علم اللغة الحديث والجملة الفعلية والاسمية

الموضوع	الصفحة
مذهب المستشرقين في قسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف ، وتأييدهم النحاة فيه	٤٠٨
مذهب الأستاذ ابراهيم مصطفى في الجملة الفعلية والاسمية ، على ما جاء في كتابه (احياء النحو) ، والراي فيه	٤١٢
مذهب الأستاذ يوسف السودا في قسمة الجملة والرد عليه	٤١٧
مذهب الأستاذ عدنان بن ذريل في قسمة الجملة والراي فيه	٤١٨
الكوفيون وتقديم الفاعل ، وادلتهم على جواز ذلك والراي في هذه الأدلة	٤٢٢

الخطأ والصواب

وقعت في الكتاب خطيئات ، منها ما هو يسير يمكن القارىء أن يهتدي الى الأصل الصحيح فيه ، ومنها ماليس كذلك ، على ما بذلنا من الجهد في تعرية الكتاب من الخطأ . وقد راينا أن نشير فيما يلي الى معظم هذه الخطيئات وننبه على الصواب فيها درءا للشك ودفعا للاشكال . وانا لنرجو من القارىء أن يتدارك ذلك قبل المضي في قراءة الكتاب :

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
في معالجة	في معالجته	٢٧	٩
لايهد	لا يمهد	٢٩	١٠
يكموهم	يكلموهم	٣٧	٢٠
حرف (٥)	حرف (٩)	٤٢	٥
التأثير	التأثر	٥١	١٦
الجنسي	الجنى	١١٤	٤
أن تعد	أن تعدل	١٦٧	١
مضفاتهم	مصنفاتهم	١٨٣	٣
القاظم	الناظم	١٨٥	٣
لا دلة	لا دلالة	٢٠٤	٧
ويعلد	معاجم	٢١١	١١
القرن الرابع	القرن الثالث	٢١١	٩

الخطـا	الصواب	الصفحة	السطر
فيما لايعرف)) فقال ابو حيان الاندلسي . ((والذي يختار ان سمعا أو	فيما لا يعرف))وقال ابن عصفور : ((لا يجوز الأمران إن سمعا أو لم يسمعا)) فقال ابو حيان الأندلسي ((الذي يختار إن سمع وقف	٢١٢	١٢
معنى العتدي	معنى المتعدي	٢٢٧	١٢
جانبهـا	جانبيهـا	٢٣٣	١٨
والنية لأمر	والنية الأمر	٢٦١	٥
مسلـك	مسالك	٢٨٨	٩
التثبيت	التثبت	٣٠٢	٢٣
. . . . . .	(المفاعلة والتفاعل)	٣٠٧	
إذ هبـت	إذ ذهبت	٣٢١	١٣
علم فاعـل	على فاعل	٣٢٤	٢
فأمـا هجنـه	فأما هجنة	٣٤٥	٢٠
شرح أشعار الهذيين	شرح اشعار الهذليين	٣٦٥	٢٩
يوافقوا في فصله	يوفقوا في فصله	٣٨٨	٢١
كان الكلام منكر	كان الكلام منكرا	٤١٦	١٣
اي يخبـر	اي بخبر	٤٢٢	٣
يهتـدي !ليـه	ليهتدي إليه	٤٣٣	١٢

صدر للمؤلف

١ ـ أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م

المطبعـــة الهاشمية بدمشق
سيعاد طبعه مزيدا منقحاً

٢ ـ لغــة العــرب ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق

٣ ـ مسالك القول في النقد اللغوي ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

الشركة المتحدة للتوزيع بدمشق

٤ ـ مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

دار المجد للطباعة والنشر بدمشق





هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب فصولاً متأنية، عقدها المؤلف على مباحث جامعة، قصد بها إلى الكشف عن مدى ما أوغل فيه النحاة من البحث في استجلاء أحكام اللغة، وما أمعنوا فيه من التنقيب للإحاطة بأصولها وفروعها، حتى بدا النحو أثراً من أعرق آثار العقل العربي.

اتحاد الكتاب العرب
دمشق

ثمن النسخة ١٥٠ في القطر
١٨٠ في أقطار الوطن العربي